



اتجاهات آسيوية

السنة الأولى - العدد 1 - إبريل 2024

« انتخابات تايوان 2024.. تحولات سياسية
داخلية وعلاقات أكثر تعقيداً عبر المضيق

« التحركات الروسية والصينية
الجديدة في القطب الشمالي

« المصادر الهيكلية للأزمات السياسية
والأمنية الراهنة في ميانمار

« أدوار المعاهد الكونفوشيوسية في
تعزيز مكانة الصين الثقافية العالمية

« أهداف ودلالات إعلان كوريا الجنوبية
إنشاء وكالة فضاء كاملة

« ديناميات جديدة في سياسات دول
مجلس التعاون الخليجي تجاه آسيا



قضية العدد: شركات الأمن الصينية الخاصة

المدير التنفيذي

حسام إبراهيم

رئيس التحرير

د. إبراهيم غالي

نائب رئيس التحرير

محمود قاسم

باحثو المركز

علي صلاح

أحمد عليه

أحمد عاطف

د. إيهاب خليفة

هالة الحفناوي

مصطفى ربيع

إبراهيم الغيطاني

يارا منصور

عبد اللطيف حجازي

آية يحيى

محمد العربي

محمد محمود السيد

شريف هريدي

أحمد الهاشمي

نورهان شريف

الإخراج الفني

عبدالله خميس

عادل خطاش

التدقيق اللغوي

محمد الغوث

العلاقات العامة

رحاب مكرم

info@futureuae.com

النشر والتسويق

أمجد محمد جروين

marketing@futureuae.com

عن المستقبل

مركز تفكير (Think Tank) مستقل، أنشئ عام 2014، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل إشكالية حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ، خلال المرحلة الحالية، من خلال رصد وتحليل وتقديم "المستجدات" المتعلقة بالتحويلات السياسية والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية والثقافية، المؤثرة على مستقبل منطقة الخليج، وفي نطاق الشرق الأوسط عموماً

عن اتجاهات آسيوية

مجلة ربع سنوية تصدر عن برنامج دراسات آسيا والمحيط الهادئ بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، وتهدف إلى تحليل أبرز التطورات والأحداث الراهنة على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والتكنولوجية والمجتمعية، في قارة آسيا، سواء ما يتعلق بعلاقات الدول الآسيوية مع العالم، أم ما يرتبط بالتفاعلات الإقليمية بين دول ومناطق القارة ذاتها، أم ما يتصل بأهم مستجدات الأوضاع والتحويلات الداخلية في دول آسيا المختلفة

الترقيم الدولي

النسخة المطبوعة: 3007-2565

النسخة الإلكترونية: 3007-2573

*الآراء الواردة في الإصدار تعبر عن كُتابها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

*حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المقالات دون اتفاق مسبق مع المركز

للاتصال والمعلومات

سكاي تاور، جزيرة الريم، الطابق 31

ص.ب. 111414 أبوظبي، إ.ع.م.

هاتف: +971-24444513

البريد الإلكتروني: info@futureuae.com

الموقع الإلكتروني: www.futureuae.com

محتويات العدد

الافتتاحية

4

لماذا "اتجاهات آسيوية"؟

آسيا والعالم

9

"استراتيجية الجليد والثلج":

التحركات الروسية والصينية الجديدة في القطب الشمالي.....السفير الدكتور / عزت سعد

24

رؤى متباينة:

قيود عودة دول الاتحاد الأوروبي إلى مسرح التنافس الدولي في "الإندوباسيفيك".....د. رعدة البهي

35

المعاهد الكونغوشوسية:

أدوار الدبلوماسية الناعمة في تعزيز مكانة الصين الثقافية العالمية.....د. هدير سعيد

45

صراع تكنولوجي:

التحالفات الغربية مع الدول الآسيوية الحليفة في صناعة أشباه الموصلات.....د. مدحت نافع

56

معضلة المبتكر:

مستقبل هيمنة الدولار الأمريكي في ظل جهود تدويل اليوان الرقمي الصيني.....ماهيتاب علي

تفاعلات إقليمية آسيوية

67

الشراكة الخليجية - الآسيوية:

ديناميات جديدة في سياسات دول مجلس التعاون الخليجي تجاه مناطق آسيا.....محمد خلفان الصوافي

79

معبر حيوي:

الأبعاد الجيواستراتيجية لتوقيع اتفاق جديد بين الهند وإيران لتطوير ميناء تشابهار.....أحمد دياب

جيوبوليتيك أفغانستان:

91 دول الجوار مدخلاً للاعتراف الدولي وفك الحصار عن حركة طالبان.....د. محمد بوشيخي

تسوية معقدة:

104 رهانات صعبة أمام إنهاء النزاعات الحدودية بين طاجيكستان وقرغيزستان.....باسم راشد

:BIMSTEC

113 دوافع تفعيل "مبادرة خليج البنغال للتعاون الفني والاقتصادي متعدد القطاعات".....د. إيمان فخري

آسيا من الداخل

مفاجآت تايبيه:

125 تحولات سياسية داخلية وعلاقات أكثر تعقيداً عبر المضيق بعد انتخابات تايوان 2024.....محمود قاسم

فشل الدولة:

137 المصادر الهيكلية للآزمات السياسية والأمنية الراهنة في ميانمار.....د. محمد فايز فرحات

محادثات كوالالمبور:

148 فرص تسوية الصراع التاريخي الممتد في مقاطعات جنوب تايلاند.....نوران عوضين

اقتصاد الغطاء المستقبلي:

162 أهداف ودلالات إعلان كوريا الجنوبية إنشاء وكالة فضاء كاملة.....السيد صدقي عابدين

منطقة أكثر احترازية:

173 تداعيات موجات الجفاف ونقص المياه على الأمن الإنساني في آسيا الوسطى.....ريم عبد المجيد

قضية العدد

شركات الأمن الصينية الخاصة:

187 النشأة والتنظيم.. العدد والانتشار.. الخصائص والتحديات.....عمار ياسين

الافتتاحية

لماذا اتجاهات آسيوية؟

غني عن القول أو التوضيح أن قارة آسيا بكل مناطقها وأقاليمها دون استثناء أضحت في مقدمة مسرح التنافس الجيوسياسي الدولي على النفوذ والمكانة في الوقت الراهن، وأنه يجري من قلب هذه القارة حالياً تأسيس منظمات وكيانات دولية موازية، كبادرة لما يمكن أن يُطلق عليه "إعادة تشكّل النظام العالمي من قلب القارة الصفراء".

وبعد حوالي سبعمئة عام من مكوث الرحالة الإيطالي، ماركو بولو، في الصين، وجولاته في عدة مناطق آسيوية، ومن بعده بقليل رحلات واستكشافات ابن بطوطة، وتعريفهما بمدن وبحار وحضارات لم تكن معلومة للأوروبيين وللعرب كثيراً حينذاك؛ إذ بقارة آسيا تحتل موقع الصدارة في المشهد العالمي بمختلف أبعاده، على الأقل منذ بداية القرن الحادي والعشرين؛ وثمة اعتقاد شبه يقيني بأنه إذا كان النظام العالمي الأحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قد تشكّل واقعياً من داخل منطقة الشرق الأوسط، فإن النظام العالمي الآخذ في التشكّل حالياً، بغض النظر عن هيكله ومآلاته، سوف يتشكّل من داخل القارة الآسيوية.

بدأ الأوروبيون بعد حوالي خمسين سنة فقط من تكذيبهم روايات وقصص ماركو بولو، في استكمال الاكتشافات الجغرافية في آسيا كمقدمة لاستعمار مناطق غنية من العالم القديم؛ ليحتل الإنجليز والفرنسيون والهولنديون والبرتغاليون، منذ بداية القرن السادس عشر، أجزاء واسعة من قارة عانت فيما بعد إنهاء هذا الاستعمار؛ من صراعات وحروب خلال مرحلة الحرب الباردة.

ومثل مناطق العالم المختلفة اشتعلت الحروب والخلافات الحدودية والنزاعات الداخلية في عموم آسيا بعد الحرب العالمية الثانية، وكان أشدها حدة حرب الكوريتين وحرب فيتنام والصراع في كمبوديا وحروب الهند وباكستان والحرب ضد السوفييت في أفغانستان... حدث كل ذلك وغيره ليسفر تدريجياً عن وجود أربع دول آسيوية أعلنت نفسها نووية هي: الصين والهند وباكستان وكوريا الشمالية، وعن صراعات تاريخية وعداوات قديمة وممتدة بين أبرز الدول الفاعلة مثل: اليابان والصين، وكوريا الجنوبية واليابان، والصين والهند.

لكن ذلك كله لم يمنع من أن تؤسس هذه الدول الكبرى تجارب ونماذج آسيوية للتنمية؛ وهو ما حدث مع دول متوسطة وأخرى أصغر قامت ببناء الدولة الوطنية بصرف النظر عن شكل نظامها السياسي؛ لتصبح قارة آسيا مع بداية القرن الحالي، ورغم أن كل شيء، محل التوقعات النظرية والتحويلات الواقعية نحو تشكّل نظام عالمي جديد بغض النظر عن المدة التي سوف يستغرقها هذا التشكّل، وهو ما يوازيه تزايد الحضور والصعود الآسيوي

في الشؤون العالمية، مدفوعاً بأدوار جديدة للصين وتحولات نوعية في سياسات الهند واليابان ودول جنوب شرق آسيا ودول وسط آسيا ودول غرب آسيا، بل ومدفوعاً أيضاً بتطورات وابتكارات تكنولوجية ومراكز صناعية عالمية متطورة واقتصادات آسيوية ناشئة، وبثقافات وحضارات قديمة، وبتنوعات عرقية ودينية قلّ نظيرها في قارات العالم الأخرى، وبتنافس آسيوي مع الغرب في الاستحواذ على كافة مقومات القوة الصلبة واستخدام القوة الناعمة والأدوات الثقافية في العلاقات الخارجية.

تأسيساً على ذلك، وبغض النظر عن الجدل بشأن مقولة إن القرن الحادي والعشرين هو "قرن آسيوي بامتياز"، ثمة عاملان موضوعيان باتا يشكلان أطر التفكير والاتجاه السائد في منطقتنا العربية تجاه النظر إلى آسيا، وهما:

- الأول: لم يُعَد الاهتمام بشؤون آسيا من قبيل الترف الأكاديمي، ولم يُعَد التوجه استراتيجياً صوب آسيا محل اختيار كما كان سابقاً؛ فقد أصبح العالم أمام قارة هي الأكبر مساحةً والأكثر أهمية فيما يتعلق بالممرات والطرق البحرية... قارة تضم حوالي 61% من سكان العالم، وتسهم حالياً بنحو 50% من الناتج الإجمالي العالمي... قارة ينطبق على كل أقاليمها وصف "جيواستراتيجية"، بلا مبالغة، مع صعود دورها عالمياً في كافة المجالات، ومع حدة التنافس بين الولايات المتحدة والصين وبين القوى الآسيوية الكبرى.

- الثاني: لم تُعَد الأحداث والتطورات الآسيوية بعيدة التأثير في منطقة الشرق الأوسط، فحالياً تتداخل وتتشابك كافة أبعاد التحولات الدولية بشكل غير مسبوق، من التنافس الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة، إلى التطورات الأمنية والعسكرية في دول آسيا الكبرى، إلى الدور المتصاعد للدول الآسيوية كقوى مؤثرة عسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً ومالياً؛ بما جعل أقاليم آسيا المختلفة من أبرز أولويات اهتمامات صناع القرار في الدول العربية في الوقت الراهن، ولاسيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي عقدت للمرة الأولى منذ ديسمبر 2022 ثلاث قمم متميزة مع الصين ثم مع جمهوريات آسيا الوسطى ثم مع دول رابطة جنوب شرق آسيا "الآسيان".

من الناحية الأكاديمية والبحثية، فقد جرت محاولات مبكرة نسبياً من قبيل بعض الجامعات ومراكز البحث في الدول العربية، سلطت الضوء على شؤون القارة الآسيوية، ربما كان أبرزها "مركز الدراسات الآسيوية" بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، والذي أسسه الراحل الدكتور محمد السيد سليم، في بداية التسعينيات، وأعقب ذلك جهود بحثية أخرى عديدة أخذت زخماً بمرور الوقت في شكل موجات من الاهتمام البحثي يمكن إيجازها في الآتي:

- بدأ الاهتمام البحثي العربي بوجه عام بالتركيز على تجارب ونماذج التنمية في عموم القارة الآسيوية، خاصة ظاهرة ”النمو الآسيوية“، وبالتالي كان الاقتصاد والتنمية هما المحوران الأبرز في التناول البحثي والإعلامي العربي.

- انصب الاهتمام أيضاً على التطورات في المناطق الأقرب للمنطقة العربية والأكثر احتكاكاً بالشرق الأوسط، وهنا برزت دراسات حول الصراع الهندي الباكستاني، وانتشار الأسلحة النووية في آسيا، وقضايا منطقة آسيا الوسطى، وعلى رأسها التطورات الدراماتيكية المتعاقبة في أفغانستان.

- انتقل المستوى البحثي في الأعوام الأخيرة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بالصين، خاصة سياساتها الخارجية ودخولها في طور التنافس مع القوى الكبرى، دولياً وإقليمياً، وكذلك بالصراع بين الكوريتين، وبالتحولات في سياسات اليابان الدفاعية، وبتغير التحالفات في آسيا.

إزاء ذلك، وتماشياً مع تواتر ظاهرة الصعود الآسيوي؛ ازداد عدد مراكز الفكر حول العالم، التي إما متخصصة في حقل الدراسات الآسيوية بشكل عام، أو متخصصة في دراسة إحدى مناطق آسيا، أو متخصصة في أحد المجالات البحثية المحددة في آسيا كالأمن أو الاقتصاد. كما أسست غالبية مراكز الفكر الكلاسيكية والجامعات الأشهر عالمياً برامج أو وحدات أو مراكز فرعية معنية بدراسات آسيا والمحيط الهادئ، هذا علاوة على إصدار كم كبير من الدوريات المتخصصة وانعقاد عدد هائل من المؤتمرات الخاصة بقارة آسيا.

ظهر ذلك أيضاً بدرجة ما في المنطقة العربية، حيث بدأت بعض الجامعات مؤخراً في تدريس مواد خاصة بقارة آسيا، سواء من حيث النظم الإقليمية أو النظم السياسية الداخلية وغيرها. كما تأسست معاهد وبرامج بحثية في بعض مراكز البحث العربية معنية بآسيا، وظهرت دوريات متخصصة في الشؤون الآسيوية.

ومع ذلك تبقى هذه الجهود محدودة نسبياً مقارنةً بحجم المتغيرات والتطورات الراهنة في القارة ومقارنةً كذلك بالمدى الذي وصلت إليه التفاعلات العربية الآسيوية، ويبقى كذلك أن محدودية عدد الأكاديميين والباحثين في الشؤون الآسيوية المتعددة، أمنياً وعسكرياً وسياسياً وتكنولوجياً واقتصادياً وثقافياً ومجتمعيًا... إلخ، والمتخصصين في مناطق آسيا الفرعية المختلفة وفي النظم السياسية الآسيوية، تمثل مشكلة حقيقية في مزيد من فهم هذه القارة ودولها، ولاسيما مع تجاوز عدد دول القارة خمسين دولة تتنوع بشكل هائل في التركيبة السكانية والعرقية والدينية واللغوية... إلخ، وكذلك مع سرعة وتيرة كل من التحولات بين آسيا وبقية العالم والتفاعلات الإقليمية الآسيوية البينية والمستجدات الداخلية في مناطق ودول آسيا.

لقد أطلق مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة قبل عشرة أعوام تقريباً العدد الأول من دورية ”اتجاهات الأحداث“، في أغسطس 2014؛ لتشكل إسهاماً بحثياً عربياً في وقت

كانت فيه منطقة الشرق الأوسط في أوج صراعات داخلية أضعفت دولاً عربية أساسية، وكانت المنطقة آنذاك تشهد ظواهر قيد التشكُّل، ويُعاد فيها ترتيب أوراق وأهداف الفاعلين الدوليين والإقليميين... والآن يصدر المركز العدد الأول من مجلة "اتجاهات آسيوية" بعد أن أسس المركز "برنامج دراسات آسيا والمحيط الهادئ" في شهر إبريل 2023، والذي استهله بإصدار كتاب إلكتروني هو نتاج ورشة عمل نظمها المركز مع المجلس المصري للشؤون الخارجية تحت عنوان "التحولات الاستراتيجية في آسيا وآثارها على منطقة الخليج العربي"، كما أصدر المركز كتاب "الإنديباسيفيك.. التنافس الدولي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ" في العام نفسه، هذا بالإضافة إلى نشر تحليلات وتقديرات معنية بشؤون آسيا على موقعه الإلكتروني بشكل دوري.

ونظراً لتشعب المناطق ومجالات الاهتمام الآسيوية، فسوف تسعى مجلة "اتجاهات آسيوية" إلى متابعة وتحليل أبرز التطورات والأحداث الراهنة على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية في قارة آسيا، من خلال أربعة أقسام رئيسية، يتناول أولها علاقات آسيا مع العالم، ويحلل ثانياً أبرز التفاعلات الإقليمية البينية داخل القارة، ويناقش ثالثاً بعض المستجدات الداخلية في دول آسيا، فيما يتم تخصيص القسم الرابع لـ "قضية العدد"، والتي تطرح إحدى الظواهر أو الاتجاهات المهمة بما تتضمنه من تفسير أبعادها وتأثيراتها المحتملة.

أخيراً، لا يزال حقل الدراسات الآسيوية في الدول العربية أمام تحديات ترتبط بزيادة التشبيك مع الجامعات ومراكز الفكر الآسيوية، وتعدد الزيارات الميدانية للباحثين في أرجاء القارة، واستضافة باحثين وخبراء من داخل القارة، وإيلاء اهتمام خاص بدراسة تفاصيل الأوضاع الداخلية في مناطق ودول القارة، وإعطاء أولوية من الجهات ذات الصلة بتشجيع ودعم الباحثين على التخصص في الدراسات الآسيوية.

ويأمل مركز المستقبل أن تشكل المجلة الجديدة إسهاماً، ولو متواضعاً، يضيف معرفة للمهتمين والباحثين في حقل الدراسات الآسيوية، ويضيف للمكتبة العربية، ويشجع الباحثين والدارسين العرب على التخصص في دراسات آسيا، ويقدم بعض القضايا الجديدة والتطورات المهمة في هذه القارة التي أصبحت مصالح الدول العربية ودول الشرق الأوسط معها لا تقل أهمية عن مصالحها مع الولايات المتحدة والدول الغربية.

رئيس التحرير

د. إبراهيم غالي

15 إبريل 2024

آسيا والعالم

“استراتيجية الجليد والثلج”

التحركات الروسية والصينية الجديدة في القطب الشمالي

رؤى متباينة

قيود عودة دول الاتحاد الأوروبي إلى مسرح التنافس الدولي في “الإندوباسيفيك

المعاهد الكونفوشية

أدوار الدبلوماسية الناعمة في تعزيز مكانة الصين الثقافية العالمية

صراع تكنولوجي

التحالفات الغربية مع الدول الآسيوية الحليفة في صناعة أشباه الموصلات

معضلة المبتكر

مستقبل هيمنة الدولار الأمريكي في ظل جهود تدويل اليوان الرقمي الصيني



“استراتيجية الجليد والثلج” التحركات الروسية والصينية الجديدة في القطب الشمالي

السفير الدكتور/ عزت سعد

مدير المجلس المصري للشؤون الخارجية، ومساعد وزير الخارجية المصري الأسبق

لم يكن للصراع الجيوسياسي بين روسيا والغرب، والذي تصاعد تدريجياً منذ بدايات الألفية الثالثة مع تولى الرئيس فلاديمير بوتين الحكم، وحتى ما قبل التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا في فبراير 2022، تأثيرٌ يُذكر في علاقات الجانبين في منطقة القطب الشمالي؛ التي ظلت لفترة طويلة صحراء متجمدة من دون مصالح استراتيجية متنافسة ذات بال. وقد كفل ذلك تعاوناً مفيداً للأطراف المعنية من أجل التنمية المستدامة، وحماية البيئة والاكتشافات والأبحاث العلمية، وحماية الشعوب الأصلية، والأمن والاقتصاد، وغير ذلك من محاولات التعاون الإيجابي بعيداً عن سياسات القوة.

ومع صيرورتها أكثر دفئاً في ظل التغيرات المناخية التي أفقدت المنطقة أكثر من نصف مساحتها المغطاة بالجليد؛ باتت المنطقة أكثر جاذبية بالنظر إلى موارد الطاقة الضخمة المتاحة للاستخراج، والاهتمام الشديد الذي توليه روسيا لممر النقل البحري في القطب الشمالي، خارج سيطرة البحرية الأمريكية، على النحو الذي عكسه المفهوم الجديد لاستراتيجية السياسة الخارجية الروسية التي أطلقها الرئيس بوتين في مارس 2023.

وفي ظل التطورات العالمية المتسارعة، بات الانقسام واضحاً، خاصة بعد الحرب في أوكرانيا، التي ألقّت بتداعيات حاسمة على الجغرافيا السياسية في القطب الشمالي وديناميات الأمن فيها. وشمل ذلك تعليق التعاون مع روسيا في مجلس القطب الشمالي، وإصابة أوجه

التعاون الروسي الغربي في المنطقة بالشلل. وتشير التطورات التي تلت الحرب، وما أدت إليه من عقوبات غربية غير مسبوقة على روسيا، إلى أن الصين لم تشأ أن تذهب في تعاونها مع روسيا في المنطقة إلى المدى الذي تطمح إليه موسكو، إذ تبنت بكين مقاربة متوازنة تتوفر فيها مصالحها الاقتصادية الضخمة مع كل الأطراف.

في هذا السياق، يتناول الموضوع التالي في البداية تصاعُد الأهمية الاستراتيجية للقطب الشمالي، ثم يتطرق للاستراتيجية الروسية إزاء المنطقة في ضوء الحرب في أوكرانيا، ويتبع ذلك بالمقاربة والتحركات الصينية في المنطقة، وأخيراً المساعي الغربية لردع التنسيق الروسي الصيني في المنطقة.

أولاً: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة القطبية الشمالية

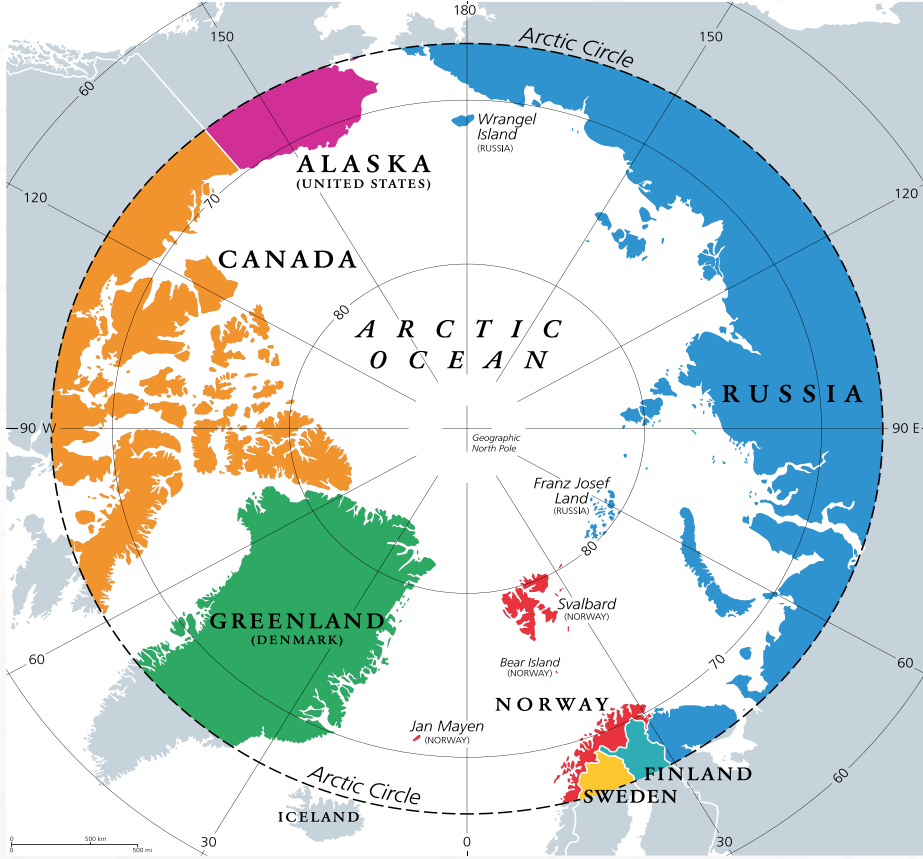
تبدو إشكالية تلك المنطقة معقدة بشكل ما، ذلك أن هناك خمس دول فحسب مشاطئة تمتد على المحيط القطبي الشمالي، وهي: (روسيا، والولايات المتحدة، وكندا، والدنمارك، والنرويج)، لكن هناك دولاً متداخلة مع المنطقة، مثل: فنلندا، والسويد، وأيسلندا، عطفاً على الدول ذات الخطوة الاقتصادية الكبرى، مثل: الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، ودول أوروبا الغربية. وقد تأسس "مجلس القطب الشمالي" في عام 1996 نتيجة رغبة دول المنطقة في التعاون والتنسيق، ويضم المجلس ثمانية أعضاء هي: (روسيا، وكندا، والولايات المتحدة، وأيسلندا، والدنمارك، والنرويج، وفنلندا، والسويد)، وتمتلك تلك الدول أقاليم برية أو بحرية في القطب الشمالي.

في سياق متصل، عرفت المنطقة مجموعة من الاتفاقيات المعنية بتنظيم وتسوية غالبية المنازعات المتعلقة بالحدود البرية والبحرية بين الدول المعنية، ومن أبرزها، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982؛ ومعاهدة سفالبارد (Svalbard) لعام 1920، المعنية بحظر استخدام أرخبيل سفالبارد النرويجي لأغراض حربية، والتي تعطي كذلك الحق لروسيا في استغلال الموارد الطبيعية للأرخبيل؛ واتفاقية تعيين حدود بين الدنمارك وكندا في عام 1973؛ واتفاقية تعيين الحدود البحرية بين الولايات المتحدة وروسيا في مضيق بيرينج (Bering) والمحيط القطبي الشمالي وبحر بيرينج في عام 1990؛ واتفاقية تعيين الحدود البحرية بين الدنمارك (جرينلاند) والنرويج (سفالبارد) في عام 2006.

وكما سلفت الإشارة، فإن أهمية المنطقة القطبية الشمالية آخذة في التنامي، بفعل التغيرات المناخية المتسارعة، والتي تفتح المجال أكثر للوصول إلى الثروات الكامنة فيها. ويُشار في هذا الصدد إلى أن أول تقرير صدر عن دائرة المسح الجيولوجي الأمريكية في عام 2000، رجَّح أن هذه المنطقة تحتوي على نحو 25% من الاحتياطات العالمية غير المكتشفة من النفط والغاز، بحوالي 90 مليار برميل من النفط، وهي كمية كافية لتغطية الطلب الأمريكي من النفط خلال 12 عاماً، ونحو 50 تريليون متر مكعب من الغاز، إلى جانب احتياطي كبير من الألماس والذهب والبلاتين والقصدير والمنجنيز والنيكل والرصاص، فضلاً عن خمس مخزون الماء

العذب على الكرة الأرضية. وبناءً على ذلك، يُفهم أن هناك صراعاً عالمياً هائلاً، قائماً وقادماً، على ما في جوف القطب الشمالي، ولاسيما أن الموارد التقليدية للطاقة في الدول الكبرى ربما تكون في بدايات فترات النضوب بعد استخدام غير رشيد يقترب من مئة عام.

شكل (1): خريطة الدول المشاطئة للدائرة القطبية الشمالية والدول المتداخلة معها



ثانياً: استراتيجية روسيا في القطب الشمالي بعد الحرب في أوكرانيا

تشغل منطقة القطب الشمالي مكانة متميزة لدى صانع القرار الروسي، إذ تنظر موسكو إليها باعتبارها فنائها الخلفي، وتعتقد أنها تتمتع بسلطة مراقبة الممرات البحرية، وكذا الأنشطة العسكرية والتجارية والعلمية فيها¹. وقد ازدادت أهمية المنطقة أكثر بالنسبة لموسكو على خلفية العقوبات غير المسبوقه التي فرضها الغرب عليها، ارتباطاً بالحرب في أوكرانيا، وذلك بعد أن أصدرت الدول السبع الأخرى الأعضاء في "مجلس القطب الشمالي" بياناً مشتركاً، في 3 مارس 2022، أعلنت فيه تعليق التعاون مع روسيا في المجلس². وبالرغم من الانتقادات الروسية الشديدة لخطوة الدول السبع، والتي وصفتها موسكو بـ "المؤسفة" و"غير الشرعية"، ركزت روسيا على شؤونها الداخلية في القطب الشمالي، وسعت إلى تعزيز

توجهها "شرقاً"، بما في ذلك توثيق أوامر التعاون مع القوى غير الغربية مثل: الصين والهند، وغيرهما في قارات آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية³.

ولم تكن المنطقة القطبية الشمالية استثناءً من ذلك؛ إذ إنها على الدوام جزءاً من هوية شعبها، مع وقوع خمس الأراضي الروسية ونحو 90% من احتياطياتها الهيدروكربونية داخل الدائرة القطبية، وسيطرة موسكو الإدارية على حركة التجارة على طريق بحر الشمال، وذلك إلى جانب تمركز أسطولها الشمالي، والكثير من ترسانتها النووية، ومنشآت الصواريخ، والمطارات، ومحطات الرادار فيها⁴.

في هذا السياق، كان للقطب الشمالي نصيب وافر في الاستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية الروسية التي أقرها الرئيس الروسي في 31 مارس 2023، تحت عنوان "مفهوم السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية"؛ فمن بين الأقسام الستة التي تضمنتها الوثيقة، عرض القسم الخامس منها لـ "المسارات الإقليمية (Regional Tracks) للسياسة الخارجية الروسية"، والتي تبدأ بما يسمى "الجوار القريب (Near Abroad)"، ويستهدف ضمان علاقات حسن جوار مستدامة، بما يسمح بإنشاء فضاء اقتصادي وسياسي متكامل وطويل الأجل في أوراسيا. ويأتي القطب الشمالي في مرتبة تالية للجوار القريب، وقبل جمهورية الصين الشعبية - مباشرة - والهند ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ثم العالم الإسلامي، وإفريقيا، ثم أمريكا اللاتينية، وأخيراً أوروبا والولايات المتحدة وغيرها من الدول الأنجلوسكسونية، والتي أشارت إليها الاستراتيجية بالدول "غير الصديقة" عقب الحرب في أوكرانيا⁵.

ووفقاً للاستراتيجية، "تسعى روسيا إلى الحفاظ على السلام والاستقرار، وتعزيز الاستدامة البيئية، والحد من التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي في القطب الشمالي، وتهيئة الظروف الدولية المواتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة في الاتحاد الروسي، فضلاً عن النهوض بطريق بحر الشمال كممر نقل وطني تنافسي يجعل من الممكن الاستخدام الدولي للنقل بين أوروبا وآسيا". وفي سعيها لتحقيق هذه الأهداف، تعتزم روسيا التركيز على النقاط التالية:

1- التسوية السلمية للقضايا الدولية المتعلقة بالقطب الشمالي، انطلاقاً من فرضية المسؤولية الخاصة لدول القطب الشمالي عن التنمية المستدامة للمنطقة، وكفاية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، لتنظيم العلاقات بين دول القطب الشمالي، بما في ذلك ضمان حماية البيئة البحرية وتحديد المناطق البحرية.

2- مواجهة سياسة الدول "غير الصديقة" الرامية إلى عسكرة المنطقة والحد من قدرة روسيا على ممارسة حقوقها السياسية في منطقة القطب الشمالي.

3- ضمان عدم تغيير النظام القانوني الدولي القائم تاريخياً للمياه البحرية الداخلية لروسيا الاتحادية.

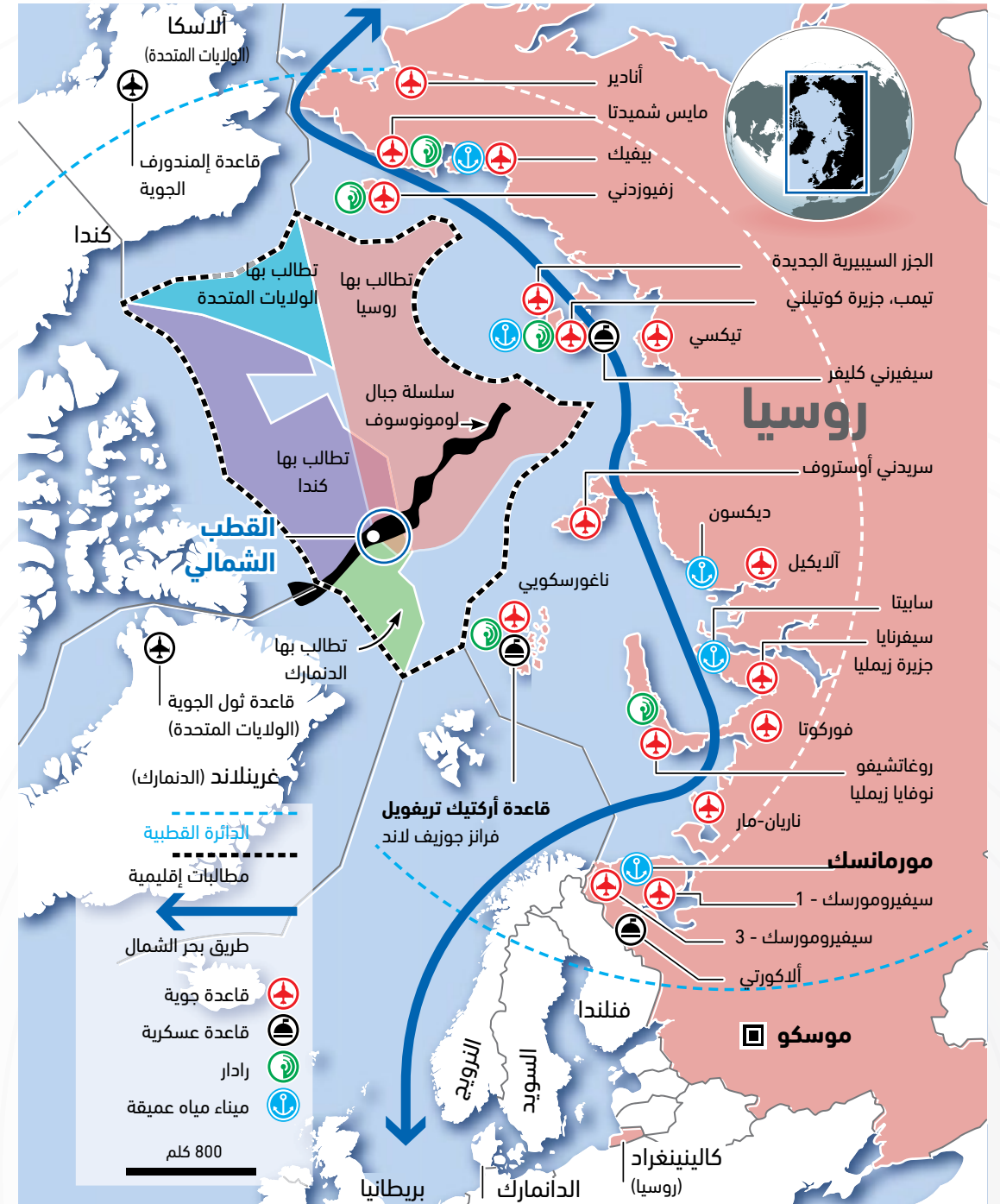
4- إقامة تعاون مع الدول التي لا تنتمي إلى القطب الشمالي، على قاعدة المنافع المتبادلة، التي تتبع سياسة بناءً تجاه روسيا، وتهتم بالأنشطة الدولية في القطب الشمالي، بما في ذلك تطوير البنية التحتية لطريق بحر الشمال.

واتصالاً بهذه النقطة، وتحت عنوان "تعاون روسيا مع القارة الأوراسية"، أشارت الاستراتيجية إلى أربع وسائل لتحقيق مسعى روسيا لتحويل أوراسيا إلى فضاء قاري مشترك للسلام والاستقرار والثقة المتبادلة والتنمية والازدهار، وصيغت الوسيلة الثالثة في هذا الشأن كالتالي: "تعزيز الترابط الاقتصادي والنقل في أوراسيا، من خلال تحديث وزيادة قدرة خط بايكال - أمور الرئيسي والسكك الحديدية العابرة لسيبيريا، والإطلاق السريع لممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب، وتحسين البنية التحتية لممر العبور الدولي بين أوروبا الغربية وغرب الصين ومنطقتي بحر قزوين والبحر الأسود وطريق بحر الشمال، وإنشاء مناطق تنمية وممرات اقتصادية في أوراسيا، بما في ذلك الممر الاقتصادي بين الصين ومنغوليا وروسيا، فضلاً عن زيادة التعاون الإقليمي في مجال التنمية الرقمية، وإقامة شراكة في مجال الطاقة"⁶.

وفي هذا الصدد، يتبين أنه إلى جانب محاولتها تعزيز قوتها التنافسية الجيوسياسية ضد الدول "غير الصديقة" في المنطقة، تسعى روسيا لتعزيز مصالحها الاقتصادية فيها، بما يُمكنها من استغلال نفط المنطقة وغازها الطبيعي، ووضعها كأكبر مُورّد للنفط والغاز الطبيعي في العالم. كما يُمكنها التعاون مع الدول "الصديقة" في القيام بدور مهم في تطوير طرق الشحن عبر القطب الشمالي، إذ يفتح انحسار الجليد البحري تلك الطرق بشكل دائم، ويمثل ذلك في المقام الأول، حلقة وصل للشحن بين شرق آسيا وأوروبا الغربية، إذ تعمل موانئ روسيا ومرافق الدعم على طول الطريق.

ويُذكر في هذا السياق أن ناقلتي نفط روسيتين قد أبحرتا، في نوفمبر 2023، ولأول مرة، من مورمانسك عبر القطب الشمالي إلى الصين، والتي كانت أقصر في رحلتها لمدة 10 أيام من خلال ممر تجاري آخر، وذلك بجانب إنشاء قناة "تشيناى - فلاديفوستوك"، التي سيتم ربطها بممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب، كما اتفقت الهند وروسيا على إجراء تدريبات مشتركة في المياه القطبية والقطب الشمالي⁷. بالإضافة إلى ذلك، أجرت روسيا إحدى أكبر مناوراتها الاستراتيجية النووية في المنطقة جروم "Grom" في أكتوبر 2022، بالتزامن مع انتهاء مناورات حلف شمال الأطلسي "الناطو" لاختبار منظومته للردع النووي، والتي بدأها في 17 أكتوبر من العام نفسه، والتي أتت كذلك وسط اتهام موسكو لكيف بسعيها لاستخدام "القنبلة القذرة" في الحرب الجارية في أوكرانيا.

شكل (2): الوجود العسكري الروسي في القطب الشمالي



المصدر: جرافيك نيوز، 22 يناير 2018.

وتجدر الإشارة إلى أنه وإن كانت التحركات الروسية في المنطقة اكتسبت زخماً ملموساً بعد الحرب الأوكرانية، إلا أن روسيا سعت منذ زمن لتعزيم وجودها المادي فيها، بالتوازي مع المطالبة بحقوقها هناك؛ فقد سبقت غيرها في إنشاء كاسحات الجليد النووية وتطويرها، حتى باتت تمتلك أكثر من 50 كاسحة نووية، لها قدرة الحركة داخل هذه البيئة الجليدية الصعبة. وعلى مدى العقدين الماضيين، أعادت روسيا فُتْح سلسلة من قواعد الحقة السوفيتية بالمنطقة، بجانب بناء قواعد جديدة، وتوسيع مواقع اختبار الأسلحة الروسية الجديدة، بدءاً من الصواريخ التي تفوق سرعتها سرعة الصوت إلى طائرات الطوربيد النووية من دون طيار من طراز بوسيدون⁸. وفي عام 2022 كان لدى روسيا محطات للقوات البرية أكثر من حلف "الناتو" ذاته⁹. كما استهدفت استراتيجية روسيا العسكرية هناك الحفاظ على قدراتها في الردع النووي، باعتبار أن ثلث الرؤوس النووية الروسية هي في الغواصات الموجودة بالمنطقة؛ لكونها أقصر منطقة لعبور الصواريخ نحو الولايات المتحدة ودول المحيط الأطلسي¹⁰.



الغواصة النووية الروسية "الإمبراطور ألكسندر الثالث" خلال حفل رفع العلم بقيادة فلاديمير بوتين في ميناء سيفيرودفينسك في القطب الشمالي (صحيفة الديلي ميل - 11 ديسمبر 2023)

من جهة أخرى، قدّمت روسيا طلباً إلى الأمم المتحدة في عام 2015، لزيادة مساحة الجرف الروسي في القطب الشمالي بمقدار مليون و191 ألف كم² داخل الثلث (مورمانسك - القطب الشمالي - تشوكوتكا). ولم تغفل عن متابعة الأمر؛ فقدمت في آخر مارس 2021 طلباً إضافياً للمنظمة حول حدود الجرف القاري لحياسة أكثر من 700 ألف كم² من قاع

المحيط بالقرب من القطب الشمالي. وقدمت في سبيل ذلك نتائج الدراسات الجيوفيزيائية والجيولوجية التي تؤكد أن هذه المناطق امتداد طبيعي للجرف القاري الروسي¹¹. ولا ريب أن ذلك يمنح روسيا تغطية شبة كاملة لكامل الشريط الحدودي والمناطق المتاخمة له، بما يعزز سيطرتها على هذه المنطقة الاستراتيجية، سواءً على صعيد الملاحة البحرية أم أمن الطاقة¹².

وقد زاد عدد السفن التجارية والحكومية الروسية الناشطة في القطب الشمالي إلى ما متوسطه 709 سفن شهرياً في عام 2022، بزيادة بنسبة 22% عن عام 2018¹³. ويؤكد ذلك ما قاله وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، ارتباطاً بالبحر الشمالي، في مؤتمر بطرسبورغ حول القطب الشمالي، في مايو 2021: “يعتقد الأمريكيون أنه لا يمكن لأحد غيرهم تغيير الموسيقى وإرساء قواعد جديدة فيما يتعلق بمسار البحر الشمالي.. هذا هو شريان النقل الوطني لدينا”¹⁴. والخلاصة هنا هي أن القطب الشمالي بات بمثابة ركيزة أساسية في رؤية روسيا الجديدة لنفسها كقوة عظمى أوراسية في نظام عالمي يبدو قيد التشكل، وأداة جذب رئيسية لتعاونها مع العالم غير الغربي.

ثالثاً: المقاربة الصينية للمنطقة القطبية الشمالية

مثلت المنطقة القطبية نافذة جديدة بالنسبة للصين لتعزيز وجودها هي الأخرى فيها، ولترسيخ مكانتها كقوة عظمى، ولضمان الوصول إلى مصادر جديدة للمواد الخام اللازمة للحفاظ على قوتها الاقتصادية المتنامية. ويفتح ذوبان الجليد طرق الشحن التي يمكن أن تقلل أوقات السفر بين أوروبا والصين بمقدار 11 إلى 14 يوماً. ومن هنا، اعتبرت الصين نفسها دولة “قريبة من القطب الشمالي”، وطرح ما يسمى بـ “طريق الحرير القطبي” تحت مظلة “مبادرة الحزام والطريق” الأوسع، كإطار لتسهيل التطوير المشترك للقطب الشمالي، وذلك بموجب كتاب أبيض أصدرته في عام 2018، تحت عنوان: “سياسة القطب الشمالي الصينية”، إذ ترى أنه نظراً لقربها نسبياً من القطب الشمالي، فإن التغيرات فيه لها تأثيرات واضحة في اتجاه المصب على الصين، وبالتالي على مصالحها الاقتصادية في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والصناعة البحرية وقطاعات أخرى.

وأشار الكتاب إلى أن بكين تشارك في شؤون القطب الشمالي على أساس مبادئ الاحترام المتبادل والتعاون والمنافع المتبادلة والاستدامة، والالتزام بمعايير القانون الدولي المعترف بها عالمياً، وأن لها الحق في المشاركة في إدارة القطب الشمالي¹⁵. ويُشار هنا إلى أن إدارة القطبين الشمالي والجنوبي الصينية افتتحت، في عام 2004، “محطة القطب الشمالي للنهر الأصفر” في أرخبيل “سفالبارد” النرويجي. كما افتتحت “المحطة الأرضية القطبية الشمالية لأقمار الاستشعار الاصطناعية عن بُعد” في بلدة كيرونا السويدية في عام 2006. وبعد مرور عامين، افتتحت “مرصد العلوم الصيني الأيسلندي” في أيسلندا¹⁶.

شكل (3): مسار "طريق الحرير القطبي" و"طريق الحرير البحري"



Source: Anthony Xiao and Yifei Ding, Evolution of China's Belt and Road Initiative: Polar Silk Road, **Invesco**, June 6, 2023, <https://tinyurl.com/3vx3fjry>

وتنبغي الإشارة إلى أن مشاركات الصين السابقة في مهام القطب الشمالي لم تكن مقلقة للشركاء الآخرين في المنطقة، ولكنها أخذت منحى مضاداً تدريجياً على خلفية العقوبات الغربية على روسيا وزيادة التقارب الروسي الصيني على نحو ما سلف بيانه. وقد تحولت حسابات روسيا بشكل كبير صوب الصين بين عامي 2013 و2014؛ عقب تلقيها عقوبات دولية بسبب ضم شبه جزيرة القرم، وإيقاف شركاء غربيين أعمالهم في مشروع يامال للغاز الطبيعي المسال في المنطقة القطبية الشمالية. فقد تعاونت "شركة نوفاتيك الروسية" مع "شركة البترول الوطنية الصينية" في مشروع مشترك في عام 2013 لتمويل مشروع يامال، والذي اشترت الشركة الصينية حصة 20% منه. وفي عام 2014، تدخل صندوق طريق الحرير الصيني لشراء حصة 9.9% في المشروع، ليصل بذلك إجمالي حصة الملكية الصينية إلى 29.9%¹⁷. كما اقترحت بكين على موسكو في عام 2019 رؤية للتعاون لاستثمار موارد القطب باسم "اقتصاد الجليد والثلج"¹⁸. وكانت المحصلة أن إجمالي الاستثمارات الصينية، على مدى العقد الماضي، بلغ أكثر من 90 مليار دولار في مشروعات استخراجية وبنية تحتية في المقام الأول، بالتعاون مع روسيا¹⁹.

وقد قُدِّر لمثل هذا التقارب أن يزداد بقوة عقب اندلاع الحرب في أوكرانيا، فقد اتفقت بكين وموسكو، في مارس 2023، على إنشاء هيئة شاملة مشتركة لحركة المرور على طول

طريق البحر الشمالي. وفي إبريل 2023، تم التوقيع على اتفاقية بين جهازَي خفر السواحل في الدولتين، لمكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات والأسلحة والصيد غير القانوني في المنطقة. بيد أن هذا كان سبباً في دفع الصين رسمياً إلى البنى الأمنية "الناعمة" في المنطقة، والتي لم يكن لبكين في السابق رأي يُذكَر فيها. وبحلول يوليو 2023، بدأت خدمة خط حاويات صيني منتظم عبر شبكة روسيا أول شحناتها من النفط الخام إلى آسيا. وفضلاً عن ذلك، عمدت "شركة الصين للاتصالات والإعمار" المملوكة للدولة والخاضعة للعقوبات الأمريكية إلى التوقيع على اتفاق مع شركة "روستيتان" الروسية، في فبراير 2023، بهدف تطوير أكبر مخزون من التيتانيوم في العالم، في منطقة "كومي" الروسية في القطب الشمالي²⁰. هذا بالتوازي مع سعي الصين، بشكل أقل نجاحاً، إلى تطوير أصول في أمريكا الشمالية وجرينلاند ودول الشمال، من قبيل تويي مشروع إنشاء خط سكة حديد بين شمال فنلندا والنرويج، والاستحواذ على الأراضي في أيسلندا، ومحطة الأقمار الاصطناعية في السويد، وموقع تعدين اليورانيوم والمعادن النادرة في جرينلاند، وخصص في مشروعات الغاز الطبيعي المسال في ألاسكا²¹.

ويشير البعض إلى أنه رغم إغراء الصين بالموارد غير المستغلة في القطب الشمالي، فإن تركيزها الرئيسي ما يزال باتجاه الجنوب الشرقي، وتحديدًا على تايوان، وأنه مهما بلغ اهتمام الصين بالقطب الشمالي، فإنه لن يضاها ذلك الاهتمام الروسي "الغريزي" به²². وفي هذا الصدد، يمكن توصيف التعاون الصيني الروسي في المنطقة على أنه ترتيب عملي تكاملي، إذ تمتلك روسيا القرب الجغرافي والخبرة لتطوير طريق البحر الشمالي، وتمتلك الصين الوسائل الاقتصادية لدعم هذا المسعى. بيد أنه من المحتمل أن يؤدي وجود بكين المتنامي في الشرق الأقصى الروسي إلى تفاقم بطيء، لكنه ثابت، في تضارب المصالح.

وتنبغي الإشارة إلى أن هذا المنحى قد يضيف تعقيداً على تعاون الدولتين في القطب الشمالي، في ظل انقسام المحللين حول ما إذا كان دفاء العلاقات الصينية الروسية هو تحالف استراتيجي حقيقي أم تحالف مصالح مؤقت. وفيما يشير أنصار الرأي الأول إلى الاتفاقيات العديدة الموقعة بين الدولتين - التي تخللتها الصداقة الشخصية للرئيسين بوتين وشي - ونمط التصويت المشترك للجانبيين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يرى أنصار الرأي الآخر أن روسيا والصين غالباً ما يكون لديهما أهداف متباينة، بالرغم من المصالح المشتركة ويظنان غير واثقين في نيات بعضهما²³.

والخلاصة هنا هي أن العلاقات بين الدولتين، تخضع لأعلى مستوى من التفاهم، وقد أكد الرئيسان، بوتين وشي، في لقاء القمة الذي جمعهما في موسكو، في مارس 2023، أن العلاقات الصينية الروسية تجاوزت كونها علاقات ثنائية، وهي ذات أهمية كبيرة للنظام العالمي، وأكد بيان القمة أن "هذه العلاقات ناضجة ومستقرة ومكتفية ذاتياً وقوية.. ولا تخضع لتأثير خارجي"، وأن "روسيا مهتمة بصين مستقرة ومزدهرة، والصين مهتمة بروسيا قوية وناجحة". وفي هذا السياق، أكد البيان أيضاً أن "روسيا والصين تؤيدان الحفاظ على القطب الشمالي كمنطقة سلام وتعاون بناءً"²⁴.

رابعاً: المساعي الغربية لردع التنسيق الروسي الصيني في المنطقة

لا شك أن محاولات روسيا كسّر نظام العقوبات الذي فرضه الغرب، ورغبة الصين في اكتساب نفوذ جيوسياسي، قد خلق تآزراً بين الدولتين، ارتباطاً بشؤون القطب الشمالي. ولا شك أيضاً أن ذلك التآزر، المتنوع في أشكاله وأدواته، قد يدفع بهذه المنطقة إلى أن تصبح مسرحاً للتنافس مع الدول الغربية التي لديها حقوق في هذه المنطقة.

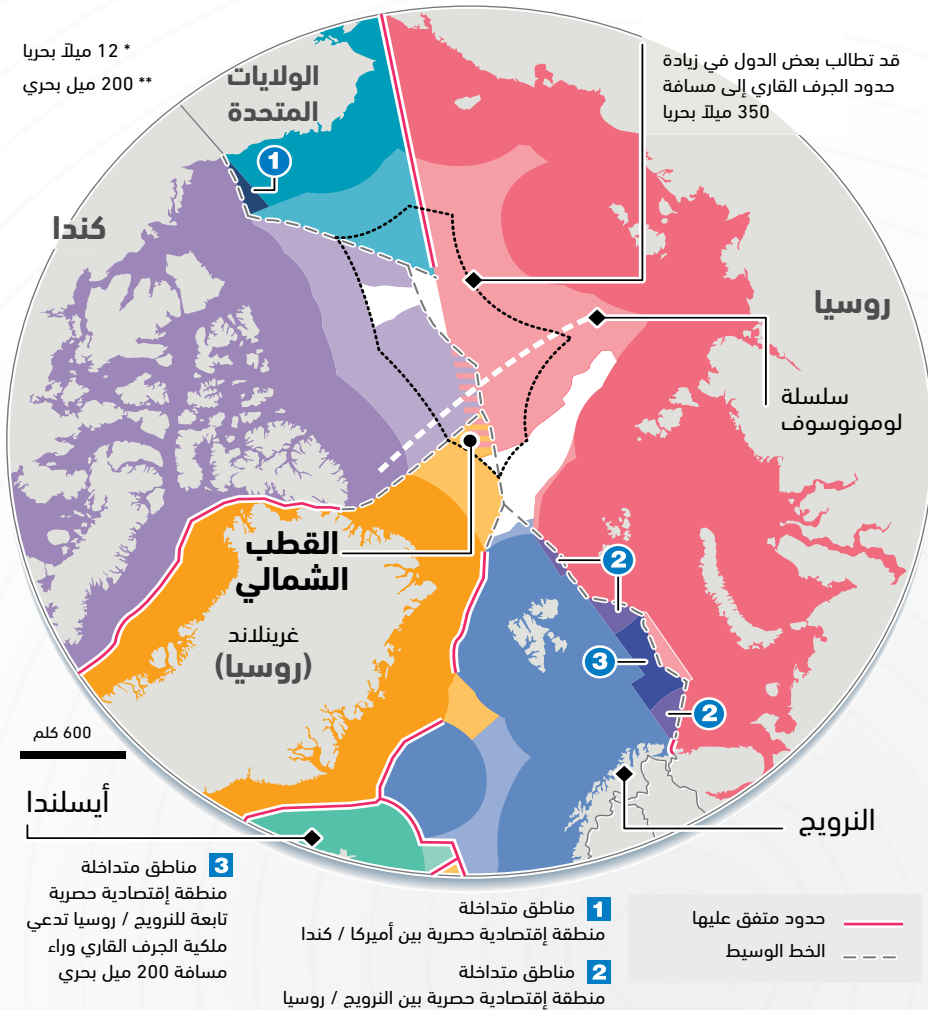
وفي تقرير لها، نقلت صحيفة "ول ستريت جورنال" الأمريكية، عن الاستخبارات النرويجية قولها: "إن ضعف القوات الروسية التقليدية بسبب الحرب في أوكرانيا عزز أهمية الأسلحة الروسية الاستراتيجية، ومن بينها الغواصات الحاملة لرؤوس نووية تابعة للأسطول الروسي الشمالي، بالتزامن مع تزايد حضور السفن التجارية والحكومية الروسية في المياه القطبية. وفي حين لا يتوقع مسؤولون ومحللون عسكريون أمريكيون أن تنشر الصين قوات عسكرية كبيرة في القطب الشمالي، قالوا إنها تشارك معلومات استخباراتية تجمعها أقمار اصطناعية وأنظمة إلكترونية في المنطقة مع موسكو، وأن وزارة الدفاع الأمريكية لا تريد منشآت عسكرية صينية في منطقة قريبة من شواطئها أو شواطئ شمال أوروبا، على غرار المنشآت "المفاجئة" التي أقامتها في بحر الصين الجنوبي". ونبّهت الصحيفة إلى أنشطة الصين التجسسية في المنطقة في وقت سابق من عام 2023 بعدما رُصدَ منطاد صيني قرب جزيرة سانت ماثيو التابعة لولاية ألاسكا، وإلى تزايد المخاوف بعد مصادرة رجال أمن كنديين طوافاتٍ صينية يُعتقد أنها كانت تراقب غواصات أمريكية في عام 2022.²⁵

وعلى صعيد المواجهة، فقد تم تعليق عضوية روسيا في مجلس القطب الشمالي في مارس 2022، وهو الأمر الذي من المرجح أن يستمر لسنوات، أو حتى لعقود، وفق تقديرات غربية وروسية عديدة²⁶، وعلى مستوى سياسات الأطراف الغربية، يُشار إلى أن واشنطن رفعت من أولوية القطب الشمالي منذ عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، الذي عرض على الدنمارك في عام 2019 شراء جزيرة جرينلاند القطبية، لزيادة الهيمنة الأمريكية على المياه الإقليمية القطبية وقطع الطريق أمام الصين وروسيا على إمكانية عبور (الخط القطبي) بين شرق الكرة الأرضية وغربها.

ومن جانبها، أطلقت إدارة جو بايدن، في أكتوبر 2022، استراتيجية جديدة للقطب الشمالي، حددت فيها حماية الأمن القومي بوصفه الركن الرئيسي للمصالح الأمريكية في المنطقة، قبل البيئة والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. وتشير الوثيقة نصاً إلى أن: "الحرب العدوانية التي تشنها روسيا من دون مبرر على أوكرانيا جعلت التعاون بين الحكومتين الأمريكية والروسية في القطب الشمالي غير ممكن عملياً"²⁷. بالمثل، فإنه لا يُتصور أن تتحمل واشنطن أن تكتسب بكين موطئ قدم بالمنطقة أو تنمو فيها بقوة. وبالتالي، ستعمل واشنطن على منع بكين من تحويل الفوائد الاقتصادية، التي تبتغيها من "طريق الحرير القطبي"، إلى نفوذ سياسي، عبر تحريض دول الشمال على الوقوف إلى جانبها ضد الصين.²⁸

شكل (4): خريطة مناطق النزاع في القطب الشمالي

الدنمارك	كندا	الولايات المتحدة
مياه إقليمية ومنطقة إقتصادية حصرية **	مياه إقليمية ومنطقة إقتصادية حصرية **	مياه إقليمية* ومنطقة إقتصادية حصرية **
جرف قاري مرتقب وراء مسافة 200 ميل بحري	جرف قاري مرتقب وراء مسافة 200 ميل بحري	جرف قاري مرتقب وراء مسافة 200 ميل بحري
أيسلندا	النرويج	روسيا
مياه إقليمية ومنطقة إقتصادية حصرية **	مياه إقليمية ومنطقة إقتصادية حصرية **	مياه إقليمية ومنطقة إقتصادية حصرية **
جرف قاري مطالب به وراء مسافة 200 ميل بحري	جرف قاري مطالب به وراء مسافة 200 ميل بحري	جرف قاري مطالب به وراء مسافة 200 ميل بحري



من جانبها، عازمت الحكومة البريطانية في عام 2023 على إنشاء مجموعة وزارية تجتمع دورياً لتنسيق سياسة الحكومة حول المنطقة. كما نشر الاتحاد الأوروبي استراتيجية جديدة للمنطقة في أكتوبر 2021، تركز على تعزيز التعاون ومعالجة القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية المنوطة بالاحتباس الحراري²⁹. هذا، فيما نشرت فرنسا في إبريل 2022 استراتيجية قطبية جديدة حتى عام 2030، والتي تضمنت زيادة تمويل قدرات البحث العلمي الفرنسية في القطبين الشمالي والجنوبي. كما أعلنت عن إنشاء لجنة وزارية مشتركة للبحار والقطبين، تخضع لسلطة رئيس الوزراء³⁰. كما أعلنت كندا في عام 2019 عن إطلاق استراتيجية قطبية للقطب الشمالي حتى عام 2030، مركزة على تنمية وتطوير المناطق القطبية الشمالية الكندية ومحيطها. وبالنسبة لحسابات كل من أيسلندا وفنلندا والسويد والدنمارك والنرويج، فمع اندلاع الحرب الأوكرانية، باتت هذه الدول أكثر قلقاً من فرضية استخدام روسيا لممر القطب الشمالي كوسيلة تهديد لأمنها، ولذلك اتجهت فنلندا والسويد، على سبيل المثال، إلى تعزيز قدرات الردع والدفاع، والانضمام إلى حلف "الناطو"، وهو ما حققته فنلندا بحلول إبريل 2023، والسويد مؤخراً³¹.

كما أشار بعض الغربيين إلى ضرورة أن تقوم دوائر صنع السياسات والاستخبارات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف "الناطو"، بإنشاء آليات المنع العسكري في شمال المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي، مع تطوير مبادرات اقتصادية وسياسية لموسكو وبكين للحد من تدخلهما في الشؤون المحلية والثنائية والمتعددة الأطراف لدول القطب الشمالي، مع الأخذ في الاعتبار إعلان الصين أنها لن تعترف بمجلس القطب الشمالي من دون روسيا، بعد تعليق عضوية الأخيرة فيه في مارس 2022³²، والأهم من ذلك، يجب على الحلف استقصاء الأسباب التي قد تدفع الصين (سواءً مع روسيا أم من دونها) إلى تبني موقف أكثر استفزازاً في القطب الشمالي، وملحقاته، بعد أن دافعت بشراسة عن وجودها "الشرعي" و"السلمي" في المنطقة³³.

في سياق متصل، فإن علاقة دول شمال أوروبا تحديداً بالصين تجعل من الصعب تأليبها على بكين؛ بالنظر إلى تكامل الهيكل الاقتصادي بين الجانبين، سواءً في سلاسل الصناعة أم التوريد³⁴. بل إن العوائد المترتبة على تعزيز علاقات هذه الدول بالصين توفر لها مزيداً من خيارات الحركة، وتمنحها نفوذاً استراتيجياً أكبر، كما يُرجَّح أن تؤدي إلى جذب اهتمام الولايات المتحدة واستثماراتها في المنطقة، بعد ما همَّشته واشنطن بعد انقضاء الحرب الباردة، حتى وإن كان ذلك بفعل الحاجة إلى المنافسة الاستراتيجية الأمريكية مع الصين وروسيا. وقد ظهر أداء مماثل في دول الشمال الأوروبي، إذ وجهت الولايات المتحدة الدنمارك للاستثمار في بناء مطار جرينلاند في عام 2018 من أجل قطع الطريق على الصين لإنشائه، كما وعد "البنتاغون" باستثمار "محتمل" في البنية التحتية لجرينلاند في المستقبل³⁵. الأمر الذي قد يصب أيضاً نحو سيناريو التهدئة مقابل التصعيد في المنطقة.

ختاماً، يمكن القول إن طموح روسيا في استعادة تعاونها مع الدول السبع الأخرى الأعضاء في مجلس القطب الشمالي يظل تحدياً جدياً لموسكو، بعد أن باتت كل هذه الدول أعضاء في حلف "النايو". وبالمثل، فإن استبدال الشركاء الغربيين بغيرهم من الدول من خارج المنطقة ليس بالمهمة السهلة بسبب الحقائق الجغرافية وظروف الاستثمارات.

وبالرغم من ذلك، تبدو روسيا عازمة على دعوة مختلف الشركاء في أوراسيا الكبرى للمشاركة في تنمية القطب الشمالي، من خلال تشجيع الشركات الصينية والهندية ودول الخليج العربية ودول آسيان وغيرها، وذلك على أمل إبعاد المنطقة عن الصراع الجيوسياسي مع الغرب. بمعنى آخر، فإنه اتساقاً مع دعوتها لعالم متعدد الأقطاب، تستهدف الاستراتيجية الروسية خلق قطب شمالي أوراسي متعدد الأقطاب في مواجهة البيئة الجيوسياسية التي فرضتها العقوبات الغربية عليها. وفي المقابل، توفر الاستراتيجية الروسية فرصة جيدة للصين، التي تبدو حذرة في سياستها تجاه دول المنطقة الأخرى تجنباً لأي تأثيرات سلبية، لتعاونها مع روسيا، على علاقاتها بتلك الدول، مدفوعة في ذلك بمصالحها الطويلة الأمد معها.

الهوامش

1- Mercy A. Kuo, "Assessing China's and Russia's Arctic Ambitions: Insights from Kristina Spohr", **The Diplomat**, 20 December 2023, <https://thediplomat.com/2023/12/assessing-chinas-and-russias-arctic-ambitions/>

2- Buchanan E., "The Ukraine war and the future of the Arctic", **RUSI**, 18 March 2022, <https://www.rusi.org/explore-our-research/public-ations/commentary/Ukraine-war-and-future-arctic>.

3- Edvardsen A, "Russian chair of the Arctic council: The council's work Should Be Resumed As soon As possible", **High North News**, 10 June 2022, <https://tinyurl.com/4px2p5hc>.

4- عباس عبود سالم، "أثر الحرب الروسية - الأوكرانية في المشروعات والطموحات الأوروبية في القطب الشمالي"، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، 9 مايو 2022، <https://apa-inter.com/post.php?id=4025>

5- The Concept of the Foreign Policy of the Russian Federation, Unofficial translation, Approved by Decree of the President of the Russian Federation, No. 229, March 31, 2023, **Website of the The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation**, https://mid.ru/en/foreign_policy/fundamental_documents/1860586/

6- Ibid.

7- مصطفى لبيب، "القطب الشمالي في دائرة اهتمام بريطانيا بسبب نشاط روسيا والصين"، موقع القاهرة الإخباري، 28 ديسمبر 2023، <https://alqaheernews.net/news/60953>

8- Mercy A. Kuo, "Assessing China's and Russia's Arctic Ambitions: Insights from Kristina Spohr", **Op. Cit.**

9- مصطفى لبيب، "القطب الشمالي في دائرة اهتمام بريطانيا بسبب نشاط روسيا والصين"، مرجع سبق ذكره.

10- أليكسي كلينيكوف، "توسع جيوبوليتيكي: أسس العقيدة العسكرية لسلح البحرية الروسي"، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 1 سبتمبر 2015، ص 72-73، <https://tinyurl.com/3bfezy6>

11- "بما يعادل ضعف مساحة ألمانيا: روسيا تزيد أراضيها في القطب الشمالي 700 ألف كيلومتر مربع"، روسيا اليوم، 9 إبريل 2021، <https://ar.rt.com/q56b>

12- "روسيا وأوكرانيا: الرئيس الروسي بوتن يشرف على أول مناورات عسكرية نووية منذ غزو أوكرانيا"، BBC عربية، 26 أكتوبر 2022،

<https://www.bbc.com/arabic/world-63402256>

13- William Mauldin and Alan Cullison, "America's Military Trails Russia and China in Race for the Melting Arctic", **The Wall Street Journal**, 30 July 2023, <https://tinyurl.com/24kzyas9>

14- "Russia in Review, May 21-28, 2021", **Russia Matters**, <https://tinyurl.com/3nmkxy5>

15- The State Council Information Office of the People's Republic of China. [Full Official Text of] **China's Arctic Policy**, 16 January 2018, First Edition, <https://eng.yidaiyilu.gov.cn/p/46076.html>

16- Elisabeth Braw, "Arctic Harmony Is Falling Apart", **Foreign Policy**, 15 May 2023, <https://foreignpolicy.com/2023/05/15/russia-china-arctic-cooperation-svalbard/>

17- Ling Guo and Steven Lloyd Wilson, "China, Russia, and Arctic Geopolitics", **The Diplomat**, 29 March 2020. <https://thediplomat.com/2020/03/china-russia-and-arctic-geopolitics/>

18- مصطفى لبيب، "القطب الشمالي في دائرة اهتمام بريطانيا بسبب نشاط روسيا والصين". مرجع سبق ذكره.

19- Mercy A. Kuo, "Assessing China's and Russia's Arctic Ambitions: Insights from Kristina Spohr", **Op. Cit.**

20- Elisabeth Braw, "Arctic Harmony Is Falling Apart" و **Op. Cit.**

21- Mercy A. Kuo, "Assessing China's and Russia's Arctic Ambitions: Insights from Kristina Spohr", **Op. Cit.**

22- **Ibid.**

23- انظر في ذلك على سبيل المثال:

Kristina Spohr, "Russia and China are opening a new anti-western front in the Arctic", **Financial Times**, 9 November 2023, <https://www.ft.com/content/c4ee46c5-a2e3-464e-ab63-d7f481e7502d>

24- "بيان روسي صيني مشترك: العلاقة الروسية الصينية قائمة على شراكة شاملة وتدخل عصرا جديدا"، موقع روسيا اليوم، 21 مارس 2023. <https://ar.rt.com/uz1c>

25- William Mauldin and Alan Cullison, "America's Military Trails Russia and China in Race for the Melting Arctic", **Op. Cit.**

26- Breum M., "Though official Arctic contacts with Russia are closed, an array of unofficial bridges could stay open", **Arctic Today**, 19 October 2022, <https://tinyurl.com/57785ddh>

27- "حسابات المصالح في القطب الشمالي بعد الغزو الروسي لأوكرانيا". مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، 17 يونيو 2022، <http://tinyurl.com/fh5phapz>

28- Guo Peiqing and Chen Huiwen, "Chinese Perspective on the Arctic and its Implication for Nordic Countries", **The Arctic Institute**, 20 June 2023, <https://tinyurl.com/4py38d8h>

29- The EU in the Arctic: Joint Communication on a stronger EU engagement for a peaceful, **sustainable and prosperous Arctic**, 13 October 2021, https://www.eeas.europa.eu/eeas/eu-arctic_en

30- Active Polar Icebreakers, **the Arctic Institute**, <https://www.thearcticinstitute.org/country-backgrounders/france/>

31- "حسابات المصالح في القطب الشمالي بعد الغزو الروسي لأوكرانيا". مرجع سبق ذكره.

32- Jonassen T., "China will not Acknowledge Arctic Council Without Russia", **High North News**, 15 October 2022, <https://www.highnorthnews.com/en/china-will-not-acknowledge-arctic-council-without-russia>.

33- Mercy A. Kuo, "Assessing China's and Russia's Arctic Ambitions: Insights from Kristina Spohr", **Op. Cit.**

34- Guo Peiqing and Chen Huiwen, "Chinese Perspective on the Arctic and its Implication for Nordic Countries", **Op. Cit.**

35- Gronholt-Pedersen J., "Greenland picks Denmark as Airport Project Partner over Beijing", **Arctic Today**, 12 September 2018, <https://www.arctictoday.com/greenland-picks-denmark-airport-project-partner-beijing/>



رؤى متباينة قيود عودة دول الاتحاد الأوروبي إلى مسرح التنافس الدولي في "الإندوباسيفيك"

د. رغدة البهي

مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

تنص البوصلة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي، التي توفر إطاراً توجيهياً لأمن الاتحاد الأوروبي حتى عام 2030، والتي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات كأول كتاب أبيض للاتحاد الأوروبي في مجال الأمن والدفاع، في مارس 2022، على أن "الاتحاد الأوروبي لديه مصلحة جيوسياسية واقتصادية حاسمة في الاستقرار والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ". ولذا، يهتم الاتحاد الأوروبي بالحفاظ على "النظام الدولي القائم على القواعد" بهدف تحقيق مصالحه الاقتصادية والأمنية؛ إذ تُعد التبادلات التجارية الثنائية بين المنطقتين هي الأعلى بين أي منطقتين في العالم، ففي عام 2021، بلغت واردات دول الاتحاد الأوروبي من منطقة المحيطين الهندي والهادئ 844 مليار يورو، فيما بلغت صادرات دول الاتحاد إلى المنطقة 583 مليار يورو في العام نفسه.¹

ولا شك في أن الصعود الاقتصادي لآسيا عموماً، والصعود الصيني ومبادرة الحزام والطريق خصوصاً، يعيدان رسم خريطة العالم الجيوسياسية، وأن احتدام التنافس بين الصين والولايات المتحدة يسهم في تحويل المنطقة إلى ساحة رئيسية للتنافس الاستراتيجي، ويدفع بمزيد من الفاعلين الدوليين إلى تكثيف وجودهم وأنشطتهم في المنطقة. ومن بين هؤلاء الفاعلين، تبرز بعض القوى الأوروبية في اتجاه مضاد للصورة الذهنية التي ترسخت عنها في ظل تراجع

الثقل السياسي التاريخي لأوروبا في المنطقة، وانشغال القارة الأوروبية بإعادة تشكيل هياكل التكامل الخاصة بها دون إيلاء الاهتمام الكافي بإعادة تشكّل الجغرافيا السياسية الآسيوية.²

وفي هذا الصدد، يُلاحظ في السنوات الأخيرة، أن المصالح الاستراتيجية التي تربط عدداً من القوى الأوروبية بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ تعددت، خاصةً على الصعيدين الأمني والاقتصادي، في ظل خطوط الاتصال البحرية التي تربط أوروبا وآسيا عبر منطقة المحيطين الهندي والهادئ من ناحية، وتسارع وتيرة التكامل بين المنطقتين من ناحية أخرى؛ وهو الأمر الذي يطرح جملة من التساؤلات عن: أهداف الاتحاد الأوروبي في المنطقة، وقدرة بروكسيل على أن تُحدث فارقاً في المنطقة، ودور استراتيجية الاتحاد الأوروبي في الاعتراف بالتحولات الجيوسياسية ومآلات التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والصين.

أولاً: الرؤى والاستراتيجيات الأوروبية

على المستوى الكلي، تتجلى أبرز مظاهر اهتمام الاتحاد الأوروبي بالمنطقة في استراتيجيته التي نشرها في 16 سبتمبر 2021 تحت عنوان "استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتعاون في منطقة المحيطين الهندي والهادئ"³، بهدف تكثيف أنشطته ومشاركته وتعزيز وجوده في المنطقة التي من شأن مخرجات التنافس الدولي فيها أن ترتب انعكاسات على النظام الدولي الراهن⁴، بجانب تعزيز مساهمته في الاستقرار والأمن والازدهار والتنمية المستدامة ومبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الدولي مع الحفاظ على المنطقة حرة ومفتوحة للجميع مع بناء شراكات قوية ودائمة.

تلك الأهداف تجد أواصرها في الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، التي تنتج 60% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتمثل ثلثي النمو العالمي، وتضم 3 من أكبر 4 اقتصادات خارج الاتحاد الأوروبي، وهي: الصين والهند واليابان، وتؤدي دوراً رائداً في الاقتصاد الرقمي والتقدم التكنولوجي المؤثرين في سلاسل القيمة العالمية والتجارة الدولية وتدفقات الاستثمار. كما يُعد الاتحاد الأوروبي أحد المانحين الرئيسيين للمساعدات التنموية وأحد الشركاء التجاريين الرئيسيين في المنطقة. ولذا، يرتبط مستقبل الاتحاد الأوروبي والمنطقة ارتباطاً وثيقاً بفعل الترابط الاقتصادي والتحديات العالمية المشتركة؛ إذ يمر نحو 40% من التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي عبر بحر الصين الجنوبي، وهو الأمر الذي يجعل الاستقرار في المنطقة اهتماماً مشتركاً ومجالاً للتعاون في ظل احتدام المنافسة الاستراتيجية.

وفي هذا الإطار، يولي الاتحاد الأوروبي اهتمامه بعدة مجالات يأتي في مقدمتها: التعاون الإنمائي، والمساعدة الإنسانية، ومكافحة تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والتلوث، واتفاقيات



الشراكة والتجارة الحرة، والحد من مخاطر الكوارث، واحترام القانون الدولي بما في ذلك حقوق الإنسان وحرية الملاحة. كما يستهدف الاتحاد الأوروبي تعزيز التعاون في مجال الرخاء المستدام والشامل (بمعنى العمل مع الشركاء في المنطقة على تعزيز سلاسل القيمة، وتقوية وتنويع العلاقات التجارية، وتنفيذ الاتفاقيات التجارية القائمة، والانتهاء من المفاوضات التجارية الجارية، وتعزيز التعاون في المجالات الاستراتيجية). هذا إلى جانب القواعد المشتركة بهدف حماية التجارة الدولية من الممارسات غير العادلة مثل (الإعانات الصناعية، والإكراه الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا القسري، وسرقة الملكية الفكرية، وغير ذلك)، علاوة على

الاهتمام الأوروبي بمجال التحول الأخضر؛ بمعنى العمل مع الشركاء على مكافحة تغير المناخ والتخفيف منه والتكيف معه، ومواجهة تراجع التنوع البيولوجي والتلوث والأشكال الأخرى من التدهور البيئي، وتعزيز إدارة المحيطات في المنطقة مع الامتثال الكامل للقانون الدولي، ولاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ومكافحة الصيد غير القانوني، وغير ذلك⁵. وعلى تعدد تلك المجالات، فإن أهميتها تبرز بالنظر لكونها مرآة عاكسة للتوافق السياسي الأوروبي الذي اقتضى موافقة وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي مجتمعين⁶.

وانتقالاً من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي، فقد نشرت كل من فرنسا وألمانيا وهولندا وجمهورية التشيك وليتوانيا استراتيجيات أو مبادئ توجيهية متباينة للمنطقة⁷، ومن بينها تنجبه الأنظار صوب ألمانيا وهولندا وفرنسا التي تعترف جميعها بأن الاعتماد العالمي المتبادل واحتدام الصراع الجيوسياسي يزيد من ارتباط المنطقة بازدهار وأمن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء. كما تشترك الدول الثلاث في مصالح استراتيجية متماثلة، هي: الدفاع عن التعددية، وضمان حرية التجارة، والوصول إلى المساحات المشتركة التي تُعد ضرورية لأمنها وازدهارها.

ولا شك في أن عمق المصالح الفرنسية - نتيجة مصالحها السيادية والأراضي التابعة لها في المنطقة والمناطق الاقتصادية الخالصة (بمساحة 100.2 مليون كيلومتر مربع) والقوات العسكرية الدائمة (8 آلاف جندي) ووجود 1.6 مليون فرنسي في المنطقة - دفع وزارتي الدفاع والخارجية الفرنسية، في مايو 2018، إلى إصدار استراتيجية فرنسية في منطقة الإندوباسيفيك.



وتتبنى الورقة غير الرسمية الهولندية بشأن منطقة الإندوباسيفيك نهجاً استراتيجياً يتجاوز التجارة والاستثمار، وتتضمن المبادئ التوجيهية للسياسة الألمانية لمنطقة الإندوباسيفيك العناصر الأمنية العسكرية والتقليدية واعتبارات القوة والحدود الاستراتيجية الشامل، بالإضافة إلى المخاطر الفنية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة.⁸

وتشارك الدول الثلاث في رؤيتها لخطورة الصين التي يتراجع فيها الاهتمام بحقوق الإنسان، وتؤدي دوراً مزعماً للاستقرار في المجالين الأمني والبحري؛ إذ تندد فرنسا بعلاقة الصين الوثيقة مع روسيا، ودعمها الدائم لكوريا الشمالية، وشراكتها الاستراتيجية مع باكستان، وقضايا الحدود الخلافية المستمرة مع الهند. لكن المبادئ التوجيهية الهولندية والألمانية أقل وضوحاً، إذ تكتفي فقط بالإشارة إلى سياسات الصين المزعمة

للاستقرار وانتهاكات لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في بحر الصين الجنوبي، كما تؤكد المبادئ التوجيهية الهولندية أيضاً "الأسلوب الهجين الذي تتبعه الصين في تحقيق الأهداف الاستراتيجية من خلال نظام مركزي للأنشطة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والسيبرانية والأمنية والاستخباراتية".⁹

ثانياً: التحركات والأدوات الأوروبية

اتجهت ألمانيا إلى تنويع شراكاتها بعيداً عن الصين سعياً لتعميق تعاونها مع دول المنطقة في مجالات عدة تشمل الاقتصاد والبيئة والمناخ والثقافة والعلوم والأمن، فقد قدمت 5 ملايين يورو لصندوق استجابة رابطة دول جنوب شرق آسيا لـ "كوفيد-19" في نوفمبر 2020. وفي عام 2021، ركزت ألمانيا بشكل خاص على إندونيسيا التي شاركت في معرض هانوفر التجاري الألماني في العام نفسه، ووقعت الدولتان على إعلان مشترك يؤكد أهمية التعاون الفني والسياسي المكثف في مجال البنية التحتية. وبالإضافة إلى ذلك، انخرطت ألمانيا في حوار مع أستراليا، ووقعت معها شراكة استراتيجية معززة في يونيو 2021. وقبل ذلك، عُقد اجتماع افتراضي بين ألمانيا وأستراليا (2+2) بهدف تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف بين الدولتين.

وفي إبريل 2021، أطلقت ألمانيا أيضاً مشاورات (2+2) مع اليابان، وتم توقيع اتفاقية أمنية يابانية ألمانية في طوكيو في مارس 2021، لتسمح بتبادل بعض المعلومات السرية بين الدولتين.

ويعكس ذلك دوراً أمنياً أكثر وضوحاً لألمانيا في المنطقة، ولاسيما في ظل وجود قواتها البحرية فيها بالفعل، إلى جانب رغبة ألمانيا في بناء القدرات والشراكات وإطلاق حوارات في بعض القضايا الحساسة على شاكلة المعلومات المضللة؛ فبين أغسطس 2021 إلى فبراير 2022، أرسلت البحرية الألمانية الفرقاطة "بايرن" إلى المحيط الهادئ، للمرة الأولى منذ عام 2016، بهدف إرسال رسائل تحذيرية تجاهه مطالبات الصين الإقليمية في المنطقة ورغبتها في تحدي القواعد الحاكمة للنظامين الدولي والإقليمي، حتى إن الصين رفضت من جانبها مرور الفرقاطة ببحر الصين الجنوبي في طريق عودتها، كتعبير عن رفضها زيادة الانخراط الألماني في المنطقة. وقد عكست الزيارات الألمانية لمختلف الموانئ في جميع أنحاء المنطقة تبني ألمانيا لنهج أمني شامل يهدف إلى تنويع الشركاء الإقليميين.¹⁰



الفرقاطة "بايرن" من طراز "براندنبورغ" التابعة للبحرية الألمانية تجوب منطقة المحيطين الهندي والهادئ (صورة للبحرية الألمانية - 2 أغسطس 2021)

وفي اجتماع وزراء دفاع رابطة دول جنوب شرق آسيا، في ديسمبر 2020، شاركت ألمانيا لأول مرة كضيف على المستوى الوزاري، اعترافاً منها بالدور المركزي للرابطة في سياسات الأمن الإقليمي. وفي أغسطس 2021، انضمت ألمانيا أيضاً إلى النظام الإقليمي لمكافحة القرصنة (ReCAAP) الذي يسمح بالتبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالغارات البحرية على طرق التجارة. وإضافة إلى ذلك، أطلقت ألمانيا مركزاً إقليمياً في سنغافورة، في أغسطس 2021، لمواجهة المعلومات المضللة عن تطورات السياسة الخارجية والأمنية في المنطقة. كما قامت ألمانيا بتوسيع نطاق "مبادرة التمكين والتعزيز" الخاصة بها لتشمل مشروعات في جنوب وجنوب شرق آسيا للمرة الأولى، وهي أداة لسياسة الأمن الوقائي مثل: منع أو إدارة الأزمات تحت إشراف وزارتي الدفاع والخارجية. وبموجبها، تُقدم ألمانيا المشورة للشرطة الكمبودية حول كيفية مكافحة العنف ضد المرأة. كما تدعم ألمانيا جهود السلطات في سريلانكا لمكافحة الإرهاب، وتقوم بتجهيز وتدريب خفر السواحل الفلبيني.¹¹

أما فرنسا، فتعكس الجولة التي أجراها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في يوليو 2023 إلى بابوا غينيا الجديدة وفانواتو وكاليدونيا الجديدة رغبتها في حماية مصالحها في المنطقة. كما تشارك فرنسا بشكل متزايد في العمليات العسكرية الأمريكية في المنطقة وتدريباتها ودورياتها لحرية الملاحة. وقد تزامنت مشاركة القوات الفرنسية في مناورات عسكرية كبرى بالمنطقة بقيادة الولايات المتحدة وأستراليا مع جولة ماكرون في المحيط الهادئ. وقد أدت التطورات (مثل: حضور وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، لافتتاح سفارة لبلاده في دولة تونغتا الواقعة في المحيط الهادئ، وتوقيع الولايات المتحدة مؤخراً على اتفاقية تعاون دفاعي مع بابوا غينيا الجديدة) إلى زيادة اهتمام فرنسا بالمنطقة؛ إذ تسعى باريس إلى تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري في خضم منافسة استراتيجية محتدمة مع الولايات المتحدة، وإن اتفقت كلاتهما على وجود تهديد صيني في المنطقة على نحو يضيفي الشرعية على نفوذهما الإقليمي.

وخلال زيارته فانواتو، حذر ماكرون من "الإمبريالية الجديدة" في المحيط الهادئ، وقال إن المنطقة تشهد إمبريالية جديدة تهدد سيادة الدول الأكثر ضعفاً والأصغر، وإن فرنسا فضلت التدابير الأمنية السلمية لإبقاء منطقة غرب المحيط الهادئ حرة ومفتوحة وتجنب الإجراءات التي من شأنها تصعيد التوتر مع الصين. ورغم أن فرنسا تهدف إلى ضمان مشاركة واسعة النطاق في التدريبات العسكرية في منطقة المحيط الهادئ مع حلفائها الغربيين، فإن أقرب حليفين لها في المنطقة هما الهند وأستراليا.¹²

كما اتجهت هولندا إلى تعزيز علاقاتها مع عدد من المؤسسات الدولية متعددة الأطراف في آسيا، وفي مقدمتها رابطة "الآسيان" التي أضحت شريكاً استراتيجياً للاتحاد الأوروبي في 1 ديسمبر 2020، كما سعت إلى تعزيز الإطار المؤسسي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

(UNCLOS)، وكثفت جهودها الشاملة تجاه المنطقة في مجالات: التجارة والاستثمار، والاتصال (بما في ذلك الاتصال الرقمي)، والأمن التقليدي وغير التقليدي، وحقوق الإنسان، والتعاون العلمي والثقافي.¹³

وقد دأبت هولندا على تأكيد التزايد المضطرد في أهمية المنطقة، وضرورة تطوير وتنويع العلاقات، خاصة التجارية منها، لتشمل دول المنطقة بأكملها، بجانب تأكيد أهمية التعاون مع "الآسيان"، والالتزام باتفاقية قانون البحار ودعم حرية الملاحة، والاستعداد لإرسال سفن حربية لضمان أمن طرق النقل البحري في المنطقة. ولتحقيق تلك الأهداف، فقد وظفت جملة من الأدوات الاستراتيجية والاقتصادية المتمثلة في: التعاون، وبناء القدرات، وتنسيق أصول الدول الأعضاء. ومن ثم، كثفت جهودها في مجال مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني ومنع الانتشار ونزع السلاح والأمن البحري، مع توسيع قائمة اتفاقيات المشاركة الإطارية الحالية لمهمات وعمليات سياسة الأمن والدفاع المشتركة.¹⁴

ثالثاً: قيود تعزيز الدور الأوروبي في منطقة الإندونيسيا

في ضوء ما سبق، يمكن الدفع بأن بعض الدول الأوروبية كانت أسبق على الاتحاد الأوروبي في تعزيز مشاركتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بيد أن سياسة الاتحاد الأوروبي تقوم على اتباع سياسة تجارية إقليمية استباقية، إذ أبرم الاتحاد اتفاقيات تجارة حرة مع اليابان وسنغافورة ودول أخرى، وقام ببناء شراكة متعددة الأوجه مع رابطة "الآسيان"، تشمل قضايا مختلفة من تغير المناخ إلى الأمن البحري. كما زادت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضاً من التزامها بالمنطقة، بدءاً بفرنسا التي ظل وجودها في المنطقة قائماً منذ فترة طويلة، وصولاً إلى ألمانيا ثم هولندا اللتين أصدرتا مبادئ توجيهية للمنطقة، ما أرسى الأساس لنهج الاتحاد الأوروبي تجاهها.

وعلى الرغم من تلك الخطوات الفردية والجماعية، فإن مشاركة الاتحاد الأوروبي في المنطقة تتأسس على نهج تدريجي يقوض من نفوذه. وعلى الرغم من ذلك من قيام الدول الأعضاء بتوسيع بصمتها الأمنية في أرجاء المنطقة، فإن أنشطتها تظل غير منسقة ومفككة في بعض الأحيان، وتركز بالأساس على الأنشطة البحرية في فجوة واسعة عما عداها من أنشطة ومجالات¹⁵؛ وهو الأمر الذي تزداد خطورته بالنظر إلى تحول مركز الثقل الاقتصادي والسياسي العالمي نحو المنطقة، ونشأة تحديات أوروبية جديدة، ولاسيما بعد أن ركز الاتحاد الأوروبي طيلة عقود ممتدة على قضايا الداخل وجواره المباشر؛ فقبل عام 2021، لم يحدد الاتحاد الأوروبي أولوياته السياسية في المنطقة؛ إلى أن بدأ في التعامل معها انطلاقاً من صياغته لمفهوم استراتيجي، وقد كانت فرنسا وألمانيا وهولندا هي القوة الدافعة لجهود الاتحاد تجاه العودة للاهتمام بالمنطقة.

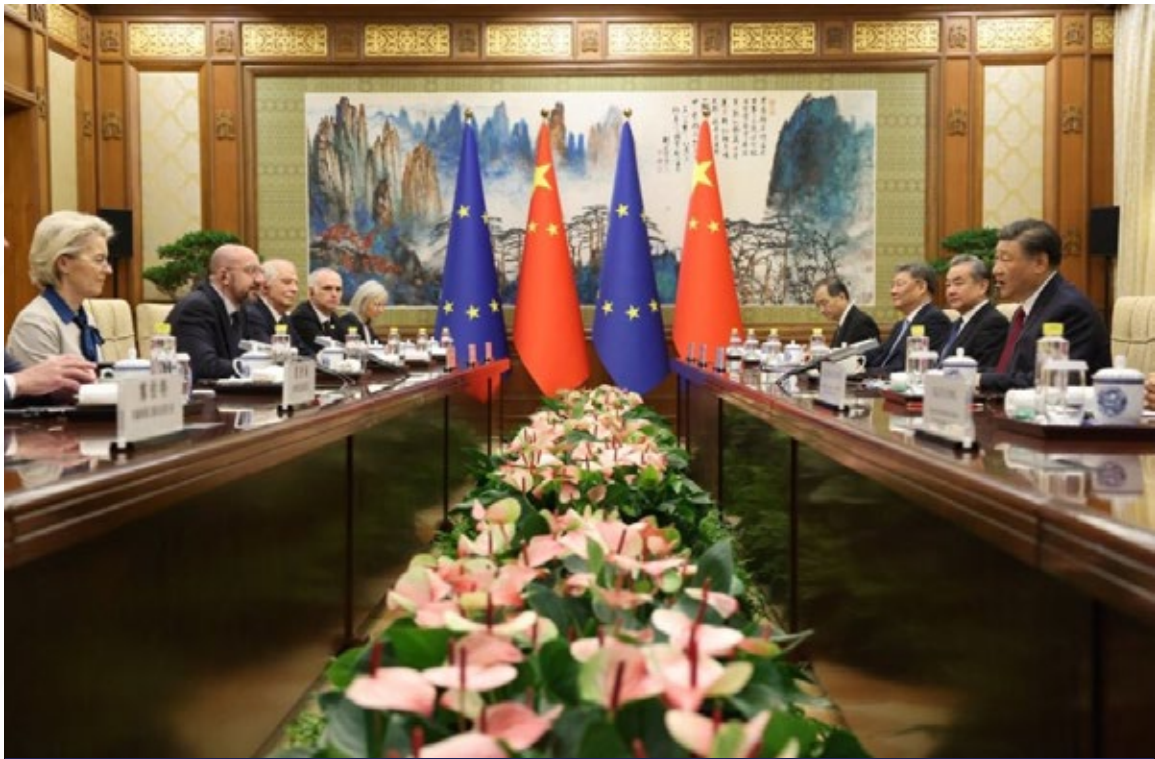
وبوجه عام، تفتقر جهود الاتحاد الأوروبي إلى الآليات اللازمة للتفعيل، الأمر الذي يطرح تساؤلات عن قدرته على اتخاذ موقف استراتيجي يحقق مصالحه وأولويات دوله الأعضاء في المنطقة، خاصة وأن هناك دولاً تعارض بشدة المشاركة الأوروبية الواسعة في المنطقة؛ ذلك أن الاتحاد الأوروبي لم يشهد صحوه استراتيجية من شأنها أن تعيد تركيز عملية صنع السياسات على الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها المنطقة بالنسبة للمصالح الأوروبية التي ما تزال بحاجة إلى جهود مضيئة تتجاوز جهود فرنسا وألمانيا وهولندا، وسط مخاوف من أن نهج الاتحاد الأوروبي في التعامل مع المنطقة لن يكون أكثر من مجموع السياسات المتباينة غير المترابطة دون القدرة على توليد شراكات جديدة، وهو الأمر الذي لن يتغير دون تحويل الاستراتيجيات إلى واقع ملموس، الأمر الذي لا تنقصه القدرات القومية بل ينقصه الاهتمام المشترك.

وفي ظل عدم اليقين بشأن التزام الولايات المتحدة بالأمن الأوروبي، تبرز مركزية الصين التي تفرض تقييم الموقف الذي ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يتبناه عند التعامل معها، وإن دفعت الغالبية العظمى من التحليلات بأن الأوروبيين قد فشلوا في بلورة الجهود اللازمة للاستجابة لها؛ ذلك أن استراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة تصف الصين صراحة بالمنافس الاستراتيجي، فيما تتجنب الاستراتيجيات الوطنية لفرنسا وألمانيا وهولندا اتخاذ مواقف أكثر وضوحاً تجاه الصين، ما قد يعني ضمناً أن بكين قد تكون شريكاً أكثر من كونها منافساً بدرجات متفاوتة.¹⁶

وفي هذا الصدد، يبرز اتجاهان متعارضان يعكس أولهما الرغبة في التعاون مع الجميع والتغاضي عن الجوانب الصراعية المحتملة، فيما يعترف ثانيهما بتضارب المصالح واختلاف القيم مع بكين، لكنه يدعو إلى استمرار التعاون معها كوسيلة لدفعها إلى الالتزام بالمعايير وأشكال السلوك المقبولة دولياً. وينعكس ذلك على تباين الرؤى تجاه استراتيجية الاتحاد الأوروبي للمنطقة بين من يراها تأكيداً للاستقلال الاستراتيجي، ومن يراها دلالة على التحالف مع الولايات المتحدة، ومن ينظر لها بوصفها وسيلة لإدارة التحالف عبر الأطلسي.

ولعل ما سبق يعكس أن الاتحاد الأوروبي ليس لديه نية صريحة للانضمام إلى استراتيجية الاحتواء التي تقودها الولايات المتحدة والموجهة ضد الصين؛ فعلى الرغم من أنه حذر من انتهاكات الصين لحقوق الإنسان وتعزيز بكين لوجودها العسكري في المنطقة، فإنه يظل بعيداً عن التنافس بين الصين والولايات المتحدة. وبدلاً من ذلك، أعلن الاتحاد صراحةً أن نهجه في المنطقة يشجع التعاون لا المواجهة، وأنه يرغب في رؤية المنطقة أقل "تسييساً" عبر تعزيز النظام الدولي القائم على القواعد ومبادئ أخرى مثل: الديمقراطية وحقوق الإنسان

وسيادة القانون وحرية الملاحة والالتزامات الدولية.¹⁷ وقد تأكد ذلك الطرح خلال انعقاد قمة الاتحاد الأوروبي - الصين الرابعة والعشرين، في بكين، يومي 7 و8 ديسمبر 2023، حيث أكد الطرفان أن لديهما مصلحة مشتركة في إقامة علاقة مستقرة وبناءة تقوم على احترام النظام الدولي القائم على القواعد وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية، فقد أكد الاتحاد الأوروبي للصين أهمية تحقيق علاقة اقتصادية أكثر توازناً مع تكافؤ الفرص والمعاملة بالمثل وأن تتخذ الصين المزيد من الإجراءات لتحسين الوصول إلى الأسواق وبيئة الاستثمار للمستثمرين والمصدرين في الاتحاد الأوروبي، علماً بأن العجز التجاري للاتحاد الأوروبي مع الصين يقرب من 400 مليار يورو.¹⁸



فعاليات قمة الاتحاد الأوروبي - الصين الرابعة والعشرين (بكين - 7 ديسمبر 2023)

ونظراً لطبيعة المصالح الاقتصادية الأوروبية، فإن الديناميكيات الأمنية في المنطقة تلقي بظلالها على المجال البحري بصفة خاصة، إذ تركز دول الاتحاد الأوروبي غالباً على أمن خطوط الاتصال البحرية، بيد أن مفهوم الأمن البحري يتطور ليشمل أكثر بكثير من مجرد ضمان المرور الآمن للسفن التجارية. ولذا، دفعت تحديات عدة بأنه يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يركز ليس فقط على حماية الطرق البحرية، بل وأيضاً على حرية الملاحة والمناطق

الاقتصادية الخالصة للعديد من البلدان الشريكة الفعلية والمحتملة، بجانب المحيطات وحركة البيانات عبر الكابلات البحرية والتنوع البيولوجي البحري.¹⁹

وعلى الرغم من ترقية العلاقة بين الاتحاد الأوروبي و”الآسيان” إلى شراكة استراتيجية، فإن دعم الأخيرة لرغبة الاتحاد الأوروبي في أداء دور استراتيجي أكبر في المنطقة يرجع في جزء كبير منه إلى الاحترام الواسع الذي يحظى به باعتباره قوة اقتصادية ومعيارية دون النظر له كفاعل أمني تقليدي، لأنه لا يمثل قوة عسكرية كبرى، ومن غير المرجح أن يصبح كذلك في أي وقت قريب، ولن يتمكن أبداً من تلبية كل الاحتياجات الأمنية الأكبر في المنطقة.²⁰

ختاماً، فإن الجهود الأوروبية على اختلافها لا تعالج صعود الصين وتحديها للنظام الذي تقوده الولايات المتحدة في آسيا، كما أنها لا تشكل جزءاً من الإطار الحالي للمنطقة الذي تروج له الولايات المتحدة وشركاؤها الأمنيون في آسيا. ومع هذا، فإنها تشكل أجندة سياسية تكفل للاتحاد الأوروبي الحفاظ على نفوذه في عدد من المجالات الرئيسية استناداً إلى مكانته كقوة اقتصادية عالمية.. ويظل التساؤل عن قدرة الاتحاد الأوروبي على ترجمة موطئ قدمه الإقليمي القوي إلى وجود أمني ودفاعي حقيقي كي يصبح فاعلاً رئيسياً في منطقة تتزايد عسكريتها أحد أهم التساؤلات المطروحة.

الهوامش

- 1- Christina Keßler, A Sea of Troubles: Addressing the EU's Incoherence on the Indo-Pacific, **Centre for European Reform**, January 8, 2024. <https://tinyurl.com/5d8h3f57> (Accessed at Jan 24, 2024).
- 2- Europe in The Indo-Pacific: Moving from Periphery to the Centre?, South Asia Discussion Papers, **The Institute of South Asian Studies**, September, 2019. <https://tinyurl.com/t2hk9744> (Accessed at Jan 15, 2024).
- 3- Frederick Kliem, The EU Strategy on Cooperation in the Indo-Pacific: A Meaningful Regional Complement?, **Konrad-Adenauer-Stiftung**, August 29, 2022. <https://tinyurl.com/y48xuy5f> (Accessed at Jan 15, 2024).
- 4- EEAS, EU Indo-Pacific Strategy, **EEAS: The Diplomatic Service of the European Union**. <https://tinyurl.com/5faxbnpx> (Accessed at Jan 20, 2024).
- 5- The European Union in the Indo-Pacific: France Diplomacy, **France Diplomatie - Ministère de l'Europe et des Affaires**, February 2023. <https://tinyurl.com/5yx7zdd4> (Accessed at Jan 15, 2024).
- 6- European Union, **Observatory-indo-pacific**. <https://tinyurl.com/6z5n9xxp> (Accessed at Jan 15, 2024).
- 7- Christina Keßler, **Op.cit**.
- 8- Mario Esteban & Ugo Armanini, European Indo-Pacific Strategies: Convergent Thinking and Shared Limitations, **Elcano Royal Institute**, March 10, 2021. <https://tinyurl.com/8549xn8d> (Accessed at Jan 15, 2024).

9- I bid.

10- Angela Stanzel, Germany's Strategic Vision for the Indo-Pacific, **Sasakawa USA**, <https://spfusa.org/publications/germanys-strategic-vision-for-the-indo-pacific/> (Accessed at Jan 15, 2024).

11- Ibid.

12- Cenk Tamer, US-France Competition in the Western Pacific, **Ankara Center for Crisis and Policy Studies**, August 14, 2023. <https://tinyurl.com/28v2r8er> (Accessed at Jan 15, 2024).

13- Mario Esteban & Ugo Armanini, European Indo-Pacific Strategies: Convergent Thinking and Shared Limitations, **Elcano Royal Institute**, March 10, 2021. <https://tinyurl.com/8549xn8d> (Accessed at Jan 15, 2024).

14- Apoorva Iyer, Importance of the Indo-Pacific: a European Union Perspective, **European Student Think Tank**, March 30, 2022. <https://tinyurl.com/43yzzwva> (Accessed at Jan 15, 2024).

15- Pierre Morcos, The European Union Is Shaping Its Strategy for the Indo-Pacific, **Center for Strategic and International Studies**, 19 April, 2021. <https://tinyurl.com/nhcvr3cz> (Accessed at Jan 20, 2024).

16- Joanne Lin, The EU in the Indo-Pacific: A New Strategy with Implications for ASEAN, **ISEAS Perspective**, Vol. 164, No. 16, December, 2021. <https://tinyurl.com/5yrh6a8r> (Accessed at Jan 15, 2024).

17- I bid.

18- EU-China summit, **Council of European Union**, 7 December 2023: Main Results, 7 Dec, 2023. <https://tinyurl.com/j4xnvee>

19- Frédéric Grare & Manisha Reuter, Moving Closer: European Views of the Indo-Pacific, **Center for Strategic and International Studies**, September, 2021. <https://tinyurl.com/2565vddv> (Accessed at Jan 15, 2024).

20- Frederic Grare & Lay Hwee Yeo, Europe's Security Posture in the Indo-Pacific and the View from Asia, **Carnegie Europe**, July 4, 2023. <https://tinyurl.com/3fw3ehzv> (Accessed at Jan 25, 2024).



المعاهد الكونفوشيوسية أدوار الدبلوماسية الناعمة في تعزيز مكانة الصين الثقافية العالمية

د. هدير سعيد

محاضر العلاقات الدولية في معهد البحوث والدراسات العربية وباحث متخصص في الشؤون الآسيوية

تسعى الصين إلى استخدام أدوات القوة الناعمة بهدف التأثير وجذب الآخرين حول العالم بوسائل غير مباشرة منذ أعلن الرئيس الصيني، آنذاك، هو جين تاو، في عام 2007، أن الحصول على القوة الناعمة أمر ضروري للصين كي تصبح قوة عالمية. وقد واصل الرئيس الصيني الحالي، شي جين بينغ، بحماس، مهمة تعزيز جاذبية الصين الثقافية بالسرعة نفسها التي تسير عليها قوتها الاقتصادية والعسكرية، وأكد أن تراث بلاده وقيمها يُعدان بمنزلة أدوات لتعزيز مكانتها العالمية.

من هنا، انطلقت الصين في الاعتماد على معاهد كونفوشيوس كأحد العناصر الرئيسية لقوتها الناعمة التي تستند إليها لتحسين صورتها الخارجية وترويج سياساتها عالمياً والاضطلاع بدور مهم في التبادلات الثقافية والشعبية مع العالم. وجاء تأسيس الصين لهذه المعاهد في أنحاء العالم، اعترافاً منها بمكانة المعلم والفيلسوف الصيني القديم كونفوشيوس (479-551 قبل الميلاد) الذي يمثل الكونفوشيوسية، والتي تُعد رمزاً للثقافة التقليدية في الصين، وهو ما يدل على أن مكانته لا تزال محفوظة في حاضر ومستقبل الصين، ولا سيما أن أفكاره وتعاليمه تحظى باحترام كبير، وكثيراً ما يتم الاستشهاد به في المناقشات المتعلقة بالسياسة الخارجية الصينية.

على سبيل المثال، يُنظر إلى المبادئ الكونفوشيوسية مثل: الانسجام والتناغم والاحترام وأهمية العلاقات الاجتماعية باعتبارها مهمة في تشكيل تفاعلات الصين مع الدول الأخرى. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن الكونفوشيوسية هي مجرد واحدة من التأثيرات الفلسفية والثقافية العديدة في السياسة الخارجية الصينية الحديثة، وليست العامل الوحيد الذي يشكل علاقات الصين مع الدول الأخرى، فهناك عوامل أخرى، مثل: المركزية الصينية، والمصالح الوطنية للصين، والاعتبارات الاستراتيجية، والديناميكيات السياسية المحلية والدولية، فكلها تقوم بأداء أدوار متفاوتة في تشكيل سياسة الصين الخارجية.

أولاً: انتشار واسع وأدوار متنوعة لمعاهد كونفوشيوس

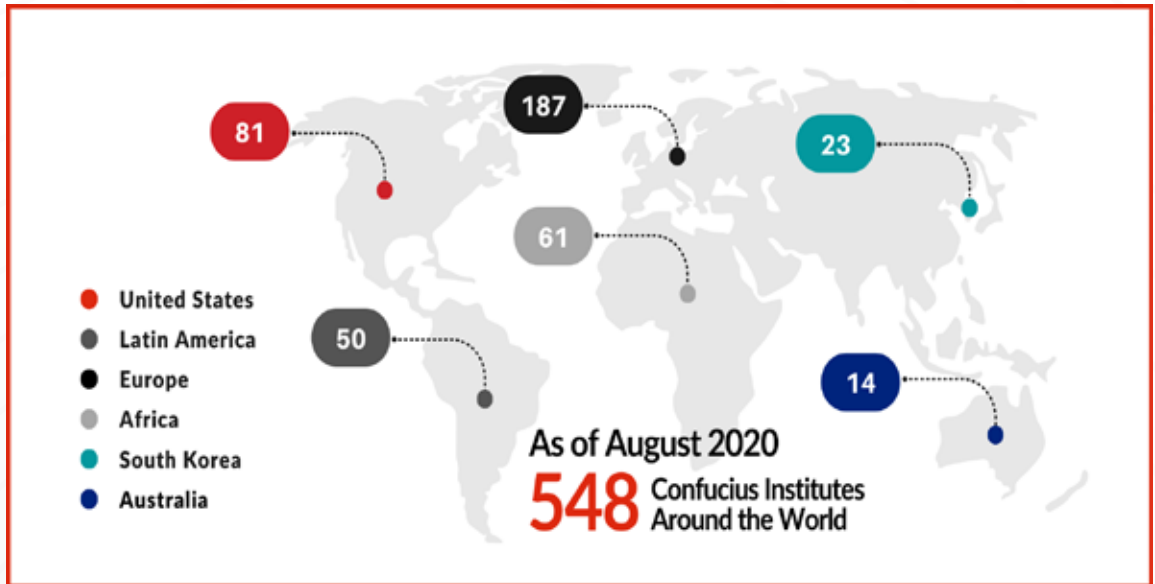
منذ إنشاء أول معهد كونفوشيوس، في مدينة سيول، عاصمة كوريا الجنوبية، في عام 2004، شهدت معاهد كونفوشيوس الصينية انتشاراً وتطوراً سريعاً في أنحاء العالم، إذ تم إنشاء 548 معهداً و1193 فصلاً دراسياً في 154 دولة ومنطقة في العالم حتى نهاية عام 2018، يقوم فيها أكثر من 47 ألف أستاذ محترف بتدريس اللغة الصينية¹.

ويتم إنشاء معاهد كونفوشيوس كشراكات بين مؤسسة مضيضة وشريك صيني (عادة ما يكون جامعة صينية)، ووكالة حكومية صينية. وحتى وقت قريب، كانت تلك الوكالة الحكومية الصينية هي "الهانبان" (Haanban)، وتعني "مكتب المجلس الدولي للغة الصينية"، الذي يُعد المقر الرئيسي لمعهد كونفوشيوس. لكن مع تزايد الانتقادات الغربية الموجهة إلى معاهد كونفوشيوس خلال السنوات الأخيرة، أعادت الحكومة الصينية تنظيم "الهانبان"، في يونيو 2020، وجعلته مركزاً تابعاً لوزارة التعليم لتعليم اللغة والتعاون، وأنشأت منظمة منفصلة هي "المؤسسة الصينية للتعليم الدولي" التي تمول الآن وتشرف على معاهد كونفوشيوس وتوفر موارد تدريس اللغة والثقافة الصينية في جميع أنحاء العالم. وقد انبثقت هذه المنظمة الجديدة أيضاً عن منظمة جديدة أخرى هي المؤسسة الصينية للتعليم الدولي².

وعلاوة على ذلك، تبنت الصين أسلوب الإدارة المزدوجة أو الاستثمار المشترك مع الخارج، إذ صار لكل معاهد كونفوشيوس معهد أجنبي تعاوني تابع لجامعة معينة، وتم تشكيل لجنة مشتركة تحت إدارة الطرفين الصيني والأجنبي بحيث يتولى رئاستها رئيسا المعهد من الطرفين وبحيث يتقاسم الجانبان التكاليف أيضاً³، وقد جاء تأسيس تلك المعاهد انطلاقاً من إدراك قادة الصين لأهمية اللغة والثقافة في خدمة المصالح الوطنية للصين وتعزيز قدرتها على أن تؤدي دوراً رئيسياً في العالم، إذ تعمل تلك المعاهد على دعم العديد من أهداف السياسة الخارجية الصينية باعتبارها إحدى أدوات الدبلوماسية العامة الصينية في الخارج.

وتتنوع أدوار معاهد كونفوشيوس في الخارج؛ إذ لا تقتصر على الجانب الثقافي واللغوي، بل تمتد لتشمل أيضاً الجانب الاقتصادي. ويتمثل الدور الثقافي واللغوي، وهو الأساس وراء إنشاء هذه المعاهد، في تعليم اللغة الصينية ونشر الثقافة الصينية حول العالم، وتوفير برامج التبادل الثقافي والتعليمي وتعزيز العلاقات مع الدول الأخرى، وتعزيز التعددية الثقافية بهدف بناء عالم أكثر انسجاماً. ويذكر الموقع الإلكتروني للمعهد أنه “في سبيل الإسراع في دفع اللغة الصينية على المستوى الدولي والارتقاء بقدرة تأثير الثقافة الصينية عالمياً، فقد بدأت الصين منذ عام 2004، وبناءً على الاستفادة من خبرات دول مثل: إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا، في نشر لغاتها الوطنية، وتأسيس معاهد كونفوشيوس خارج الصين كمعاهد تعليمية غير ربحية تهدف إلى تعليم اللغة الصينية ونشرها حول العالم”⁴.

شكل (1): تعداد معاهد كونفوشيوس المنتشرة حول العالم (2020)



Source: Confucius Institute, **btcn Asia**, <https://tinyurl.com/yph8zzpt>

كما يساعد إنشاء معاهد كونفوشيوس وتطورها على رفع مستوى انفتاح الثقافة الصينية ويعزز تأثير الحضارة الصينية على الصعيد العالمي لتصبح جزءاً من قوة الصين الناعمة وجهودها الرامية إلى تعزيز الحوار بين مختلف الثقافات تجنباً لصدام الحضارات. وتنفذ معاهد كونفوشيوس أنشطة ثقافية مختلفة تهدف إلى تعريف الشعوب الأخرى بالثقافة الصينية، من أبرزها: إدارة المعارض والندوات والمسابقات في الخطابة والقصائد والرقص والكونغ فو والألعاب البهلوانية والطبخ والفعاليات الثقافية الأخرى. وعلاوة على ذلك، تمنح هذه المعاهد عشرات ومئات المنح الدراسية للسفر وتعلم اللغة والثقافة في الصين على نفقة الحكومة الصينية، ولا تقتصر المنح فقط على الطلاب بل تمتد للمدرسين والأساتذة الجامعيين.

أما الدور الاقتصادي، فيأخذ أبعاداً متعددة مثل: تنظيم ملتقيات خاصة للتوظيف في الشركات الصينية العاملة في الدول المضيفة وإعداد وتأهيل الخريجين الأجانب للاستجابة لمتطلبات العمل. وقد تجلّى ذلك مثلاً في قيام معهد كونفوشيوس بجامعة القاهرة بالتعاون مع جامعة جياوتونغ في شانغهاي التي تحتل المرتبة الـ 56 على مستوى العالم، بإطلاق البرنامج الدولي للغة الصينية لإدارة الأعمال⁵. هذا بالإضافة إلى المساهمة بشكل إيجابي في زيادة حجم الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر من الصين إلى الدولة المضيفة، خصوصاً عندما تكون الأخيرة دولة نامية.

ثانياً: وجهتا نظر حول حدود فاعلية المعاهد الكونفوشية

هناك جدل متزايد بين فريقين حول مدى فاعلية معاهد كونفوشيوس كأداة لدعم السياسية الخارجية للصين وتعزيز نفوذها وعلاقاتها الخارجية حول العالم. الفريق الأول يرى أن الصين قد نجحت عبر معاهد كونفوشيوس في ترسيخ موطئ قدم لها في جميع أنحاء العالم، والدليل على ذلك انتشارها الدولي المتنامي بشكل سريع منذ عام 2004 وما تقوم به من أنشطة وفعاليات كان لها صدى إيجابي في التقدير الكبير الذي تحظى به، خاصة في نشر اللغة الصينية.



المعلم والفيلسوف الصيني القديم: كونفوشيوس (479-551 قبل الميلاد)

وقد أشاد الرئيس شي جين بينغ، بالدور الذي تقوم به هذه المعاهد في تعزيز التبادلات الثقافية مع الدول الأجنبية في أكثر من مناسبة. وربما يرجع ذلك إلى أن خبرة هذه المعاهد تسمح للطلاب الأجانب بالتعرف إلى الصين، صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأحد أكبر الشركاء التجاريين مع غالبية دول العالم، وتسمح هذه الخبرة بفتح أبواب وفرص لا تحصى في الاقتصاد العالمي لهؤلاء الطلاب والأكاديميين ويستفيد منها بطرق مباشرة وغير مباشرة قطاع الأعمال في البلدان المضيفة في تطوير العلاقات مع الصين.

لكن في المقابل، يرى الفريق الآخر أنه رغم جهود الصين الحثيثة للتوسع في إنشاء هذه المراكز، فإن تأثيراتها تظل محدودة في دعم النفوذ الصيني العالمي بالنظر إلى عاملين، أولهما أن الصين تعاني من تحديات عديدة منها اللغة التي لا يزال من الصعب انتشارها بشكل واسع، والمشكلات المتعلقة بجودة التدريس وما يترتب على ذلك من صعوبات في التواصل داخل تلك المعاهد، وكذلك توافر الموارد المادية؛ وهذا مؤثر على ضعف دور تلك المعاهد رغم تزايد عددها وتوسعها الجغرافي. على سبيل المثال، فإن غالبية معلمي تلك المعاهد غير قادرين على التحدث بلغة الدولة المضيفة، مما يجعل التواصل بين المعلم والطلاب صعباً. وعلاوة على ذلك، بالنسبة لبعض المعاهد، يصعب العثور على عدد كافٍ من الطلاب مقارنةً بالمعاهد الأجنبية الأخرى، خاصة في المؤسسات الصغيرة، كما أن محدودية الموارد المادية من حيث الكمية والنوعية التي توفرها "هانبان" (خاصة الكتب) تجبر بعض المعاهد على الاعتماد على نفقاتها الخاصة لتوسيع المكتبات وغيرها.⁶

أما العامل الثاني والأهم، فيرجع إلى محدودية دور هذه المعاهد في الدول التي تسود فيها مشاعر معادية للصين، والتي تم التشهير فيها عمداً بالمعاهد الكونفوشيوسية، كما حدث في بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد ذكر "معهد البحث الاستراتيجي للكلية العسكرية" الأوروبي في تقرير نشره في أواخر عام 2021 أن "الجهود الصينية تصطدم بمعارضة متزايدة أدت إلى إبطاء إنشاء مؤسسات جديدة". كذلك ترى بعض الدراسات أنه على الرغم من إنشاء تلك المراكز بشكل متزايد على نطاق عالمي، فقد فشلت الصين في تعزيز صورتها الإيجابية، وأنه باستثناء إفريقيا وأوقيانوسيا، تراجعت النظرة إلى الصين في العقد الماضي، خاصة في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية.⁷

وبالتالي، ورغم أن معاهد كونفوشيوس ذات طبيعة تعليمية وثقافية بحتة كما هو مُعلن رسمياً، وتهدف إلى مشاركة اللغة والثقافة الصينية مع العالم دون الدفع بالضرورة بأجندة أيديولوجية أو سياسية معينة، فإن تلك المعاهد كانت، ولا تزال، موضعاً للتهم والانتقادات الغربية؛ إذ اتُّهمت بالترويج والدعاية لسياسات الصين في الجامعات المضيفة، واتُّهمت حتى بالتجسس لحساب بكين، بل ووصِّفت أيضاً بأنها "غزاة ثقافيون بدوافع خفية"؛ الأمر الذي أدى إلى إغلاق عدد من هذه المعاهد، ولاسيما في السويد وفرنسا وأستراليا وكندا والولايات المتحدة.

ويضاف لذلك تخوف بعض صانعي السياسات بشأن انتهاك الحريات الأكاديمية، واحتمال وجود أجندة صينية سياسية من وراء تمويل ونشر هذه المعاهد، بل والضغط على الجامعات المضيفة لإسكات أو فرض رقابة على المناقشات الجامعية حول موضوعات تُعد حساسة سياسياً بالنسبة لبكين مثل: موضوعات حقوق الإنسان واستقلال تايوان. فعلى سبيل المثال، في مؤتمر عُقد في البرتغال في عام 2014، طلبت رئيسة "هانبان"، شولين، من موظفيها، إزالة الإشارات إلى تايوان من برنامج المؤتمر قبل توزيعه على المشاركين. وفي عام 2018، حذفت إحدى المتحدثات الرئيسيات في جامعة ولاية سافانا في الولايات المتحدة إشارة إلى تايوان من سيرتها الذاتية بناءً على طلب المدير المشارك لمركز كونفوشيوس بالجامعة.⁸

من ناحية أخرى، تشير بعض الكتابات الغربية إلى أن شروط العقود يمكن أن تجعل الكليات والمعاهد عرضة للتأثير من جانب الحزب الشيوعي الصيني، خاصة وأنه في كثير من الحالات، تمنح مؤسسة "هانبان" السيطرة على المناهج الدراسية والتوظيف مقابل توفير نفقات التشغيل لمعهد كونفوشيوس⁹. ويضيف عامل السرية على اتفاقيات تأسيس هذه المعاهد الكثير من الشكوك عما تحتويه بداخلها؛ إذ لا يُسمح بنشر الاتفاقيات أو عرضها على الرأي العام المحلي في الدول المختلفة. وفي هذا الأمر تختلف معاهد كونفوشيوس عن معاهد حكومية عديدة مثل: المجلس الثقافي البريطاني أو معهد جوته الألماني أو "أليانس فرانسي" أو المراكز الثقافية الأمريكية، في كونهم لا يؤسسون معاهدهم داخل الجامعات، ويسمحون كذلك بهامش نقد كبير لسياسات الدول الأم المؤسسة، وبدرجة معقولة من شفافية التمويل والإنفاق¹⁰.

واتصلاً بما سبق، أشارت منظمة هيومن رايتس ووتش، في تقريرها لعام 2019 عن الصين، إلى ما وصفته بـ "تهديدات الصين للحريات الأكاديمية خارج حدودها"، وذكرت أن "معاهد كونفوشيوس هي امتداد للحكومة الصينية التي تفرض رقابة على موضوعات ووجهات نظر معينة، وتستخدم ممارسات التوظيف التي تأخذ الولاء السياسي في الاعتبار"¹¹، وفي مارس 2022، أوصى البرلمان الأوروبي الجامعات الأوروبية بإعادة النظر في تعاونها مع معاهد كونفوشيوس، وتصنيفها كمنصات ضغط صينية¹²، وأشار تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية إلى أن هذه المعاهد التي "تسهم بكين في تمويلها، يستخدمها الحزب الشيوعي أداة لغايات سياسية". ومضت وزارة الداخلية الألمانية أبعد من ذلك عندما اعتبرت التعاون بين الجامعات الألمانية ومعاهد كونفوشيوس "بالغ الخطورة من وجهة نظر أمنية"، بسبب وجود خطر "التبعية"، وبالتالي تقييد الحرية الأكاديمية.

ثالثاً: إشكالية معاهد كونفوشيوس في العلاقات الصينية الأمريكية

في وقت تتزايد فيه حدة التنافس بين واشنطن وبكين على جبهات عدة، أضحت معاهد كونفوشيوس تُمثل إشكالية رئيسية في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، بعدما تصاعدت إجراءات الحكومة الأمريكية ضد هذه المعاهد، ومن ذلك إغلاق العديد منها في

جميع أنحاء الولايات المتحدة، وسط مجموعة من المخاوف المحلية بما في ذلك الشفافية واللغة التعاقدية والحرية الأكاديمية والضغط من أجل الرقابة الذاتية.

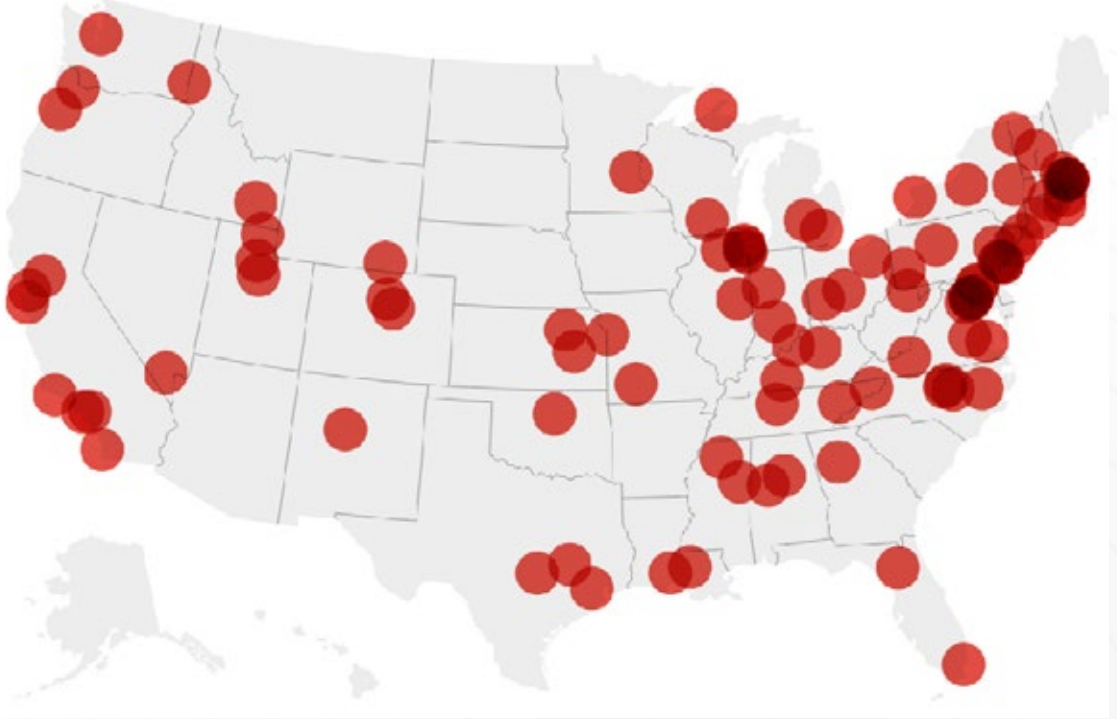
وقد شهدت الولايات المتحدة زيادة كبيرة في المراكز الثقافية ومراكز الأبحاث التي تمولها الصين على مدار السنوات الماضية، وهو ما تعتبره الأولى تهديداً لها وتنامياً لما يُطلق عليه "اللوبي الصيني" داخل الولايات المتحدة؛ إذ يوجد ما يقرب من 40% من معاهد كونفوشيوس حول العالم في الولايات المتحدة وحدها. وفي هذا الصدد أشار تقرير صادر عن منظمة أمريكية غير ربحية، هي منظمة "الآباء المدافعين عن التعليم"، إلى أنه "في إطار التنسيق الوثيق بين الحزب الشيوعي الصيني والمدارس الأمريكية، جرى إنشاء فصول كونفوشيوس، في 143 منطقة تعليمية في 34 ولاية والعاصمة واشنطن دي. سي. وإضافةً لذلك، لا تزال 7 عقود على الأقل سارية في تكساس وكنتاكي ومينيسوتا وأوكلاهوما وأوريغون وواشنطن". وكشف التقرير الذي يحمل اسم "فصول دراسية حمراء للصغار"، أنه تم تحويل مبلغ 17 مليون دولار من المؤسسات المالية المرتبطة بالحزب الشيوعي الصيني إلى مدارس التعليم الأساسي الأمريكية "U.S. K-12 schools" من خلال معاهد كونفوشيوس وغيرها من البرامج الثقافية واللغوية¹³.

بناءً على هذه التخوفات، قررت جامعة ميريلاند، في يناير 2020، تعليق أعمال معهد كونفوشيوس - الأقدم في الولايات المتحدة-، وأعقب ذلك قرارات مماثلة من قبل جامعة تكساس إيه آند أم، وجامعة غرب فلوريدا، وجامعة شمال فلوريدا وجامعة إلينوي وغيرها. وفي أغسطس 2020، صنفت وزارة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، معاهد كونفوشيوس كبعثات خارجية، مما ساعد على إغلاق بعض هذه المعاهد أو إلغائها بعض من برامجها. ومع تزايد المخاوف داخل الكونغرس الأمريكي بشأن هذه المعاهد، فقد شجع العديد من النواب على إغلاق فروع معهد كونفوشيوس داخل الحرم الجامعي، إذ تم إغلاق بعضها، ومنها ما هو قيد الإغلاق¹⁴.

ووفقاً لقانون تفويض الدفاع الوطني لعام 2021، يُحظر على وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" تقديم الأموال إلى مؤسسات التعليم العالي التي تستضيف "معاهد كونفوشيوس" بعد الأول من أكتوبر 2023. كما ذكرت الرابطة الوطنية للعلماء في يونيو 2022 أن معاهد كونفوشيوس، التي كانت ذات يوم جزءاً استراتيجياً من حملة النفوذ الخارجي للصين، اختفت تقريباً من الولايات المتحدة، إذ تم إغلاق 104 من أصل 118 معهداً¹⁵، واضطرت العديد من المؤسسات إلى رد الأموال إلى الحكومة الصينية، بما يزيد في بعض الأحيان عن مليون دولار أمريكي، وفقاً لتقرير حديث حول معاهد كونفوشيوس في الولايات المتحدة من قبل الرابطة الوطنية للعلماء، والتي كانت من بين أوائل المؤسسات التي قامت بإعادة أموالها إلى الحكومة الصينية¹⁶.

واتصالاً بما سبق، ذهب أعضاء الكونغرس الأمريكي ومدير مكتب التحقيقات الفدرالي والمجموعات الاستشارية الأكاديمية إلى حد اتهام معاهد كونفوشيوس بأنها آلية "تخريبية" تسيطر عليها بكين لتلقين الجامعات الأمريكية ببطء خطاباً مؤيداً للصين. كما نقلت إذاعة صوت أمريكا عن متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية قوله: "معاهد كونفوشيوس الصينية تتمتع بعلاقات قوية مع إدارة عمل الجبهة المتحدة، التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، والتي تجمع معلومات استخبارية عن الأشخاص والمنظمات داخل الصين وخارجها". كما ذكر التقرير أنه في عام 2009، وبعد 4 سنوات من افتتاح معاهد كونفوشيوس، قال رئيس أيديولوجية الحزب الشيوعي الصيني في ذلك الوقت، لي تشانغ تشون: "المعاهد كانت جزءاً مهماً من الدعاية الصينية في الخارج"¹⁷.

شكل (2): انتشار المعاهد الكونفوشوسية في الولايات المتحدة الأمريكية (2020)



Source: Datawrapper. https://www.datawrapper.de/_pyiUW/

في هذا السياق، يطالب الكثير من أعضاء الكونغرس أن يسجل المعهد نفسه مع وزارة العدل الأمريكية كوكيل لحكومة أجنبية، وهو الإجراء المتبع مع شركات اللوبي التي تعمل بمقابل مادي لخدمة مصالح دول أجنبية داخل الولايات المتحدة. وتأتي هذه التحركات وسط زيادة قلق مسؤولين أمريكيين مما يرونه "تغلغلاً صينياً في الجامعات الأمريكية". وسوف تتطلب هذه التشريعات نشر كل المنح المالية والهدايا التي تصل قيمتها أكثر من 50 ألف

دولار ويكون مصدرها من خارج الولايات المتحدة، وتتمتع هذه المطالب بدعم متزايد داخل الحزبين الجمهوري والديمقراطي. بينما ترد الحكومة الصينية على هذه المضايقات والمواقف الأمريكية الحادة بالقول كما جاء على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية إن "هذا التركيز على الصين ومعاهد كونفوشيوس يرتبط بمواقفهم المعارضة لتقدم وتطور وصعود الصين".

ولكن إغلاق معاهد كونفوشيوس لم يمنع الحكومة الصينية، التي أقنعت الكليات والجامعات الأمريكية بإعادة فتح برامج معهد كونفوشيوس وإعادة تسميتها بأسماء جديدة في الوقت الذي باءت فيه الجهود الأمريكية لإنشاء مراكز مماثلة في الصين بالفشل، فقد تم اقتراح إنشاء مراكز ثقافية أمريكية ترعاها الجامعات الأمريكية في مدن عبر الصين، وقامت وزارة الخارجية الأمريكية بتمويل ما مجموعه 29 مركزاً ثقافياً، كان من المفترض أن يتم افتتاح سبعة منها، لكن لم يتم ذلك¹⁸.

جدير بالذكر أنه في الوقت الذي يخشى فيه أكاديميون أمريكيون من حدوث انتهاك للحريات الأكاديمية، واحتمال وجود أجندة صينية سياسية من وراء تمويل ونشر هذه المعاهد، فإن هناك من الأكاديميين من يدافعون عنها، حيث تشير كاترين جونسون رئيسة معهد كونفوشيوس بجامعة سان كلود بولاية مينيسوتا الأمريكية، بالقول: "سمح المعهد بتعلم أكثر من خمسة آلاف من مواطني وسط مينيسوتا اللغة والثقافة الصينية من خلال البرامج المقدمة من المعهد للجامعة وبعض برامج المدارس الثانوية"، مضيفة أن "بعض الطلاب يدرسون المناهج الأمريكية باللغة الصينية، وليس برامج أو مناهج حكومية صينية مليئة بالبروباغندا كما يعتقد ويروج البعض".

ويناشد البعض الآخر بضرورة استمرار التمويل الفدرالي لمواجهة تحدي لغة "الماندرين" وتقليل اعتماد الجامعات التي تعاني من ضائقة مالية على التمويل الصيني وغيره من أشكال الدعم التعليمي. وقد أطلقت حكومة الولايات المتحدة مبادرة مع تايوان في ديسمبر 2020 لتوسيع فرص تعلم لغة "الماندرين" في الولايات المتحدة والمساعدة على سد الفجوة الناجمة عن إغلاق المعاهد الكونفوشيوسية، وزيادة تمويل دراسات لغة "الماندرين" في إطار برامج اللغات المهمة الأخرى، وإعادة تفويض برنامج "فولبرايت" مع الصين، بما في ذلك جوائز اللغة، التي تم إنهاؤها في يوليو 2020.¹⁹

ختاماً، يمكن القول إن معاهد كونفوشيوس باتت تمثل أذرعاً رئيسية تكمل استراتيجيات الصين الخارجية، وتنتج تأثيرات إيجابية وسلبية على علاقاتها الخارجية وإن اختلف تأثيرها من مؤسسة لأخرى ومن دولة لأخرى. وتوضح سرعة وتيرة إنشاء مثل هذه المراكز الثقافية الصينية حول العالم اهتمام الصين بالاستفادة من الثقافة في توسيع مدى تأثيرها، إذ تشهد هذه المراكز تزايداً كبيراً في عدد الراغبين في دراسة اللغة الصينية حول العالم، بشكل أقلق بعض الدول، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من وجود بعض التحديات التي قد

تعوق فاعلية أدوار تلك المعاهد، وتؤدي إلى عدم اليقين والقيود، بل وتسبب مخاطر لإدارة معاهد كونفوشيوس وكذلك للمجتمعات المضيقة لها؛ فإن الصين تبدو ماضية في تعزيز طموحاتها العالمية بخطى ثابتة من خلال استخدام قوتها الناعمة عبر بناء المزيد من المعاهد الثقافية الجديدة في الخارج، وسط ساحات التنافس التي لا تحصى مع الولايات المتحدة الأمريكية.

الهوامش

- 1- Confucius Institutes Around the World, **Beijing Review**, No. 50, December 13, 2018. https://www.bjreview.com/Multimedia/Infographics/201812/t20181210_800151024.html
- 2- Yojana Sharma ,Confucius Institutes reappear under new names, **University World News**, June 30, 2022, <https://www.universityworldnews.com/post.php?story=20220630152610783>
- 3- بإنشاء 500 من معاهد كونفوشيوس... الصين تفتح بوابة عبور ثقافتها إلى العالم، راديو الصين الدولي باللغة العربية، 6 أغسطس 2015، متاح على الرابط التالي: <https://arabic.cri.cn/761/2015/08/06/463s187163.htm>
- 4- محمد المنشاوي، معهد كونفوشيوس.. ومعضلة قوة الصين الناعمة، **صحيفة الشروق**، 12 إبريل 2018. متاح على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/4kkct9ju>
- 5- عادل علي، آليات التعاون الثقافي بين مصر والصين.. معهد كونفوشيوس نموذجاً، **مجلة الصين اليوم**، 11 يوليو 2022، متاح على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/ykpu56m2>
- 6- Anastasia Wetzstein, Confucius Institutes As Part Of Chinese Soft Power : The Case Of Instituto Confucio Da Universidade De Lisboa ,Dissertation submitted as partial requirement for the conferral of Master in International Studies, **University Institute of Lisbon**, September 2020. <https://tinyurl.com/2p9687mk>
- 7- Chinese Cultural Diplomacy: instruments in China's strategy for international insertion in the 21st Century, Universidade de Brasília, **Instituto de Relações Internacionais**, Brasília, Brazil, March 19,2019, <https://www.scielo.br/j/rbpi/a/hzSxyTHRn9VSGYxpZBCqnsH/>
- 8- Pratik Jakhar,Confucius Institutes: The growth of China's controversial cultural branch, **BBC News** , September7,2019, <https://www.bbc.com/news/world-asia-china-4951123>
- 9- هل تهدد معاهد كونفوشيوس الحرية الأكاديمية؟، 11 **ShareAmerica**، إبريل 2019، متاح على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/yc7ncm5j>
- 10- محمد المنشاوي، مرجع سبق ذكره.
- 11- Bonnie Girard, The Rise and Fall of Confucius Institutes in the US, **The Diplomat**, November 28, 2023, <https://thediplomat.com/2023/11/the-rise-and-fall-of-confucius-institutes-in-the-us/>
- 12- Gabriele Carrer, Italy looks to expand local Confucius Institute as other countries sever ties, **Decode39: geopolitical insights from Italy**, March 8, 2023. <https://decode39.com/6068/italy-confucius-institute/>
- 13- Kelly Laco & Others, Now China is funding America's Public Schools: Communist nation has channeled \$17M into more than 143 K-12 districts, **Daily Mail Online**, July 30, 2023. <https://tinyurl.com/5n77zhwx>
- 14- Yoshinari Kurose, China's Confucius Institute Takes A Hit with Shutdown Decision in U.S. Universities, **Jappan Forward**, August 23, 2018. <https://tinyurl.com/5fW67c6d>
- 15- Bonnie Girard, **Op.Cit.**
- 16- Yojana Sharma, **Op.Cit.**
- 17- هاني بدر الدين، "معاهد كونفوشيوس".. القوة الناعمة الصينية تتوسع في أمريكا اللاتينية، **صحيفة الرؤية**، 24 إبريل 2022، متاح على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/yf2jdff4>
- 18- Craig R. Myers,The Status of China's Confucius Institutes in American Universities, **E- International Relations**, October 27 ,2021, <https://tinyurl.com/4h5tsk2p>
- 19- Jamie P. Horsley, It's Time for a New Policy on Confucius Institutes, **LawFare: The Low Institute**, April 1, 2021, <https://tinyurl.com/bdfnarmu>

صراع تكنولوجي

التحالفات الغربية مع الدول الآسيوية الحليفة في صناعة أشباه الموصلات

د. مدحت نافع

خبير متخصص في العلاقات الاقتصادية الدولية

أضحت صناعة أشباه الموصلات¹ تحتل مركز الصدارة في مناقشات الأمن الاقتصادي العالمي في ظل التطور السريع للمجتمع الرقمي والذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية، وهو ما جعل الرقائق الدقيقة متغيراً رئيسياً في حسابات القوة العسكرية والاقتصادية والجيوسياسية للدول، بل وأضحت جزءاً لا يتجزأ من التنافس الغربي الصيني، ارتباطاً بتحول موازين القوى العالمية؛ إذ صار سباق توطين هذه الصناعة أو تخفيف الاعتماد على الدول غير الصديقة في تكامل سلاسل توريدها، مسألة حيوية في العلاقات الاقتصادية العابرة للمحيطات.

وفي السنوات الأخيرة، تجاوزت المبيعات العالمية لأشباه الموصلات 600 مليار دولار أمريكي. وعلى الرغم من حجم الصناعة وأهميتها، فإن عدداً قليلاً من الأسواق المختارة هي المتصلة حصرياً بعملية تصميم وتصنيع أجهزة أشباه الموصلات في جميع أنحاء العالم، تقع أربع منها في منطقة شرق آسيا وحدها².

في هذا الإطار، يتسم سوق أشباه الموصلات العالمي في الوقت الراهن بحدة التنافس لدرجة تجعله في قلب الحرب التجارية والتكنولوجية بين الغرب والصين، وهو ما يسلط الضوء على موقع شرق آسيا من سلاسل توريد أشباه الموصلات، خاصة وأنه باستثناء الصين، فإن المنتجين الرئيسيين هم حلفاء الولايات المتحدة، التي تنتهج مع الاتحاد الأوروبي سياسات داخلية وخارجية جديدة في هذا القطاع الحيوي، تهدف بالأساس إلى مواجهة الصين وتأمين سلاسل التوريد مستقبلاً مع الدول الصديقة.

أولاً: موقع شرق آسيا من صناعة أشباه الموصلات

لا يمنع إرث الولايات المتحدة، باعتبارها مبتكر صناعة أشباه الموصلات أن فن صناعة رقائق السيليكون الرقيقة أصبح عملاً مربحاً يتوزع على عدد من الدول. وبينما لا تزال الشركات الأمريكية رائدة في تصميم الأجهزة، وهولندا منتجة لأهم آلات تصنيعها؛ فإن تايوان وكوريا الجنوبية والصين يمتلكون أهم الشركات المصنعة لأشباه الموصلات في العالم³.

وبفضل الدعم الحكومي وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير، أصبحت الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان يشكلون معاً "الأربعة الكبار" في مجال أشباه الموصلات، إذ يحتلون أربعة من المراكز الستة الأولى عالمياً من إجمالي إيرادات أشباه الموصلات؛ أخذاً في الاعتبار أن سلسلة قيمة أشباه الموصلات طويلة وتتضمن العديد من المجالات المتخصصة: المعدات، وبرامج أتمتة التصميم الإلكتروني، والملكية الفكرية الأساسية، والشركة المصنعة للأجهزة المتكاملة، وتجميع واختبار أشباه الموصلات الخارجية؛ إذ يتمتع كل من "الأربعة الكبار" بنقاط قوة مختلفة، ولكل منهم دور حاسم في سلسلة القيمة العالمية لأشباه الموصلات⁴.

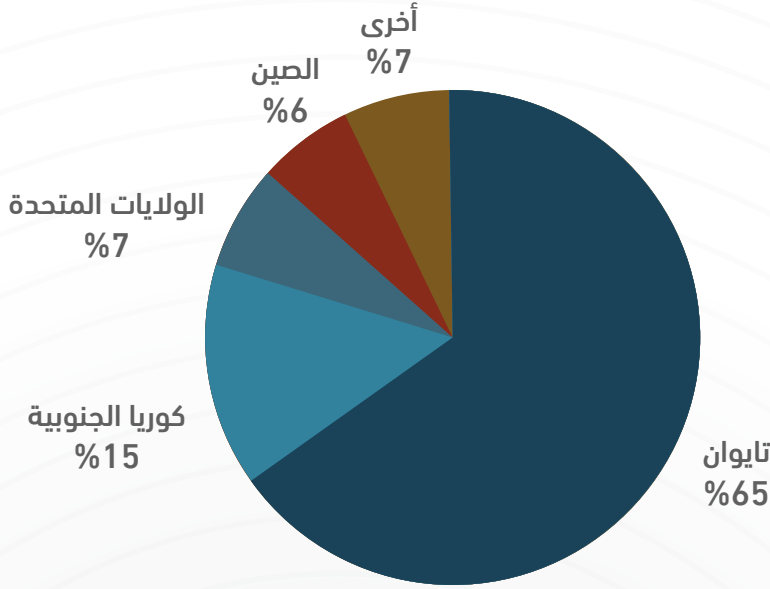
تأتي تايوان في المقدمة بقيامها بدور حاسم في سوق أشباه الموصلات، إذ تنتج الشركات التايوانية 68% من حصة السوق العالمي، وتنتج "شركة تايوان لصناعة أشباه الموصلات" وحدها 90% من الرقائق الأكثر تقدماً في العالم، فهي أكبر شركة لتصنيع الرقائق في العالم، وتستحوذ سنوياً على أكثر من 50% من إيرادات هذه الصناعة عالمياً⁵.

ولا يمكن قراءة هذه النسب المرتفعة جداً للشركات التايوانية بمعزل عن التحذيرات المتكررة التي أطلقها الرئيس الصيني، شي جين بينغ، بشأن استعداد الصين لاستخدام القوة، إذا لزم الأمر، لإعادة "توحيد" تايوان، بما يعنيه ذلك من أن السيطرة على تايوان تعني سيطرة الصين على أسباب القوة اللازمة لتطوير طاقاتها الصناعية وإطلاق قدراتها العسكرية والعلمية بغير حدود. وقد أثار تلك التصريحات وغيرها من الإشارات هاجساً داخل أروقة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ودفعت النظام الأمريكي إلى النظر للسيناريو الأسوأ، والذي ينطوي على إمكانية حرمان المؤسسة العسكرية الأمريكية من القدرة على الوصول إلى الرقائق اللازمة؛ إذ لا يمكن فصل التوترات المتصاعدة حول تايوان عن سياق حرب الرقائق المشتعلة بين أكبر اقتصادين في العالم، الأمريكي والصيني؛ وهو ما يبدو مقدمات منطقية لاستنفار الغرب والولايات المتحدة ضد احتمالات سيطرة الصين على تلك الصناعة الخطرة.

بالنسبة لكوريا الجنوبية، فهي تنتج حوالي 15% من أشباه الموصلات في العالم متخطيةً بذلك الولايات المتحدة والصين واليابان⁶، إذ أنشأت سلسلة ضخمة لهذه الصناعة في شكل مجموعة مدن مثل: يونغين وإيتشون بما يدعم هذه الصناعة بشكل متكامل. وتتمتع بطاقات كبيرة نظراً لوجود أكثر من 20 ألف شركة ذات صلة بأشباه الموصلات، بما في ذلك 369 شركة لتصنيع الدوائر المتكاملة، و2650 شركة للمعدات، و4078 شركة للمواد. ومن أهم هذه الشركات "سامسونج" و"أس كي هاينكس".

وتتبنى كوريا الجنوبية ما يُعرَف بـ “استراتيجية الموصلات”، وهي خطة بقيمة 450 مليار دولار أمريكي لتطوير سلسلة توريد شاملة لتصنيع أشباه الموصلات بحلول عام 2030، تهدف إلى تقليل الاعتماد على الصين وتايوان في واردات أشباه الموصلات عالية القيمة، خاصة الرقائق غير الذاكرة⁷.

شكل (1): توزيع إنتاج صناعة أشباه الموصلات في العالم (2021)



Source: Palak Ghai, Why Semiconductor Production is Hard and Only a Few Companies Produce it?, **Startup Talky**, Jul 4, 2022

وتكمن قوة اليابان في مجال أشباه الموصلات في المواد الخام والمعدات والمكونات “النشطة والسلبية الصغيرة”، فعلى طول سلسلة قيمة أشباه الموصلات، تتمتع اليابان بمزايا كبيرة في المواد الأولية لأشباه الموصلات التي تتطلب مستوى نقاء مرتفع. ورغم أن أداء اليابان في مجالات أخرى من صناعة أشباه الموصلات يظل دون قدراتها التصنيعية، فإنه في عام 2019، أصبحت شركة “سوني لأشباه الموصلات” من بين أكبر عشرة موردين عالميين لمكونات أشباه الموصلات من خلال إنتاج مستشعرات صور الكاميرا فقط⁸.

أما بالنسبة للصين، والتي تنتج حوالي 6% من الإنتاج العالمي من أشباه الموصلات، فإنها تبقى مستورداً صافياً للرقائق باستهلاكها ما يقرب من 40% من المعروض العالمي. وتكمن المفارقة في أن الصين تبقى أكبر مستورد لأشباه الموصلات التايوانية، رغم أنها تُعد أيضاً المورد الرائد عالمياً للمعادن والمواد الأرضية النادرة اللازمة لتصنيع أشباه الموصلات؛

فقد استوردت الصين في عام 2022 ما قيمته 415 مليار دولار من أشباه الموصلات، وهو ما يتجاوز وارداتها من النفط.

ولهذا تُعد أشباه الموصلات من أكبر نقاط الضعف الخارجية للصين لأنها تعتمد بشكل أساسي على المكونات الأجنبية. ولكن بما أن 37% من المعروض العالمي من الرقائق يتم تصنيعه في تايوان، أي ضمن نطاقها الجغرافي المباشر، فإن الحل الذي قد يتضمنه أسوأ السيناريوهات قد يكون في متناول اليد من خلال "توحيد تايوان"⁹. كذلك تمتلك الصين ميزة نسبية كبيرة في المواد الأولية اللازمة لإنتاج أشباه الموصلات، وفي مقدمتها معدنا "الجاليوم" والجرمانيوم" اللذان خضعا لقيود تصديرية من قبل الصين منذ أغسطس 2023 كرد فعل على إجراءات الولايات المتحدة المقيدة لقدرات الصين التصنيعية.

وتقوم سياسة الصين في صناعة الرقائق على مبادرة "صنّع في الصين 2025" التي أطلقتها الحكومة في عام 2015، ومن أبرز أهدافها تعزيز إنتاج الرقائق من المكونات المحلية بنسبة تصل إلى 40% بحلول عام 2020، ثم إلى 70% بحلول عام 2025، صعوداً من أقل من 10% فقط وقت إطلاق تلك المبادرة. وتستهدف الصين في رؤيتها الصناعية أن تصبح القوة التكنولوجية المهيمنة على العالم بحلول عام 2049، وهو العام الذي يوافق الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية¹⁰.

وبوجه عام، ارتفعت قدرة الصين على مدى السنوات الماضية، وبدأت في اللحاق بتايوان وكوريا الجنوبية، وانضمت إليهما كفاعل رئيسي في تصميم الدوائر المتكاملة في آسيا والمحيط الهادئ. وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف العمالة في الصين، فإن التكلفة الإجمالية لا تزال منخفضة للغاية، لأن التصنيع لا يزال مدعوماً من الحكومة¹¹.

ثانياً: السياسات الأمريكية والأوروبية الجديدة

يتسم معدل نمو صناعة أشباه الموصلات بالتقلب، بسبب اعتمادها على سلاسل التوريد والإنتاج الدولية وترابطها مع مختلف الصناعات. ومع أن مشكلات سلاسل التوريد المتعلقة بنقص الرقائق تراجعت في عام 2023، مقارنة بفترة الإغلاقات خلال أزمة جائحة "كوفيد-19"، إلا أن هذه الأزمة كشفت عن نقاط الضعف الموروثة في الصناعة، وسلطت الضوء على اعتماد هذا القطاع الحيوي على الأداء الوظيفي الفعال داخل سلاسل التوريد العالمية، فقد أظهرت مؤشرات مديري المشتريات الصادرة عن وكالة "ستاندرد أند بورز غلوبال" أن التأخير في تسليم المدخلات الذي واجهته شركات أشباه الموصلات كان أكثر حدة من ذلك الذي شهدته صناعات وقطاعات أخرى في آسيا والعالم كله¹².

وبالتزامن مع تصاعد التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، أصبح توطین إنتاج أشباه الموصلات يمثل أولوية متزايدة في العديد من الأسواق؛ فالصين تستثمر بكثافة

في هذه الصناعة الوطنية لأنها لا تتمتع سوى بقدرة تصنيع منخفضة نسبياً، على الرغم من أنها منتج رئيسي للسيليكون، وهو أحد أهم مكونات أشباه الموصلات.

أما بالنسبة للولايات المتحدة وأوروبا، فإن سلاسل توريد أشباه الموصلات تُعد هشة، إذ كان للكوارث الطبيعية والحوادث الصناعية آثار كبيرة على المعروض منها، فمثلاً عندما ضربت العواصف الثلجية تكساس في فبراير 2021، اضطر عدد من شركات الرقائق إلى وقف الإنتاج، كما تسبب حريق في مصنع لدى مُورِّد ياباني كبير في اضطراب مماثل. ويظهر اختلال هذه السوق بوضوح من خلال تقديرات "رابطة صناعة أشباه الموصلات"، التي أشارت إلى أنه إذا اضطرت تايوان إلى وقف الإنتاج لمدة عام واحد، فقد تتوقف سلسلة توريد الإلكترونيات العالمية، وإذا أصبح الانقطاع دائماً، فقد يستغرق الأمر ما لا يقل عن ثلاث سنوات واستثمار 350 مليار دولار لبناء قدرة كافية في بقية أنحاء العالم لتحل محل المسابك التايوانية.

من جانب آخر، تشكل المواد الحيوية اللازمة لإنتاج أشباه الموصلات، مثل: النيون والبلاديوم، نقطة أخرى من نقاط الانكشاف والهشاشة، إذ تُوجد 73% من المواد اللازمة في جميع أنحاء سلسلة توريد أشباه الموصلات في الصين وتايوان وكوريا الجنوبية واليابان فقط، وتسيطر روسيا على ما يقرب من 37% من إنتاج البلاديوم العالمي، وتوفر روسيا وأوكرانيا ما بين 40% إلى 50% من غاز النيون في العالم¹³.

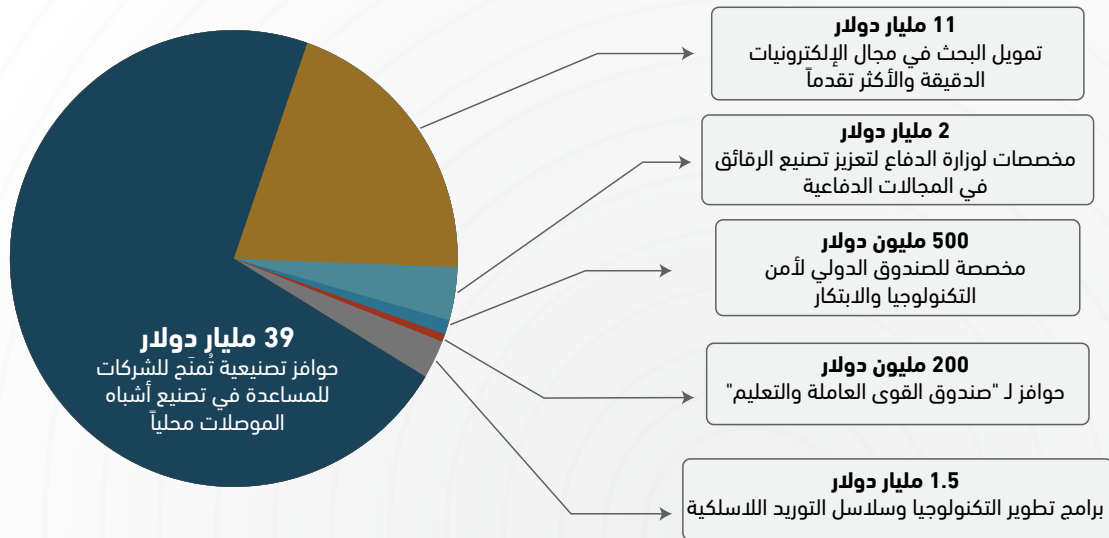
هذه الاختلالات الرئيسية، إلى جانب انتهاج الصين سياسة تصنيع أشباه الموصلات محلياً والتهديدات المرتبطة بتايوان في حالة حدوث صراع مسلح أو ضم الصين للجزيرة بأي شكل؛ قد دفعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى سن تشريعات تشجع تنمية القدرة الإنتاجية المحلية لأشباه الموصلات، والحد من قدرة الصين على الوصول إلى التكنولوجيات المعقدة لتصنيع أشباه الموصلات المتقدمة، بل وتشجيع الطرفين السياسات التي تفضل القومية الاقتصادية وتأمين سلسلة التوريد في اليابان وكوريا الجنوبية والهند من خلال تطوير التصنيع المحلي في هذه الدول، بما يؤدي إلى تعديل مشهد هذا القطاع بشكل أكبر، مع سعي المزيد من الدول إلى تطوير الإنتاج المحلي، بما يخلق منافسة أكبر داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة استباقية لإعادة تأسيس الإنتاج المحلي، وفرضت قيوداً جديدة على صادرات أشباه الموصلات المتقدمة، سواءً بالنسبة لألات التصنيع أو للتكنولوجيا المتقدمة، إلى الصين، وهو ما يسهم في أحد جوانبه في الحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي مستقبلاً، وفقاً لكتاب "حرب الرقائق"، الذي دعا صراحةً إلى تبني الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين مبدأ تقييد سلاسل التوريد في هذا القطاع على أسس من الأمن القومي وليس وفق حرية التجارة وكفاءة عناصر الإنتاج¹⁴.

في هذا الإطار، صدر "قانون الرقائق والعلوم" الأمريكي، في أغسطس 2022، ويقضي بتوفير التمويل اللازم لتقديم حوافز لإنتاج أشباه الموصلات عبر "الصندوق الأمريكي الدولي لأمن التكنولوجيا والابتكار" من أجل توفير الأمن الدولي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنشطة سلسلة توريد أشباه الموصلات، بما في ذلك دعم البحث والتطوير، وتقنيات الاتصالات الآمنة والموثوقة، وأشباه الموصلات الآمنة، وسلاسل توريد أشباه الموصلات الآمنة، وغيرها من التقنيات الناشئة. هذا علاوة على إنشاء الصندوق متعدد الأطراف لأمن أشباه الموصلات، والصندوق متعدد الأطراف لأمن الاتصالات)¹⁵.

ويضمن القانون الأمريكي إعفاءً ضريبياً بنسبة 25% للاستثمار في مرافق أو معدات تصنيع أشباه الموصلات. كما توجه الاعتمادات المخصصة لقانون الرقائق الأمريكي 39 مليار دولار لبناء أو تحديث مرافق التصنيع أو المعدات كما يوضح الشكل رقم (2). وقد أيدت شركتا أشباه الموصلات الأمريكيتين "ميكرون" و"إنتل" هذه الدفعة التنافسية التي توفرها الحكومة الأمريكية من خلال الاستثمارات والإعفاءات الضريبية، مؤكدين أن منافسيها الآسيويين يستفيدون من انخفاض تكاليف التشغيل بسبب الاستثمارات والدعم الحكومي. كما شددت شركة "إنتل" على الحاجة إلى تشريع للإعلان عن استثمارات جديدة في ولاية أوهايو (استثمار بقيمة 20 مليار دولار في مصنع للرقائق يمكن أن يرتفع إلى 100 مليار دولار على مدى عشر سنوات) وفي العديد من المواقع في أوروبا بما في ذلك 17 مليار يورو لموقع ضخم في ألمانيا ستنتج فيه رقائق متطورة وترانزستورات من فئة أنجستروم بحجم أقل من النانومتر.¹⁶

شكل (2): المخصصات المالية الأمريكية لتطوير صناعة أشباه الموصلات وفقاً لقانون الرقائق 2022



Source: Hailey Lynne McKeefry, Tech Community Gets behind CHIPS Act in the Hope of a More Balanced Supply Chain, Digi Key, October 14, 2022, <https://www.digikey.com/en/blog/tech-community-gets-behind-chips-act>

من جانبه، أقر البرلمان الأوروبي، في يوليو 2023، "قانون الرقائيق الأوروبي"، ويقضي بتوفير ما لا يقل عن 43 مليار يورو في الاستثمارات العامة والخاصة، من خلال إعطاء الأولوية لتطوير مرافق التصنيع التي تلتزم بالاستثمار في الجيل القادم من الرقائيق. ويتوخى نهج الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير إعادة تنظيم برامج التمويل الحالية للاتحاد، وتحويلها إلى تدابير مستهدفة بدلاً من جمع أموال جديدة لدعم تطوير تكنولوجيا أشباه الموصلات ورقائيق المعالجات. ويركز الاتحاد على توسيع التعاون مع من يعتبرهم شركاء "متقاربين فكرياً"، أي الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، للتخفيف من مخاطر سلسلة توريد أشباه الموصلات، بما في ذلك إمدادات المواد الخام.

ومع أن الولايات المتحدة وأوروبا تسعيان إلى زيادة القدرة التصنيعية المحلية، لكن الأمر يتطلب مليارات الدولارات وما متوسطه من ثلاث إلى خمس سنوات لبناء منشأة تصنيع واحدة. ولذا سوف يسعى الجانبان إلى تعزيز العمل معاً، بهدف وضع أطر تعاونية بشأن المبادرات ذات الاهتمام المشترك في صناعة أشباه الموصلات، والسعي إلى الالتزام بضمان استمرارية العرض في أوقات الأزمات¹⁷.

ثالثاً: تعزيز التعاون الغربي مع الحلفاء الآسيويين لمواجهة الصين

بعد عام من صدور "قانون الرقائيق والعلوم" الأمريكي، أنهت وزارة التجارة الأمريكية، في سبتمبر 2023، تدابير وضع حواجز الحماية التي تحظر على صانعي الرقائيق الذين يتلقون إعانات أمريكية التوسع في الصين لمدة 10 سنوات. وكانت الوزارة قد سبقت ذلك بوضع ضوابط التصدير الأمريكي للعديد من المواد والتكنولوجيا الحساسة الخاصة بصناعة الرقائيق في أكتوبر 2022.

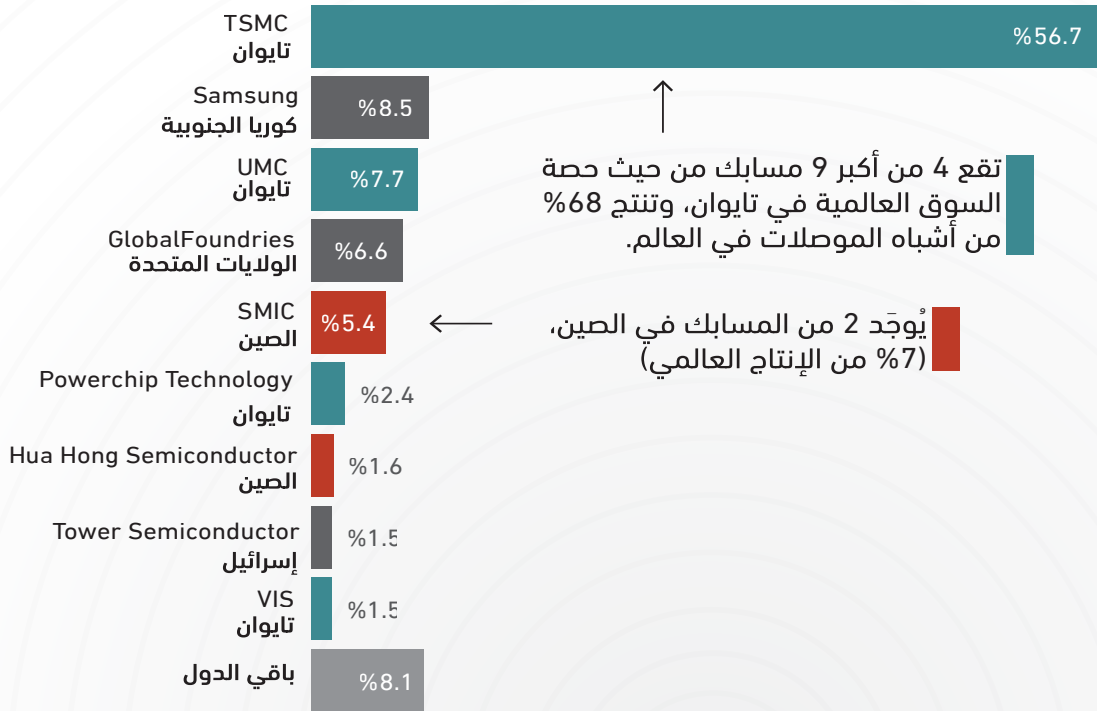
هذه الإجراءات الأمريكية دفعت الحكومة الصينية لتكثيف جهودها لتقليل الاعتماد على التكنولوجيا التي تسيطر عليها الولايات المتحدة والتخطيط لاقتصاد أقل اعتماداً على الأسواق الخارجية في صناعة الرقائيق للتكيف مع هذه الضغوط الأمريكية؛ إذ قدمت الحكومة الصينية حوافز في هذه الصناعة على نطاق واسع، من خلال دعم الرقائيق بقيمة لا تقل عن 150 مليار دولار في عام 2022، ثم قامت وزارة المالية الصينية، في 19 سبتمبر 2023، برفع مستوى الائتمان الضريبي للبلاد للاستثمارات في البحث والتطوير في مجال أشباه الموصلات بنسبة 20%¹⁸.

وعندما أعلنت وزيرة التجارة الأمريكية جانيت يلين، عن ضرورة تبني الولايات المتحدة لمبدأ الدعم والمساندة بين الأصدقاء (Friend Shoring)، كان في الخلفية من ذلك القلق الأمريكي المتزايد من مخاطر التمدد الصيني إلى درجة زحزحة الولايات المتحدة عن موقع تفوقها عالمياً¹⁹، ثم كان إعلان "شركة تايوان لتصنيع أشباه الموصلات"، في ديسمبر 2022، أنها

ستضعف الاستثمار في القدرة التصنيعية في الولايات المتحدة ثلاث مرات، بمثابة إشارة إلى الديناميكيات الجغرافية المتغيرة في هذا القطاع، فقد كانت الشركة التايوانية رائدة في نموذج "التصنيع التعاقدى أو التعهيد" في الثمانينيات، مع التركيز على تصنيع الرقائق التي صممتها شركات كبرى خارجية. وبمرور الزمن، صارت شركات أمريكية ويابانية كانت مهيمنة تقليدياً على الصناعات المتطورة، تعتمد بشكل متزايد على تصميمات مصدرها تايوان.

وفي دراسة حديثة أجرتها "شركة ديلويت للمديرين" في اليابان، كان ثلث المشاركين في كوريا الجنوبية، والشركات التايوانية المتعددة الجنسيات قد نقلت بالفعل بعض أو كل عمليات التصنيع أو التجميع الخاصة بها خارج الصين استجابة للتوترات التجارية. ويخطط نحو 55% من الشركات اليابانية متعددة الجنسيات لنقل بعض أو كل عملياتها خارج الصين، وتصل هذه النسبة إلى 78% و 75% بين الشركات متعددة الجنسيات في كوريا الجنوبية وتايوان على التوالي.

شكل (3): الحصة السوقية لمسابك أشباه الموصلات في العالم (2021)



Source: The Council on Foreign Relations (CFR), U.S.-Taiwan Relations in a New Era: Responding to a More Assertive China, Independent Task Force Report No. 81, June 2023. Page 41. <https://tinyurl.com/mrx3f5a5>

ومن المرجح أن يؤدي التنافس الغربي مع الصين إلى تسريع التحول طويل المدى للتصنيع منخفض القيمة المضافة من الصين إلى دول أخرى جنوب شرق آسيا، بينما تتطلع الحكومة الصينية إلى الانتقال لإنتاج التكنولوجيا عالية القيمة المضافة محلياً، بما في ذلك أنواع متطورة من أشباه الموصلات.

وهنا يلفت النظر أن معظم عملاء تصنيع كل من المعدات والتصميمات الأصلية بدأوا في تحويل سلسلة التوريد إلى دول أخرى. وتُعد سلامة واكتمال سلسلة التوريد هي الأولوية عندما تقرر تلك الشركات الانتقال إلى موقع آخر. ونظراً لقربها من الصين، فمن المتوقع أن تستفيد منطقة جنوب شرق آسيا من بعض هذه القرارات، في ضوء تدابير الحرب التجارية القائمة، إذ تستفيد دول قريبة من الصين مثل فيتنام، التي تقوم شركة سامسونج للإلكترونيات بالفعل ببناء قاعدة إنتاج فيها. كما أن ماليزيا هي أيضاً خيار آخر محتمل، إذ تسهم مدينة بينانج الماليزية بحوالي 8% من الإنتاج العالمي لأشباه الموصلات السالبة، مما يجعلها من بين المواقع الرائدة عالمياً في مجال تجميع الإلكترونيات الدقيقة وتعبئتها واختبارها. كما تُعد تايلاند مرشحاً محتملاً آخر، بسبب اكتمال سلسلة قيمة الإلكترونيات لديها بفعل الاستثمار طويل الأمد الذي قامت به الشركات اليابانية هناك.

وفي إطار سعيها أيضاً لعزل سلاسل توريد التكنولوجيا الحيوية عن الصين، تُوسّع الولايات المتحدة شراكاتها في بناء أشباه الموصلات مع دول ذات تفكير مماثل؛ فقد شكلت كياناً استشارياً لهذا الغرض مع اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، يسمى "تحالف Fab 4"، المعروف أيضاً باسم "Chip 4"، في سبتمبر 2022، وهو تحالف يهدف إلى تحفيز التنسيق والتعاون بين الحكومات وصانعي الرقائق من الدول الأربع الأعضاء في الدورة الكاملة لسلسلة توريد أشباه الموصلات. ومنذ تأسيسه، عقد اجتماعات متفرقة، لكن التحالف لم يتطور بعد إلى هيكل ملموس وواضح، ولكن الشركات من أعضاء هذا التحالف الأربعة يشكلون عالم صناعة أشباه الموصلات العالمي بأكمله تقريباً، فقد أنتجوا 84% من كافة سلاسل الإنتاج والتوريد بما في ذلك التصميم وأعمال المسابك والمعدات، في عامي 2021 و2022²⁰، وسوف يزداد تأثير هذا التحالف إذا انضمت تايوان إليه، ولكن مثل هذه الخطوة سوف تستفز الصين لدرجة لا يمكن معها توقع رد الفعل الصيني المحتمل.

كذلك تعمل الولايات المتحدة على تعزيز صناعة أشباه الموصلات في الهند لجعلها فاعلاً رئيسياً في سلسلة التوريد العالمية، نظراً لعدم ارتياح الدولتين إزاء تنامي النفوذ الصيني في هذا القطاع؛ فقد تعهدت واشنطن، في ديسمبر 2022، بمساعدة الهند في تعزيز التصنيع المحلي لأشباه الموصلات. وتتوقع الهند أن تجلب استثمارات إجمالية تبلغ حوالي 25 مليار دولار نتيجة لبرنامج الحوافز الخاص بها، وتطمح حكومة ناريندرا مودي إلى جعل الهند رائدة في مجال التكنولوجيا المتطورة التي تشكل أشباه الموصلات "اللبنة الأساسية" فيها، ولذا أقرت الحكومة، في ديسمبر 2021، برنامجاً لإنفاق 10 مليارات دولار لتطوير صناعة

أشباه الموصلات.²¹ ويساعد على تعزيز هذا التعاون الأمريكي الهندي أن معظم شركات أشباه الموصلات الأمريكية الكبرى، بما في ذلك إنتل وتكساس إنسترومنتس وميكرون وغيرها، لديها بالفعل حضور جيد في الهند، وتشارك الوحدات الهندية في هذه التخصصات في تصميم أشباه الموصلات واختبارها.

وبعد أن بلغت قيمة صناعة أشباه الموصلات الهندية 27.2 مليار دولار في عام 2021، يتوقع أن تزيد لتصل إلى 64 مليار دولار بحلول عام 2026، وهو ما يمثل معدل نمو سنوي مركب قدره 19%، لكن ما يلفت النظر أنه لم يتم تصنيع أي من الرقائق بشكل كامل في الهند حتى الآن، وأنه على الرغم من تفاؤل الشركات الأمريكية بالنسبة للهند، فإن تحول الهند لأن تصبح أحد الصناعات العالميين لأشباه الموصلات يواجه تحديات تنفيذية تحتاج إلى وقت طويل نسبياً.

ختاماً، لقد تحولت أشباه الموصلات إلى أهم رقم في معادلة السيطرة العالمية في مجالات التصنيع والتكنولوجيا والتجهيز العسكري وغزو الفضاء.. إلخ. وإذا كانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وسائر حلفائهما الغربيين يعملون على تكامل سلاسل التوريد مع الحلفاء وتقليل انخراطهم مع الصين والتأثير سلباً في قدرات الصين في مجال تكنولوجيا أشباه الموصلات المتطورة؛ فإن الصين تستثمر بكثافة أيضاً في البحث والتطوير لخلق سلاسل توريد محلية وتكنولوجيا وطنية تواجه هذا التحدي الخارجي، كما أنه لا يمكن الحد كثيراً من تكاملية سلاسل التوريد التي تقوم الصين بأداء دور مهم فيها حتى الآن. وأخيراً فإن هناك عدة عوامل اقتصادية وتجارية أخرى تربط الصين بكافة الدول الفاعلة في صناعة أشباه الموصلات، بما في ذلك تايوان؛ وهو ما يعني في المحصلة الأخيرة صعوبة استبعاد الصين من سلاسل التوريد العالمية، مثلما لا يمكن للصين الاستغناء عن كافة الموردين الآخرين.

الهوامش

1- أشباه الموصلات كمنتجات مُصنَّعة هي رقائق الحاسوب الصغيرة التي تُستخدم لتشغيل معظم الآلات المتقدمة، من الهواتف الذكية إلى الأقمار الاصطناعية والأنظمة الطبية والدفاعية.. إلخ، وغالباً ما يشار إلى تلك الرقائق باسم "تفط القرن الحادي والعشرين" نظراً لأهميتها الاستراتيجية المتزايدة. أما أشباه الموصلات كمصطلح، فإنه يشير إلى مادة موصلة للكهرباء، وغالباً ما يُستخدم هذا المصطلح بشكل مترادف مع المنتجات النهائية لصناعة أشباه الموصلات، مثل: "الترانزستور" والدوائر المتكاملة، المعروفة باسم "الرقائق الدقيقة". وتُعد هذه الأجهزة شبه الموصلة ضرورية في تصنيع جميع التطبيقات الإلكترونية الحديثة تقريباً، بما في ذلك الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر الشخصية.

2- Semiconductor industry in the Asia-Pacific region, **Statista**, September 25, 2023. <https://www.statista.com/topics/11501/semiconductor-industry-in-the-asia-pacific-region/#topicOverview>

3- Medhat Nafei, The chip War: China's export controls on metals and their implications. **Future for Advanced Research and Studies**, July 26, 2023. <https://tinyurl.com/y3ptycpt>

4- Rise of the "Big 4"-The semiconductor industry in Asia Pacific, **Deloitte China**, January 18, 2024. <https://www2.deloitte.com/cn/en/pages/technology-media-and-telecommunications/articles/rise-of-the-big-4.html>

5- Frontline Formosa, Taiwan's dominance of the chip industry makes it more important, **The Economist**, Mar 6, 2023. <https://tinyurl.com/345npnez>

- 6- Lawson, B., Cotillon, H., Raines, J., Denman, L., Chung, L., Barzilska, P., De Lima, P., & Biswas, R, The shifting global semiconductor landscape in Asia-Pacific. **S&P GLOBAL MARKET INTELLIGENCE**, February 10, 2023. <http://tinyurl.com/ypma2zj4>
- 7- Ji-Hoon Kim, Sungyeob Yoo, and Joo-Young Kim, South Korea's Nationwide Effort for AI Semiconductor Industry, **Communications of the ACM**, July 1, 2023. <https://tinyurl.com/pbmmbwvj>
- 8- Top 10 Semiconductor Companies in The World, **RayMing Technology**. <https://www.raypcb.com/semiconductor-companies/>
- 9- Chris Miller, **Chip war: The Fight for the World's Most Critical Technology**, (UK, Simon and Schuster Publisher, 2022).
- 10- Medhat Nafei, The chip War: China's export controls on metals and their implications, **Op.cit.**
- 11- SHUNSUKE TABETA, «Made in China» chip drive falls far short of 70% self-sufficiency, **Nikkei Asia**, October 13, 2021. <https://tinyurl.com/ykbww29t>
- 12- Lawson, B, **S&P GLOBAL MARKET INTELLIGENCE**, **Op.cit.**
- 13- Alexandra Alper, Exclusive: Russia's attack on Ukraine halts half of world's neon output for chips, **Reuters**, March 11, 2022. <https://tinyurl.com/7m3c2dvt>
- 14- Chris Miller, Chip war: The Fight for the World's Most Critical Technology, **Op.cit.**
- 15- H.R.4346 - Chips and Science: Act 117th Congress (2021-2022). (2022). **Congress.Gov**. Retrieved February 11, 2024, from <https://tinyurl.com/bp95u7ex>
- 16- Doug Keeley, The CHIPS and Science Act of 2022: What It Means for the Future of Manufacturing, **Ivalua Inc**, November 8, 2022. <https://www.ivalua.com/blog/the-chips-and-science-act-of-2022/>
- 17- Eli Weiner, Transatlantic cooperation on semiconductors, **GMFUS**, April 20, 2022. <https://tinyurl.com/28vs7mrn>
- 18- Shaumik Ghosh, India-US Semiconductor Cooperation, **The Diplomat**, December 12, 2022. <https://thediplomat.com/2022/12/india-us-semiconductor-cooperation>
- 19- Emily Benson and Ethan Kapstein, The limits of "Friend-Shoring", **Center for Strategic & International Studies (CSIS)**, February 1, 2023. <https://www.csis.org/analysis/limits-friend-shoring>
- 20- Jaemin Lee, How the 'Fab 4' Can Bring Clarity to Semiconductor Supply Chains, **The Diplomat**, November 18, 2023. <https://tinyurl.com/yj239mnf>
- 21- Shaumik Ghosh, India-US Semiconductor Cooperation, **Op.cit.**



معضلة المبتكر

مستقبل هيمنة الدولار الأمريكي في ظل جهود تدويل اليوان الرقمي الصيني

ماهيتاب علي

باحث دكتوراه في جامعة فيليبس ماربورغ، ألمانيا

في ظل سعيها الدؤوب لأن تتحول لقوة عظمى وتحقق لذاتها مكانة عالمية تتناسب مع حجم اقتصادها وقدراتها العسكرية والتكنولوجية؛ أطلقت الصين في عام 2020 نسخة تجريبية من "اليوان الرقمي"، والذي أصبح عملة رقمية للبنك المركزي الصيني منذ مارس 2021، وهو ما يراه العديد من المتخصصين في الأنظمة المالية والمصرفية العالمية لا يعود فقط لأسباب داخلية، بل يرتبط بشكل أكبر بجهود الصين المتعددة، مؤسسياً ومالياً، للخروج الهادئ من النظام المالي العالمي الذي تهيمن عليه منظومة الدولار؛ خاصة وأن الصين خلقت أسبقية في إحدى ساحات التنافس الجديدة مع الولايات المتحدة، وما زالت تتصدر سباق التكنولوجيا المالية والعملات الرقمية.

ولا تخفي الصين نياتها وتحركاتها باتجاه "تدويل" "اليوان الرقمي" في السوق العالمية ليكون نظام دفع يدعم المعاملات عبر الحدود وأكثر جاذبية كمخزن للقيمة، بحيث يصبح عملة تُستخدم في المعاملات اليومية داخل وخارج حدود الصين؛ وهو ما يمثل تحدياً كبيراً لمكانة الدولار الأمريكي على المدى الطويل، الأمر الذي يثير تساؤلات وجدالات داخل الولايات المتحدة الأمريكية حول تأثيرات التعامل بـ "اليوان الرقمي" واحتمال قيام دول أخرى عديدة بطرح عملاتها الرقمية.

في هذا الإطار يتناول التحليل التالي دوافع الصين لتطبيق "اليوان الرقمي" وتطوره، ثم يتطرق إلى مساعي الصين، وطنياً وإقليمياً، لاختباره من خلال النظام المصرفي الافتراضي الجديد الذي يوفره نظام الدفع الإلكتروني للعملة الرقمية الصينية وتطبيقه فعلياً، وأخيراً يبحث الآثار المتوقعة على انتشار "اليوان الرقمي" عالمياً، وهو أمر يبقى محل جدل كبير في الغرب والولايات المتحدة حتى الآن، وإن كان ثمة اتفاق على أن الصين تهدف من استراتيجيتها المالية الرقمية إلى التخلص التدريجي من هيمنة الدولار، ومؤسسات "بريتون وودز"، على النظام المالي العالمي الراهن.

أولاً: دوافع الصين لإطلاق "اليوان الرقمي" وتطوره

منذ عام 2010، بدأ العديد من سكان المدن الصينية الكبرى في استخدام تطبيقات الهاتف الذكي كوسيلة في الدفع، مثل: (WeChat Pay) و (AliPay). وبحلول عام 2021، أصبح 64% تقريباً من الشعب الصيني يقوم بمدفوعاته إلكترونياً، أي أن معظم حركة التجارة في الصين مُعتمَدة رقمياً في تداولاتها¹؛ وهذا ما أثار مخاوف الحكومة الصينية على مدى مرونة النظام المالي والمصرفي على المدى الطويل، لأن 96% من جميع المدفوعات الإلكترونية تتم عن طريق هاتين الشركتين فقط²، وهو ما قد يتسبب في كارثة مالية في حال إعلان إحداهما أو كليهما الإفلاس لأي سبب، خصوصاً بعد توسعهما عالمياً³.

هذا التطور جاء أيضاً على خلفية تراجع الثقة، منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، في المؤسسات المالية التقليدية وهيكل الدفع والتداول، ما فتح المجال أمام ظهور "العملات المشفرة" التي أدت إلى وجود معاملات مالية خارج سيطرة أي سلطة مالية⁴؛ وبالتالي رأت البنوك المركزية الصينية في هذه العملات تهديداً للنظام المالي والمصرفي الصيني، لأن العملات المشفرة ليست مؤمنة من خلال أي احتياطات حكومية ولا تتمتع بنفس الحماية القانونية مثل: الودائع والحسابات المصرفية وتتيح بسهولة المعاملات غير القانونية مثل: غسل الأموال والتهرب الضريبي والتمويل الإجرامي والجرائم المالية الإلكترونية⁵، وكان هذا أحد دوافع الحكومة الصينية للتحويل نحو "اليوان الرقمي".

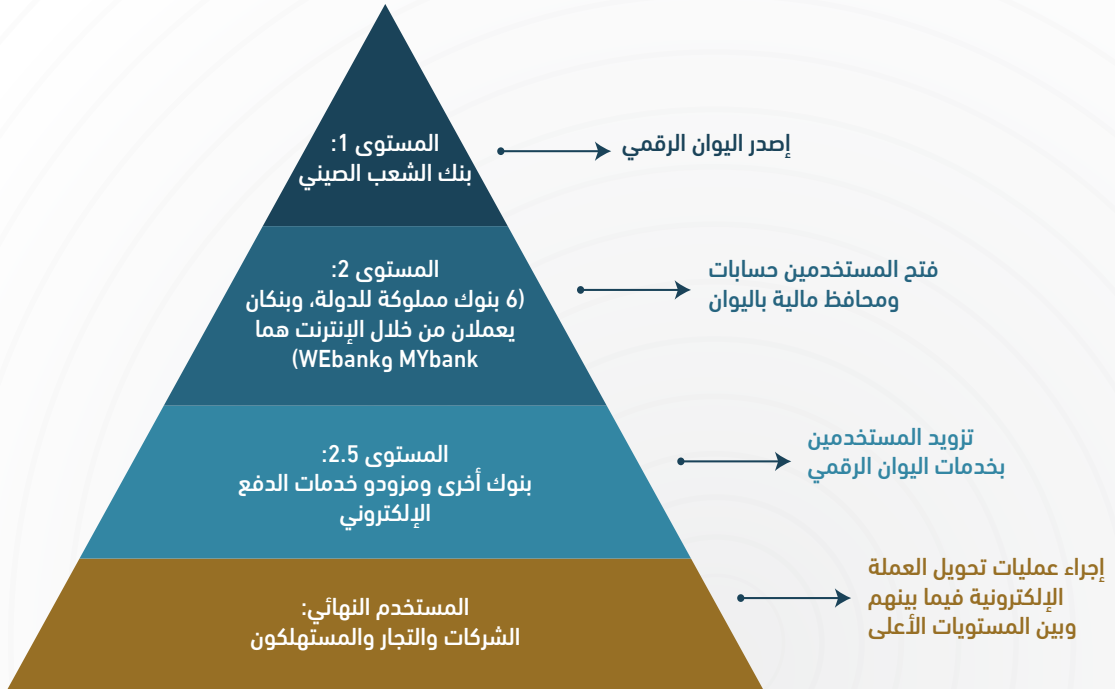
وفقاً لهذه الأسباب، أطلقت الحكومة الصينية مشروعها حول "اليوان الرقمي" كخطوة تلت إعلان "فيسبوك" في عام 2019 عن مشروع تطوير عملة رقمية تُعرف باسم "ليبرا"، على المستوى العالمي؛ ثم مثلت جائحة "كوفيد-19" دافعاً إضافياً لإطلاق "اليوان الرقمي" مع كثافة مداوات العملات الرقمية للبنوك المركزية ومحاولة الأشخاص والمؤسسات الابتعاد عن المدفوعات النقدية؛ إذ سارع بنك الشعب الصيني إلى الإعلان عن خطته لاختبار العملات الرقمية وبدأ في تنفيذها كبديل جذاب من خلال تقديم بنية دفع مرنة⁶.

وفي عام 2020، أطلقت الصين نسخة تجريبية جديدة من "اليوان الرقمي" (أو اليوان الإلكتروني E-Yuan)، والذي يُطلق عليه رسمياً نظام الدفع الإلكتروني للعملة الرقمية

(Digital Currency Electronic Payment)، مع تأكيد بنك الشعب الصيني أنه يتوقع استخدام العملة الرقمية على نطاق واسع بحلول عام 2021؛ وذلك من خلال عملية تطبيق محكمة من ثلاث خطوات، وهي⁷: (1 - تطبيق النظام عبر الخدمات والمؤسسات الحكومية. 2 - تعميم نظام الدفع الإلكتروني لعملة "اليوان الرقمي" على القطاع الخاص المحلي. 3 - توسيع استخدام النظام خارج حدود الصين خاصة للتجارة العابرة للحدود على طول مبادرة الحزام والطريق، وكذلك تحت مظلة طريق الحرير الرقمي).

وبالفعل، ظهر "اليوان الرقمي" كعملة رقمية للبنك المركزي الصيني في مارس 2021 خلال انعقاد الاجتماعات السنوية للمؤتمر الاستشاري السياسي للحزب الشيوعي الصيني والمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني⁸؛ إذ تم عرض خطط بكين لإنشاء "الصين الرقمية" من خلال تعزيز التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والروبوتات، وسلسلة الكتل (Blockchain)، والتي تشكل الأساس لأي عملة رقمية مستقبلية. وفي ذلك الوقت، كشف رئيس مجلس الوزراء الصيني السابق، لي كه تشيانغ، عن استراتيجيات اقتصادية موازية لتطوير نظام بيئي رقمي من خلال تدويل "اليوان الرقمي" الذي "يدمج بين الاقتصادين الرقمي والمادي"، واستمرت تجارب التطبيق في مدن شنتشن وبكين وشانغهاي، وسرعان ما أصبح برنامج "اليوان الرقمي" جزءاً من جدول أعمال الحكومات الإقليمية الصينية⁹.

شكل (1): هيكل عمل اليوان الرقمي



Source: Deutsche Bank AG, Digital yuan: what is it and how does it work?, July 14, 2021. <https://tinyurl.com/bbj2xy7>

ثانياً: اختبار وتطبيق "اليوان الرقمي" وطنياً وإقليمياً

تجاوزت بكين الاستكشاف النظري للعملات الرقمية وبدأت في التطبيق الفعلي لنظام الدفع الإلكتروني لعملتها الرقمية على نطاق واسع. وبينما لا تزال أكثر من 80% من البنوك المركزية في العالم تشارك في البحث عن العملات الرقمية للبنوك المركزية و40% منها تحاول بناء برامج تجريبية، مع تنسيق جهودها في إطار بنك التسويات الدولية (The Bank for International Settlements)؛ فإن بنك الشعب الصيني أصبح يمتلك الصدارة والقدرة على السيطرة على هيكل العملات الرقمية للبنوك المركزية وتدويل نظام الدفع الإلكتروني بـ "اليوان الرقمي"، خلافاً لأغلب الاقتصادات الكبرى الأخرى¹⁰، فقد مضى أكثر من عامين بالفعل على عملية الاختبار والتطبيق الفعلي في الصين لـ "اليوان الرقمي" في حركة المدفوعات والمعاملات اليومية¹¹، والتي تضمنت كذلك سعي الحكومة الصينية إلى تعزيز التكامل بين الشركات الصينية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات من خلال النظام المصرفي الافتراضي الجديد الذي يوفره نظام الدفع الإلكتروني للعملة الرقمية الصينية¹².

إقليمياً، أكد عدد من مراكز التفكير الاستراتيجي المتخصصة في الأنظمة المالية العالمية أن اختيار الصين أماكن تطبيق نظام الدفع الإلكتروني لـ "اليوان الرقمي" يعكس نمطاً إقليمياً واضحاً، إذ اختارت مراكز مالية رئيسية تضم مدناً ومجتمعات تجارية وشركات متعددة الجنسيات تسهم في حركة الاقتصاد والتجارة الإقليمية والعالمية، إذ يبلغ عدد سكان كل مدينة من المدن المختارة تلك ما بين 10 و17 مليون نسمة، مما يجعلها مدناً "كوزموبوليتانية" رئيسية على الساحل الشرقي للصين بحجم دولة أوروبية متوسطة تقريباً¹³. ولذا مثلت الصين بنهاية عام 2022 ما يزيد عن 60% من سوق المدفوعات الرقمية في آسيا، والتي تقدر قيمتها بنحو 3 تريليونات دولار أمريكي، وهي القيمة الأكبر في العالم¹⁴.

وباعتبارها دولة ضخمة من حيث عدد السكان، واجهت الصين العديد من التحديات عند اختبار وتطبيق البرامج التجريبية لليوان الرقمي على المستوى الوطني، إذ تم تصميم العملية المرحلية لنظام الدفع الإلكتروني لـ "اليوان الرقمي" لتناسب مع التكنولوجيا المالية الجديدة وتحديث بنيتها التحتية في الوقت المناسب، وبالتالي السماح للبائعين والمستخدمين باستيعاب التكنولوجيا الجديدة عندما تصبح أكثر انتشاراً. فمثلاً، تم التركيز على مدينة شننتشن، تحديداً، بسبب مكانتها كمركز تكنولوجي للصين (أو وادي السيليكون الصيني) واستضافتها العديد من شركات التكنولوجيا المتعددة الجنسيات. وبالمثل، توسّع نظام الدفع الإلكتروني لـ "اليوان الرقمي" في هونغ كونغ باعتبارها مركزاً مالياً وتجارياً عالمياً¹⁵، والأهم أن هونغ كونغ تُعد فاعلاً حاسماً في المدفوعات العالمية عبر الحدود وجزءاً من منطقة الخليج الكبرى (The Greater Bay Area)، التي تخطط الحكومة الصينية لجعلها منطقة اقتصادية ذات دور قيادي عالمي متكامل تقوم على "اليوان الرقمي" كمنصة لتدويله بحلول عام 2035.

وجاء اختيار هذه المنطقة بالنظر لتعداد سكانها البالغ حوالي 71.2 مليون نسمة، ولأنها تضم تسع مدن اقتصادية كبرى في مقاطعة قوانغدونغ هي: (قوانغتشو وشننتشن وتشوهاي وفوشان ودونغقوان وتشونغشان وجيانغمن وهويتشو وتشاوتشينغ)، بالإضافة إلى منطقتين إداريتين خاصتين هما هونغ كونغ، وماكاو. ولهذا يعتبرها البعض منصة فعلية نحو تطبيق استراتيجية التدويل الشامل لـ ”اليوان الرقمي” في طريق التحلل التدريجي من سيطرة الدولار الأمريكي ونظام ”سويفت”، وبدء تدشين نظام مالي ومصرفي عالمي جديد أكثر مرونة يقع في قلبه ”اليوان الرقمي” كمرحلة أولية تعقبها تحركات هيكلية أخرى خلال العقد المقبل¹⁶.

شكل (2): المدن والمناطق الصينية المدرجة في مبادرة وادي السليكون الجديد في منطقة الخليج الكبرى



Source: Greater Bay Area China Map, China Discovery, <https://tinyurl.com/xa57dr4k>

ملاحظة: تشمل المنطقة 9 مدن صينية، ومنطقتان إداريتان خاصتان هما هونغ كونغ وماكاو

ويشير ذلك إلى أن الصين تهدف إلى الترويج لـ "اليوان الرقمي" أو الإلكتروني ليس فقط مع الشركات المحلية ولكن مع الشركات الدولية أيضاً، وتأمل في نهاية المطاف في توسيع نظام الدفع الإلكتروني لعملتها الرقمية بحيث توازي العملات الورقية والتحويلات المصرفية التقليدية وتصبح طريقة مقبولة عملياً ضمن شبكات سلسلة التوريد الضخمة وطرق التجارة والاتصال من وإلى الصين.

ولا شك في أن هذه التطورات تأتي في ظل بيئة جيوسياسية واقتصادية تتسم بتصاعد التوترات الأمريكية الصينية، بما تشمله من حرب تجارية ومنافسة تكنولوجية وسباق حول السيطرة على صناعة أشباه الموصلات وشرائح السيليكون وسلاسل التوريد العالمية والابتكار في المجالات الفائقة مثل: الذكاء الاصطناعي وشبكات اتصالات الجيل الخامس والروبوتات والتكنولوجيا المالية.

ويجوز القول إن الصين لم تدخل في حرب باردة بشأن العملة والتكنولوجيا المالية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بل إنها تنفذ واقعياً سياسة مالية تعتمد على سرعة تدشين عملتها الرقمية في النظام المالي العالمي وتدويلها ليس بهدف تحدي هيمنة الدولار الأمريكي فقط، بل أيضاً كمقدمة لإعادة تشكيل النظام المالي العالمي، ممثلاً في مؤسسات "بريتون وودز"، التي تمنح الولايات المتحدة جانباً أساسياً من التفوق الاقتصادي والمالي عالمياً. بعبارة أخرى، تهدف بكين من نظام الدفع الإلكتروني لعملتها الرقمية إلى محاولة الإطاحة بالدولار تدريجياً من خلال تدويل "اليوان الرقمي" وجعله العملة المهيمنة في نظام التداول العالمي والتجارة العالمية¹⁷. ولم تُخف بكين نياتها في ذلك، إذ نشر بنك الشعب الصيني سياسة مالية عن قيادة الصين لسباق العملات الرقمية للبنوك المركزية، من أجل كسر احتكار الدولار وتقليل الاعتماد على النظام الاقتصادي الدولي القائم عليه. ومن ناحية أخرى، لم يحرز كلٌّ من الدولار أو اليورو حتى الآن سوى تقدم ضئيل في برنامج العملات الرقمية للبنوك المركزية وما يزالان في مرحلة البحث التجريبي¹⁸.

ثالثاً: جدل أمريكي حول الآثار المترتبة على تدويل "اليوان الرقمي"

ينظر العديد من المحللين في الغرب بعين الترقب وعدم اليقين لنيات الصين حول خططها واستراتيجيتها بشأن تدويل "اليوان الرقمي" وإضفاء طابع المعاملات عبر الحدودية على نظام الدفع الإلكتروني للعملة الرقمية الصينية. كما تصاعدت العديد من التساؤلات حول مكاسب الصين الفعلية على المستوى الخارجي والعالمي، وكيف لتدويل "اليوان الرقمي" أن يُرتب آثاراً على مستقبل النظام المالي العالمي القائم على هيمنة الدولار، وهل تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية من خلال "استراتيجية المواجهة بدولار رقمي مماثل" في ظل سباق العملات الرقمية الذي تقدمت فيه الصين؟

بدايةً يُلاحظ المتتبع للسياقات الراهنة للمنافسة بين الصين والولايات المتحدة مدى تصارع القيم بين الجانبين، من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية وغيرها. ولا

يختلف طرح الصين مسألة تدويل "اليوان الرقمي" عن منعطفات هذه المنافسة؛ فحينما أعلنت عن تطبيقه أرادت الإعلان على نحو مواز عن رغبتها أولاً في بناء اقتصاد صيني قوي غير نقدي يتبع اقتصاد السوق الاشتراكي الصيني الذي يتميز بالرأسمالية ذات الخصائص الاشتراكية؛ وثانياً، الظهور كقائد رائد في مجال العملات الرقمية التي تُصدرها في سياق التنافس التكنولوجي بين القوى العظمى، فهذا يشكل جزءاً من مساعي الصين لرقمنة وإضفاء طابع الذكاء على مؤسساتها الحكومية والخاصة واقتصادها والمجتمع وصولاً إلى تداولاتها خارج البر الرئيسي؛ وثالثاً، يؤدي التحول من العملات الورقية إلى العملة الرقمية إلى انخفاض النفقات المرتبطة بإدارة التدفقات النقدية والحد من التدفق النقدي في السوق المحلي بما يشمل من شركات متعددة الجنسيات وشركات أجنبية¹⁹.

وفي الواقع، تُسارع الصين نحو تحقيق مكانة دولية تتناسب مع حجمها الاقتصادي والصناعي في العالم، فعلى الرغم من أن حجم الاقتصاد الصيني هو الأكبر في العالم، فإن "اليوان النقدي" لا يمثل سوى أقل من 5% من إجمالي تبادلات التجارة العالمية²⁰. ولهذا السبب بدأت الصين بالفعل في طريق استراتيجية تدويل "اليوان الرقمي"، فعلاوة على ما سبق ذكره حول الأنماط الإقليمية لاختيار الحكومة الصينية مناطق جغرافية معينة لتطبيق نظام الدفع الإلكتروني في الداخل؛ سعى بنك الشعب الصيني أيضاً إلى تنفيذ مشروعات إقليمية تربط بين بنوك الصين المركزية والبنوك المركزية لدول أخرى مثل تايلاند وغيرها، وذلك لاختبار التداول العالمي للعملة الرقمية الناشئة ومحاولة قياس قوة الشمول المالي العالمي للصين وقدرتها على يُعرّف بـ "برمجة العملات الرقمية لأغراض محددة" مثل: توجيه وإعطاء القروض الخاصة بمشروعات البنية التحتية تحت مظلة "مبادرة الحزام والطريق"، أو على نحو أشمل تحت مظلة طريق الحرير الرقمي²¹.

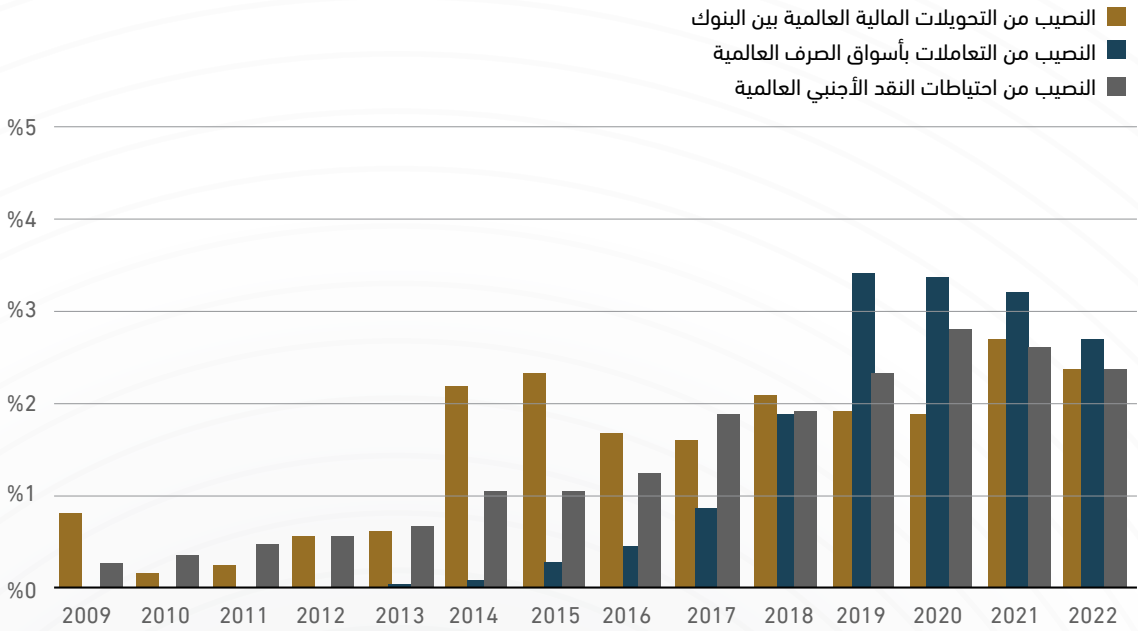
وفي ظل تكتل "البريكس"، ظهرت خطة الصين وروسيا، المعروفة باسم "خطة إزالة الدولار De-dollarization"، وذلك عن طريق استخدام "اليوان الرقمي" بديلاً عن الدولار النقدي في معاملاتهما التجارية والمصرفية، مع وجود خطة طويلة المدى لابتكار وتطوير بنية تحتية لإنشاء نظام دفع إلكتروني للعملات الرقمية لدول تكتل "البريكس" في كل من البرازيل وروسيا والهند وجنوب إفريقيا²².

ونظراً لهذه الخطوات الصينية تتدافع العقول الاقتصادية في الولايات المتحدة حول التنبؤ بماذا لو انتشر "اليوان الرقمي" وحل محل الدولار عالمياً أو تقاسم معه مكانته في ظل نظام مالي عالمي متقلب؟ وماذا لو سعت العديد من دول العالم إلى إصدار عملتها الرقمية وربطتها ببعضها بعضاً في ظل مركزية رقمية عالمية لـ "اليوان الرقمي"؟

لقد برز رأيان إزاء ذلك، الأول: يرى أن هذا السيناريو يعكس تصوراً ساذجاً وعدم معرفة حقيقية بمدى الارتباط الوثيق أو الاعتمادي بين ديناميات النظام المالي والمصرفي العالمي ونظام "سويت" وهيمنة الدولار الأمريكي خاصة وأن نسبة مساهمة اليوان النقدي الصيني في المعاملات المالية الدولية لا تزال محدودة جداً كما يوضح الشكل رقم (3)، وأن عصر ظهور العملات الرقمية ربما يكون جزءاً من الواقع ولكنه ليس الواقع بأكمله؛ وذلك لأنه في حال

تم تطبيق شامل للعملات الرقمية والقضاء نهائياً على النقد، فهذا يعنى العودة إلى نظام المقايضة وما يرتبط بها من أنماط وأنظمة اقتصادية غير مرغوب فيها ولن تكون صالحة للتطبيق في العصر الحالي بكل تعقيداته، وبالتالي فإن "اليوان الرقمي" سيظل تجربة محلية بامتياز مع تطبيقات تداولية ليست بواسطة على الإطلاق إنما ستظل حبيسة المحيط الإقليمي للبر الرئيسي للصين²³.

شكل (3): استخدام اليوان النقدي على المستوى الدولي (2009 - 2022)



Source: <https://tinyurl.com/mwj5dfbh>

أما الفريق الثاني، فيرى أنه في حال تبنت الولايات المتحدة سريعاً خطة الدولار الرقمي وأنشأت البنية التحتية المناسبة لنظام مدفوعات إلكتروني للدولار الرقمي أو في حال عدم تبني مثل هذه الخطة على الإطلاق؛ فسوف ستظل النتيجة والعواقب واحدة إلى حد بعيد، ألا وهي حتمية انهيار النظام المالي الحالي القائم على نظام "سويقت" وهيمنة الدولار... فكيف ذلك؟ يطرح البعض تصوراً أنه في حال أصدر البنك المركزي الأمريكي دولاراً رقمياً، فإن الاقتصاد الأمريكي سيُحرَم من امتيازات بالنسبة لنظامه المالي والمصرفي المحلي. على سبيل المثال، إن ميزة أن تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية قروضاً داخلية أو خارجية وديوناً ذات فوائد قليلة أو مخفضة قد تختفي نهائياً، وبالتبعية سوف تدخل في خسائر طويلة المدى على هيكل اقتصادها محلياً وعالمياً، بل وسوف تخسر كذلك ميزة استخدام سلاح العقوبات الاقتصادية لمواجهة أي قوى معادية أو منافسة. ووفقاً لهذا الطرح، يمثل كل ما سبق، مبدئياً، عواقب على المدى القصير في حال تدشين الولايات المتحدة خطة تطبيق فعلية للدولار

الرقمي؛ وربما هذا ما يفسر تردّد بنك الاحتياطي الفدرالي والحكومة المركزية في الدخول بقوة في سباق العملات الرقمية كمحاولة لإبطاء عملية الدخول في نظام مالي عالمي قائم على هذه العملات من جانب، ودراسة إمكانيات وبدائل أخرى للحفاظ على جميع امتيازات الوضع القائم ومكتسباته لصالح الاقتصاد الأمريكي من جانب آخر.

ويتصور أصحاب هذا الرأي أن الامتناع الشامل للولايات المتحدة عن الدخول في نظام العملات الرقمية ستكون له عواقب تتمثل في خسارة الولايات المتحدة مكانتها عالمياً من خلال فقدان صدارتها في التكنولوجيا المالية الجديدة وترك الصدارة والهيمنة الأحادية للصين على هذا النظام، مما يجعل الأخيرة الفاعل الأوحيد الذي سيعمل تدريجياً، وبكل سهولة، على تحويل معظم الأنظمة المالية والمصرفية للدول النامية والصاعدة نحو نظام الدفع الإلكتروني والعملات الرقمية وربطها بـ "اليوان الرقمي"²⁴. ولهذا السبب يرون أنه سواءً طبقت الولايات المتحدة نظاماً للدولار الرقمي أم لم تطبقه، فالوضع شديد التعقيد والخطورة، وهذا ما شبهه البعض بمعضلة المبتكر "the Innovator's Dilemma" لكلايتون كريستنسن²⁵، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة هي التي وضعت قواعد النظام المالي العالمي الحالي وتهيمن عليه من خلال قوة تأثير الدولار وارتباط العملات الأخرى به، فإن هناك متمردين على هذا النظام يمكنهم أن يبتكروا نظاماً مالياً موازياً أكثر قوة ومرونة من النظام المالي الذي تقوده الولايات المتحدة حالياً.

ختاماً، يمكن تأكيد أن الصين، وهي في طريقها نحو إثبات جدارتها العالمية في مختلف المجالات، سوف تعمل بقوة على تعزيز عملية تدويل "اليوان الرقمي"، وهي ليست مدفوعة في ذلك فقط بإيجاد مؤسسات ونظم مالية ومصرفية بديلة عن تلك السائدة عالمياً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بل مدفوعة كذلك بهواجس ومخاوف عديدة من فرض واشنطن والغرب عقوبات اقتصادية وتجارية لأي سبب، في وقت ما تزال تعتمد فيه بشكل أساسي على نظام "سويقت" في معاملاتها الخارجية التي ما يزال يتم أغلبها بالدولار، مثلما حدث مع إيران وكوريا الشمالية وروسيا وغيرهم، ولذا ترغب الصين في تجنب مثل هذا السيناريو من جانب وتحدي النظام المالي الراهن من جانب آخر، إذ سيبقى تدويل "اليوان الرقمي" إحدى أولويات الصين في العقد المقبل.

الهوامش

1- Digital yuan: what is it and how does it work? News. Asia-Pacific Asia-Pacific, **Deutsche Bank AG**, July 14, 2021. <https://www.db.com/news/detail/20210714-digital-yuan-what-is-it-and-how-does-it-work>

2- Jennifer Conrad, China's Digital Yuan Works Just Like Cash—With Added Surveillance. **WIRED**, November 8, 2022. <https://www.wired.com/story/chinas-digital-yuan-ecny-works-just-like-cash-surveillance/>.

3- Ibid.

4- Adrian Blundell-Wignall. The Bitcoin Question: Currency versus Trust-less Transfer Technology. OECD Working

- Papers on Finance, **Insurance and Private Pensions**, No. 37, 2014. <https://tinyurl.com/5n7uekj8>
- and, Arjun Kharpal, China has given away millions in its digital yuan trials. This is how it works. **CNBC**, March 5, 2021. <https://www.cnbc.com/2021/03/05/chinas-digital-yuan-what-is-it-and-how-does-it-work.html>
- 5- Venkata Marella, Bikesh Upreti, Jani Merikivi & Virpi Kristiina Tuunainen, Understanding the creation of trust in cryptocurrencies: the case of Bitcoin. **Electronic Markets**, January 9, 2020. <https://tinyurl.com/5h79m547>
- 6- Jennifer Conrad, China's Digital Yuan Works Just Like Cash—With Added Surveillance, **Op.Cit.**
- 7- Deutsche Bank AG, Digital yuan: what is it and how does it work?, **Op.Cit.**
- 8- Mahima Duggal, The Dawn of the Digital Yuan: China's Central Bank Digital Currency and Its Implications. Asian Paper. **Institute for Security and Development Policy**, January 2021. <https://tinyurl.com/43xrm4pk>
- 9- **Ibid.**
- 10- Codruta Boar and Andreas Wehrli, Ready, steady, go? – Results of the third BIS survey on central bank digital currency. BIS Papers, **The Bank of International settlements**, January 2021. <https://tinyurl.com/bddzaam>
- 11- Karen Yeung, China's digital currency no threat to global monetary systems, former central bank chief says. **South China Morning Post**, December 14, 2020. <https://tinyurl.com/3uvchmr>
- 12- Mahima Duggal, The Dawn of the Digital Yuan, **Op.Cit.**
- 13- Digital yuan to be tested in HK's Greater Bay Area, **Asia Times**, August 13, 2020. <https://asiatimes.com/2020/08/digital-yuan-to-be-tested-in-hks-greater-bay-area/>
- 14- Zahra Tayeb, the anti-dollar drive spearheaded by Asia has spread to Europe, with France growing sour on the greenback's dominance. Here are 6 rising threats to the buck's supremacy of global trade. **Business Insider**, April 19, 2023. <https://tinyurl.com/mv8t88up>
- 15- **Ibid.**
- 16- Digital yuan to be tested in HK's Greater Bay Area, **Op.Cit.**
- 17- Lucas Mearian, As China pushes its digital currency plans, the US falls behind, **COMPUTERWORLD**, December 21, 2022. <https://tinyurl.com/yme7s6d5>
- 18- Theodore Benzmilller, China's Progress Towards a Central Bank Digital Currency, **Center for Strategic and International Studies (CSIS)**, April 19, 2022. <https://tinyurl.com/mpm7t94d>
- 19- Hemant Adlakha, U.S. Is Threatening to Default China Debt Repayment, What Will Beijing Do? **Modern Diplomacy**, March 28, 2023. <https://tinyurl.com/2wntj3nu>
- 20- **Ibid.**
- 21- Andrew Caine and Alessandro Arduino, China and Gulf states share interest in taking digital yuan global: Both see value in developing alternative to dollar-centered financial system, **NIKKEI Asia**, October 5, 2022. <https://tinyurl.com/45w4j86u>
- 22- FP Explainers, Dumping the Dollar: Will a new BRICS currency replace the US currency for trade? **First Post**, April 4, 2023. <https://tinyurl.com/mr3tapt8>
- 23- **Ibid.**
- 24- Federico Steinberg and Miguel Otero-Iglesias, South America's 'Common Currency' Is Actually about De-dollarization. **Center for Strategic and International Studies (CSIS)**, February 14, 2023. <https://tinyurl.com/y2b8b24w>
- 25- Clayton M. Christensen, The Innovator's Dilemma: When New Technologies Cause Great Firms to Fail (**Boston, MA: Harvard Business School Press**, 1997).

تفاعلات إقليمية آسيوية

الشراكة الخليجية - الآسيوية

ديناميات جديدة في سياسات دول مجلس التعاون الخليجي تجاه مناطق آسيا

معبر حيوي

الأبعاد الجيواستراتيجية لتوقيع اتفاق جديد بين الهند وإيران لتطوير ميناء تشابهار

جيوبوليتيك أفغانستان

دول الجوار مدخلاً للاعتراف الدولي وفك الحصار عن حركة طالبان

تسوية معقدة

رهانات صعبة أمام إنهاء النزاعات الحدودية بين طاجيكستان وقرغيزستان

BIMSTEC

دوافع تفعيل "مبادرة خليج البنغال للتعاون الفني والاقتصادي متعدد القطاعات



الشراكة الخليجية – الآسيوية ديناميات جديدة في سياسات دول مجلس التعاون الخليجي تجاه مناطق آسيا

محمد خلفان الصوافي

كاتب وباحث إماراتي متخصص في العلاقات الدولية وشؤون منطقة الخليج العربي

لم تُعد العلاقات الخليجية الآسيوية تقتصر على تصدير الأيدي العاملة أو تلك المساعدات التي تقدمها دول الخليج العربية لبعض الدول الآسيوية وقت الأزمات، وهي السمات التي عُرِفَتْ بها تلك العلاقات في الدوائر الأكاديمية المختلفة تقليدياً؛ فقد اجتمعت مجموعة من الأسباب الموضوعية التي دفعت بدول الخليج لأن تفتتح بشكل مكثف مع جوارها القريب والبعيد في القارة الآسيوية. وصحيح أن بعض تلك الأسباب حضارية وتاريخية، ولكن الأهم هي المصالح بمفهومها الشامل وفق ما تطرحه المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، والتي تفترض أنه من حق الدول تطوير مقدراتها التي تضمن لها الاستقرار والأمن والصعود¹؛ إذ برز هذا المفهوم بشكل كبير خلال العقدين الماضيين في التوجهات الخليجية الخارجية.

أيضاً لم يُعد الحديث عن تلك العلاقات يقتصر على دول آسيوية معينة أو محددة كما كان معتاداً عند الحديث عن العلاقات الخليجية الآسيوية؛ إذ كان يتداعى إلى الذهن بمجرد ذكر تلك العلاقات أن المقصود بها دول شبه القارة الهندية، خاصة الهند وباكستان، وإنما توسعت العلاقات إلى درجة تكاد تشمل كل الدول الآسيوية؛ إذ تغيرت في الأعوام الأخيرة ديناميات أو محركات هذه العلاقات وفق منطلقات ومصالح جديدة تقوم على البراغماتية والمصالح؛ لتكون أشمل من علاقات الاقتصاد والنفط وتصبح علاقات سياسية وأمنية²؛ بما يشير إلى وجود استراتيجية خليجية واضحة تركز على «الاتجاه شرقاً»؛ إذ إنها تعدُّ مُكملة لما يمكن وصفه

بـ«العقد الآسيوي»، وهو ما يبرز في انعقاد أول قمة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع كل من الصين وجمهورية آسيا الوسطى ورابطة جنوب شرق آسيا «الآسيان»، هذا فضلاً عن تعدد الزيارات المتبادلة بين قادة دول الخليج وقادة العديد من دول آسيا، ومنها لقاء رئيس الوزراء الياباني، فوميو كيشيدا، بقادة خليجيين في يوليو 2023.

لهذا، ومع أنه يمكن وصف أنماط العلاقات الخليجية الآسيوية بأنها علاقات قديمة وأنها ليست وليدة اليوم أو الأمس القريب، إلا أنها تحولت في الوقت الراهن إلى علاقات خاصة وصلت إلى مستوى «شراكات استراتيجية». وفي هذا الإطار يتناول التحليل التالي بإيجاز أبرز التحركات الخليجية الجماعية الأخيرة تجاه القارة الآسيوية، ومنطلقات تعزيز «التوجه الخليجي» شرقاً، والمحفزات الداخلية والخارجية للديناميات الخليجية مع دول القارة.

أولاً: أبرز التحركات الخليجية الجماعية تجاه آسيا

تحولت العلاقات الخليجية الآسيوية منذ نهاية الحرب الباردة في عام 1990 وسقوط المعسكر الاشتراكي وما أعقبه من انفتاح صيني على العالم، من علاقات تقليدية بدأت في ثمانينيات القرن الماضي إلى علاقات استراتيجية تجاوزت الأبعاد الاقتصادية، خاصة في مجال الطاقة؛ لتكون علاقات شاملة سياسياً واستراتيجياً؛ وذلك مع توجُّه سياسات دول الخليج شرقاً بوجه عام، وليس تجاه الصين فقط، في إطار تغير توجهات دول الخليج في علاقاتها الخارجية، والتي باتت تنطلق من رؤيتها لدورها في الساحة الدولية؛ إذ واكب ذلك توطيد العلاقات مع العديد من الدول، ومنها روسيا أيضاً، وهي توجهات نتجت عن تأثيرات داخلية وخارجية، سوف يتم التطرق لها لاحقاً.

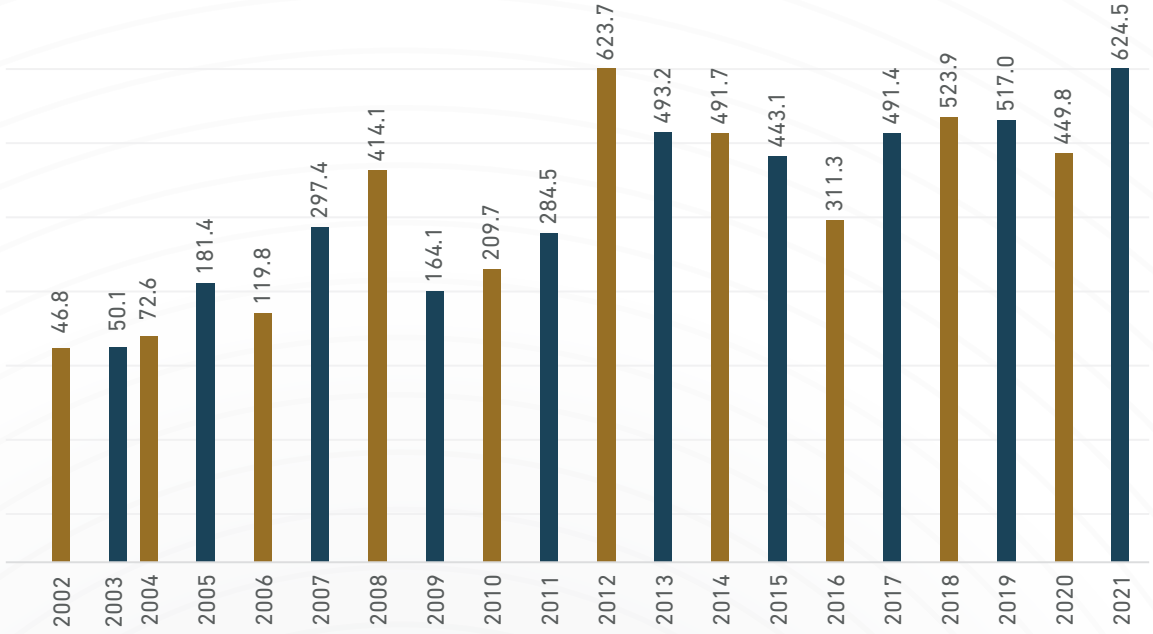
بناءً على هذه الرؤية الخليجية، انتقلت العلاقات الخليجية الآسيوية لمرحلة جديدة، مع انتقال دول الخليج من تركيز سياستها الخارجية وتفاعلاتها الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلى سياسة تنويع الفاعلين الدوليين والاعتماد على الذات وفق نظرية كالهولتسي، المعروفة باسم «نظرية الدور» في العلاقات الدولية، والتي تفسر أسباب تغيير الدول لتوجهات سياساتها الخارجية واتباع سياسة دولية جديدة تقوم على الاعتماد المتبادل من جانب، وزيادة مقدراتها الوطنية من أجل تحقيق أهدافها من جانب آخر³.

وعلى مدى العقدين الأخيرين، باتت قارة آسيا تحظى بتحول سياسي واقتصادي «متبادل» مع دول الخليج العربية؛ مما أدى إلى تفعيل الحراك الدبلوماسي الخليجي بشكل كبير، وانعكس ذلك على السياسة الخارجية الخليجية من خلال التركيز على عاملين عادة ما تركز عليهما دول مجلس التعاون الخليجي في سياستها الخارجية، وهما: أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، واستمرارية العملية التنموية وتقوية مقدرات الدولة.

ويشير لتلك الحقيقة النمو المرتفع في حجم التبادل التجاري بين دول الخليج العربية وقارة آسيا، فبعد أن كان يبلغ نحو 46.8 مليار دولار في عام 2002؛ ارتفع إلى 624.5 مليار دولار

في عام 2021؛ بما يساوي أكثر من 13 ضعفَ مستواه في بداية الفترة. وبذلك، فقد شهد التبادل التجاري بين الطرفين نمواً سنوياً بنحو 26.7% في المتوسط السنوي، وهو ما يؤكد مستوى التطور في العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجانبين⁴.

شكل (1): التبادل التجاري بين دول الخليج وآسيا من عام 2002 إلى عام 2021 (مليار دولار)



Source: ITC

ومع تطور العلاقات التجارية بين دول الخليج العربية ودول آسيا، فقد ساعد ذلك على إعادة توزيع التجارة الخارجية الخليجية جغرافياً على مستوى العالم؛ إذ تزايد الوزن النسبي لدول آسيا من إجمالي التجارة الخليجية، بينما تراجع الوزن النسبي لباقي دول العالم، بما في ذلك الدول المتقدمة والدول النامية؛ إذ بلغ نصيب دول آسيا نحو 28% من التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2002، وارتفع هذا النصيب إلى 41.2% في عام 2021⁵.

ولهذا يلاحظ وجود أربع دول آسيوية في قائمة أكبر خمسة شركاء تجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2022، وهي: الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية كما يوضح الجدول (1)؛ وهو ما يعكس الأهمية الكبيرة للعلاقات التجارية بين دول الخليج العربية وكبرى الاقتصادات الآسيوية⁶.

جدول (1): أكبر خمسة شركاء تجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2022

الدولة	حجم التبادل التجاري (مليار دولار)
الصين (البر الرئيسي)	315.7
الهند	138.4
الولايات المتحدة الأمريكية	83.5
اليابان	133.1
كوريا الجنوبية	102.5

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية

لكن ما يلفت النظر في الأعوام الثلاثة الأخيرة أنه علاوة على تطور العلاقات الثنائية في المجالات المختلفة مع الدول الآسيوية الكبرى خاصة الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تحركت بشكل جماعي لإرساء وتعزيز العلاقات الاستراتيجية مع مناطق القارة الآسيوية العديدة ومع منظماتها الإقليمية الفاعلة.

في هذا السياق، أصبحت الإمارات والسعودية وقطر والبحرين والكويت، شركاء حوار في «منظمة شنغهاي للتعاون» في عامي 2021 و2022 باعتبارها آلية متعددة الأطراف لمعالجة القضايا المعاصرة وضمان الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة؛ وهو ما يعكس تطلع دول الخليج إلى الاقتصادات الآسيوية من أجل تعزيز الشراكات مع القوى الناشئة في النظام الدولي، وضرورة تطوير العلاقات مع جهات فاعلة غير غربية، ولاسيما أن عدد سكان الدول الأعضاء في المنظمة قد بلغ 3.33 مليار نسمة في عام 2021، ما يشكل حوالي 42.5% من سكان العالم، وأن إجمالي حجم التجارة للدول الأعضاء في المنظمة قد ارتفع من 668.09 مليار دولار في عام 2001 إلى 6.06 تريليون دولار في عام 2020؛ أي ان حصتهم في التجارة العالمية ازداد من 5.4% في عام 2001 إلى 17.5% في عام 2020؛ كما بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في عام 2021 حوالي 23 تريليون دولار، أي ما نسبته 24.2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي⁷؛ وهو ما يعكس الفرص والإمكانات الواعدة للمنظمة على المستوى الاقتصادي العالمي في المستقبل.

يذكر أن «منظمة شنغهاي للتعاون» تضم حالياً تسع دول ذات عضوية كاملة هي: (الصين - روسيا - الهند - كازاخستان - قرغيزستان - باكستان - طاجيكستان - أوزبكستان)

- إيران)، هذا علماً بأن بيلاروسيا سوف تحصل على العضوية الكاملة خلال العام الجاري، وثلاث دول بصفة مراقب ومهتمة بالحصول على العضوية الكاملة هي: (أفغانستان - منغوليا - بيلاروسيا)، و14 دولة شركاء حوار، منها ست دول انضمت قبل عام 2021، وهي: (أرمينيا - أذربيجان - كمبوديا - نيبال - سريلانكا - تركيا)؛ وثمانى دول انضمت في عامى 2021 و2022، وهي: (الإمارات - السعودية - الكويت - قطر - البحرين - مصر - ميانمار- المالديف).⁸

وفي إطار التحرك الخليجي الجماعي صوب آسيا، فقد انعقدت مؤخراً ثلاث قمم كبرى تعكس هذه الرؤية الخليجية؛ إذ عُقدت أول قمة خليجية مع الصين في شهر ديسمبر 2022، واتفق الطرفان على تعزيز التعاون في شبكات الجيل الخامس والسادس من الاتصالات، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والأقمار الاصطناعية والفضاء، والشركات الناشئة عالية التقنية. ومما لا شك فيه، فإن هذه القمة تعكس التطور اللافت للعلاقات الخليجية الصينية، فعلى سبيل المثال، ارتفع حجم التجارة الصينية الخليجية من 10 مليارات دولار في عام 2000، إلى 230 مليار دولار في عام 2021.⁹

أما القمة الثانية فكانت أول قمة على مستوى الرؤساء بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول جمهوريات آسيا الوسطى الخمس (أوزبكستان، كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، تركمانستان) في 19 يوليو 2023، وذلك بعد أن افتتح وزراء خارجية دول المجلس ونظراؤهم من آسيا الوسطى الحوار الاستراتيجي، في الرياض، في 7 سبتمبر 2022؛ بهدف تعزيز التعاون في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك¹⁰. وأكد البيان الختامي الصادر عن القمة تعزيز العلاقات السياسية والاستراتيجية بين الجانبين على المستويين الجماعي والثنائي، وأهمية الحوار والشراكة نحو آفاق جديدة في مختلف المجالات، واستمرار التنسيق السياسي بما يحقق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، ومواجهة التحديات، والعمل على ضمان مرونة سلاسل الإمداد، والنقل والاتصال، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والأمن المائي، ودفن بناء علاقات التعاون في تطوير مصادر وتقنيات الطاقة الخضراء والمتجددة، وخلق فرص الأعمال التجارية ودعم فرص الاستثمار وزيادة التبادل التجاري¹¹.

وتبقى القمة الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول رابطة جنوب شرق آسيا «الآسيان»، والتي عُقدت في الرياض، يوم 20 أكتوبر 2023، تحمل دلالات خاصة فيما يتعلق بتوجهات دول الخليج نحو كافة مناطق آسيا، وهي القمة التي سبقها توقيع أربع دول على معاهدة الصداقة والتعاون مع رابطة «الآسيان»؛ إذ وقعت الإمارات وقطر وسلطنة عُمان في أغسطس 2022، ثم وقعت السعودية في يوليو 2023.

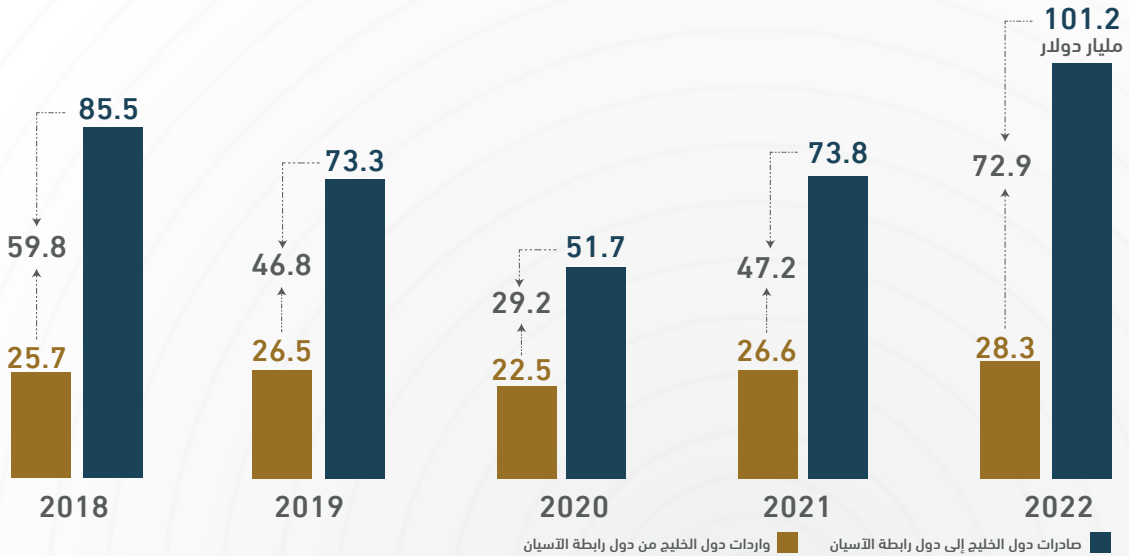
ويمكن القول إن «قمة الخليج والآسيان» تُعد نواة للعمل الثنائي والجماعي بين الجانبين، وستشكل أساساً يسهم بقوة في رسم خارطة طريق للتعاون بين الكتلتين الخليجية والآسيوية في المجالات والملفات الثنائية والإقليمية وكذلك العالمية؛ إذ اعتمدت القمة إطار التعاون المشترك للأعوام الخمسة المقبلة (2024 - 2028)، والذي يشمل التعاون السياسي والأمني، والاقتصادي

والاستثماري، والتعاون في مجالات السياحة، والطاقة، والأمن الغذائي والزراعي، والتعاون الاجتماعي والثقافي¹².

ووفقاً للبنود الـ 42 التي شملها البيان الختامي للقمة، ينطلق التعاون بين الكتلتين من عدة أبعاد، أولها، جيواستراتيجي؛ إذ يوجد اقتناع وتوافق لدى دول المجموعتين على رفض الزج بهما في الخلافات العالمية، والتمسك على الأقل بالوقوف على الحياد؛ إذ إن جوهر التنافس العالمي بتداعياته بات متركزاً على هذين الإقليمين. أما البعد الثاني، فهو الأمن والاستقرار ببعديه الدولي والإقليمي؛ أي الأمن الخليجي وأمن رابطة «الآسيان»، خاصة الأمن البحري؛ فالتكتلان يطلان على البحار المفتوحة ولهما أهمية خاصة في الاستراتيجية العالمية، وبالتالي هما عرضة لتهديد الاستقرار بسبب التنافس الدولي على السيطرة والنفوذ والمصالح. أما البعد الثالث، فيتركز في المجالات التنموية والاقتصادية والاستثمارية والتكنولوجية¹³، خاصة مع تزايد حجم التبادل التجاري بين الكتلتين بشكل ملحوظ، فبعد أن بلغ متوسط إجمالي التبادل التجاري في الفترة (2016 – 2020) حوالي 54 مليار دولار سنوياً، ارتفع في عام 2021 إلى 73.8 مليار دولار، ثم إلى 101 مليار دولار في عام 2022¹⁴، كما يوضح الشكل (2).

شكل (2): التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول رابطة «الآسيان» (2018 – 2022)

72.9 مليار دولار الفائض التجاري لدول الخليج مع رابطة دول الآسيان في عام 2022



المصدر: الشرق بلومبيرغ، 27 نوفمبر 2023.

المصدر: الشرق بلومبيرغ، 27 نوفمبر 2023.

ثانياً: منطلقات "التوجه الخليجي" شرقاً

مما سبق يمكن القول إن العلاقات الخليجية الآسيوية شهدت نقلة كمية من حيث التوسع في عدد العلاقات مع الدول الآسيوية، وكذلك نقلة كيفية من زاوية عمقها الاستراتيجي؛ فعلى الرغم من سيطرة قطب واحد على النظام العالمي، فإن ذلك لم يمنع من وجود «مرونة» سياسية للدول في التحرك نحو توسعة علاقاتها الدولية، وبالأخص العلاقات الإقليمية؛ إذ تم إحياء الجدل حول فعالية النظم «الإقليمية» في تحقيق الأمن الدولي وفق نظرية الأمن الإقليمي التي طرحها باري بوزان، في كتابه «الشعوب والدول والخوف: معضلة الأمن القومي»، والذي أصدره في عام 1983، وقدم فيه مقاربة أمنية للدولة، داخلياً وخارجياً، تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والبيئية والعسكرية¹⁵. كما أن الأمين العام للأمم المتحدة السابق، بطرس بطرس غالي، ركز على الأمن الإقليمي في عام 1992 باعتباره البيئة الاجتماعية الأمثل لحل النزعات في العالم¹⁶؛ بحيث تضطلع المنظمات الإقليمية والمنظمات الإقليمية الفرعية بمعالجة القضايا الأمنية والاقتصادية والسياسية.

في هذا السياق، يمكن فهم التوجه الخليجي الجمعي نحو المحيط الآسيوي في ثلاث نقاط رئيسية كما يلي:

1 - إذا كان صحيحاً أن النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة قد أصبح أحادي القطبية، وبالتالي من المفترض أن تتبنى أغلب، إن لم تكن جميع الدول، اتجاهاً أو نمطاً سياسياً واحداً في العالم، إلا أن هذا الأمر أفسح المجال أيديولوجياً لدول الخليج في أن تعيد صياغة كثير من الرؤى والمفاهيم الحاكمة لعلاقاتها الخارجية، خاصة مع تلك الدول التي كانت محسوبة على الاتحاد السوفيتي السابق، ومنها الصين ودول آسيا الوسطى، مع الاعتراف بأن هذه العلاقات لا تعني تراجع العلاقات الخليجية أو التقليل منها مع الحلفاء التقليديين¹⁷.

في ظل هذه التحولات بدأت السياسة الخارجية لدول الخليج العربية تقوم على نمط المصالح الاقتصادية وإعادة تحويل أهدافها الخارجية وغيرها من المصالح؛ لتشمل في فترة لاحقة تأسيس علاقات أمنية بعد أن كانت اقتصادية وسياسية؛ إذ كان يتم التركيز على جانب محدد تتميز فيه كل دولة آسيوية عن غيرها. أما الآن، فيتوازي هذا التوجه الخليجي مع الاهتمام والتوجه العالمي بالصعود الآسيوي؛ وهو ما عزز الحرص الخليجي على ضمان التوازن في طبيعة العلاقات الخليجية مع المحيط الآسيوي كجزء مركزي من المحيط الدولي والعالمي.

2 - على الرغم من أن العلاقات الخليجية الآسيوية تُعتبر قديمة جداً، فإنها كانت تتركز في دول شبه القارة الهندية. وعدا عن تلك الدول، ظلت بقية القارة الآسيوية تحظى بأهمية أقل بالنسبة لدول الخليج منذ سبعينيات القرن الماضي، رغم أن أسواق آسيا كانت دائماً هي المفضلة لبعض دول الخليج في تسويق تجارتها¹⁸. ولقد تغير هذا الأمر بشكل كبير في الأعوام الأخيرة، فأضحت هناك علاقات خاصة بين دول الخليج العربية كمجموعة ممثلة في

مجلس التعاون الخليجي مع الصين ورابطة «الآسيان» وجمهوريات آسيا الوسطى، وعلاقات ثنائية قوية بين دول الخليج منفردة مع الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وغيرها، هذا بالإضافة إلى العلاقات الثنائية الوثيقة والأقدم مع دول مثل: باكستان وبنغلاديش وإندونيسيا وماليزيا ودول آسيا الوسطى. وهذا يشير إلى التوجه عملياً من قِبَل دول الخليج نحو علاقات متميزة وشراكات استراتيجية شاملة مع غالبية الدول الآسيوية من دون الإخلال بالتوازن فيما يتعلق بالعلاقات الخليجية الاستراتيجية مع الدول الغربية والولايات المتحدة.

3 - يمكن تقسيم المحيط الآسيوي بالنسبة للاهتمام الخليجي إلى أربع مجموعات، الأولى: هي تلك الدول التي للخليج علاقة تاريخية وقديمة معها، وتضم الهند وباكستان وسريلانكا وبنغلاديش (شبه القارة الهندية). وتشترك في أنها الأكثر تصديراً للعمالة إلى دول الخليج وأكثرها استقبلاً للمساعدات الخليجية. والثانية: هي دول رابطة «الآسيان». والثالثة: هي منظمة شنغهاي للتعاون، والتي تضم بجانب الصين دول آسيا الوسطى التي تحوز اهتماماً عالمياً لأنها تشهد نهوضاً اقتصادياً كبيراً ومتسارعاً. والرابعة: هي الكوريتان والصين واليابان في منطقة شرق آسيا.



قادة رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي ودول رابطة الآسيان (20 أكتوبر 2023)

ثالثاً: المحفزات الخليجية داخلياً وخارجياً

ترتبط السياسة الخليجية الجمعية التي وجهت مزيداً من الاهتمام وتعميق التعاون مع دول ومناطق القارة الآسيوية بمجموعة من المتغيرات والمستجدات الداخلية في دول الخليج، وبمستجدات خارجية ودولية، وذلك بإيجاز كما يلي:

1 - المتغيرات الداخلية:

تتمحور أهم هذه المتغيرات حول وجود قيادات خليجية جديدة؛ الأمر الذي انعكس بدوره على إدراك القائد لمكانة دولته ولقدراتها، وبالتالي لكيفية تحقيق مصالحها في ظل التحولات العالمية الجارية التي تتطلب مزيداً من الانخراط في علاقات واسعة وعميقة من الشراكات والاستثمارات، وبالتالي زيادة الرغبة في عدم الاعتماد على حليف استراتيجي دولي وحيد كضامن للأمن واستقرار المنطقة.

ويرتبط بهذا أيضاً مساعي قادة دول الخليج إلى تنويع الاقتصاد والدخول في آفاق أرحب تركز على التكنولوجيا المتقدمة والطاقة النووية والصناعات الثقيلة والذكاء الاصطناعي... إلخ، وامتلاك القيادات الشابة في دول مجلس التعاون الخليجي رؤى تنموية استراتيجية تشكل مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الخارجية الخليجية؛ ففي السعودية، تمثل رؤية 2030 التي أعلنها الأمير محمد بن سلمان، مؤشراً على أن المملكة لديها طموحات داخلية ترتبط بتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وفي الإمارات هناك الرؤية الإماراتية للخمسين عاماً القادمة التي تُعرّف بـ «المبادئ العشر للخمسين القادمة»، وهناك أيضاً رؤية سلطنة عُمان 2040. ومع أن التركيز في هذه الرؤى على تحقيق أهداف اقتصادية وتنموية بالأساس، إلا أن ذلك لم يكن سوى جزء من تغيير واسع النطاق في أهداف السياسة الخارجية لدول الخليج العربية، وكذلك في أدواتها وحيويتها؛ الأمر الذي يساعد على فهم التحركات اللاحقة لدول الخليج تجاه الدول الآسيوية الناهضة اقتصادياً.

وليس بعيداً عما سبق، أصبحت دول الخليج في العقد الأخير منتجة للسياسات الإقليمية ومؤثرة في السياسة الدولية ولو بمستوى نسبي. وفي هذه النقطة يمكن الاسترشاد بالنظرية الواقعية للعلاقات الدولية، والتي تقول إنه «كلما زادت مقدرات الدولة كلما كان هناك صعود في الدور الدولي، والصعود صفة ملازمة لقوة التأثير»¹⁹؛ وهو ما برز على وجه خاص منذ اضطراب الأوضاع الداخلية في بعض الدول العربية عقب مرحلة «الثورات» في عام 2011؛ إذ وضعت دول الخليج لنفسها هدفاً رئيسياً هو الاعتماد على الذات في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية. ولتحقيق هذا الهدف كان لا بد من تنويع الشركاء الدوليين وإدارة المصالح والعلاقات باستقلالية، وفي القلب من ذلك تطوير علاقاتها مع الدول الآسيوية الكبرى والمتوسطة القوة.

2 - المستجدات الخارجية:

عندما يثار موضوع تأثير المستجدات الخارجية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، تتبادر إلى الذهن التغيرات الحاصلة في تكوين النظم الإقليمية والنظام الدولي؛ من حيث أحادية أو تعددية الأقطاب، وذلك نتيجة لأهمية منطقة الخليج العربي في السياسة الدولية؛ من ناحية الممرات الدولية التي تطل عليها، وكذلك في كونها مصدراً للطاقة في العالم.

إقليمياً، يُعد الاهتمام بآسيا أمراً عالمياً تصاعد منذ عقدين من الزمن، وبالتالي فهو حالة عالمية وليست مقتصرة على دول الخليج²⁰، ذلك أن القارة الآسيوية في الحقيقة لم تكن -عدا اليابان- ذات أهمية في الميزان الدولي مقارنة بالغرب؛ باعتبار آسيا من دول الجنوب، حتى توالت حالات الصعود الآسيوي بشكل كبير مع الصين والهند، وبالتالي فإن الثقل الآسيوي في الميزان الدولي بشكل عام أدى إلى تعزيز التوجه الخليجي تجاه القارة الآسيوية²¹، مع تنامي المصالح المشتركة بين الأقاليم الآسيوية المختلفة في ظل حسابات عالمية مغايرة نسبياً.

لذلك يُلاحظ أن هناك نوعاً من التوسع في هذه العلاقات وصل إلى عقد قمم خليجية متعددة مع أطراف مختلفة من قارة آسيا كما سبق تناوله، وبلغ درجة أن الصين استطاعت تحقيق مصالحها بين أكبر دولتين في منطقة الخليج، المملكة العربية السعودية وإيران، في مارس 2023؛ ما يشير إلى حالة التقدم في الاعتماد المتبادل بين آسيا ومنطقة الخليج العربي وإلى مدى الثقة بينهما²²؛ فقد كانت المصالحة وكأنها إشارة بأن أمن آسيا واستقرارها هو من مسؤولية دولها، كما يثبت ذلك أنه يمكن لمنطقة آسيا، وخاصة تلك الدول القريبة من دول الخليج، أن تكون عمقاً استراتيجياً مهماً لمنطقة الخليج.

على المستوى الدولي، وعلى الرغم من التحديات التي مرت على المنطقة العربية منذ استراتيجية الرئيس الأمريكي الأسبق، باراك أوباما، التي ركزت على منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكثر من منطقة الشرق الأوسط، ومنها منطقة الخليج العربي، ثم سياسة الرئيس دونالد ترامب، التي تراجع خلالها الدور الأمريكي بالمنطقة، فإن الميزة في ذلك أنه دفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى إعادة النظر في أهمية محيطها الآسيوي؛ فكان ذلك التغير الأمريكي فرصة وليس عائقاً أمام التحرك الخليجي شرقاً، بل إن هذا الشرق شمل أيضاً مناطق آسيوية أخرى مثل آسيا الوسطى لتوسعة علاقات دول الخليج من الباب الاقتصادي والتجاري.

من جانب آخر، فإن تعدد التحالفات والشراكات هو التوجه الأمثل لدول بحجم دول الخليج العربية، في نظام دولي يتجه تدريجياً نحو تعدد الأقطاب، وهو ما يقود إلى «أقلمة» القضايا الدولية؛ أي أن تضطلع المنظمات الإقليمية والمنظمات الإقليمية الفرعية بمعالجة القضايا الأمنية والاقتصادية والسياسية، وفق نظرية الأمن الإقليمي لباري بوزان، والتي

أضاف إليها فردير كبريسون ووليام تومسون معياراً آخر هو كثافة التفاعلات بين الأطراف بغض النظر عن الجوار الجغرافي²³.

ختاماً، لقد استطاعت دول الخليج العربية أن تحول بعض التحديات الدولية إلى فرص؛ فمع كل خطوة تتعرض فيها منطقة الشرق الأوسط لحالة من الصدمة الاستراتيجية تحولها دول الخليج إلى فرص لتنويع شراكاتها الدولية؛ إذ يعكس هذا التحول الخليجي إلى الشرق التغيرات في المشهد العالمي، من عالم أحادي القطب إلى عالم متعدد الأقطاب يتميز بالتأثير المتزايد للفاعلين المتعددين، ويؤكد أن دول الخليج تسعى لموازنة مصالحها بين الغرب والشرق، في ظل التنافس العالمي بين الولايات المتحدة والصين؛ من دون أن يعني ذلك تراجع العلاقات مع الحلفاء الاستراتيجيين التقليديين؛ بقدر ما يشير إلى إعادة ترتيب الأولويات وصياغة أدوات جديدة لتحقيق المصالح وفق تلك الأولويات، وهو ما يجسده التغيير الحاصل في العلاقات الآسيوية الخليجية، ولاسيما مع اشتراك دول الخليج العربية مع الدول الآسيوية الكبرى في العديد من التوجهات خاصة فيما يتعلق بالتسامح والتعايش والدعوة إلى السلام كمدخل للتنمية والازدهار لجميع دول العالم؛ في مؤشر يؤكد أن العلاقات لا تنحصر في المجال الاقتصادي والتنموي والإنساني فقط، وإنما تمتد إلى الجوانب السياسية والأمنية والاستراتيجية.

الهوامش

- 1- رهام عماد اللحام، أدوات الصعود الصيني السلمي: منظمة شنغهاي للتعاون أنموذجاً 1996-2022، مجلة «لباب» للدراسات الاستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، 2024. <https://shorturl.at/emxBH>
- 2- N. Janardhan, Gulf's Pivot to Asia: Contextualizing 'Look East' Policy, **Emirates Diplomatic Academy**, February 2018. <https://rb.gy/g99ui2>
- 3- Kal J. Holsti, A new international politics? Diplomacy in complex interdependence, (**Cambridge University Press, May 2009**) <https://shorturl.at/dyCIU>
- 4- لمزيد من التفاصيل حول تطور العلاقات الاقتصادية الخليجية الآسيوية انظر: علي صلاح، العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول الخليج العربية وآسيا، في: د. عزت سعد ود. إبراهيم غالي (محرران)، التحولات الاستراتيجية في آسيا وأثارها على منطقة الخليج العربي (أبوظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 12 يوليو 2023) ص ص 145 – 153. <https://tinyurl.com/fhkenjxc>
- 5- المرجع السابق.
- 6- محمود قاسم، انعكاسات التنافس الدولي في الإندونيسيا على الشرق الأوسط، في: عبداللطيف حجازي وآية يحيى (محرران)، الإندونيسيا في التنافس الدولي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ (أبوظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ط 1، 2023) ص 218.
- 7- Elvira Mami, Shanghai Cooperation Organization Summit 2022: key takeaways, **ODI**, September 16, 2022. <https://tinyurl.com/8txnp3hy>
- 8- Shi Yue and Xu Zihe, 21 years on, the Shanghai Cooperation Organization keeps growing, **Global Times**, September 16, 2022. <https://tinyurl.com/5evd6s2f>
- 9- Saher Liaqat, China-Gulf economic cooperation: A new trajectory for BRI, **Pakistan Observer**, April 12, 2023. <https://bit.ly/41rtOZh>
- 10- حوار استراتيجي بين دول الخليج وآسيا الوسطى.. مرحلة جديدة من العلاقات، بوابة العين الإخبارية، 7 سبتمبر 2022. <https://tinyurl.com/je8umamx>

- 11- نص البيان المشترك لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول آسيا الوسطى، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 19 يوليو 2023. <https://tinyurl.com/3vsnv9fn>
- 12- لمزيد من التفاصيل انظر: نص البيان المشترك لقمة الرياض بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورابطة جنوب شرق آسيا «آسيان»، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 20 أكتوبر 2023. <https://tinyurl.com/y9jta55p>
- 13- محمد خلفان الصوافي، قمة الخليج و«آسيان».. مسار جديد للتعاون الدولي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 23 أكتوبر 2023. <https://tinyurl.com/y7cevd5v>
- 14- إنفوغراف: صادرات دول الخليج إلى «آسيان» تتجاوز 100 مليار دولار في 2022، الشرق بلومبيرغ، 27 نوفمبر 2023. <https://tinyurl.com/4x9r4hte>
- 15- زاوي رايح، المضامين الأمنية الجديدة وأمن الحدود، «معالم الاستمرار والتغيير»، أكاديمية العربية، ص5. <https://rb.gy/d5ee7u>
- 16- Herz, M., Siman, M., Telles, A.C., Regional Organizations, Conflict Resolution and Mediation South America. In: Suarez, Villa, R. Weiffen, B.(eds), Power Dynamics and Regional Security in Latin America, (London, Palgrave Macmillan, 2017) P125.
- 17- علي عواد الشرعة، «الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي.. دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها»، مجلة إنسانيات، 1999. <https://rb.gy/6lmjl6>
- 18- عبدالله المدني وآخرون، الخليج العربي والمحيط الآسيوي: الفرص والتحديات، منتدى التنمية، يناير 2002، ص 18. <https://rb.gy/nnh1ud>
- 19- داليا عرفات، التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية تقييمية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 15، يوليو 2022، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 292. <https://tinyurl.com/3nyub59j>
- 20- عبد الله المدني وآخرون، الخليج العربي والمحيط الآسيوي، مرجع سبق ذكره.
- 21- الممر الآسيوي: مستقبل التفاعلات بين دول الخليج ومنطقة الهندوباسيفيك، مركز إنترريجنال للتحليلات الاستراتيجية. <https://shorturl.at/bkCL5>
- 22- عبدالله العقرباوي، كيف تشكل استعادة العلاقات السعودية الإيرانية مصلحة وتفاولاً للجميع، الجزيرة نت. <https://shorturl.at/fqL14>
- 23- علي الدين هلال، الدراسات الإقليمية في مراحل التحول، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، إبريل 2019، <https://shorturl.at/elFH1>



معبر حيوي

الأبعاد الجيواستراتيجية لتوقيع اتفاق جديد بين الهند وإيران لتطوير ميناء تشابهار

أحمد دياب

باحث في مجلة الديمقراطية بمؤسسة الأهرام الصحفية، مصر

في تطوّر لافت، وقّعت الهند وإيران اتفاقاً جديداً لمواصلة تطوير ميناء تشابهار الإيراني الواقع جنوب شرقي إيران عند مصب خليج عُمان، وذلك خلال زيارة وزير الشؤون الخارجية الهندي، سوبرامانيام جايشانكار، طهران، يومي 14 و15 يناير 2024؛ إذ أجرى مناقشات تفصيلية مع وزير الطرق والتنمية الحضرية الإيراني، مهرداد بازرباش، حول إنشاء إطار تعاون طويل الأجل فيما يتعلق بميناء تشابهار.

وتهدف الاتفاقية الجديدة إلى استبدال العقد الأصلي الذي يغطي فقط عمليات الهند في ميناء شهيد بهشتي في تشابهار، والذي يتم تجديده كل عام؛ إذ ستكون الاتفاقية الجديدة صالحة لمدة 10 أعوام، وسيتم تمديدها تلقائياً ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك.

وقد اقترح مهرداد بازرباش، تشكيل لجنة نقل مشتركة لتعزيز التعاون الثنائي، مؤكداً أن إنشاء اللجنة سيساعد على تفعيل قدرات النقل في الدولتين، ويسهم في استخدامهما لممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب الذي يربط جنوب آسيا وشمال أوروبا. ومن جانبه أبدى الوزير الهندي استعداد بلاده للقيام باستثمارات جديدة في قطاعي النقل والعبور الإيراني.

أولاً: نبذة عن ميناء تشابهار وأهميته التجارية

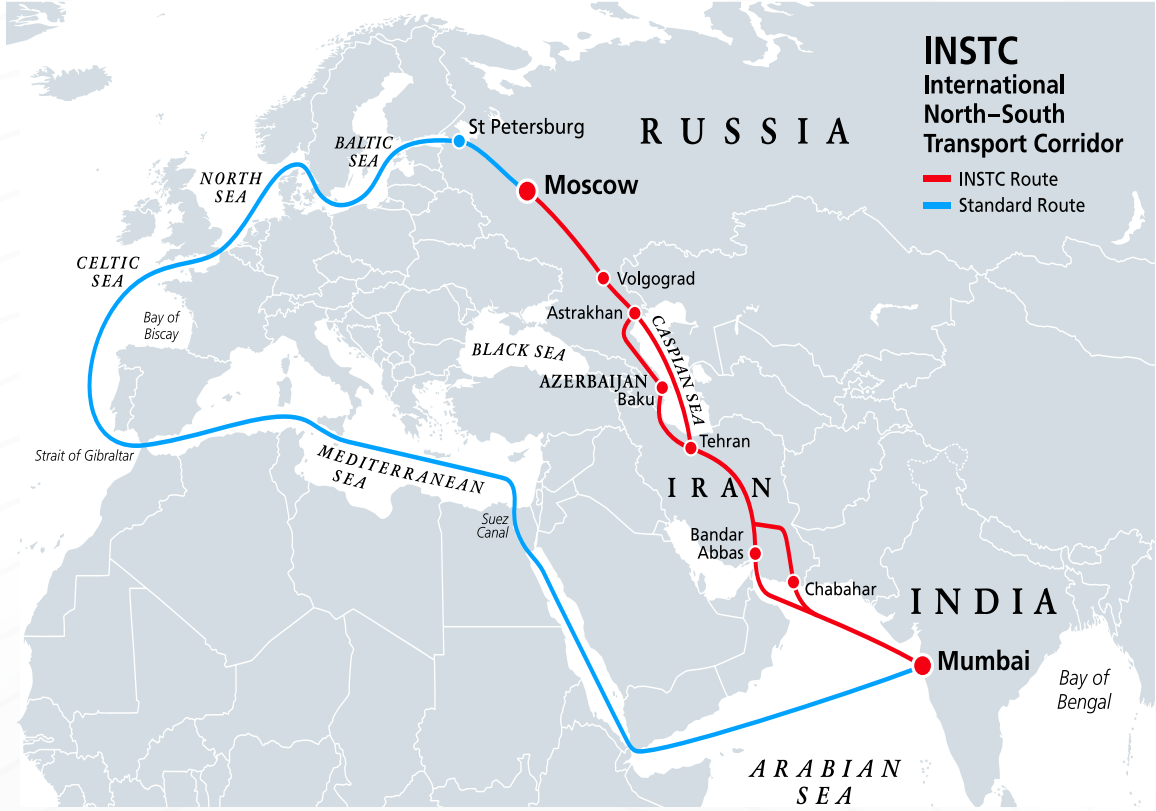
يُعد ميناء مدينة تشابهار، أول ميناء إيراني للمياه العميقة، وهو الميناء الإيراني الوحيد الذي يتمتع بوصول مباشر إلى المحيط الهندي، إذ يُطلق عليه في إيران اسم "البوابة الذهبية لأفغانستان وآسيا الوسطى"¹، وقد بني هذا الميناء في عام 1983 من أجل تنويع التجارة بعيداً عن الخليج العربي خلال الحرب العراقية الإيرانية. ويقع الميناء إلى الغرب من حدود إيران مع باكستان، على نفس الخط الذي يقع عليه ميناء جوادر الباكستاني، الميناء المنافس الذي تطوره الصين مع باكستان.

ويتكون الميناء من منفذين أساسيين أو ميناءين منفصلين هما: شهيد كالانتاري، وشهيد بهشتي، وتجمع بينهما 10 منافذ أصغر. ويجري تطوير الميناء الأهم، وهو شهيد بهشتي، على أربع مراحل؛ إذ اكتملت حالياً المرحلة الأولى من تطوير بنيته التحتية. ويجري العمل حالياً في المرحلة الثانية، والتي تشمل تسليم معدات استراتيجية بهدف توسيع القدرة الاستيعابية للبضائع. وعند الانتهاء من جميع المراحل الأربع، ستبلغ سعة شهيد بهشتي 82 مليون طن سنوياً، مع 32 رصيفاً (16 متعددة الأغراض، و10 حاويات، و3 حاويات للنفط والمواد السائبة الجافة)².

وفي حالة تطوير مدينة وميناء تشابهار بشكل كامل، فإن ذلك سوف يضع إيران على خريطة طريق التجارة المحيطية العالمية، خاصة وأنه يُعد جزءاً من مشروع "ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب (INSTC) International North South Transport Corridor"، وهو مشروع للنقل متعدد الوسائط نتج عن توقيع اتفاقية بين روسيا والهند وإيران في 16 مايو 2002، بحيث يربط المحيط الهندي والخليج العربي ببحر قزوين عبر إيران، ثم إلى شمال أوروبا عبر سان بطرسبورغ في روسيا. ويتضمن المشروع شبكة متعددة الأنماط لنقل البضائع بحرياً، وكذلك عبر السكك الحديدية والطرق البرية بطول 7200 كيلومتر، التي تربط الهند وإيران وأذربيجان وأرمينيا وروسيا وأفغانستان وآسيا الوسطى حتى أوروبا³.

ومن بين مسارات مشروع (INSTC)، يُعد المسار الشرقي مهماً للغاية، لأنه يربط الجزء الشرقي والمناطق الوسطى من روسيا عبر كازاخستان وتركمانستان إلى الموانئ الجنوبية لإيران والهند أيضاً والدول العربية على الحافة الجنوبية للخليج العربي. وهنا تنبع أهمية ميناء تشابهار، نظراً لوقوعه في أقصى جنوب شرق إيران في محافظة سيستان وبلوشستان، مقارنة بميناء بندر عباس في محافظة هرمزجان ومضيق هرمز، أي أن تشابهار يمثل منفذاً أقرب في المسار الشرقي للمشروع، من روسيا وآسيا الوسطى للوصول إلى إيران والهند بالتبعية.

شكل (1): موقع ميناء تشابهار من "ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب" (INSTC)



Source: Shutterstock

وفقاً لذلك، ازدادت أهمية ميناء تشابهار منذ التوقيع على مشروع (INSTC)، وبدأ التعاون بين الهند وإيران لتطوير الميناء، ثم ازدادت أهميته مجدداً مع توقيع الهند وإيران وأفغانستان في 24 مايو 2016، على اتفاقية ثلاثية لتطوير ميناء تشابهار لأهميته استراتيجياً في "ممر العبور والنقل" عبر أفغانستان، ثم انضمت أوزبكستان إلى هذه الاتفاقية بصفتها الدولة الحبيسة الوحيدة في آسيا الوسطى. ونظراً لأهميته الشديدة لروسيا، ولاسيما بعد الحرب الأوكرانية، فقد اتفق الرئيس فلاديمير بوتين، خلال زيارته إيران في يوليو 2022، مع نظيره الإيراني إبراهيم رئيسي، على ضرورة الانتهاء من خط السكة الحديد رشت - آستارا في شمال إيران⁴، وهو جزء من المسار المقترح، إذ تعمل روسيا وإيران المعزولتان عن معظم أنحاء العالم بسبب العقوبات الغربية، على بناء علاقات اقتصادية أوثق مع بعضهما بعضاً.

لقد أدى الصراع في أوكرانيا والعقوبات الغربية الواسعة ضد روسيا والقيود الروسية المفروضة على العبور إلى أوروبا الشرقية وزيادة التجارة والعبور بين روسيا والهند، إلى اهتمام الدولتين

الأخيرتين بميناء تشابهار أكثر من قبل. وبالتوازي مع الزيادة الكبيرة في حجم التجارة والعبور في الطرق الغربية والوسطى عبر مسار بحر قزوين، تم إطلاق المسار الشرقي من مشروع (INSTC) رسمياً مع أول قطار يقوم برحلة في يوليو 2022، بعد عبور الحدود في سرخس (على الحدود مع إيران وتركمانستان)، ثم تستمر الرحلة عبر إيران إلى بندر عباس، الميناء الذي يقع في جنوب إيران إذ تنقل السفن البضائع إلى الهند. وحالياً هناك 6 قطارات تنطلق من روسيا إلى الهند عبر تركمانستان وإيران⁵؛ وهو ما يشير إلى أهمية النقل بالسكك الحديدية من روسيا إلى الهند.

ثانياً: دوافع وطبيعة مشاركة الهند في تطوير ميناء تشابهار

يُعد ميناء تشابهار، بالنسبة للهند أكبر من مجرد ميناء؛ فهو جزء من طموحات الهند التجارية، إذ يستهدف الميناء، إلى جانب خط سكة حديد تشابهار - زاهدان الذي تبلغ تكلفته 1.6 مليار دولار؛ ربط الهند بأفغانستان من أجل ترسيخ طرق التجارة الإقليمية الجديدة إلى آسيا الوسطى، وهي طرق تتنافس في بعض الحالات، وبشكل مباشر، مع مبادرة "الحزام والطريق"⁶؛ ولاسيما الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، الذي سينطلق شمالاً من ميناء جوادر الباكستاني إلى آسيا الوسطى عبر شمال غربي الصين، ويتجاوز تماماً الهند ويحوّل التجارة بعيداً عن موانئها. لذا جاء الحل في إنشاء ممر بديل يبدأ بنقل بحري ما بين ميناء كاندلا في الهند وميناء تشابهار الإيراني على بعد 550 ميلاً بحرياً فقط، ومن هناك تنطلق التجارة شمالاً إلى أفغانستان، فآسيا الوسطى، ثم أخيراً أوروبا⁶.

أيضاً، وفي إطار منافسة الهند مع الصين وباكستان، فإنها تسعى لتعزيز حضورها الاقتصادي والسياسي في منطقة آسيا الوسطى في مجالات التجارة والطاقة، في ظل تقارب مصالحها الاستراتيجية مع روسيا ودول المنطقة⁷، وتجاوز باكستان عبر تطوير ممر النقل الدولي الطموح بين الشمال والجنوب وتوفير بديل لميناء جوادر، من خلال الاستثمار في ميناء تشابهار.

ولهذا فإن الهند هي الداعم المالي والدبلوماسي الرئيسي للميناء، وهي الدولة التي سوف تستفيد أكثر من عملياته، إلى جانب إيران؛ إذ يساعد الميناء على التخفيف من العوائق الرئيسية التي تعترض سبيل الجغرافيا الحالية للهند متمثلة في عدم وجود صلة مباشرة بالأرض مع أفغانستان، وبالتالي منطقة آسيا الوسطى، التي تقطعها منطقة كشمير الواقعة تحت سيطرة باكستان؛ فأسهل الطرق للهند إلى آسيا الوسطى وروسيا تمر عبر باكستان وأفغانستان، والطريق الأفضل التالي هو عبر إيران، التي تحد آسيا الوسطى وبحر قزوين.

وقد بدأت مشاركة الهند في تطوير الميناء في عام 2002، عندما وقَّع الرئيس الإيراني السابق، محمد خاتمي، ورئيس الوزراء الهندي، حينذاك، أتال بيهاري فاجبائي، على خارطة طريق للتعاون الاستراتيجي، وكان مشروع تشابهار أحد المشروعات الرئيسية فيه؛ ولكن إجراءات متابعة المشروع كانت بطيئة بسبب الحواجز والقيود الجيوسياسية، والتي كان أكبرها علاقة إيران بالولايات المتحدة، حينما وضعت إدارة جورج دبليو بوش إيران ضمن "محور الشر" إلى جانب العراق وكوريا الشمالية؛ الأمر الذي ضغط على نيودلهي للتباطؤ في علاقتها مع طهران.

ومع تحسُّن العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران مؤقتاً بعد توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي، في عام 2015، وقَّعت إيران والهند وأفغانستان في مايو 2016 على اتفاقية عبور ثلاثية لفتح طرق اتصال جديدة من خلال تحويل تشابهار إلى مركز عبور. وعقب ذلك وافقت الهند على تركيب وتشغيل معدات تحميل وتفريغ حديثة، بما في ذلك رافعات الميناء المتنقلة، في ميناء شهيد بهشتي بموجب اتفاقية منفصلة مع إيران؛ علماً بأن مشاركة الهند في تطوير تشابهار تقتصر فقط على ميناء شهيد بهشتي. ويعمل الجانب الهندي في الميناء بموجب شروط نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، المعروف اختصاراً باسم (B.O.T)⁸. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تنفيذ مثل هذا العقد في أحد الموانئ الإيرانية باستثمار أجنبي بنسبة 100%، إذ تقوم الشركات الهندية الخاصة بأعمال التشييد والإدارة بترخيص من الحكومة الإيرانية حتى يتم نقل الميناء للملكية الدولة الإيرانية.

ومنذ اتفاق 2016، عملت وزارة الشحن الهندية بوتيرة سريعة نحو تطوير الميناء وتوسعته بعدما قدمت الهند 500 مليون دولار كاستثمارات وقروض، وفي ديسمبر 2017، تم افتتاح المرحلة الأولى من ميناء شهيد بهشتي، وأرسلت الهند أول شحنة من القمح إلى أفغانستان عبر تشابهار في نفس العام. وبعد ذلك بعامين، مرت الصادرات الأفغانية إلى الهند عبر الميناء لأول مرة، وتلقت الهند 4 شحنات من هذا القبيل في ذلك العام. وإجمالاً، زادت سعة عبور الميناء بعد اتفاقية العبور الثلاثية، وتحديداً في ديسمبر 2019، من 5.2 مليون طن إلى حوالي 8 ملايين طن سنوياً. وسوف تزيد طاقة الميناء إلى حوالي 33 مليون طن بعد إكمال المرحلة الثانية من التطوير.⁹

وعلى الرغم من انسحاب إدارة دونالد ترامب من الاتفاق النووي الإيراني في عام 2018، وفرض عقوبات جديدة على إيران؛ فإنه تم إعفاء مشروع تطوير تشابهار من العقوبات الأمريكية الأحادية في ظل إدارة جو بايدن، وهو ما يشكل متفهماً حيويًا لإيران وكذلك لروسيا، كدولتين تحت الحظر الاقتصادي والتجاري. ولكن أدت العقوبات عمومًا إلى تباطؤ

وتيرة تطوير الميناء لأنه كان من الصعب في ظل نظام العقوبات العثور على موردين دوليين للمواد اللازمة لتطوير الميناء¹⁰، ثم جاء الانسحاب الأمريكي وعودة طالبان للسلطة في أفغانستان في أغسطس 2021 ليكون بمثابة ضربة أخرى، إذ قطعت الهند علاقاتها مع كابل، ولكن تحسّن الوضع في عام 2022، حينما أعادت الهند فتح سفارتها في كابل وأعلنت عن تقديم مساعدات تنموية لأفغانستان؛ ولعل ذلك يرتبط في جانب منه بأن الهند تدرك أن الوصول إلى أفغانستان، في إطار مشروع (INSTC)، سوف يسهل وصولها التجاري إلى روسيا والأراضي الأوروبية.

شكل (2): ميناء تشابهار مركز عبور بين الهند وإيران وأفغانستان



Source: Andrew Hanna, The Broken Promise of Chabahar, The Iran primer, October 8, 2019, <https://tinyurl.com/4up44uzv>

وأخيراً، أدت الحرب الروسية في أوكرانيا وتسريع الصين وتيرة تطوير ميناء جوادر في باكستان، إلى أن يصبح مشروع تشابهار أكثر أهمية لكل من روسيا والهند وإيران، وفي هذا الإطار جاء الاتفاق الهندي الإيراني الجديد في 15 يناير 2024.

ثالثاً: دوافع توقيع الاتفاق الجديد

في سياق ديناميات إقليمية ودولية جديدة، تبلورت خلال الفترة الأخيرة عدة مستجدات وتطورات حفزت على توقيع الهند وإيران اتفاقاً جديداً يمثل إطار تعاون طويل الأجل فيما يتعلق بتطوير ميناء شهيد بهشتي؛ إذ كان للحرب الروسية في أوكرانيا، التي نشبت منذ فبراير 2022، تأثير كبير في منطقة أوراسيا، ثم أضافت الحرب الإسرائيلية على غزة تعقيدات جديدة وغير مسبوقة لمسارات النقل والتواصل بين آسيا وأوروبا؛ الأمر الذي أدى بالعديد من الدول إلى البحث عن ممرات بديلة أو إعادة التفكير في أخرى قديمة.

1 - تصاعد أهمية ميناء تشابهار الجيواقتصادية:

كما سبق، يشكل مشروع ميناء تشابهار قيمة جيوسياسية لكل من إيران والهند. بالنسبة لإيران، يسهل المشروع تطوير أول ميناء للمياه العميقة، بحيث يكون قادراً على استضافة سفن أكبر من ميناء بندر عباس، المسؤول حالياً عن أكثر من 80% من إجمالي الشحن البحري في إيران. كما أنه يوفر لإيران إمكانية الوصول المباشر إلى المحيط الهندي، ويزيل خطر حدوث اضطراب واسع النطاق ناجم عن الحصار الافتراضي لمضيق هرمز؛ وهذا يساعد إيران على تخفيف العقوبات الأمريكية والحفاظ على العلاقات التجارية مع جيرانها¹¹.

أما بالنسبة للهند، فإن الميناء، الذي يقع على بعد 940 كيلومتراً فقط من موندرا في ولاية غوجارات، يُعد عنصراً رئيسياً في الاستراتيجية الكبرى للبلاد للتواصل مع أفغانستان ودول آسيا الوسطى؛ وتستطيع الهند من خلاله أن تقلل الوقت الذي تستغرقه الرحلة إلى آسيا الوسطى بمقدار الثلث. ووفقاً لوزارة التجارة الهندية، فإن ميناء تشابهار والممر الاقتصادي بين الشرق الأوسط وأوروبا يقدمان واردات أرخص بنسبة 30% من طريق البحر الأبيض المتوسط - قناة السويس¹².

2 - المساعدة على تنمية بعض المناطق المحلية:

أدرجت إيران تطوير ميناء تشابهار في إطار "الخطة الخاصة لتنمية منطقة مكران"، التي تمت الموافقة عليها في 26 ديسمبر 2016. ولهذه الخطة ثلاثة آفاق طويلة المدى (2020 و2030 و2040)¹³؛ إذ تقع تشابهار في محافظة سيستان وبلوشستان في مكران بأقصى جنوب إيران، وهي من المناطق الأكثر حرماناً، إذ يعيش ما يقرب من نصف سكان المحافظة تحت خط الفقر. وقد أدى ذلك إلى شعور السكان المحليين بالتهميش والتمييز ضدهم، مما يوفر قاعدة خصبة للجماعات الدينية والانفصالية المتطرفة.

في هذا الإطار، استثمرت إيران بكثافة في تطوير شواطئ مكران وميناء تشابهار، وهو مزيج من البرامج الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية. ويبدو أن جهود إيران لتنفيذ مشروع ميناء تشابهار، هي جزء من هدف البلاد طويل الأجل المتمثل في أن تصبح المنطقة مركز عبور إقليمي؛ وبالتالي، يعالج تطوير المدينة قضية مهمة في التنمية الإيرانية بمساعدة الهند. وفي سياق استراتيجيات تطوير البتروكيماويات المحلية، من المتوقع أن تصبح مدينة تشابهار المركز الصناعي الثالث في إيران.

وفي المقابل، ومن خلال ربط العديد من المدن الساحلية على طول ساحلها الغربي بميناء تشابهار، سوف تتمكن الهند من توزيع فوائد هذا المشروع، وبالتالي معالجة جانب من التفاوتات الإقليمية أيضاً؛ إذ سيتم ضم موانئ موندرا وكاندلا ومورموجوا ونيو مانجالور وكوشين في غرب الهند إلى الطريق التجاري في إطار مشروع تشابهار، وسوف يتم تأسيسها أيضاً كمراكز تجارية عالمية ومحاور عبور في منطقة المحيطين الهندي والهادئ¹⁴.

3 - تعزيز العلاقات التجارية بين الهند وإيران:

تحاول إيران الاستفادة من مشروعات البنية التحتية في الهند باعتبارها واحدة من أكبر الأسواق للصادرات الإيرانية من النفط. ووفقاً للعديد من التوقعات، ستصبح الهند في عام 2050 ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الصين. ونظراً لعدد سكانها الكبير واقتصادها الصناعي السريع، تُعد الهند ثالث أكبر مستهلك ومستورد للنفط في العالم. ويبلغ النمو السنوي للهند فيما يتعلق بواردات النفط حوالي 5%. وكانت الهند ثاني أكبر مستهلك للنفط الإيراني بعد الصين حتى عام 2011.

وعلى الجانب الآخر، يمنح مشروع ميناء تشابهار الهند الفرصة للاستثمار بشكل أكبر في إيران وتوسيع حجم التجارة الثنائية؛ إذ يوفر الطريق البحري الذي يربط ميناء مومباي الغربي للهند وتشابهار 60% من التكاليف و50% من الوقت لوصول البضائع الهندية إلى إيران. وتعتزم الهند أيضاً إنشاء صناعات مختلفة مثل مصهر الألمنيوم ومصانع اليوريا وتوريد قضبان فولاذية بقيمة 400 مليون دولار أمريكي إلى إيران.

4 - إيجاد بديل للممر الاقتصادي الصيني الباكستاني:

تقع تشابهار على بعد حوالي 170 كيلومتراً غرب ميناء جوار الذي تديره الصين في باكستان، وهو جزء حيوي من مشروع الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني. وتُنظر نيودلهي إلى هذا الممر والجزء الجنوبي من مبادرة "الحزام والطريق" باعتبارهما بمثابة تطوير استراتيجي صيني للهند بهدف مواجهة النفوذ الهندي في أوراسيا ومنطقة المحيط الهندي الكبرى،

وتحدياً لنفوذ الهند التقليدي في جوارها القريب، بل وتنظر الهند لميناء جوار منذ فترة طويلة على أنه موقع محتمل لقاعدة صينية عسكرية ثانية في المحيط الهندي¹⁵.

لهذا يمكن القول إن الهند تنظر إلى مشروع تطوير تشابهار كجزء من "استراتيجية قلادة الألماس" البحرية الهندية ضد "استراتيجية سلسلة اللؤلؤ" الصينية، وكجزء كذلك من صراعها مع المنافس التقليدي، باكستان، وكره على الاستثمار الصيني الضخم في تطوير ميناء جوار الباكستاني ومشروع الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان الذي يمر عبر كشمير، ولهذا السبب تعتبر الهند المشروع "غير قانوني وغير شرعي وغير مقبول"¹⁶.

شكل (3): مشروع الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان



Source: Zamir Awan, Will change of government in Pakistan have any impact on CPEC? *Asia Times*, JUNE 1, 2018, <https://tinyurl.com/wp5xkpbk>

ومن دون مشروع تشابهار، لن يكون أمام الهند خيار سوى الانضمام لمبادرة "الحزام والطريق" والممر الاقتصادي الصيني الباكستاني من أجل الاتصال بأفغانستان وآسيا

الوسطى، لكن مع تنفيذ مشروع تشابهار، سوف تصبح الهند حرة في متابعة مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية خارج جوارها المباشر دون الانضمام إلى الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني. وقد يقلل النشاط الاقتصادي المتزايد الناتج عن تطوير الميناء ومنطقة التجارة الحرة في تشابهار أيضاً من احتمالية أن تكون جوارد المركز الإقليمي الرئيسي للشحن البحري¹⁷.

5 - تعزيز المصالح الهندية في أفغانستان:

تقليدياً، تقاربت مصالح طهران ونيودلهي فيما يتعلق بأفغانستان؛ ففي يناير 2016، وقّعت الهند وإيران وأفغانستان اتفاقية ثلاثية لإنشاء "ممر نقل" بهدف توفير العبور السلس للبضائع والركاب عبر ميناء تشابهار. وتعتمد أفغانستان غير الساحلية بشكل كبير على الموانئ الباكستانية في صادراتها و وارداتها عبر ميناء كراتشي. وعادة ما استخدمت باكستان إغلاق الحدود كوسيلة للضغط على الأنظمة في كابول لتأمين مصالحها السياسية.

والياً، وبموجب اتفاقية تجارة الترانزيت بين أفغانستان وباكستان، يمكن للبضائع الأفغانية المرور عبر باكستان إلى الحدود الهندية؛ لكن لا يُسمح بأي بضائع هندية في طريق العودة. ولهذا تنظر كل من إيران والهند إلى تشابهار كوسيلة لتعزيز الحكومة المركزية في أفغانستان من خلال توفير ممر تجاري واستثماري من شأنه أن يسمح لنيودلهي وكابل بتجاوز القيود الباكستانية على التجارة الثنائية. وبالفعل، بدأ القمح الهندي بالتدفق من خلال الميناء إلى الأسواق الأفغانية، وهناك مجال كبير للنمو، إذ يمكن الوصول إلى أربع من كبرى الأسواق الحضرية في أفغانستان: هرات، وكابل، ومزار شريف، وقندهار. ويتوقع أن تستكمل الهند خطواتها في السوق الأفغانية، خاصة مع فقدان باكستان نحو 50% من السوق المحلية في عام 2018¹⁸.

رابعاً: تحديات تنفيذ الاتفاق الجديد

يبقى تطوير ميناء تشابهار مرهوناً أولاً بقدرة الهند على التنفيذ، إذ طالما واجهت الهند تقليدياً مشكلة في تنفيذ مشروعات البنية التحتية الطموحة في جوارها، من نيبال إلى ميانمار وسريلانكا وإيران، إذ تعهدت الهند بالتزامات بشأن بناء مشروعات الطاقة والطرق السريعة والسكك الحديدية وغيرها من البنية التحتية في هذه الدول خلال العقد الأخير؛ ولكن هذه المشروعات تتقدم ببطء أو لم تبدأ حتى الآن، وهو ما يحدث في تطوير ميناء تشابهار منذ عام 2002، إذ كان التقدم بطيئاً بشكل لافت،¹⁹ كما سبق توضيحه.

ولا شك في أن الاتفاق الجديد لتطوير تشابهار يواجه عدة تحديات، أبرزها اضطراب الأوضاع الأمنية في الشرق الأوسط، إذ تتعرض الممرات المائية التجارية البحرية الدولية لتهديدات خطيرة، إذ أدت الهجمات التي يشنها الحوثيون على سفن في البحر الأحمر وما حوله منذ

نوفمبر 2023 إلى تباطؤ التجارة بين آسيا وأوروبا، علماً بأن نحو 80% من تجارة الهند مع أوروبا، والتي تقدر بنحو 15 مليار دولار شهرياً، تتم عبر البحر الأحمر.

من ناحية أخرى، فإن الوضع الأمني المضطرب في أفغانستان يمكن أن يُعزِّض الجهود الثلاثية بين الهند وإيران وأفغانستان لتشغيل ميناء تشابهار للخطر؛ إذ تعرضت مواقع متعددة على طول الممر المخطط له لهجمات سابقة من قِبَل منظمة جند الله المسلحة، ووقعت أبرز الهجمات في زاهدان في يوليو 2010 وفي تشابهار في ديسمبر 2010؛ وقد يتكرر ذلك الأمر في ظل أي اضطراب للأوضاع في أفغانستان. هذا علاوة على تبادل أعمال القصف الجوي بين إيران وباكستان مؤخراً في منطقة بلوشستان الحدودية والقريبة جداً من تشابهار²⁰.

ويضاف لذلك وجود توترات متأصلة في العلاقة بين إيران وأفغانستان كما يتضح مثلاً في الاشتباكات بين عناصر طالبان وقوات أمن الحدود الإيرانية في يونيو ويوليو 2022. كما يثير انفتاح طالبان على الاستثمارات الصينية في أفغانستان تساؤلات حول مدى استعداد الحركة لدعم ممر تجاري بين الهند وأفغانستان وآسيا الوسطى وروسيا عبر تشابهار؛ ففي سبتمبر 2023، أصبحت الصين أول دولة تُعَيِّن سفيراً لها في كابل، كما قد تسعى الصين إلى محاولة دمج أفغانستان في الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، في سياق تنافسها مع الهند.

كذلك لا يمكن إغفال تعقيدات العلاقات الهندية الإيرانية، إذ لا تتمتع علاقات الدولتين بوضعية أو بمكانة خاصة، نظراً لحاجة كليهما لأطراف ثالثة مهمة. على سبيل المثال، ونظراً لأولويات الهند في الشرق الأوسط، فمن غير المرجح أن تتنافس علاقتها مع إيران مع الشراكة الشاملة التي تتقاسمها الصين وباكستان، والتي تتضمن ترتيبات دفاعية وأمنية قوية. كذلك قد تجد إيران صعوبة في تجاهل الصين التي أكملت بنجاح العديد من مشروعات البنية التحتية في إيران، بما في ذلك مترو طهران، وخصصت 1.5 مليار دولار أمريكي من خلال بنك (EXIM) الخاص بها لكهربة خط السكك الحديدية بين طهران ومشهد. وبالتالي تمثل العلاقات القوية بين إيران والصين تحديات كبيرة للهند، ففي عام 2021، وقعت الصين وإيران اتفاقية مدتها 25 عاماً لتعزيز شراكتها الاستراتيجية. وبموجب الاتفاقية، سوف تستثمر الصين 400 مليار دولار أمريكي في إيران وستتلقى في المقابل صادرات الطاقة الإيرانية²¹.

أخيراً، يؤدي استمرار العقوبات الأمريكية على إيران، على الرغم من أن مشروع تشابهار مُعفى رسمياً من العقوبات الأمريكية، إلى تأثيرات سلبية، في ظل تطوير شراكة استراتيجية هندية قوية مع الولايات المتحدة منذ عام 2014 وتوافق الدولتين في مجموعة واسعة من القضايا الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية؛ ولهذا تتمثل الأولوية الحاسمة لنيودلهي في التعاون مع الولايات المتحدة وشركائها، خاصة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ²²؛ وهو ما يعني ربط التقدم في تطوير ميناء تشابهار نسبياً بواقع وطبيعة العلاقات الغربية، وتحديدًا الأمريكية، مع إيران.

- 1- Development of Chabahar port as 'golden gateway' significant example of Iran-India engagement, says envoy, **The Economic Times**, Feb 10, 2024. <https://tinyurl.com/yhszz7bx>
- 2- Alind Chauhan, The history of Iran's Chabahar port, and its imperative for India, **The Indian Express**, January 19, 2024 <https://tinyurl.com/3ufnfcuw>
- 3- Fariborz Saremi, Overcoming Geopolitical Obstacles in Iran-India Relations, **Emirates Policy Center**, 3 Aug 2023. <https://tinyurl.com/yc54urrv>
- 4- SHUNTARO FUKUTOMI, Russia and Iran eye trade route with India to bypass sanctions.. Project, two decades in the making, would bypass Europe as tensions mount, **Nikkei Asia**, January 11, 2023 07:39 JST, available at, <https://tinyurl.com/3eh2ed93>
- 5- Vali Kaleje, Chabahar Port Transit Project: The Eastern Wing of the International North–South Transport Corridor (INSTC), **The Valdai Discussion Club**, May 19, 2023. <https://valdaiclub.com/about/valdai/>
- 6- هدى الحسيني، قبضة باكستان على "طالبان" تتراخي لصالح إيران، **جريدة الشرق الأوسط**، 4 يوليو 2018. <https://tinyurl.com/ykcx-bpnb>
- 7- Dr. Omid Shokri Kalehsar, The Brewing Sino-Indian Conflict Over Iran's Chabahar Port, **Gulf International Forum (GIF)**, August 19, 2021. <https://www.printfriendly.com/p/g/9gPE3h>
- 8- 235 مليون دولار حصيلة استثمار الشركات الهندية في ميناء جابهار، **وكالة مهر للأخبار**، 28 يونيو 2016. <https://tinyurl.com/3x-vued47>
- 9- غدي قنديل، كيف يغير ميناء تشابهار خريطة النفوذ في آسيا الوسطى؟، **مركز الدراسات العربية الأوراسية**، 1 فبراير 2024. <https://tinyurl.com/tf832zkw>
- 10- Alind Chauhan, The history of Iran's Chabahar port, **Op.Cit.**
- 11- ANISEH BASSIRI TABRIZI AADITYA DAVE, Chabahar: The key to a strategic partnership between India and Iran?, Published 9 Mar 2017. <https://tinyurl.com/39697dwm>
- 12- India, Iran Reach Final Agreement On Chabahar Port; Aims To Completely Bypass Pakistan – Tehran Says, **The EurAsian Times**, January 17, 2024. <https://tinyurl.com/4veep4k9>
- 13- Vali Kaleje, Chabahar Port Transit Project, **Op.Cit.**
- 14- Ali Omid and Gauri Noolkar-Oak, Geopolitics of Chabahar Port for Iran, India and Afghanistan, **Sage Journal**, Volume 42, Issue 1, First published online November 25, 2021. <https://tinyurl.com/27jysdh8>
- 15- Sankalp Gurjar, How Chabahar is defining the geopolitics of Northern Indian Ocean, **Khmer Times**, March 30, 2023. <https://tinyurl.com/2hhsrts3>
- 16- Shivam Shekhawat, Betting On Connectivity: Afghanistan's China-Pakistan Economic Corridor Ambitions, **Observer Research Foundation**, June 7, 2023. <https://tinyurl.com/59ycmj4>
- 17- Ali Omid and Gauri Noolkar-Oak, Geopolitics of Chabahar Port, **Op.Cit.**
- 18- هدى الحسيني، قبضة باكستان على "طالبان" تتراخي لصالح إيران، **مرجع سبق ذكره**.
- 19- Hamed Kermani, Deep Dive: Will India-Russia trade boom revive India-Iran ties?, **Amwaj.media**, Apr. 17, 2023. <https://amwaj.media/article/india-iran-relations-continue-to-struggle-to-realize-potential>
- 20- Ali Omid and Gauri Noolkar-Oak, Geopolitics of Chabahar Port, **Op.Cit.**
- 21- Kalyani S K, The Geopolitical Significance of Chabahar Port to India, **The Peninsula Foundation November**, 6, 2022. <https://tinyurl.com/4yuk5nsv>
- 22- Fariborz Saremi, Overcoming Geopolitical Obstacles in Iran-India Relations, **Op.Cit.**



جيوپوليتيك أفغانستان دول الجوار مدخلًا للاعتراف الدولي وفك الحصار عن حركة طالبان

د. محمد بوشيخي

باحث مغربي متخصص في القضايا الجيوسياسية وعلاقتها بالمجال الديني

شهدت أفغانستان ومنطقة آسيا الوسطى، في صيف 2021، حدثاً مفصلياً في تاريخهما بعودة حركة طالبان إلى الحكم في كابل، بعد أن أجبرت على التخلي عنه تحت ضربات القوات الأمريكية وحلفائها، طيلة عقدين من الزمن على خلفية إيوائها قادة تنظيم "قاعدة الجهاد" المسؤول عن أحداث 11 سبتمبر 2001.

وبعد أكثر من سنتين ونصف من الحدث، الذي بشر بصعود مقلق للعنف الجهادي وأرعى بظلاله على مستقبل الأمن في دول الجوار والعالم، انتشرت التخوفات من تحول البلاد مرة أخرى إلى بؤرة جذب للتنظيمات المسلحة وسط محاذير من دخولها مرحلة طويلة من الحرب الأهلية. وفي مقابل هذه التخوفات خاضت طالبان دبلوماسية "النفس الطويل" أمام عدم اعتراف الولايات المتحدة والغرب بها، وذلك وفق مستويين متوازيين؛ تمثل الأول في تأكيد استقلالية قراراتها عن أي إرادة إقليمية أو دولية بشأن هويتها السياسية والثقافية، والثاني في التلويح بالمزايا الاستراتيجية لأفغانستان مقابل الصمت عن الخطاب الأيديولوجي لمرجعيتها.

في ضوء هذين المسارين، أخذت السياسة الخارجية للحركة تتبلور في اتجاه التحرر من الضغوط الغربية والحد مما يُعرّف بـ "الوصاية الباكستانية" من جهة، وترك الباب موارباً أمام بقية دول العالم خاصة دول الجوار من جهة أخرى؛ وهو الشيء الذي سيغري الصين

وروسيا، القوتين العظميين، بإعادة تقييم نظرتهم إلى طالبان بصفتها حائط صد في وجه التمدد الغربي بالمنطقة في ضوء رهاناتها "الاستقلالية"، كما سيسمح لبقية دول الإقليم بالبحث عن موقع قدم داخل أفغانستان في ضوء جاذبيته "الاستراتيجية".

أولاً: استقلالية طالبان خارجياً

نظراً للطريقة التي عادت بها حركة طالبان للحكم مرة أخرى مع الانسحاب الأمريكي، فإنها حاولت أن تعزز استقلالية قراراتها الداخلية والخارجية إلى أقصى درجة ممكنة، وهذا ما يظهر بشكل رئيسي فيما يلي:

1 - نظرة طالبان "العقدية" للغرب:

بخلاف القراءات التي بشرت بتحويلات جذرية في الرؤية الأيديولوجية لحركة طالبان غداة سيطرتها على الحكم في كابل، فإن عديد القرارات والمبادرات التي أعلنتها توحى باحتفاظها برؤية دينية "طهرانية" جعلتها تقف على الطرف النقيض من المطالب الغربية بشأن النمط السياسي والاجتماعي لحكمها؛ فقد وصلت إلى سدة الحكم، يوم 15 أغسطس 2021، على إثر مفاوضات شاقة بينها وبين الولايات المتحدة، انطلقت حلقاتها الأخيرة في 25 فبراير 2019 وكُلّلت يوم 29 فبراير 2020 بتوقيع اتفاق الدوحة بين الجانبين، وتضمنت بنوده شروطاً وقواعد لإدارة العلاقة بينهما دون التطرق إلى مستلزمات ترتيب البيت الداخلي لأفغانستان ومشروعات الإعمار التي تُرُكِّت لمرحلة تالية بين طالبان ومعارضيه من أهل أفغانستان الذين غُيِّبوا عن كل مراحل التفاوض.

ولقد استمرت الولايات المتحدة، ومعها الدول الغربية، في التعامل مع طالبان باعتبارها سلطة "الأمر الواقع"، فيما تبنت طالبان، الراضة للمطالب الغربية ولكل ما يخدش الصفة الإسلامية لحكمها، خطاباً هجومياً بجمولة عقدية تجاه الغرب الذي لا يكتفي بتدخلاته السياسية بشأن شكل الحكومة المقبلة وحدود تمثيليتها، إنما يضغط كذلك للتأثير في هوية البلاد الدينية بالحديث عن حقوق الإنسان ووضع المرأة والمجتمع المدني، لفرض ثقافته تحت يافطة التقدم ومتطلبات الاستقرار.

ومن المنطلق "الديني" الذي تبنته الحركة ضد الغرب وما تعتبره "أذياناً" في الداخل، خاضت حربها ضد كل أطراف المشهد السياسي المدعوم بالمال الغربي، وهي الحرب التي توجت، في 6 سبتمبر 2021، بإعلان بسط سيطرتها على كامل الأراضي الأفغانية بعد القضاء على معارضة أحمد شاه مسعود في بنجشير، وإعلان دولتها في اليوم التالي، 7 سبتمبر، رسمياً، "إمارة إسلامية"، والإفصاح عن لائحة للحكومة المؤقتة، المكونة حصرياً من الرجال وقصراً على أعضاء الحركة ومنهم الخاضعون للعقوبات الأمريكية، في رسالة من طالبان إلى العالم باستعدادها للصمود في مواجهة الضغوط الغربية.

وفي غمرة تأكيد استقلاليتها تجاه السياسات الغربية، رسّخت الحركة انفرادها بالسلطة وبددت الأمل في إقامة دولة المؤسسات بدستور توافقي وبرلمان مُنتخَب وحكومة شاملة، ومنحت رفضها للمفهوم الغربي للحقوق والحريات بعداً عملياً بفرض موقفها من حق المرأة في التعليم والعمل، كما تجنبت تحصيل الشرعية من مقتضيات "السيادة الشعبية" حسب المنظومة الغربية، ولجأت في المقابل إلى آلية تقليدية ومحلية تتمثل في "الوليا جيرغا" (هيئة استشارية قبلية تعني بلغة البشتون "مجلس المصالحة الموسع")، التي افتتحت أشغالها، يوم 30 يونيو 2022، بمشاركة أكثر من 3500 عالم ديني وزعيم قبلي، وشهدت كلمة لزعيم الحركة، الملا أخوند زاده، شدّد فيها على "الدوافع العقدية" للحرب التي خاضتها طالبان ضد الولايات المتحدة وحلف "الناتو".¹

2 - سياسة طالبان "الندية" تجاه باكستان:

أعلنت باكستان، يوم 17 أغسطس 2021، رفضها الاعتراف بحكومة طالبان "من جانب واحد، دون تنسيق مع القوى الإقليمية والدولية"، ولحقت بالمجتمع الدولي في الضغط عليها، وعبرّت يوم 21 ديسمبر 2022، عن "خيبة أملها"، بشأن قرار طالبان تعليق التعليم الجامعي والعالي للفتيات، وحثتها "على إعادة النظر في القرار"². في مقابل ذلك التزمت طالبان بسياسة "ندية" تجاه باكستان، عبر التمسك بموقف أفغانستان التاريخي بشأن الخلاف الحدودي ودعم المعارضة المسلحة لباكستان ممثلة في "تحريك طالبان".

ولعقود طويلة، مثلت الحدود بين الدولتين ملفاً شائكاً منذ تأسيس باكستان في عام 1947، والتي ورثت عن الاستعمار البريطاني حدوداً مع أفغانستان بنحو 2600 كيلومتر، وفق "خط دوراند"، الذي يعود رسمه إلى سنة 1893 بين حكومة الهند البريطانية وأفغانستان؛ غير أن خروج الاستعمار وتأسيس دولة باكستان أتاح لأفغانستان رفض اعتبار الخط حدوداً قانونية، وهو ما جدّده، في سنة 2017، الرئيس الأفغاني السابق، حامد كرزاي، بالقول إن "أفغانستان لن تعترف أبداً بخط دوراند كحدود دولية" وأن حدود بلاده تمتد إلى "منطقة بول ختك"، وهي آخر نقطة في بيشاور وعندها "تبدأ حدود إقليم البنجاب الباكستاني".

ولم تخرج طالبان عن موقف الحكومات السابقة باعتبار الخط حدوداً استعمارية لم يعد له ما يبرره بعد الاستقلال، بل وجدت فيه فرصة لإثبات استقلاليتها تجاه من دعمها في حربها، مما أثار ارتياب الجانب الباكستاني بشأن نيات طالبان وأطماعها التوسعية في الأراضي الممتدة داخل العمق الباكستاني.

في هذا الأفق "الاستقلالي" عارضت طالبان السياج الحديدي، الذي شرعت باكستان في بنائه منذ عام 2017، بين الدولتين وفق الخط، بمبرر أنه يفصل بين أبناء البشتون، فضلاً

عن كونه قراراً أحادياً ولا يتطابق مع حقيقة المسار الجغرافي للخط. وعلى إثر ذلك استمرت الاشتباكات بين الجانبين بعد تولي حركة طالبان مقاليد الحكم في عام 2021، وزادت حدتها بانخراط "تحريك طالبان" الباكستانية في حرب استنزافية ضد الدولة الباكستانية انطلاقاً من أفغانستان، والتي اعتبرها التقرير رقم (13) الصادر عن الأمم المتحدة من قِبَل فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات³، في 26 مايو 2022، أكبر مستفيد من انتصار "طالبان الأفغانية" وأنها تركز "على حملة طويلة الأجل ضد الدولة الباكستانية".

شكل (1): خط دوراند الحدودي بين باكستان وأفغانستان



Source: Map of the Durand Line, National Geographic, <https://tinyurl.com/bddpwaa5>

إذن فضّلت طالبان الأفغانية، التي لم تطالب رسمياً باكستان باستعادة أراضيها التاريخية، التعبير عن تلك المطالب - التي لن يلتفت إليها المجتمع الدولي مادام يتعامل مع خط دوران كفاصل حدودي بين الدولتين - من خلال دعم "غير مُعلن" للمطالب الانفصالية لتحريك طالبان⁴ في أراضي البشتون من باكستان بصفتها حركة "موالية" لها بمقتضى ولاء البيعة الشرعية التي جدها زعيمها للملا آخوند زاده في 17 أغسطس 2021⁵، وبالتالي أصبحت "تحريك طالبان" أحد فصائل "الإمارة الإسلامية" وتخدم أهدافها الوطنية وفق عقيدة دينية تقوم على مبدأ "الولاء والبراء".

ثانياً: دول الجوار.. تقاربات تبدد التخوفات

تشارك أفغانستان حدودياً مع دول طاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان وإيران وباكستان والصين، التي تشكل الطوق الأول في استقبال اللاجئين الأفغان وتجارة المخدرات، لكن همها الأساسي ينصب على نشاط التنظيمات المسلحة المعارضة لها والمنتشرة في أفغانستان وذات العلاقة الوثيقة مع طالبان. ويضاف إليها دول أخرى معنية بالشأن الأفغاني مثل: كازاخستان وقرغيزستان والهند، فضلاً عن روسيا التي ترى نفسها معنية بضمان أمن المنطقة.

وقد شهدت هذه الدول خلال حكم طالبان الأول بين سنوات (1996 - 2001)، تهديدات جدية من تنظيمات جهادية بايعت الملا عمر وانخرطت في الدفاع عن إمارته، وما زالت قيادات نافذة في طالبان تتمسك بعلاقات مشبوهة مع بعضها، مثل "حركة أوزبكستان الإسلامية" و"إمارة القوقاز الإسلامية" و"حركة تركستان الشرقية الإسلامية" وجماعة "أنصار الله" و"تحريك طالبان" و"جيش العدل".

غير أن "الإمارة الإسلامية" باشرت في ظل العزلة التي أضحت تعيشها على المستوى الدولي وتوتر علاقاتها مع باكستان التي كان يُفترض أن تشكل بوابتها نحو العالم الخارجي، دبلوماسية مرنة لفك عزلتها الإقليمية بتطبيع علاقاتها مع دول الجوار وفتح سوقها لمنتجاتها، على أساس الأفق المصلحي والبعد التشاركي، ما يشكل مدخلاً للاعتراف الدولي دون التنازل للغرب بما يمس هويتها وخياراتها العقدية.

كما أن تقدم طالبان في مكافحة "داعش" وتوحيد البلاد تحت سلطتها مقابل ضعف المعارضة المدنية وانحسار حاضنتها الشعبية، قد سمح لها باحتكار شرعية الحديث باسم أفغانستان وأهلها، وهو ما دفع دول الجوار إلى مقاربة المسألة الأفغانية من جهات نظر "واقعية" تزوج بين التخوفات الأمنية ومحدودية الخيارات المتاحة وعدم ترك الساحة

للنشاطات المعادية، الأمر الذي انعكس في تطوير سياسات إقليمية أكثر انفتاحاً على حكومة طالبان وأقل توجساً من نياتها، وفق مسارين اثنين؛ الأول انتهجته الصين وروسيا تحت ضغط مستلزمات التوازن في النظام الدولي، والثاني سلكته الدول الأخرى بمبرر احتياجات الاندماج الاقتصادي.

1 - الصين وروسيا.. توازنات النظام الدولي:

شجعت مقاومة طالبان للضغوط الغربية، كلاً من الصين وروسيا على تبني دبلوماسية تقاربية تجاه طالبان، والتخلي عن ترديد المطالب الغربية ذات الصبغة السياسية والثقافية؛ خاصة وأن الدولتين لا تهتمان بالأبعاد الحقوقية والديمقراطية في علاقاتهما الدولية وتتعرضان من جهتهما للانتقادات الغربية في هذا الشأن. أما طموحهما نحو النفوذ فيقوم على عاملي "التحفيز الاقتصادي" بالنسبة للصين و"الغطاء الأمني" بالنسبة لروسيا، وذلك كما يلي:

أ- التحفيز الاقتصادي الصيني: تبنت الصين مقاربة "متفردة" في التعامل مع الوضع الأفغاني الجديد، بما يستجيب لهدفين استراتيجيين؛ أولهما جر أفغانستان لتكون عامل دعم وتنشيط لمشروع "الحزام والطريق" بالنظر لموقعها الاستراتيجي، والثاني تعديل مواقف طالبان تجاه الصين، للتعامل بجدية مع مخاوفها الأمنية بشأن "حركة تركستان الشرقية الإسلامية"، وإبعادها عن التماهي مع تظلمات مسلمي الإيغور، وكلا الهدفين مرتبطين بالتعاون مع طالبان على أساس "التحفيز الاقتصادي" الذي يعود بالنفع على الأفغان ويعزز المركز الدولي للصين في مواجهة الغرب.

وانسجاماً مع هذه الرؤية أبقّت الصين على سفارتها مفتوحة في كابل، على غرار دول أخرى، عشية سيطرة طالبان عليها، والتزمت بتزويد البلاد بما يزيد عن 26 مليون يورو من المواد الغذائية ولقاحات "كوفيد19"، ورفض رئيسها شي جين بينغ في خطابه، عبر الفيديو، يوم 17 سبتمبر 2021، خلال قمة منظمة شنغهاي للتعاون، "أي ذريعة للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لأي دولة في المنطقة"، وحث طالبان على "التصدي للمنظمات الإرهابية في أفغانستان"⁶.

وفي هذا السياق ضاعفت الصين إشارات الثقة في نيات طالبان ومن لقاءات مسؤوليها، ووعدت بزيادة الدعم الاقتصادي والإسهام في إعادة الإعمار، كما استفادت من تراجع النفوذ الباكستاني من خلال الاستمرار في إنجاز "ممر واخان" لربط الصين براً بأفغانستان لأول مرة بما يعوضها عن المعابر الباكستانية.

شكل (2): موقع ممر واخان الرابط بين الصين وأفغانستان براً



Source: Didi Tang, China builds troop base in Afghanistan, The Times, August 30 2018, <https://tinyurl.com/32zp3694>

وبهذا ميزت الصين موقفها عن الاستراتيجيات الغربية وأثرت عدم التدخل في الشأن الأفغاني الداخلي، ورغم عدم تقدمها بشأن مشروعات إعادة الإعمار لاحتياجها لضمانات أمنية غير متوفرة في ظل الأوضاع الراهنة، فإن طالبان تجاوزت مع التطلعات الصينية بإبعاد مقاتلي "حركة تركستان الشرقية الإسلامية" التي تُعرَف باسم "الحزب الإسلامي التركستاني"، نحو مناطقها الداخلية، ما يعني أيضاً تفهم الصين لقرار طالبان بعدم تسليمهم أو اعتقالهم بالنظر لانعكاسات ذلك على هيبتها الدينية وتماسكها التنظيمي.

ولقد أقدمت الصين على خطوة أكثر "تفرداً" نحو الاعتراف بحكومة طالبان، حين تسلم رئيسها، يوم 30 يناير 2024، أوراق اعتماد سفراء دول أجنبية منها أفغانستان، الأمر الذي يعني اعترافاً "عملياً غير مُعلن" يسمح لطالبان بالانخراط أكثر في السياسة الإقليمية للصين ويتيح لها هامشاً لاحتواء الضغوط الغربية.

ب- الغطاء الأمني الروسي: بخلاف الصين التي تراهن على الجانب الاقتصادي لفرض نفوذها في المنطقة، فإن روسيا تعول على تفوقها العسكري لفرض هيبتها لدى دولها؛ إذ شكل رحيل القوات الأمريكية من أفغانستان فرصة لروسيا لإعادة ترتيب المشهد الجيوسياسي وفق مصالحها وبما ينسجم مع طموحها في إعادة بسط الهيمنة في وسط وجنوب آسيا باعتبارها الأقدر على توفير "الغطاء الأمني" لدولها، خاصة وأن روسيا تمتلك قواعد عسكرية في كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان، وتقدم نفسها كراعٍ للسلام في المنطقة ومعنية باستقرار دولها وحماية حدودها وتسليح جيوشها، ما يفسر حرصها على المشاركة في المناورات العسكرية، الثنائية والجماعية، مع دول المنطقة.

وانسجاماً مع هذا الطموح باتت روسيا تنظر إلى طالبان كعامل مُقوِّض للهيمنة الغربية، إذ إن القراءة الجيوسياسية لتطورات المنطقة ولخطاب طالبان البراغماتي مع دول الجوار، أقتنعوا روسيا بعدم التعجل في معاداتها، حتى لا تقدم هدية مجانية للولايات المتحدة. بل كانت روسيا، في إطار رؤيتها الاستشرافية، سباقة إلى خطب ود طالبان حتى قبل دخولها كابل، باستقبالها في 9 يوليو 2021، وفدأً من الحركة، وإبلاغه عبر المبعوث الروسي الخاص لأفغانستان، بالانشغالات الأربعة لموسكو، والتي لا تمانعها طالبان أصلاً، وتتمثل في خطر انتقال "عدوى عدم الاستقرار من أفغانستان إلى آسيا الوسطى"، وخطر "تنظيم داعش خراسان على روسيا وحلفائها انطلاقاً من الأراضي الأفغانية"، وتفاقم "حجم تهريب المخدرات إلى روسيا"، وتهديد "أمن البعثات الدبلوماسية الروسية"⁷.

كما حافظت روسيا على قنوات التواصل مع طالبان بعد دخولها كابل، رغم التمويه "المتعمد" الذي ظل يلف موقفها بانتقاد تفردتها بالحكم وموقفها من المرأة، فبادرت بدعوتها إلى المشاركة في قمة "صيغة موسكو"، في 20 أكتوبر 2021، بجانب عشر دول إقليمية، وأعلن رئيسها أمام منتدى "فالداي" في مدينة سوتشي، في اليوم التالي، 21 أكتوبر 2021، إمكانية استبعاد طالبان من قائمة روسيا للمنظمات الإرهابية⁸. وتبعاً لذلك لم تنخرط روسيا في التحريض ضد حكم طالبان ونأت بنفسها عن معارضيها، بخلاف سياستها إبان تجربة الحكم الأولى للحركة (1996 - 2001) التي اتسمت بدعم عسكري روسي واضح لقوات "تحالف الشمال".

2- دول الجوار.. سياسات وسطية تجاه طالبان:

في ضوء خلافات طالبان وخصومها الغربيين والباكستانيين وانزياح الصين وروسيا نحو التقارب مع طالبان، انتظمت مواقف دول الجوار الأخرى في إطار سياسات "وسطية" تروم تحقيق المصالح الوطنية دون الجهر بكسر "الإرادة الدولية" المعبر عنها غربياً بمحاصرة

طالبان وعزلها، وفي الوقت نفسه دون التورط في علاقات متقدمة مع الوافد الجديد في كابل بسبب ماضيه المريب وأيديولوجيته الملتبسة.

وساعد ذلك اجتهاد حركة طالبان في طمس الصورة التي عُرفت بها خلال فترة حكمها الأول (1996 - 2001) عبر إشهار ورقة "الموقع الاستراتيجي" لأفغانستان الذي يتيح لها مخاطبة العالم بلغة المصالح وإقناع جيرانها بتطبيع العلاقات معها ومردودية ذلك اقتصادياً وأمنياً على المنطقة، فضاعفت الحركة من دعواتها إلى حسن الجوار والاحترام المتبادل وحماية البعثات الرسمية ومحاربة المخدرات وتنظيم داعش... وكل هذا شجع دول الإقليم على تطوير مقاربات متفاوتة من حيث الانفتاح على طالبان، لكن متطابقة من حيث دمج أفغانستان في النسق الإقليمي.

وكانت تركمانستان من أوائل الدول التي تعاملت مع طالبان، خاصة في الجانب الاقتصادي، إذ بلغ إجمالي حجم تجارتها مع أفغانستان 481 مليون دولار في عام 2023⁹، وأعلنت الدولتان رغبتهما في رفعه إلى مليار دولار وأحرزتا تقدماً في المفاوضات بخصوص مشروع نقل الغاز (TAPI) الذي يشمل أيضاً باكستان والهند¹⁰. وتحقق تقدم مشابه في موقف أوزبكستان، التي استدعت طالبان لحضور الاجتماع الوزاري الرابع لدول الجوار في سمرقند، خلال شهر إبريل 2023، وضاعفت حجم تجارتها مع أفغانستان، في العام نفسه، ليصل إلى 266 مليون دولار بدلاً من 44 مليوناً فقط في عام 2022¹¹.

وحتى طاجيكستان، الأكثر تشدداً في علمانيتها وفي عداؤها لطالبان التي طالما اتهمتها بالإجفاف بحقوق "الطاجيك" الأفغان، لم تكن بمعزل عن التيار الدافع نحو التقارب معها، وهو ما اتضح من التزامها بالتجديد سنوياً لاتفاقية تصدير الكهرباء إلى أفغانستان، وكان آخرها في ديسمبر 2023، واستضافتها وفداً من الحركة في مارس 2023، وارتفاع حجم التجارة بينهما في عام 2022 بحوالي الثلث مقارنة بعام 2021، ورغم انخفاضه في عام 2023 بحوالي 12% عن العام السابق¹²، فإن تعاملها الهادئ بعد إعلانها في شهر سبتمبر الماضي وقبله في شهر إبريل عن قتل مسلحين من تنظيم "أنصار الله" الطاجيكي تسلاوا من أفغانستان لارتكاب أعمال إرهابية يبشر بالتفاؤل بخصوص مستقبل علاقاتهما.

أما إيران التي دعمت "تحالف الشمال" ضد طالبان، وانزلت في اشتباكات ضدها، في مايو 2023، على خلفية النزاع حول مياه نهر هلمند، فبادرت بنزع فتيل الأزمة، وأبرمت مذكرات للتعاون الاقتصادي معها في أكتوبر 2023، ونمت مبادلاتها التجارية مع جارتها "السنية" بنسبة 20% في النصف الأول من السنة المالية المنتهية في سبتمبر 2023، مع إمكانية رفعه إلى ثلاثة مليارات دولار وتطلعاتها لعقد اتفاقية تجارة تفضيلية وأخرى حرة مع

أفغانستان¹³. كما تعمل إيران على الاستفادة من تراجع الحضور الباكستاني في أفغانستان، بتطوير ميناء تشابهار، ليكون بديلاً عن الموانئ الباكستانية في رواج التجارة الأفغانية.

شكل (3): دول الجوار الإقليمي لأفغانستان



هذه التحولات طالت الدول غير الحدودية مع أفغانستان أيضاً، خاصة كازاخستان والهند وقرغيزستان. ففي 29 ديسمبر 2023، قامت كازاخستان رسمياً بإزالة حركة طالبان من قائمتها للمنظمات الإرهابية¹⁴، وضاعفت حجم التجارة مع أفغانستان ليصل إلى 987.9 مليون دولار في عام 2022، وتم توقيع صفقات بين الدولتين بقيمة 190 مليون دولار، في أغسطس 2023، مع التزامهما بزيادة حجم التجارة إلى ثلاثة مليارات دولار¹⁵.

أما الهند، فبادر سفيرها في الدوحة بلقاء وكيل وزارة خارجية طالبان، مباشرة بعد توقيع اتفاق الدوحة في عام 2020، وكثفت تقاربها معها بعد اقتناعها بتراجع الدور الباكستاني في

أفغانستان ورغبتها في مزاحمة الحضور الصيني المتعاظم، إذ أرسلت وفداً رسمياً إلى كابل، في يونيو 2022، للاجتماع بقيادة الحركة، وقررت في الشهر نفسه فتح سفارتها في كابل.

وبالنسبة لقرغيزستان فقد اختارت منذ البداية التفاعل إيجابياً مع طالبان وأوفدت في سبتمبر 2021 وفداً رفيعاً إلى كابل للقاء حكومتها المعينة، وأعلن رئيسها التزام بلاده "بعدم التدخل في الشؤون الداخلية" لأفغانستان و"دعم العلاقات الودية" معها، وأوصى بمحاورة طالبان من أجل استقرار البلاد.

ثالثاً: احتمالات تغيير المواقف الغربية تجاه أفغانستان

أدت دبلوماسية طالبان، التي جعلت من "استقلاليتها" ثابتاً مركزياً في سياستها الخارجية واستلهمت التفكير "الاستراتيجي" بجعل أفغانستان حلقة وصل بين دول المنطقة، إلى صياغة كل من الصين وروسيا مقاربة "مصلحية" للمسألة الأفغانية تخدم نفوذهما في مواجهة الهيمنة الغربية في آسيا الوسطى، فيما وجدت الدول الأخرى نفسها في نسق جيوسياسي أقل تحراً من الإملاءات الغربية وأكثر تشجيعاً على التكيف مع المعطى الجديد في نظام الحكم في كابل؛ وهو ما ساعد طالبان على تطويق الحصار الغربي ضدها، وفتح نوافذ لها على المستوى الإقليمي تنذر بالمزيد من التوسع لفك العزلة عن حكومتها في ظل حرصها على صيانة المصالح الاقتصادية الأجنبية والتزامها بلجم التنظيمات المسلحة.

وهذا ما تعزز بتوالي سيطرة ممثلي طالبان على السفارات والقنصليات الأفغانية في الخارج، بتدخل أو مباركة الدول المضيئة مثل: الهند وكازاخستان وإيران وتركمانستان وأوزبكستان وحتى طاجيكستان... لذلك يمكن القول إن عام 2024، سيكون واعداً في المسار السياسي لحركة طالبان؛ بالنظر إلى الزخم الذي واكب بداياته في رسم مستقبل أفغانستان إقليمياً ودولياً، والذي تمثل في إعلان أذربيجان، في 29 ديسمبر 2023، نيتها فتح سفارة في كابل خلال عام 2024، تزامناً مع وصف الخارجية الروسية، في اليوم ذاته، قرار كازاخستان بسحب طالبان من لائحة التنظيمات الإرهابية، بالخطوة التي تساعد "في إخراج أفغانستان من العزلة الدولية واندماجها بشكل أكبر في العمليات السياسية والاقتصادية العالمية"، ثم نجاح طالبان في عقد مؤتمر، يوم 29 يناير 2024، "لتطوير التعاون بهدف المشاركة البناءة" مع ممثلي روسيا والهند وإندونيسيا وتركيا وقرغيزستان وكازاخستان والدول الست المجاورة لها، باستثناء طاجيكستان.

ومن المحتمل أن تمس هذه التحولات المواقف الغربية أيضاً، بما في ذلك موقف الولايات المتحدة "المزدوج" في إدارة الشأن الأفغاني، إذ تجنبت إدراج طالبان ضمن لائحة وزارة الخارجية للإرهاب مع اعتبارها كياناً إرهابياً في سجلات وزارة الخزانة، وتعاملت مع خطورة قياداتها بمستويات متفاوتة، وشكلت بعثة دبلوماسية خاصة بأفغانستان في الدوحة، وواصلت

SIGAR

Special Inspector General for
Afghanistan Reconstruction | JAN 30
2024

QUARTERLY REPORT TO THE UNITED STATES CONGRESS



مساعداتها عبر برنامج وكالة "المفتش العام المختص بإعادة إعمار أفغانستان" (SIGAR)، الذي أسسه الكونغرس الأمريكي في عام 2008، والتي وصلت إلى 11.21 مليار دولار منذ انسحاب قواتها من أفغانستان في أغسطس 2021، وفقاً للتقرير الدوري الصادر عن البرنامج يوم 30 يناير 2024، ما يجعل من الولايات المتحدة أكبر مانح دولي لأفغانستان¹⁶، وبالتالي قد تشهد الولايات المتحدة عقب انتخاباتها الرئاسية تحولاً أكبر في التعامل مع طالبان لحرمان خصومها في الصين وروسيا، وحتى إيران التي اعتبر مبعوثها حسن قمي، أفغانستان جزءاً من "محور المقاومة"¹⁷، من بسط نفوذهم في مناطق الأزمات كما حصل في الساحل الإفريقي.

هذا ما ألمحت إليه "الاستراتيجية القطرية المتكاملة لأفغانستان"، الصادرة عن الخارجية الأمريكية، في أكتوبر 2023، بحديثها عن إمكانية تدشين مصالح قنصلية في أفغانستان، وعدم اعتبار

الاعتراف بحكومة طالبان شرطاً لبناء علاقات وظيفية معها تعزز الأهداف الأمريكية وتزيد من إدراك استعدادات طالبان وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها"¹⁸.

ولهذا فإن تطوير مستوى التفاعل الأمريكي مع طالبان سيبقى أمراً محتملاً من باب اعتباره "شراً لا بد منه"، وحينها لن تتردد الدول الأوروبية في السير بهذا الاتجاه، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي كان سابقاً إلى إعادة فتح بعثته الدبلوماسية في كابول منذ يناير 2022 بمبررات إنسانية، بل إن موقف الأوروبيين قد يكون أكثر تقدماً عن الإدارة الأمريكية في حال عودة دونالد ترامب بأجندته الأمنية المثيرة لقلقهم.

وقد يأتي التقارب الغربي مع طالبان في شكل التماهي مع توصيات هيئة الأمم المتحدة التي رغم رفضها منح مقعد أفغانستان لممثل الحركة، فإنها أثرت إطلاقاً إشارات "حسن النية" تجاهها، مثل تعيين، الدبلوماسي التركي، فريدون سينيرلي أوغلو، في 25 إبريل 2023، منسقاً لبعثة التقييم الخاصة لأفغانستان وصدور تقريره يوم 17 نوفمبر 2023¹⁹، والذي رحبت به طالبان رغم تحفظاتها على بعض عناصره بشأن شروط تحقيق المصالحة الأفغانية وانخراط كل الأفغان في مشروع بناء الدولة لرفع العقوبات وتخطي الحواجز لدمج البلاد في المنظومة الدولية.

- 1- Afghanistan's Loya Jirga or grand assembly opens in Kabul, **XinhuaNet**, June 30, 2022. <https://tinyurl.com/5n92dhmx>
- 2- Pakistan urges Afghanistan to reconsider girls higher education ban, **pakistantoday**, December 21, 2022. <https://tinyurl.com/4fbjvbyr>
- 3- لمطالعة نص التقرير انظر:
Thirteenth report of the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team submitted pursuant to resolution 2611 (2021) concerning the Taliban and other associated individuals and entities constituting a threat to the peace stability and security of Afghanistan, **United Nations, Security Council**, 26 May 2022. <https://www.ecoi.net/en/file/local/2073803/N2233377.pdf>
- 4- أعلن زعيم "تحريك طالبان"، نور والي محسود، بشكل صريح المطالب الانفصالية للحركة بالقول: "تتمنى السيطرة على المناطق الحدودية القبلية الباكستانية وجعلها مستقلة". انظر: حصرياً لـ CNN قائد طالبان باكستان بأول مقابلة تلفزيونية: انتصار طالبان أفغانستان انتصار للمسلمين كلهم، **بي بي سي**، 26 يوليو 2021. <https://tinyurl.com/ykd4fbth>
- 5- Pakistani Taliban's emir renews allegiance to Afghan Taliban, **longwarjournal**, August 19, 2021. <https://www.longwarjournal.org/archives/2021/08/pakistani-talibans-emir-renews-allegiance-to-afghan-taliban.php>
- 6- Pékin demande aux talibans d'"éradiquer les organisations terroristes" en Afghanistan, **Le Monde**, 18 Septembre 2021. <https://tinyurl.com/3yhpr4vy>
- 7- روسيا وطالبان.. قصة سلام أم قصة حرب؟، **180post**, 22 أكتوبر 2021. <https://180post.com/archives/22563>
- 8- Putin Says Russia Mulling Removing Taliban From Terrorist List, **Radio Free Europe/Radio Liberty**, October 21, 2021. <https://www.rferl.org/latest-news/2021/10/21>
- 9- Afghanistan-Turkmenistan Trade Reached \$481M in 2023: Officials, **TOLOnews**, January 14, 2024. <https://tolonews.com/business-186972>
- 10- Afghanistan and Turkmenistan discuss the start of the practical implementation of the TAPI gas pipeline project, **News Central Asia**, January 12, 2024. <https://tinyurl.com/bshv3jk7>
- 11- Afghanistan's trade with Uzbekistan reaches 266 mln USD in 2023, **XINHUA**, January 10, 2024. <https://english.news.cn/20240110/4d73df8779c9445aa1a6fb9bd1a81e40/c.html>
- 12- Exports of goods from Tajikistan to Afghanistan exceeds \$90mn for 2023, **Daryo**, January 30, 2024. <https://tinyurl.com/ykrvr73>
- 13- التبادل التجاري بين إيران وأفغانستان ينمو 20 بالمئة، **وكالة أنباء فارس**، 4 نوفمبر 2023. <https://2u.pw/caGGPHc>
- 14- Kazakhstan Removes Taliban from Terrorist List Amid Growing Ties with Central Asia, **The Jamestown Foundation**, January 18, 2024. <https://tinyurl.com/4s456dud>
- 15- Kazakhstan, Afghanistan Pledge to Bolster Trade, Investment Partnership, **The Astana Times**, August 4, 2023. <https://tinyurl.com/yc7a43v2>
- 16- Quarterly Report to the United States Congress, **Special Inspector General for Afghanistan Reconstruction (sigar)**, January 30, 2024. <https://www.sigar.mil/pdf/quarterlyreports/2024-01-30qr.pdf>
- 17- ممثل إيران في أفغانستان: إذا لزم الأمر فستنطلق قوات انتحارية من كابول لدعم غزة، **إيران إنترناشيونال**، 7 فبراير 2024. <https://www.iranintl.com/ar/20240207263>
- 18- Integrated Country Strategy: Afghanistan, **U.S. Department of State**, October 31, 2023, P 5. <https://tinyurl.com/rwdhwdbm>
- 19- تبنى مجلس الأمن الدولي، يوم 29 ديسمبر 2023، في ضوء التقرير قراراً، بامتناع الصين وروسيا عن التصويت دعماً لموقف طالبان، يوصي بتعيين "مبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون السلام والمصالحة" يتمتع بخبرة في مجال الحقوق والمساواة بين الجنسين لتشكيل حكومة شاملة.

تسوية معقدة رهانات صعبة أمام إنهاء النزاعات الحدودية بين طاجيكستان وقرغيزستان

باسم راشد

باحث دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

يبقى النزاع الحدودي بين طاجيكستان وقرغيزستان من أكثر النزاعات دموية في منطقة آسيا الوسطى، فقد أدى إلى نشوب العديد من المواجهات المسلحة التي كادت أن ترتقي لحرب بين الدولتين في أكثر من مناسبة. ومع أن الدولتين تسعيان إلى ترسيم الحدود في العديد من المناطق محل النزاع، في ظل تصريحات متبادلة من مسؤولين عسكريين وأمنيين رفيعي المستوى صدرت في أواخر شهر ديسمبر 2023، حول التقدم بشأن ترسيم حوالي 120 كيلومتراً إضافية من الحدود، فإن قضية إنهاء هذا الصراع الحدودي تبقى مهمة صعبة، في ظل بقاء حوالي 300 كيلومتر قيد المسح الطبوغرافي، في عدة مناطق تمثل أهمية استراتيجية واقتصادية لكلتا الدولتين.

ويتنازع الجانبان على ملكية مناطق مختلفة منذ عام 1991، ويستخدمان خرائط واتفاقيات سوفيتية مختلفة كأساس لمطالبهما في نقاط مختلفة نشب في بعضها اشتباكات مسلحة كما حدث في مناطق أك سو، وكوك تاش، وسمرقندك، وكوركو الطاجيكية، وسوره في قرى قرغيزستان¹.

هذه الاشتباكات تدور بالأساس حول الوصول إلى الموارد واستخدامها بين المجتمعات الحدودية القرغيزية والطاجيكية. ومن أبرزها ما حدث في سنوات 2004 و2005 و2008 و2011 و2014 و2015 و2021 و2022. وقد أطلق على اشتباكات 2004 اسم "حرب المشمش"،

عندما زرع المزارعون الطاجيك عدة أشجار مشمش في المنطقة المتنازع عليها، وقام مواطنون قرغيز بإزالة تلك الأشجار، فيما عُرفت اشتباكات 2014 باسم "حرب كيثمين" أو "حرب المجرفة" نظراً لأن المجتمعات الحدودية استخدمت فيها أدوات الزراعة في القتال²، ثم كانت اشتباكات 2021، وعُرفت باسم "حرب باتكين"، نسبةً لمنطقة باتكين جنوب قرغيزستان على الحدود مع طاجيكستان، وهي واحدة من أخطر أشكال الصراع المسلح التي لم تحدث سابقاً بين أي من دول آسيا الوسطى، وأتبعها بعد فترة وجيزة اشتباكات دامية في سبتمبر 2022، كانت أشد حدة لأنها دارت في مناطق حدودية عديدة بين الدولتين، وكادت أن تتحول إلى حرب بينهما.

هذا التاريخ من الصراع يوضح مدى حساسية الوضع في الأجزاء المتنازع عليها من الحدود في وادي فرغانة والمناطق الأخرى، ومدى صعوبة إنهاء ترسيم الحدود خلال عام 2024، على الرغم من اتباع الدولتين مساراً تفاوضياً لإنهاء الأزمة وترسيم الحدود بشكل مشترك وفقاً لصيغة تُرضي الطرفين، وهذا ما يدفع للتساؤل حول جوهر النزاع ومحفزاته، ومسارات التفاوض الجارية في ضوء تصاعد التنافس الدولي على منطقة آسيا الوسطى، وكذا مستقبل الصراع بين الدولتين وتحديات التسوية المحتملة.

أولاً: محفزات الصراع

يدخل الصراع بين طاجيكستان وقرغيزستان ضمن دائرة الصراعات الكامنة التي تتجدد من وقت لآخر، في ظل العجز عن الوصول لتسوية شاملة، وتشابك مواقف الأطراف المرتبطة بالصراع، الأمر الذي يستدعي الوقوف على أسباب هذا الصراع ومحفزاته، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1 - عدم ترسيم الحدود:

تتبع قضايا الحدود في منطقة آسيا الوسطى عموماً من الحقبة السوفيتية، وتحديداً في عشرينيات القرن الماضي في عهد جوزيف ستالين؛ عندما رسّمت موسكو حدود دول المنطقة بشكل رمزي مصطنع وفقاً لمحددات عرقية، مما نتج عنه تداخل الأراضي بين العرقيات المختلفة. وبينما لم يمثل ذلك مشكلة خلال الحقبة السوفيتية إذ تشاركت جميع العرقيات الموارد الطبيعية وفقاً لنظام حيازة الأراضي الذي وضعت السلطات السوفيتية، إلا أنه أدى إلى صراعات متزايدة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991، مع احتفاظ دول المنطقة بحدودها المرسومة سابقاً. وفيما نجحت بعض دول المنطقة مثل أوزبكستان في ترسيم حدودها مع الجوار، ظل النزاع بين طاجيكستان وقرغيزستان عصياً على الحل منذ أكثر من 30 عاماً³.

ويبلغ طول الحدود القرغيزية الطاجيكية حوالي 975 كيلومتراً (أحياناً يُقال إنها 972 كيلومتراً، وأحياناً أخرى 980 كيلومتراً). اعتباراً من عام 2020، تم تحديد 519 كيلومتراً من الحدود تقريباً، مما يترك حوالي 300 كيلومتر غير محددة، أي أن هناك ما يقرب من ثلث

الحدود لم يتم ترسيمها بعد⁴، وكانت هذه الحدود مصدراً للتوتر الدائم ودفعت لاشتباكات دموية عنيفة بين الدولتين، اشترك فيها العسكريون والمدنيون على السواء؛ فمنذ سنة 2004، وقعت مئات الاشتباكات والحوادث المختلفة بالمناطق الحدودية بين الطرفين⁵، وكان أعنف هذه الاشتباكات في سبتمبر 2022، إذ أسفرت عن مقتل 100 شخص من الجانبين، وإصابات بالمئات، وإجلاء أكثر من 137 ألف قرغيزي⁶، بل أوشكت أن تتحول إلى حرب شاملة، قد تمتد لبعض دول آسيا الوسطى التي تمثل بطبيعتها ساحة خلفية لروسيا.

شكل (1): المناطق الحدودية المتنازع عليها بين قرغيزستان وطاجيكستان



Source: How a Border Deal between Tajikistan and Kyrgyzstan Could Benefit Central Asia, worldview stratfor, January 19, 2024. <https://2u.pw/XBxRtSKN>

2 - الطبيعة الزراعية للدولتين:

تُعد طاجيكستان وقرغيزستان دولتان زراعتان بطبيعتهما، ما يعني احتياجهما المستمر للمياه والمراعي. ونتيجة لتداخل المجتمعات العرقية في الدولتين، برز الصراع على المياه والوصول للبنية التحتية للمياه، كنتيجة طبيعية، خاصة في منطقة وادي فرغانة الخصب، الذي يمتد عبر الحدود الوطنية بين قرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان، إذ كانت المياه بمثابة محفز ومضاعف للتهديد وهدفاً جوهرياً في دائرة الصراعات.

على سبيل المثال، في إبريل 2021، أدى تركيب كاميرات مراقبة على محطة سحب المياه الواقعة على الأراضي المتنازع عليها بين طاجيكستان وقرغيزستان من قِبَل المواطنين الطاجيك،

إلى اندلاع شرارة أعمال عنف خلّفت 55 قتيلاً وأكثر من 200 جريح وأكثر من 10 آلاف نازح⁷، وبالإضافة إلى ذلك، أثناء المواجهات على المستوى المحلي العابر للحدود، غالباً ما يقوم القرويون بإغلاق قنوات المياه لمنع تدفق المياه في اتجاه مجرى النهر (المعروف لدى القرغيز باسم "أك سو Ak-Suu" ولدى الطاجيك باسم "إسفارا Isfara")، مما يؤدي إلى اندلاع الاشتباكات بشكل مستمر، خاصةً وأن مياه النهر تُستخدم بشكل أساسي لأغراض الري، إذ تسهم في ري 43 ألف هكتار من الأراضي (77.5% من الأراضي المحيطة بالنهر)، وهي مصدر دخل مهم لحوالي 74.3% من سكان حوض النهر الذين يعيشون في المناطق الريفية ويعملون في القطاع الزراعي⁸.

أما المحفز الآخر في هذا السياق، فيرتبط بالخلاف على المراعي؛ فنظراً لأن الماشية الطاجيكية بالمنطقة الحدودية محدودة المراعي، اعتمدت طاجيكستان على موارد المراعي الموجودة في قرغيزستان. ويضاف لذلك، أنه بسبب إصلاحات الإدارة العامة، أصبحت أراضي المراعي في قرغيزستان وطاجيكستان تُدار من قبل مؤسسات متنوعة ذات اهتمامات وأولويات مختلفة مثل: نقابات مستخدمي المراعي، وإدارات الغابات الحكومية، والمزارع الجماعية والفردية. وهذا التشتت عقّد بدوره عمليات الإدارة الفعالة للمراعي سواءً داخل الدولة الواحدة أم حتى بين الدولتين⁹.

3 - غياب آلية دقيقة لإدارة الموارد والمياه:

على الرغم من نجاح طاجيكستان وقرغيزستان في تحقيق نجاحات خلال المسار التفاوضي لترسيم الحدود، فإن إخفاق الدولتين في تنظيم قطاعي المياه والرعي بينهما في إطار ترسيم الحدود، يُحفز بدوره تجدد الاشتباكات من وقت لآخر، والتي يبدو أنها تتسع بشكل تدريجي مع كل تصعيد جديد، سواءً من حيث معدلات تكرارها المتزايدة، أم من حيث عدد الضحايا الناجم عنها.

4 - عسكرة الحدود:

مع توجّه الدولتين إلى فرض مزيد من السيطرة على حدودهما المشتركة، تتصاعد فرص اندلاع الصراع، خاصةً مع تزايد استخدام المعدات العسكرية الثقيلة وتورط وحدات أكبر من الجيوش النظامية في الصراع. وقد كان ذلك واضحاً من خلال نمط تصاعد حدة الاشتباكات بين الطرفين؛ فبينما كان يُنظر للاشتباكات التي اندلعت في إبريل 2021، بأنها الأعنف كونها أدت إلى مقتل 50 شخصاً، جاءت اشتباكات سبتمبر 2022 لتعبر عن مدى اشتداد الصراع وحدته؛ إذ أسفرت عن 100 قتيلاً ومئات الإصابات، بالإضافة إلى أنه تم استخدام الأسلحة الثقيلة كالدبابات وناقلات الجنود المدرعة وقذائف "المورتر" والمدفعية والطائرات المسيّرة الهجومية لاستهداف مواقع عسكرية حدودية وتجمعات سكنية قريبة¹⁰، ومن ثم فإن إضفاء الطابع الأمني على العلاقات الحدودية فاقم النزاعات القائمة وغدّى المزيد من الشكوك والعداوات، بل وأسهم بدوره في عرقلة أي تقدم نحو التوصل لحل سلمي لهذا النزاع القديم المتجدد.

إن كل هذه الأسباب مجتمعة لم تُسهم فحسب في تصعيد حدة النزاع واتساع نطاقه بشكل كبير، بل إنها أيضاً عقدت مسارات التفاوض الجارية بين الدولتين على مدار الأعوام الثلاثين الماضية، وأبرزت مشكلات إضافية أضفت تعقيداً على احتمالات تسوية الصراع.

ثانياً: مسارات معقدة

على الرغم من استمرار النزاع منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، لم يتوقف مسار التفاوض بين قادة الدولتين طوال هذه السنوات حتى الآن، الأمر الذي أسفر عن ترسيم حوالي ثلثي الحدود، وربما أكثر لاحقاً، بهدف تسوية الصراع بشكل نهائي؛ ففي 13 ديسمبر 2023، قال سايمونين ياتيموف، رئيس لجنة الأمن القومي الطاجيكي، خلال لقائه مع نظيره القرغيزي كامتشيبك تاشيف: "لقد تقدمنا أكثر من 120 كيلومتراً إضافياً في ترسيم الحدود، واتفقنا على هذه القضايا من حيث المبدأ، ويمكننا أن نؤكد أن أكثر من 90% من حدود الدولة قد تم تحديدها بالفعل"¹¹، ومع ذلك، فإن مسارات تسوية هذا الصراع تواجه بعض التعقيدات، لعل أبرزها ما يلي:

1 - غموض الاتفاقات:

خلال عام 2023، ومع تناوب المفاوضات بين طاجيكستان وقرغيزستان، أعلن الجانبان عن اتفاقات بشأن 24.01 كيلومتر (في 5 ديسمبر) و47.05 كيلومتر (في 14 ديسمبر)¹²، وقد تم تقديم بعض التفاصيل حول المناطق التي تمت مناقشتها، لكن لم يُقدّم الجانبان بُعد تقريراً كاملاً عن المناطق التي تمت تسويتها وتحديدها كيف تمت تسويتها، وكيف تم الاتفاق على تنظيم استخدام الموارد المائية والمراعي في المناطق المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، في 2 أكتوبر 2023، أعلن رئيساً لجنة الأمن القومي في الدولتين أنهما وقعا "بروتوكول 44" الذي يؤسس لحل كل المشكلات الحدودية بينهما من دون توضيح أي تفاصيل إضافية بشأن محتويات هذا البروتوكول أو حدود التنازلات بين الجانبين أو كيفية تنفيذ هذه الحلول¹³.

2 - تباين مرجعية التفاوض:

منذ عام 2000 بدأت اجتماعات اللجان المسؤولة في الدولتين لترسيم وتعيين الحدود المشتركة؛ لكن منذ ذلك الحين، لم يتمكن أعضاء اللجنتين من الاتفاق على الجوانب المعيارية والقانونية للمسألة. ويُرجّح بعض المراقبين أن المشكلة الرئيسية تكمن في أن الدولتين تستخدمان خريطتين جيوسياسيتين مختلفتين؛ ففي حين تعمل طاجيكستان بخرائط أعدت في الفترة ما بين أعوام 1924 و1939¹⁴، تعتمد قرغيزستان خريطة لعامي 1958 و1959، مما يعقد عملية التفاوض نفسها، لأن الطرفين لا يقفان على نفس الأرضية، وهو ما يجعل التقدم نحو الحل النهائي محدوداً للغاية.

3 - الشعبية في خطاب الدولتين:

تتبنى حكومتا الدولتين خطاباً شعبوياً يُعلي من المصالح القومية على حساب أية اعتبارات أخرى، مما جعل فكرة ترسيم الحدود أو الوصول إلى تسوية واضحة لتنظيم تبادل الأراضي

وإنهاء الصراع أمراً صعباً للغاية؛ فالرئيس القومي القرغيزي صدير جباروف يستمد شرعيته من إعلاء الخطاب القومي، ويرتكز في حكمه على الرضا العام للمواطنين الذين أوصلوه للسلطة بعدما كان سجيناً، وهو ما يزيد من تشدد قرغيزستان في التفاوض لأنه يتم تصوير أي تسوية بأنها تنازل عن الأراضي لصالح طاجيكستان.

في المقابل، يحكم طاجيكستان الرئيس إمام علي رحمانوف، الذي يهيمن على السلطة منذ عام 1994 بشكل منفرد. وخلال السنوات الأخيرة وظّف نظام رحمانوف التصعيد الحدودي مع قرغيزستان بحجة حماية الطاجيك، لتأمين قبضته الداخلية على المعارضة؛ إذ عزز قدرات جهاز الأمن وسط تهم ضمنية له من المعارضة بأنه يسعى لتوريث السلطة إلى ابنه، وتنهمه المعارضة كذلك بالاعتماد على المشاعر القومية المتمثلة في حماية الطاجيك على طول الحدود غير المستقرة مع قرغيزستان¹⁵.



الرئيس القيرغيزي صدير جباروف والرئيس الطاجيكي إمام علي رحمان علي هامش اجتماع قمة منظمة شنغهاي للتعاون في سمرقند، أوزبكستان في 16 سبتمبر 2022.

وإلى جانب ما سبق، ترتبط هذه الخلافات الأوسع بين الدولتين حول ترسيم الحدود بمجموعة من العوامل الأخرى وتتأثر بها، مثل الاتجار بالمخدرات، والذي يعد عاملاً إضافياً مزعماً للاستقرار في الصراعات الحدودية؛ إذ يعتبر طريق طاجيكستان - جنوب قرغيزستان أحد الطرق الرئيسية لتهريب المخدرات من أفغانستان. كذلك تفيد الحدود التي يسهل اختراقها أنشطة المنظمات المتطرفة العنيفة والجماعات الإجرامية بشكل كبير. وأخيراً، زيادة أعباء بناء الطرق الجديدة على حكومتي الدولتين كبداية للطرق الحالية التي تمر من خلال كلتا الدولتين¹⁶.

لذلك، على الرغم من تصريحات مسؤولي الدولتين بحدوث تقدم في المفاوضات، تظل هذه التعقيدات حاضرة في كل مشهد تفاوضي بنسبة كبيرة، بما يعرقل إمكانية الوصول إلى حل

شامل للصراع، وهو ما انعكس في تصريحات سابقة في إبريل 2023 لرئيسي الدولتين بهذا الخصوص؛ إذ أشار الرئيس الطاجيكي، رحمانوف، إلى أن "مسألة ترسيم الحدود تعد قضية معقدة وتستغرق وقتاً"، فيما اعترف الرئيس القرغيزي، جباروف، بأن "وتيرة التفاوض بطيئة"، مضيفاً: "قضية الحدود لم تحل منذ 30 عاماً ولن يتم حلها خلال شهر"، وهو ما يعكس حجم المعوقات التي تواجه الدولتين في إنهاء هذا الصراع الحدودي.

ثالثاً: مستقبل الصراع ورهانات التسوية

على الرغم من تكرار الاشتباكات، والتي كاد بعضها أن يتحول إلى حرب شاملة، نجحت طاجيكستان وقرغيزستان في احتواء نطاق الأزمة حتى الآن، فجميع النزاعات الكبرى التي وقعت على الحدود، أعقبها وقف لإطلاق النار وتهدئة للأوضاع بين الجانبين، للحيلولة دون اتساع نطاق الاشتباكات وتحولها إلى حرب بين الجارتين. ومع استمرار وتيرة الاشتباكات من حين لآخر، واتساع نطاقها في النزاع الأخير، تُثار مخاوف حول مستقبل منطقة آسيا الوسطى في ظل استمرار الأزمة الحدودية بين الدولتين وعدم التوصل إلى تسوية نهائية شاملة تقتضي ترسيماً واضحاً للحدود يرضي طرفي الأزمة.

ومع الأخذ في الاعتبار التصريحات الحديثة لمسؤولي الدولتين بشأن احتمالية التوصل إلى اتفاق نهائي لترسيم الحدود، وهو أمر ما زالت تفاصيله غير واضحة حتى الآن، فإن رهانات التسوية لهذا الصراع في المستقبل تتوقف على مجموعة من المحددات من أبرزها الآتي:

1 - وجود آلية فعالة ومضمونة لتسوية مشكلة المياه:

إن صعوبة ترسيم الحدود بين طاجيكستان وقرغيزستان ناتج عن أزمة الوصول للمياه والبنية التحتية للمياه في المناطق المشتركة، ومن ثم فإن تسوية مشكلات تقسيم المياه تعد عنصراً أساسياً في حل الخلافات طويلة الأمد بين الدولتين أو على الأقل تخفيفها. لذلك فإن أي اتفاق بينهما لا يحدد آلية واضحة وفعالة لتقاسم المياه والمراعي، فإن مصيره الفشل لا محالة، خاصة في ظل الطبيعة الزراعية للمجتمعين واعتمادهما على المياه بشكل مصري.

2 - رضا المجتمعات المتأثرة:

عانت المجتمعات التي عاشت في المناطق الحدودية المشتركة بين الدولتين، سواء من الطاجيك أم القرغيز، طوال أكثر من 30 عاماً، من صراعات وقتل وتشريد وغيره. والرضا هنا ضروري لسببين؛ الأول توظيف حكومتي الدولتين للخطاب الشعبي الذي نَمَّى المشاعر العدائية لهذه المجتمعات تجاه نظيرتها، وهو ما يحتاج ربما لإعادة توجيه وضبط لضمان نجاح أي تسوية محتملة وتجنب أي اشتباكات جديدة، والسبب الثاني يرتبط بكون هذه المجتمعات هي التي ستتعايش مع أي حدود تقررها الحكومتان، وقد يكون لهذه المجتمعات رأي مسموع في أي تسوية قادمة لا تراعي مصالحها.

3 - حدود الدور الروسي:

تعد روسيا الفاعل الأساسي والأبرز في منطقة آسيا الوسطى، وترتبط بعلاقات قوية مع كل من طاجيكستان وقرغيزستان. ويخضع الموقف الروسي في هذا الصراع الحدودي لتفسيرين

متعارضين؛ الأول أن موسكو تريد حل النزاع الحدودي بين الدولتين لضمان الاستقرار في محيطها الإقليمي، وتجنب أي توتر متصاعد في منطقة آسيا الوسطى يفتح الباب لمزيد من التدخلات الخارجية، سواءً من خصوم روسيا أم حتى من حلفائها. أما الرأي الثاني المعارض، فيقول إن موسكو تستغل التوترات بين جيرانها لكسب مزيد من النفوذ والهيمنة الإقليمية، إذ يتنافس المتصارعون لكسب تأييد موسكو¹⁷.

وفي الحالتين يظل الدور الروسي بمثابة رهان حاسم في هذا الصراع، لكن ربما لانشغال روسيا في حربها ضد أوكرانيا، فإن تركيزها على هذا الصراع شهد تراجعاً خلال السنوات الماضية وربما في المستقبل القريب، بما قد تكون لها تأثيرات سلبية في إطالة أمد الصراع دون وجود أفق واضح لتسوية نهائية.

4 - فعالية الوساطات الخارجية:

نجحت بعض دول منطقة آسيا الوسطى في تسوية نزاعاتها الحدودية، وهو ما يعطي دافعاً لاحتمال تكرار هذا النجاح في أزمة طاجيكستان وقرغيزستان. وفي هذا الصدد، عرضت عدة دول الوساطة في الأزمة؛ كان أولها كازاخستان وأوزبكستان، بحكم الجوار الجغرافي، لكن مثل هذه الوساطة الإقليمية لا يمكنها النجاح من دون الرجوع إلى روسيا طلباً للمساعدة. كذلك عرضت إيران أيضاً الوساطة في حل النزاع، لكن مدى نزاهة الوساطة الإيرانية مشكوك فيها خاصة أن طهران تُعد حليفاً دفاعياً لطاجيكستان فيما تتحالف تركيا عسكرياً مع قرغيزستان¹⁸.

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من عدم وضوح موقف الصين في النزاع، فإن بكين تشعر بإمكانية اضطلاعها بدور مستقبلي في الوساطة لإنهاء هذا الصراع، خاصة مع ازدياد أهمية المنطقة على المستوى الدولي ليس فقط كנקطة عبور ولكن كمصدر للسلع، خاصة المعادن الأرضية النادرة والنفط والغاز الطبيعي، إذ تؤدي كلٌّ من طاجيكستان وقرغيزستان في هذا الصدد دوراً مهماً في الاستقرار الإقليمي؛ فعلى سبيل المثال، إن العديد من مشروعات البنية التحتية العابرة للحدود الوطنية التي تربط الصين ودول أخرى بالمنطقة تمر إما عبر طاجيكستان أو قرغيزستان، مما يوفر سبباً قوياً لعلاقة مستقرة بين الدولتين بالنسبة للصين¹⁹.

علاوة على ذلك، تحاول الولايات المتحدة إيجاد موطئ قدم لها في منطقة آسيا الوسطى خاصة بعد انسحابها من أفغانستان، نظراً لمحورية هذه المنطقة في الاستراتيجية الأمريكية، التي قد تؤمن للولايات المتحدة الوصول إلى القواعد العسكرية المنتشرة بها، ومن ثم قد يفتح هذا النزاع نافذة سياسية لدخول الولايات المتحدة للمنطقة لتقديم المشورة والضمانات وكذلك التنمية لدول المنطقة، بما يزاحم النفوذ الروسي بها.

وتظل جميع هذه الرهانات أساسية للتوصل إلى تسوية نهائية وشاملة للصراع الحدودي بين طاجيكستان وقرغيزستان، أخذاً في الاعتبار أن هذه الرهانات لا تعمل بمعزل عن بعضها بل تتكامل عناصرها لحل الأزمة في النهاية، فمهما ضغطت روسيا على الطرفين لترسيم

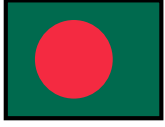
الحدود، فلن يتم ذلك إلا بحل أزمة الوصول للموارد المائية أولاً، وهو ما لن يتم إلا برضا المجتمعات المتضررة بشكل مباشر في مناطق الحدود المشتركة وهكذا. ويُضاف إلى كل ذلك، الحاجة إلى اتباع تدابير بناء الثقة بين الدولتين الجارتين وشعبيهما خاصة في مناطق الحدود المشتركة لضمان عدم تجدد الاشتباكات مرة أخرى في حالة التوصل إلى تسوية نهائية، والتي يبدو إنها لا تزال مسألة معقّدة للغاية.

الهوامش

- 1- Luca Urciuolo, Kyrgyzstan and Tajikistan: causes and analysis of an endless border dispute, **SpecialEurasia: geopolitical intelligence & risk assessment**, September 29, 2022. <https://tinyurl.com/mrya9vxz> (Accessed: February 2, 2024).
- 2- Gulzana Kurmanalieva, Kyrgyzstan and Tajikistan: Endless Border Conflict, **Institut für Europäische Politik (IEP)**, EUCACIS online paper, Berlin, No. 4, February 2019, p 4. <https://tinyurl.com/2p9ajszf> (Accessed: February 3, 2024).
- 3- **Ibid**, p 5.
- 4- Aijan Sharshenova, More than a 'Border Skirmish' Between Kyrgyzstan and Tajikistan, **The Diplomat**, September 19, 2022. <https://tinyurl.com/4cd776fc> (Accessed: February 15, 2024).
- 5- Catherine Putz, Kyrgyz-Tajik Conflict Escalates Even Though Presidents Met at SCO, **The Diplomat**, September 19, 2022. <https://tinyurl.com/yckyuc43> (Accessed: February 15, 2024)
- 6- قرغيزستان وطاجيكستان: نحو 100 قتيل في الاشتباكات على الحدود بين البلدين، **بي بي سي**، 19 سبتمبر 2022. www.bbc.com/arabic/world-62954085 (تاريخ الدخول: 15 فبراير 2024).
- 7- Ayzirek Imanaliyev and Kamila Ibragimova, Kyrgyzstan, Tajikistan: Solving water puzzle key to preventing fresh fighting, **Eurasianet**, May 19, 2021. <https://tinyurl.com/yj4v44kz> (Accessed: February 16, 2024).
- 8- Aigul Arynova and Susanne Schmeier, Conflicts over water and water infrastructure at the Tajik-Kyrgyz border: A looming threat for Central Asia?, **Water, Peace and Security**, Apr 28, 2021, pp 4-5. <https://waterpeacesecurity.org/files/68> (Accessed: February 10, 2024)
- 9- Kemel Toktomushev, Understanding Cross-Border Conflict in Post-Soviet Central Asia: The Case of Kyrgyzstan and Tajikistan, **Connections: The Quarterly Journal**, No. 1, 2018, pp 35-36.
- 10- **Ibid**, pp 34-35.
- 11- Big Promises on the Kyrgyz-Tajik Border, **The Diplomat**, December 15, 2023. <https://tinyurl.com/mr3w2kzx> (Accessed: February 15, 2024).
- 12- **Ibid**.
- 13- Mysterious Border Protocol Signed Between Kyrgyz and Tajik Security Chiefs, **The Diplomat**, October 4, 2023. <https://tinyurl.com/yvsxmscn> (Accessed: February 15, 2024).
- 14- مجدي مصطفى، حدود دامية بين طاجيكستان وقرغيزستان.. إرث سوفياتي ينتظر علاجاً، **الجزيرة**، 19 سبتمبر 2022. <https://tinyurl.com/mpka696v> (تاريخ الدخول: 12 فبراير 2024).
- 15- محمد العربي، قرغيزستان وطاجيكستان.. هل ستشتعل حرب جديدة في حديقة روسيا الخلفية؟، **الجزيرة**، 13 أكتوبر 2022. <https://tinyurl.com/mr3ya4j7> (تاريخ الدخول: 15 فبراير 2024).
- 16- Aigul Arynova and Susanne Schmeier, **Op. Cit**, pp 12.
- 17- Chris Rickleton, Can Kyrgyzstan And Tajikistan Consign Their Deadly Border Conflicts To The Past?, **RFERL**, December 19, 2023. <https://tinyurl.com/mnrh7h> (Accessed: February 16, 2024).
- 18- Gavin Helf, Border Clash between Kyrgyzstan and Tajikistan Risks Spinning Out of Control, **United States Institute for Peace**, May 4, 2021. <https://tinyurl.com/5d9cwc94> (Accessed: February 16, 2024).
- 19- Nicholas Castillo, Tajikistan and Kyrgyzstan near a Border Agreement, **Caspian Policy Center**, October 18, 2023. <https://tinyurl.com/3ytmsasz> (Accessed: February 16, 2024).

BIMSTEC

Bay of Bengal Initiative
for Multi-Sectoral Technical and
Economic Cooperation



Bangladesh



Bhutan



India



Myanmar



Nepal



Sri Lanka



Thailand

BIMSTEC

دوافع تفعيل "مبادرة خليج البنغال للتعاون الفني والاقتصادي متعدد القطاعات"

د. إيمان فخري

باحث متخصص في الشؤون الإقليمية الآسيوية

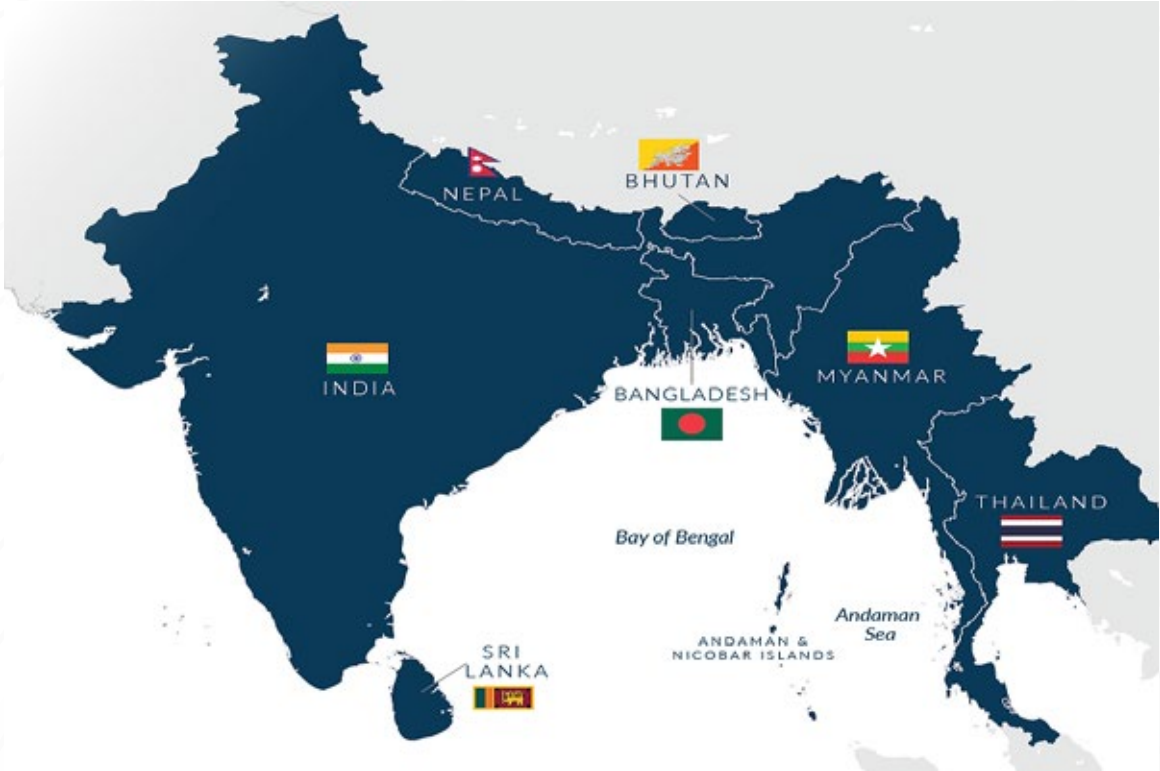
تسعى دول مبادرة خليج البنغال للتعاون الفني والاقتصادي متعدد القطاعات (The Bay of Bengal Initiative for Multi-Sectoral Technical and Economic Cooperation) - وهي إحدى أهم المنظمات الإقليمية في منطقة خليج البنغال، التي تضم دولاً من منطقتي جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا- إلى محاولة تفعيل دور المبادرة وتعزيز أدائها ومعالجة أوجه القصور القائمة، وذلك مع تزايد حدة ووتيرة التحديات التنموية العابرة للحدود الوطنية، وعلى رأسها تفشي الأوبئة، والتداعيات الناجمة عن التغير المناخي، والآثار السلبية المتعلقة باضطراب سلاسل التوريد العالمية؛ والتي تفرض تعزيز الشراكات الإقليمية في مناطق العالم المختلفة أكثر من أي وقت مضى، بهدف التغلب على هذه التحديات وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام.

وقد تأسست المبادرة في 6 يونيو 1997 عندما وقّعت كلٌّ من بنغلاديش والهند وسريلانكا وتايلاند على إعلان بانكوك بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها، ثم توسّع نطاق الدول التي تشملها المبادرة أكثر من مرة، ففي 22 ديسمبر 1997 انضمت ميانمار للمنظمة، وانضمت دولتا بوتان ونيبال في فبراير 2004¹.

في هذا الإطار، يلقي هذا التحليل الضوء على أهمية المبادرة وآليات عملها المؤسسي، ويتناول أهم الدوافع والمؤشرات لإعادة إحياء وتفعيل المبادرة ومسااعي تعزيز دورها في

التكامل الإقليمي لمنطقة خليج البنغال، ثم يناقش أهم التحديات التي تواجه المبادرة وسبل التغلب عليها.

شكل (1): الموقع الجغرافي للدول الأعضاء في مبادرة خليج البنغال للتعاون الفني والاقتصادي متعدد القطاعات



أولاً: خصوصية المبادرة وتطورها المؤسسي

تتألف المنظمة حالياً من سبع دول أعضاء، خمس دول من جنوب آسيا، ودولتين من جنوب شرق آسيا، وهو ما يجعلها بمثابة جسر فريد بين المنطقتين، فهي بمثابة مزيج من سياسة "النظر غرباً" التي تنتهجها بعض دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا "الآسيان"، وسياسات "النظر شرقاً/ التحرك شرقاً" التي تنتهجها بعض دول جنوب آسيا²، فضلاً عن كونها منبراً لتعزيز التعاون بين دول الجنوب.

ولا يُعد ذلك هو العامل الوحيد الذي يجعلها مبادرة متميزة، بل تتضافر عدة عوامل أخرى لتجعلها المبادرة الأهم في منطقة خليج البنغال، فهي موطن لحوالي 1.6 مليار شخص، يشكلون حوالي 23% من سكان العالم و4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و4.5%

من حجم التجارة العالمية³. ويمر حوالي نصف حركة الحاويات في العالم عبر هذه المنطقة، وتتعامل موانئها مع ما يقرب من 33% من إجمالي التجارة العالمية⁴. كما تتمتع الدول الأعضاء بمزيج متنوع من الموارد الطبيعية مثل: النفط والغاز والطاقة الكهرومائية⁵. هذا فضلاً عن أن دول المجموعة تجمعها روابط تاريخية وحضارية وثقافية مشتركة، مما جعل من السهولة بمكان أن تجتمع هذه الدول تحت مظلة مبادرة واحدة⁶.

الجدول (1): القطاعات التنموية التي تركز عليها دول المبادرة

م	القطاع	الدولة المنسق
1	التجارة والاستثمار	بنغلاديش
2	التكنولوجيا	سريلانكا
3	الطاقة	ميانمار
4	النقل والاتصالات	الهند
5	السياحة	الهند
6	الاستزراع السمكي	تايلاند
7	الزراعة	ميانمار
8	التعاون الثقافي	بوتان
9	البيئة وإدارة الكوارث	الهند
10	الصحة العامة	تايلاند
11	التعاون والتفاعلات بين الشعوب	تايلاند
12	التخفيف من حدة الفقر	نيبال
13	مكافحة الإرهاب والجرائم العابرة للحدود الوطنية	الهند
14	التغير المناخي	بنغلاديش

ويتمثل الهدف الرئيسي من إنشاء المبادرة، وفقاً لإعلان بانكوك، في خلق بيئة إقليمية تدعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في المنطقة، وذلك في إطار استكمال خطط التنمية الوطنية للدول الأعضاء. كما تم تأكيد أهمية قيام الدول الأعضاء بتبادل المعرفة وأنجع السياسات والتجارب التنموية من خلال دعم مرافق التدريب وتبادل الخبرات للتغلب على التحديات التنموية المشتركة، في إعلان الإنشاء، وقد نص الإعلان أيضاً على أهمية العمل

لتنفيذ مشروعات مشتركة في مجالات التجارة والاستثمار، والتكنولوجيا، والصناعة، والسياحة، والزراعة، والطاقة، والنقل، والبنية التحتية⁷. وقد أعلنت دول المنظمة أن تركيزها الأساسي يتمحور حول 14 قطاعاً تنموياً، وتم تعيين كل دولة لتضطلع بالدور التنسيقي الرئيسي في كل قطاع، كما هو مبين في الجدول رقم (1)⁸.

ومن ثم، فقد صاحب إنشاء هذه المنظمة زخم وتوقعات حول الدور الذي ستؤديه على ساحة خليج البنغال، ولاسيما أنها تضم قوتين إقليميتين كبيرتين على الصعيد الاقتصادي والتأثير السياسي هما الهند وتايلاند، بينما تحظى الدول الأخرى في المنظمة بتأثير اقتصادي وسياسي أقل، مما أضفى خصوصية بشكل كبير على المبادرة كونها تُعد مثلاً حقيقياً للتكامل بين القوى المختلفة في منطقتي جنوب وجنوب شرق آسيا⁹.

وعلى الرغم من مرور أكثر من ربع قرن على تأسيس المبادرة، فإن تطور أطرها المؤسسية كان بمثابة نقطة الضعف الأساسية في هيكلتها الرئيسية، وذلك على عكس منظمة "الآسيان" التي تتمتع بأطر مؤسسية قوية وراسخة لتعزيز دورها الاقتصادي والسياسي. ويمكن استقرار الضعف المؤسسي للمبادرة من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية، يتمثل أولها في اتفاق قادة المبادرة على عقد اجتماعات القمة كل عامين، إلا أنه منذ تأسيسها في عام 1997، لم تعقد مبادرة خليج البنغال للتعاون سوى خمسة اجتماعات قمة فقط¹⁰، كما أنه لدى تأسيسها، تقرر أن يجتمع كبار مسؤوليها مرتين في العام، ولكن تم تعليق هذه الاجتماعات سبع مرات بين أعوام 2014 و2017، وهو ما أثر بشكل كبير في فعالية المبادرة في الاضطلاع بمهامها الرئيسية وتحقيق هدفها الرئيسي لتعزيز التكامل الإقليمي¹¹.

يتمثل المؤشر الثاني في أنه لم يتم اعتماد ميثاق لمبادرة خليج البنغال للتعاون، بما يضيف الطابع الرسمي على هذا التجمع الإقليمي حتى حدث ذلك في القمة الخامسة لقادة المبادرة، في سريلانكا، في 30 مارس 2022، أي أن المبادرة ظلت من دون إطار حاكم لمدة تربو على 20 عاماً، على الرغم من إنشاء أمانة دائمة للمبادرة في دكا منذ عام 2014¹².

ويرتبط المؤشر الثالث بالافتقار إلى وجود آليات للتمويل ومتابعة تنفيذ المشروعات والأنشطة التعاونية بين دول المبادرة، وهو ما مثّل العائق الرئيسي أمام تفعيل عدة اتفاقيات مهمة مثل: اتفاقية التوصيل البيني لشبكات الكهرباء، واتفاقية التعاون القانوني حيال المسائل الجنائية، وكذلك مذكرة التفاهم للتعاون بين الأكاديميات الدبلوماسية ومؤسسات التدريب في الدول الأعضاء¹³.

وقد انعكس ضعف الأطر المؤسسية الفعالة على المردود الاقتصادي للمبادرة، فقد كان التوسع في التجارة البينية على قمة الأولويات الاقتصادية لدول المبادرة، لما له من انعكاسات إيجابية على مستوى النمو الاقتصادي في المنطقة وتزايد التكامل الإقليمي، إذ تم التوقيع على الاتفاقية الإطارية بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين الدول الأعضاء في المبادرة في عام 2004، إلا أنه لم يتم تفعيلها حتى الآن، نظراً لأن دول المجموعة ما تزال بحاجة إلى تبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية، واللوائح الفنية، والمعايير، وتدابير الحجر الصحي؛ لتتمكن من تطبيق اتفاقية التجارة الحرة¹⁴.

وقد انعكس هذا بدوره على تدني معدلات التجارة البينية بين دول المبادرة لتسجل حوالي 70 مليار دولار، أي ما يشكل حوالي 7% فقط من إجمالي التجارة العالمية للدول الأعضاء في عام 2022، وهو معدل ضئيل للغاية إذا ما تمت مقارنته بمعدلات التجارة الإقليمية البينية بين دول رابطة "الآسيان"، والتي تبلغ قيمتها 600 مليار دولار، أي ما يعادل 23% من إجمالي تجارتها العالمية¹⁵.

ثانياً: دوافع إصلاح وتفعيل المبادرة

يمكن تمييز نوعين من الدوافع التي عملت على تعزيز التوجه نحو إصلاح المبادرة وإعادة تفعيل دورها في منطقة خليج البنغال، وهما:

1 - التغيير الجذري في المشهدين الإقليمي والعالمي:

تضافرت عدة عوامل، دولية وإقليمية، أكدت في مجملها حاجة دول المبادرة لتفعيل التعاون ومحاولة معالجة أوجه القصور المتعلقة بضعف البنية المؤسسية للمبادرة وضعف تأثيراتها الاقتصادية الملموسة في منطقة خليج البنغال. ومن أبرز هذه العوامل جائحة "كوفيد-19"، والحرب الدائرة في أوكرانيا، والتداعيات الناجمة عن اضطراب سلاسل التوريد العالمية، وما أسفر عنه كل ذلك من تهديد للأمن الغذائي وأمن الطاقة العالمي وزيادة معدلات التضخم، هذا بالإضافة إلى تزايد حدة التحديات العابرة للحدود الناتجة عن سلبيات التغير المناخي، وظهور قوى اقتصادية ناشئة تنافس الولايات المتحدة لخلق مشهد عالمي لا يقوم على القطبية الأحادية مثلما كان الحال عندما تم إنشاء المبادرة.

هذه العوامل تؤكد الحاجة لتعميق وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية التي أصبحت أمراً ملحاً لدول المبادرة، ولاسيما مع انحسار دور رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي "سارك" بسبب الخلافات التي تموج بها خصوصاً بين الهند وباكستان، إذ توقفت اجتماعات القمة للمنظمة بشكل كامل منذ الهجوم الإرهابي في أوري وعودة حركة طالبان إلى السلطة في أفغانستان؛ وبالتالي أصبحت مبادرة خليج البنغال للتعاون هي المرشح الرئيسي للاضطلاع بالدور التنسيقي الرئيسي في منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا¹⁶.

2 - اتساق دعوات تفعيل المبادرة مع مصالح الدول الأعضاء:

تصدر الإشارة إلى أن مبادرة خليج البنغال للتعاون تعمل على دعم تحقيق دولها لأجنداتهم الوطنية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، وهو ما كان بمثابة عامل حاسم في دفع قادة المبادرة للعمل بشكل مشترك لتفعيلها. على سبيل المثال يسكن ما يقرب من 25% من إجمالي سكان الهند في الولايات الساحلية الأربع (أندرا براديش، وأوريسا، وتاميل نادو، والبنغال الغربية) التي تقع على طول خليج البنغال. وبالتالي، فإن تعزيز التنمية الاقتصادية والبنية التحتية في خليج البنغال سينعكس إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادي لهذه الولايات الهندية، هذا بالإضافة إلى رغبة الهند الحثيثة في توسيع مناطق نفوذها خارج جوارها المباشر من خلال ربط خليج البنغال بجنوب شرق آسيا، بل وتنظر الهند للمبادرة كجزء من التنافس الإقليمي مع مبادرة الحزام والطريق الصينية، وهو ما ترى الهند أنه سيعزز مكانتها الإقليمية أمام الصين منافسها التقليدي والتاريخي¹⁷.



مبادرة خليج البنغال للتعاون الفني والاقتصادي متعدد القطاعات

تأسست في عام 1997 من خلال إعلان بانكوك



أهمية المبادرة

• 23% من سكان العالم

• 4% من إجمالي الناتج المحلي العالمي

• يمر حوالي نصف حركة الحاويات في العالم عبر خليج البنغال

Source: Syed Raiyan Amir, BIMSTEC and Bangladesh-India Cooperation: Mutuality and Prospects, Modern diplomacy, MAY 2, 2022. [HTTPS://TINYURL.COM/7CUSYSN6](https://tinyurl.com/7CUSYSN6)

وعلى نحو مماثل، توفر المبادرة منصة مثالية لبنغلاديش كي تعزز مكانتها ودورها على الصعيد الإقليمي والخروج من عباءة كونها دولة صغيرة في خليج البنغال. وبالنسبة لسريلانكا، توفر المبادرة فرصة لتعزيز تواصلها مع منطقة جنوب شرق آسيا، وهو ما يُمكنها من أن تصبح مركزاً ديناميكياً للتعاون الاقتصادي بين دول جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ. وعلى صعيد آخر تُمكن المبادرة الدول غير الساحلية (نيبال وبوتان) من الوصول بسهولة إلى خليج البنغال، وهو ما سينعكس إيجابياً على معدلات التجارة والنمو الاقتصادي في تلك الدولتين. وفي السياق ذاته، سيعمل تفعيل المبادرة على تعزيز قدرة ميانمار وتايلاند في الوصول إلى الأسواق الاستهلاكية المتنامية باستمرار في جنوب آسيا، وهو ما سينعكس إيجابياً على زيادة معدلات النمو والرخاء الاقتصادي¹⁸.

ثالثاً: مؤشرات إصلاح المبادرة وتفعيلها

انعكس إدراك قادة دول مبادرة خليج البنغال للتعاون لتلك التغيرات الجذرية في سعيهم خلال السنوات الأخيرة إلى إصلاح وإعادة هيكلة المبادرة وتفعيل دورها، وهو ما يمكن استقراؤه في المؤشرات التالية:

1 - توسيع نطاق التعاون:

تجري مفاوضات حول الوثيقة الخاصة بالقواعد الإجرائية للآليات الرئيسية التي تحكم المجموعة، وذلك بهدف معالجة مشكلات الكفاءة في الهيكل التنظيمي الحالي، وهو ما سيؤدي دوراً حيوياً في خلق حالة من الحوار البناء بين كافة الأعضاء. كما يجري التباحث حول التوصل لآلية لحل النزاعات بين الدول الأعضاء لمنع النزاعات بين الأعضاء أو الصراعات الداخلية ضماناً للحد من معوقات تعزيز التعاون الإقليمي في المنطقة¹⁹.

وتجدر الإشارة إلى أنه جارٍ التفاوض بين دول المبادرة على اتفاقية المركبات الآلية لتنظيم حركة مرور الركاب والمركبات الشخصية والبضائع بين الدول الأعضاء، وكذلك اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري، ودراسة الخطة الرئيسية لربط الشبكة الكهربائية، وإنشاء وتفعيل مرصد الصناعات الثقافية في بوتان، ومركز مبادرة خليج البنغال للطاقة في الهند²⁰.

2 - عقد الاجتماعات رفيعة المستوى:

تسعى دول المبادرة إلى زيادة معدل عقد اجتماعات القمة لقاداتها، إذ انعقدت قمم المبادرة الخمس السابقة بفارق أربع سنوات في المتوسط، وعُقدت القمة الخامسة بين الرؤساء والقادة افتراضياً، بإدارة سريلانكا، في شهر مارس 2022، مما يجعل القمة السادسة المزمع عقدها في تايلاند خلال العام الحالي 2024 تتمتع بخصوصية شديدة كونها تُعقد في فترة أقل من عامين من انعقاد القمة الأخيرة، وهو ما يُعد مؤشراً واضحاً على تطلع الدول الأعضاء لرفع كفاءة المجموعة وزيادة فعاليتها²¹.



3 - تعزيز التعاون مع رابطة "الآسيان":

التقى وفد من مبادرة خليج البنغال للتعاون مؤخراً مع أمانة رابطة "الآسيان"، في إندونيسيا، للتعرف إلى آليات عمل الرابطة والتباحث حول كيفية الاستفادة من أفضل ممارسات رابطة "الآسيان" وإمكانية تطبيقها لتعزيز الإطار المؤسسي للمبادرة، وهو توجه استراتيجي سيعمل على إحداث نقلة نوعية لتعزيز آليات عمل المبادرة²².

رابعاً: التحديات الأساسية التي تواجه تفعيل المبادرة

يتضح مما تقدم أن هناك رغبة حثيثة لدول المبادرة للعمل على تعزيز دورها، بيد أن هناك عدداً من التحديات التي يتعين العمل على معالجتها لضمان زيادة فعالية الدور الذي تضطلع به المبادرة إقليمياً. ويمكن إجمال أبرز هذه التحديات فيما يلي:

1 - الأزمات الاقتصادية للدول الأعضاء:

لا تمثل دول المبادرة استثناءً حيال الصعوبات الاقتصادية التي تواجه دول العالم في المرحلة الحالية، إذ يعاني الاقتصاد النيبالي من الركود، وتتعافى سريلانكا ببطء من أسوأ أزمة

اقتصادية وإنسانية تشهدها منذ الاستقلال، وما تزال الدولتان تواجهان انخفاضات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وتضخم أسعار الغذاء والوقود، ونقص السلع الأساسية. وقد طلبت بنغلاديش الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي خوفاً من انخفاض احتياطياتها من النقد الأجنبي. وبالنسبة لميانمار، فإنها لا تعاني حالياً فقط من التراجع الاقتصادي، بل من تدهور الوضع الأمني أيضاً، وما تزال تخلق قضية عرقية الروهينجا مزيداً من التوترات في العلاقة بين بنغلاديش وميانمار.²³

على صعيد آخر، فإنه من المزمع خروج بنغلاديش ونيبال من فئة الدول الأقل نمواً في عام 2026، وهو ما سيؤدي إلى افتقاد الدولتين للدعم الدولي المخصص لهما، فعلى سبيل المثال، ستفقد بنغلاديش ونيبال قدرتهما على الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي وتصدير المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية، وهو ما سيؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية وانخفاض معدلات التجارة والعوائد من التصدير.²⁴

2 - اتساع نطاق مجالات التعاون المُستهدفة:

يُمثل توسيع نطاق مجالات التعاون بين دول المبادرة سلاحاً ذا حدين، فعلى الرغم من أن ذلك قد يعزز ويُفَعِّل المبادرة، فإن زيادة مجالات التعاون قد تؤدي إلى تشتيت الجهود والموارد، وهو ما قد يؤثر بالسلب في إمكانية إحراز تقدم ملموس في هذه المجالات.²⁵ لذا، يرى فريق من الخبراء الاقتصاديين، أنه يتعين على دول المبادرة ترتيب الأولويات من بين الأربعة عشر مجالاً التي تستهدف تعميق التعاون، وهو ما يتيح حشد الموارد اللازمة لتعزيز التعاون في تلك المجالات وينعكس إيجابياً على إمكانية تقييم التقدم المُحرَز في كل مجال.

3 - مشكلة الموارد المالية:

تظل الميزانية الهزيلة التي تبلغ حوالي 200 ألف دولار أمريكي تحدياً رئيسياً يحال تعزيز فعالية المبادرة، فعلى الرغم من المبادرات التي تم إطلاقها لإنشاء "صندوق تنمية مبادرة خليج البنغال للتعاون"، بهدف تسهيل تخطيط وتنفيذ المشروعات والبرامج في مجالات التعاون المختلفة، فإنه لم يتم تنفيذ هذا الصندوق بعد؛ ومن ثم، فإنه يتعين على دول المبادرة العمل نحو سرعة إنشاء هذا الصندوق أو تأسيس بنك خاص للمبادرة كما سبق وأن اقترحت نيبال، وأن لا يعتمد تمويل الصندوق أو البنك على الموارد المالية المتاحة للدول الأعضاء فحسب، بل يمكن العمل لتفعيل أنماط التعاون الثلاثي وتعزيز الشراكة مع مؤسسات التمويل الإقليمية، وعلى رأسها البنك الآسيوي للتنمية والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، لإتاحة التمويلات المطلوبة لتنفيذ المشروعات التنموية ذات الأولوية للمبادرة، ولاسيما تلك المتعلقة بتحسين أطر التجارة الإقليمية. ويمكن في هذا الإطار أيضاً تعزيز التعاون مع بنك التنمية الجديد التابع لتجمع "البريكس"، بل ويمكن تكرار عقد قمم مشتركة مع تجمع "البريكس"، على غرار الاجتماعات التي عُقدت في الهند في عام 2016.²⁶

4 - التنافس الإقليمي بين القوى الكبرى:

يُمثل التنافس الإقليمي بين القوى الإقليمية المختلفة في آسيا، وعلى رأسها الصين والهند، عملة ذات وجهين، يتمثل وجهها الأول في التحدي الكامن بسبب التنافس التاريخي بين القوى الإقليمية الآسيوية، ولاسيما في ظل الصعود الصيني و”مبادرة الحزام والطريق” التي تراها بعض القوى الإقليمية بمثابة الآلية الرئيسية التي تعتمد عليها الصين لتوسيع نفوذها إقليمياً وعالمياً؛ لكن هذا التنافس له وجه آخر يتمثل في إمكانية تنويع مصادر التمويل وتبادل الخبرات مع عدد كبير من الدول المتنافسة بهدف دعم المبادرة.

وبالتالي، فإن التنافس الإقليمي قد يمثل تحدياً لا يمكن تجاوزه أو فرصة يمكن اغتنامها، وهو أمر يمكن تحديده من قِبَل دول المبادرة التي يتعين عليها اتباع نهج متوازن في علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع القوى المتنافسة على الصعيدين الإقليمي والدولي لتعظيم استفادتها من كافة الأطراف²⁷.

أخيراً، لقد اختلف المشهد العالمي بشكل جذري عمّا كان عليه عند إنشاء مبادرة خليج البنغال للتعاون الفني والاقتصادي متعدد القطاعات، في عام 1997، مما يوفر فرصاً ويفرض تحديات جديدة على المبادرة. ورغم تعدد التحديات وتشعبها، فإنه يمكن لدول المبادرة تحويل هذه التحديات إلى فرص من خلال العمل على تعزيز مبدأ الاعتماد المتبادل والالتزام الواضح تجاه الدول الأعضاء الأقل نمواً، وذلك لحشد الجهود لتحقيق التنمية الشاملة والعادلة، وهو ما سيعمل على زيادة مصداقية المبادرة بين شركاء التنمية ويجذب مزيداً من الدعم المادي لمشروعات البنية التحتية التي ستعمل على تعزيز الارتباط الإقليمي بين دول خليج البنغال ودعم نجاح المبادرة.

الهوامش

- 1- الموقع الرسمي لمبادرة خليج البنغال للتعاون الفني والاقتصادي متعدد القطاعات، <https://bimstec.org/history>، (تاريخ الدخول: 5 فبراير 2024).
- 2- N Manoharan, "Realising the potential of BIMSTEC", **Deccan Herald**, March 29, 2022, <https://www.deccanherald.com/opinion/realising-the-potential-of-bimstec-1095827.html> (Accessed at February 9, 2024).
- 3- Prabir De, "BIMSTEC: Unlocking the Future Potential", **Impact and Policy Research Institute**, June 6, 2023, <https://www.impriindia.com/insights/bimstec-bayofbengal-cooperation-trade/> (Accessed at February 3, 2024).
- 4- Tariq Karim, "The Bay of Bengal and Bangladesh in the Indo-Pacific region", **The Daily Star**, May 11, 2023, <https://www.thedailystar.net/opinion/news/the-bay-bengal-and-bangladesh-the-indo-pacific-region-3316926> (Accessed at February 4, 2024).
- 5- Prabir De, "BIMSTEC must scale new heights", **East Asia Forum**, August 25, 2018, <https://eastasiaforum.org/2018/08/25/bimstec-must-scale-new-heights/> (Accessed at February 1, 2024).
- 6- Prabir De, "BIMSTEC: Unlocking the Future Potential", **Op.Cit.**
- 7- نص إعلان بانكوك، **متاح على الموقع الرسمي للمبادرة**، على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/5337cs5m> (تاريخ الدخول: 3 فبراير 2024).

- 8- **الموقع الرسمي للمبادرة**, <https://bimstec.org/history>, (تاريخ الدخول: 2 فبراير 2024).
- 9- Joyeeta Bhattacharjee, "SAARC vs BIMSTEC: The Search for the Ideal Platform for Regional Cooperation", ORF Issue Brief, ISSUE NO. 226, (India, **Observer Research Foundation**, January 2018), p 5.
- 10- Shamsheer M. Chowdhury, "BIMSTEC: Evolution and Its Future", **India Foundation**, May 2, 2022, <https://indiafoundation.in/articles-and-commentaries/bimstec-evolution-and-its-future/> (Accessed at February 7, 2024).
- 11- Eve Register, "BIMSTEC Revival: A Compelling Alternative to the BRI in the Bay of Bengal", **South Asian Voices**, February 7, 2024, <https://southasianvoices.org/bimstec-revival/> (Accessed at February 9, 2024).
- 12- Joyeeta Bhattacharjee, **Op.Cit**, pp 5 - 6.
- 13- Reena Marwah, Sanika Sulochani Ramanayake and Lailufar Yasmin, "Political Economy of Trade in BIMSTEC: A Contemporary Perspective", **Millennial Asia**, volume, 14, issue 3, (Association of Asia Scholars, 2023), P 437.
- 14- Prabir De, "BIMSTEC: Unlocking the Future Potential", **Op.Cit**.
- 15- N Manoharan, **Op.Cit**.
- 16- Joyeeta Bhattacharjee, **Op.Cit**, p5.
- 17- Dr. Pramod Jaiswal, "Exploring the BIMSTEC Potential: Opportunities, Challenges and Way Forward", **Nepal Institute for International Co-operation & Engagement**, May 29, 2020, <https://niice.org.np/archives/4905> (Accessed at February 1, 2024).
- 18- Ibid.
- 19- Eve Register, **Op.Cit**.
- 20- **الموقع الرسمي للمبادرة**, http://www.bimstecthailand.com/en/success_en, (تاريخ الدخول: 4 فبراير 2024).
- 21- **المرجع السابق**.
- 22- Eve Register, **Op.Cit**.
- 23- Aditya Gowdara, Shivamurthy, And Sohini Bose, "BIMSTEC: A call for robust institutionalization", **Observer Research Foundation**, June 7, 2023, <https://tinyurl.com/3e2efrjt> (Accessed at January 31, 2024).
- 24- Fahmida Khatun, "Significance of BIMSTEC during turbulent times", **The Daily Star**, September 25, 2022, <https://tinyurl.com/bdzkwd2n> (Accessed at February 7, 2024).
- 25- Aditya Gowdara, Shivamurthy, And Sohini Bose, **Op.Cit**.
- 26- Ibid.
- 27- Pratinashree Basu and Nilanjan Ghosh, "Breathing New Life into BIMSTEC: Challenges and Imperatives", **ORF Occasional Paper**, No. 243, (India, Observer Research Foundation, APRIL 2020) p 14.

آسيا من الداخل

مفاجآت تايبيه

تحولات سياسية داخلية وعلاقات أكثر تعقيداً عبر المضيق بعد انتخابات تايوان 2024

فشل الدولة

المصادر الهيكلية للأزمات السياسية والأمنية الراهنة في ميانمار

محادثات كوالالمبور

فرص تسوية الصراع التاريخي الممتد في مقاطعات جنوب تايلاند

اقتصاد الفضاء المستقبلي

أهداف ودلالات إعلان كوريا الجنوبية إنشاء وكالة فضاء كاملة

منطقة أكثر احترافية

تداعيات موجات الجفاف ونقص المياه على الأمن الإنساني في آسيا الوسطى



مقابلات تايبيه

تحولات سياسية داخلية وعلاقات أكثر تعقيداً عبر المضيق بعد انتخابات
تايوان 2024

محمود قاسم

نائب رئيس تحرير دورية "اتجاهات آسيوية"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي

أفضت الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أُجريت في تايوان (الاسم الرسمي: جمهورية الصين) يوم 13 يناير 2024 إلى جملة من التغييرات اللافتة، سواءً فيما يتعلق باتجاهات التصويت أم ما يتعلق بالتركيبة المختلفة للسلطتين التنفيذية والتشريعية أم بالمعادلة الحزبية الجديدة التي تم تشكيلها؛ إذ تبقى هذه الانتخابات شاهدة على تحولات داخلية غير مسبوقة في تاريخ الاستحقاقات الانتخابية التايوانية، وربما ستكون بداية لتحولات أخرى محتملة فيما يتعلق برؤية الصين لتايوان في السنوات المقبلة وبطبيعة العلاقات عبر مضيق تايوان، ولاسيما مع تصريح الرئيس الصيني شي جين بينغ، في خطابه يوم 31 ديسمبر 2023، بمناسبة العام الجديد، أي قَبْل أسبوعين من انطلاق الانتخابات في تايوان، أن "إعادة التوحيد مع تايوان أمر حتمي".

وتتمثل أبرز التحولات السياسية الخاصة بتركيبة السلطة في تايوان عقب الانتخابات في فوز، لاي تشينغ تي، مرشح الحزب الديمقراطي التقدمي؛ ليكون رئيس تايوان المقبل لمدة أربعة أعوام، في سابقة هي الأولى من نوعها على الإطلاق، وهي أن يفوز حزب واحد بثلاثة انتخابات رئاسية متتالية. ويكتمل هذا التحول مع عدم تحقيق أي من الحزبين الكبارين، الحزب الديمقراطي التقدمي والحزب القومي الصيني الكومينتانغ، أغلبية برلمانية في اليوان التشريعي

للمرة الأولى منذ 20 عاماً، وهو ما يؤدي إلى تصاعد تأثير حزب شعب تايوان السياسي في ظل هذا الانقسام البرلماني من جانب، ويؤدي إلى إجبار الرئيس الجديد على عقد مساومات وتوافقات صعبة مع المعارضة لتمير القوانين والتشريعات في البرلمان الجديد من جانب آخر.

وقد اعتبر لاي تشينغ تي، المعروف أيضاً باسم ويليام لاي، أن انتصاره يُعد انتصاراً للديمقراطية وتأكيداً أن تايوان تسير في الطريق الصحيح، قائلاً: "أتوجه بالشكر للناخبين على كتابة فصل جديد في ديمقراطيتنا.. لقد أظهرنا للعالم مدى اعتزازنا بديمقراطيتنا.. وهذا هو التزامنا الذي لا يتزعزع"، مضيفاً: "ستواصل تايوان السير جنباً إلى جنب مع الديمقراطيات من جميع أنحاء العالم، فمن خلال أفعالنا، نجح الشعب التايواني في مقاومة جهود القوى الخارجية للتأثير في هذه الانتخابات"¹.

بيد أن نتائج هذه الانتخابات، والتي يمكن وصفها بالأكثر إثارة وجدلاً؛ تفتح الباب أمام مزيد من اللايقين حول مستقبل جزيرة تايوان خلال السنوات الأربع المقبلة، خاصة وأن نتائجها قد تجعل العلاقة عبر المضيق على حافة الهاوية، وهو الأمر الذي أكدته رد الفعل الصيني السريع عقب إعلان النتائج مباشرة، فقد ذكر المتحدث باسم مكتب شؤون تايوان التابع للحكومة الصينية ما يلي: "الحزب الديمقراطي التقدمي لا يمكنه تمثيل الرأي العام السائد في الجزيرة... والانتخابات لا تغير الاتجاه العام المتمثل في أن الوطن الأم سيتوحد في نهاية المطاف"².

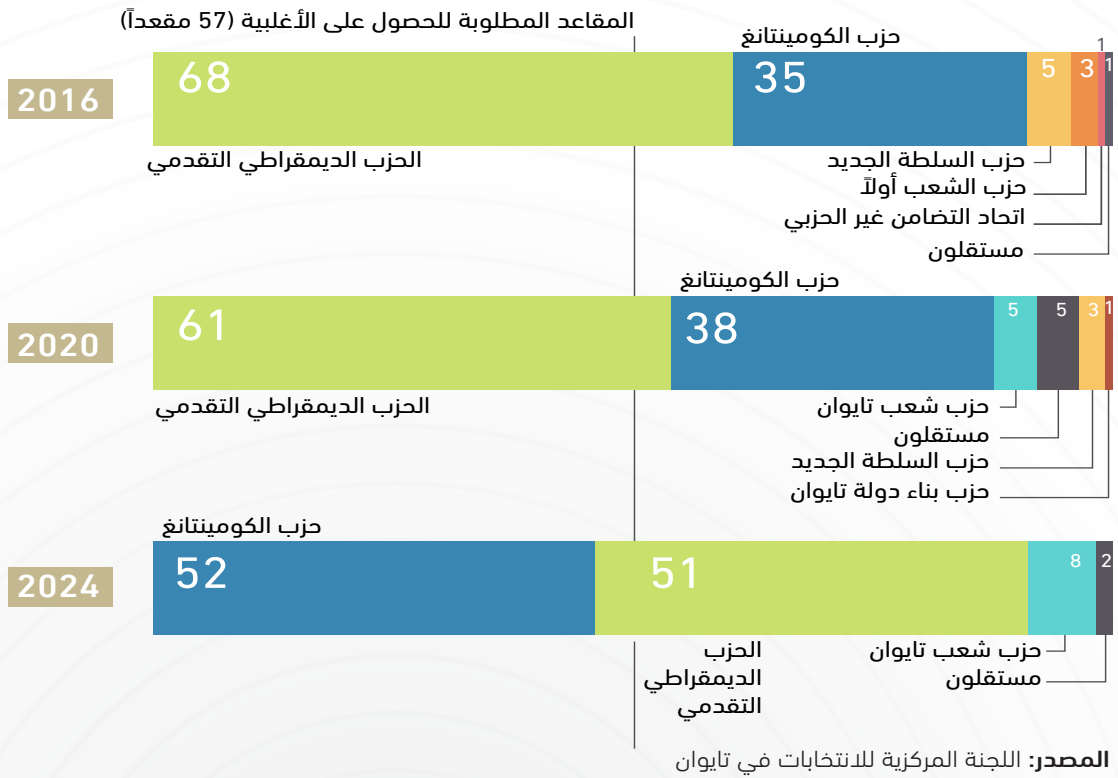
أولاً: نتائج الانتخابات والتحولت السياسية الرئيسية

كشفت نتائج انتخابات تايوان عن بعض الملامح الرئيسية لاتجاهات التصويت، سواءً في الانتخابات الرئاسية أم في انتخابات اليوان التشريعي. وبحسب نتائج لجنة الانتخابات المركزية، بلغت نسبة المشاركة 71.86%، إذ أدلى أكثر من 14 مليون نسمة بأصواتهم في الانتخابات من بين حوالي 19 مليون ناخب تايواني لهم حق التصويت. وفي هذا الصدد يُلاحظ أن نسبة المشاركة قد انخفضت بنحو 3% مقارنةً بانتخابات عام 2020، والتي بلغت نسبة المشاركة فيها 74.9%.

فيما يتعلق بانتخابات الرئاسة، فقد تمكن لاي تشينغ تي، مرشح الحزب الديمقراطي التقدمي، من الحصول على أصوات 5.58 مليون ناخب بنسبة تصويت بلغت 40.1%، بينما حصل مرشح حزب الكومينتانغ هو يو إيه، على 4.67 مليون صوت بنسبة تصويت بلغت 33.5%، وحل ثالثاً مرشح حزب شعب تايوان كو وين جي، بحصوله على 3.69 مليون صوت بنسبة 26.5%. وكانت هذه النتائج متوقعة في ضوء عدم قدرة المعارضة على الاصطفاف ضمن ائتلاف انتخابي واحد لمواجهة مرشح الحزب الحاكم³.

أما فيما يتعلق بانتخابات اليوان التشريعي المكوّن من 113 عضواً، فقد تمكن حزب الكومينتانغ من حصد أكثرية المقاعد بحصوله على 52 مقعداً، بزيادة 14 مقعداً مقارنة بانتخابات 2020، التي حصد فيها 38 مقعداً. وجاء في المركز الثاني الحزب الديمقراطي التقدمي بحصوله على 51 مقعداً، انخفاضاً بنحو 10 مقاعد مقارنة بعام 2020، بينما احتفظ حزب شعب تايوان بالمركز الثالث بعد حصوله على 8 مقاعد بزيادة 3 مقاعد عن انتخابات 2020، فيما ذهب مقعدان إلى مرشحين مستقلين⁴.

شكل (1): مقارنة بين نتائج انتخابات اليوان التشريعي في تايوان (2016 - 2024)



وفي ضوء تلك النتائج، يمكن الوقوف على أهم الاتجاهات العامة التي أفرزتها انتخابات 2024، وذلك على النحو التالي:

1- سابقة تاريخية في انتخابات الرئاسة:

يُعد فوز الحزب الديمقراطي التقدمي بالرئاسة نقطة تحول ولحظة فارقة في تاريخ الانتخابات في تايوان، فهذه هي المرة الأولى التي يتمكن فيها حزب سياسي من الفوز بولاية

ثالثة على التوالي منذ إجراء أول انتخابات رئاسية مباشرة في عام 1996، التي فاز فيها لي تنغ هوي، رئيس حزب الكومينتانغ بمقعد الرئيس. وخلال هذه الاستحقاقات الرئاسية نجح الحزب الديمقراطي التقدمي بالفوز في خمسة انتخابات رئاسية من أصل ثمانية، في أعوام (2000، 2004، 2016، 2020، 2024)، فيما تمكن حزب الكومينتانغ من الفوز في ثلاثة استحقاقات رئاسية في أعوام (1996، 2008، 2012). وعليه سيصبح الحزب الديمقراطي التقدمي أكثر الأحزاب بقاءً في منصب الرئاسة بشكل متوالٍ لمدة 12 عاماً، وقد تزيد هذه المدة في حالة فوزه في انتخابات 2028، كما أصبح لاي تشينغ تي، أول نائب رئيس في تايوان يتولى منصب الرئاسة⁵.

وقد يُنظر إلى فوز لاي تشينغ تي، باعتباره انتكاسة أو خسارة للصين، في ضوء فشل حزب الكومينتانغ في الفوز بمنصب الرئاسة في ثلاثة انتخابات متتالية، وهو ما يثير علامات استفهام بالنسبة لرهانات بكين عليه، ودوره في الحياة السياسية في تايوان، ويُشير بصورة ما إلى تراجع قدرة بكين على إدارة التحولات السياسية في تايبيه وفقاً لعدد من التحليلات⁶.



2- انقسام اليوان التشريعي لأول مرة منذ 20 عاماً:

أفضت نتائج انتخابات اليوان التشريعي إلى عدم قدرة أي من الأحزاب الثلاثة على حيازة الأغلبية البرلمانية، وهي 57 مقعداً من أصل 113 مقعداً، وهو ما سوف يظهر معه قدر من الانقسام غير المعهود داخل اليوان التشريعي. وقياساً على الاستحقاقات الماضية، يلفت النظر أن انتخابات 2024 هي الأولى التي لا يحصل فيها الحزب الفائز بمقعد الرئيس على أغلبية اليوان التشريعي منذ انتخابات عام 2004⁷.

ويشهد اليوان التشريعي لأول مرة منذ 20 عاماً انقساماً بين الحزبين الكبارين في تايوان؛ إذ لم يستطع أي منهما تحقيق الأغلبية البرلمانية؛ الأمر الذي يمكن أن يفرض قيوداً على

القرارات التي يتخذها الرئيس، خاصة في قضايا الدفاع والميزانية العسكرية، وكذا القضايا المرتبطة بالعلاقات مع الصين والتجارة عبر المضيق. وقد حدث هذا الأمر سابقاً خلال فترة الرئيس تشن شوي بيان، من الحزب الديمقراطي التقدمي (2000 - 2008)؛ إذ قام البرلمان الذي كان يهيمن عليه حزب الكومينتانغ بمنع إقرار الميزانية العسكرية التي أقرها الرئيس أكثر من 60 مرة، ما أجبره على خفض الإنفاق الدفاعي حينذاك.

جدول (1): المقاعد التي حصل عليها الحزب الحاكم في اليوان التشريعي (2004-2024)

عدد المقاعد في اليوان التشريعي	الحزب الفائز في الانتخابات الرئاسية	الاستحقاق الرئاسي
89	الحزب الديمقراطي التقدمي	2004
87	حزب الكومينتانغ	2008
64	حزب الكومينتانغ	2012
68	الحزب الديمقراطي التقدمي	2016
61	الحزب الديمقراطي التقدمي	2020
51	الحزب الديمقراطي التقدمي	2024

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات اللجنة المركزية للانتخابات في تايوان

وقد انعكست حالة الانقسام هذه بوضوح خلال التصويت لاختيار رئيس اليوان التشريعي في مطلع شهر فبراير 2024؛ إذ صوت كل حزب خلال الجولة الأولى من الانتخابات لمرشحه؛ الأمر الذي أفضى للدخول في جولة إعادة، تمكن خلالها هان كويو، مرشح حزب الكومينتانغ من حصد 54 صوتاً، مقابل 51 صوتاً لمنافسة يو سي كون، مرشح الحزب الديمقراطي التقدمي، ورئيس اليوان التشريعي السابق، وقد ساعد على ذلك امتناع أعضاء حزب شعب تايوان عن التصويت في جولة إعادة.

ويدل التصويت لاختيار رئيس الهيئة التشريعية على حدود التباين داخل اليوان التشريعي، ما قد يُشير لطبيعة الجمود التشريعي المتوقع، الذي قد يسيطر على اتخاذ القرارات وتمريها داخل اليوان. كما أن وجود هان كويو، المقرب للصين على رأس السلطة التشريعية قد يخلق فرصة لبكين للتأثير نسبياً في السياسة الداخلية في تايوان⁸.

3- بروز حزب شعب تايوان كصانع للملوك:

يبدو أن تجربة تايوان الديمقراطية تتجه نحو مزيد من النضج، فبعد نحو ثلاثة عقود من أول عملية انتقال ديمقراطي للسلطة، جاءت نتائج انتخابات 2024 لتضع طرفاً ثالثاً على خريطة القوى السياسية في تايبيه؛ إذ تمكن حزب شعب تايوان، الذي يخوض الانتخابات الرئاسية لأول مرة من إثبات قدرته على إضفاء مزيد من الزخم على التفاعلات السياسية، وهو ما قد يغير المعادلة السياسية في تايوان على المدى الطويل بما يتجاوز فكرة تبادل المواقع بين الحزبين الكبارين، إذ يمكن لحزب شعب تايوان أن يقوى ويتحول بمرور الوقت إلى منافس حقيقي يمكنه الفوز بمنصب الرئاسة.

وقد منحت نتائج انتخابات اليوان التشريعي الحزب ميزة إضافية، إذ ستصبح مقاعده وازنة وستؤدي دوراً مؤثراً في ظل غياب الأغلبية البرلمانية؛ وبالتالي فإن حاجة الحزبين الكبارين له داخل أروقة البرلمان سوف تزداد. وفي هذا الإطار، سيصبح حزب شعب تايوان بمثابة صانع الملوك، وسوف يبرز نجم كو وين جي، رئيس الحزب وتأثيره خلال السنوات الأربع المقبلة في ضبط ميزان التفاعلات داخل اليوان التشريعي.

ويُنظر إلى كو وين جي، تاريخياً، أنه منقلب التحالفات ومرن في دعم الحزبين المتعارضين؛ إذ انحاز في بداية مشواره السياسي إلى الحزب الديمقراطي التقدمي، قبل أن يصبح فيما بعد أكثر ارتباطاً بحزب الكومينتانغ. وعليه، سيكون للحزب نفوذ كبير في اليوان التشريعي، وستكون مقاعده الثمانية فارقة في تغليب كفة طرف على حساب الآخر⁹.

4- التوافق بشأن الهوية التايوانية:

تشير نتائج الانتخابات في مجملها إلى رغبة الناخب التايواني في فرض الهوية التايوانية بعيداً عن الصين، وهو ما يتماشى مع الاتجاه العام السائد خلال السنوات الماضية؛ إذ تراجعت نسبة المواطنين الذين يفضلون "التوحيد" مقابل زيادة الأصوات الداعمة لمبدأ "استقلال" تايوان أو الحفاظ على الوضع الراهن، مثلما كشفت عنه استطلاعات الرأي المتوالية التي تجريها جامعة تشينجتشي الوطنية؛ إذ كانت نسبة سكان تايوان الذين وصفوا أنفسهم بأنهم تايوانيون أقل من 18% فقط في عام 1992، ولكن هذه النسبة قد ارتفعت كثيراً بحلول عام 2023 لتبلغ 63%؛ ما يشير إلى أن الاتجاه العام لحوالي ثلثي سكان تايوان أكثر ميلاً للابتعاد عن الصين.

وفي المجمل، أشارت برامج الأحزاب الثلاثة قبل الانتخابات إلى أن هناك توافقاً وقواسم مشتركة فيما بينها بشأن الهوية التايوانية؛ إذ يفضل الفاعلون في المشهد الحزبي والسياسي

في تايوان الحفاظ على الوضع الراهن فيما يتعلق بوضع تايوان، ولذا لم يؤيد أي حزب الاستقلال الرسمي أو التوحيد على المدى المنظور، وهذا التوافق قد يضمن بدرجة أو أخرى منع الخلافات الحادة خلال السنوات الأربع المقبلة¹⁰.

في هذا الإطار، يمكن القول إن الشعب في تايوان ليس منقسماً إلى الحد الذي يصوره البعض، فالمواطنون يرغبون العيش في استقرار وأمن؛ إذ يشير الاتجاه العام فيما يتعلق بالعلاقة مع الصين إلى الرغبة في إيجاد طريقة للتوافق والحفاظ على الوضع الراهن للحكم المنفصل مع استمرار التبادل الاقتصادي والثقافي¹¹.

ثانياً: التحديات الداخلية والتوافقات الصعبة

تتشكل ملامح اليوم التالي بالنسبة للرئيس التايواني الجديد لاي تشينغ تي، الذي سوف يتولى منصبه رسمياً يوم 20 مايو 2024، في ظل جملة من التحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي، والتي يحتاج إلى التعامل معها بقدر كبير من التوازن والانضباط والتوافق الداخلي الصعب.

على الصعيد الداخلي؛ سيكون الرئيس الجديد في وضع أصعب مما كانت عليه الرئيسة الحالية تساي إنغ وين؛ إذ سيحتاج لبذل مزيد من الجهد، وربما تقديم تنازلات، في بعض الملفات والقضايا للحيلولة دون الوصول بالعلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى طريق مسدود.

في هذا الإطار، سوف تكون السياسة الدفاعية ومساعي تعزيز وامتلاك أدوات الردع في مقدمة أولويات الرئيس لاي؛ إذ يُتَوَقَّع أن يستمر النهج التايواني في زيادة الإنفاق العسكري خلال السنوات المقبلة، مع العمل على تحديث وتطوير القدرات القتالية والدفاعية للجيش وتزويده بمعدات وأسلحة نوعية، وهو التوجه الذي يسعى إلى رفع تكلفة الحرب في حال لجأت الصين إلى اتخاذ قرار إعادة التوحيد بالقوة وغزو تايوان. وسوف يساعده على ذلك موقف حزب شعب تايوان الداعي لزيادة الإنفاق الدفاعي؛ إذ دعا الحزب خلال الحملة الانتخابية إلى رفع الإنفاق الدفاعي من 2.5% إلى 3%. وقال زعيم حزب الشعب: "لا أحد يبني أمن بلاده على حسن نية الآخرين.. لذلك، أمن تايوان غير مؤتمن على إرادة شي جين بينغ الشخصية"¹².

من ناحية أخرى، تظل الأوضاع الاقتصادية في تايوان من بين التحديات التي تنتظر الرئيس والبرلمان الجديدين، في ظل ارتفاع أسعار المعيشة والسكن وانخفاض الأجور، وهذا الوضع قد يتفاقم خلال السنوات المقبلة، في ظل توقعات بتوجه الصين نحو مزيد من ممارسة الضغوط والإكراه الاقتصادي على تايوان، هذا إلى جانب تراجع معدلات النمو الاقتصادي بعد أن حققت

تايوان نمواً بلغ 1.4% في عام 2023، وهي أبطأ وتيرة للنمو منذ 14 عاماً وأقل من معدلات النمو في عام 2022 التي بلغت 2.45%¹³. ومع ذلك؛ هناك قدر من التفاؤل فيما يخص انتعاش اقتصاد تايوان خلال السنوات المقبلة، ولاسيما في ظل استمرار هيمنتها على صناعة أشباه الموصلات في العالم؛ إذ تنتج أكثر من 60% من أشباه الموصلات عالمياً وأكثر من 90% من أشباه الموصلات الأكثر تقدماً، وتتجه تايوان نحو زيادة قدراتها الإنتاجية في المستقبل بمعدل أسرع من أي دولة أخرى¹⁴.

وللتغلب على تلك التحديات الداخلية، سيحتاج رئيس تايوان إلى عقد صفقات وتفاهمات مع المعارضة، وهو ما تفرضه عليه طبيعة النظام السياسي في تايوان، فتايوان لديها نظام شبه رئاسي يتمتع فيه اليوان التشريعي بسلطة إقالة رئيس الحكومة، ويحق للرئيس في هذه الحالة إعادة تعيين الشخص الذي يختاره أو الدعوة إلى انتخابات برلمانية جديدة¹⁵، وهو سيناريو ربما لا يرغب فيه الحزبان الكبيران اللذين يسعيان للاحتفاظ بحظوظهما الحالية ووضعهما الراهن، وعدم الوصول لطريق مسدود بينهما؛ ولهذا يُتَوَقَّع أن تكون لغة الصفقات حاضرة بقوة خلال السنوات المقبلة.

ثالثاً: موقف الصين والعلاقات عبر المضيق

تشير كافة الأدلة إلى أن الحفاظ على الوضع الراهن في التعامل مع الصين سيكون الخيار الأفضل بالنسبة للرئيس الجديد؛ إذ أكد لاي، عقب إعلان فوزه بالرئاسة أنه "يفضل المزيد من التبادل والحوار بدلاً من العرقلة والصراع، ويأمل في السلام والاستقرار مع بكين"، مضيفاً أنه لن يسعى إلى الاستقلال أو الاتحاد مع الصين، ومتعهداً في الوقت ذاته بحماية تايوان من التهديدات الصينية.

وفقاً لهذه التصريحات لا يُرَجَّح أن يُقَدِّم لاي، خلال السنوات المقبلة على اتخاذ أي خطوات استفزازية بالنسبة للصين، ولن يكون خيار طرح الاستقلال القانوني على أجندته، ولكن هذا يتوقف كذلك على الصين، فعلى الرغم من مساعي تايوان للابتعاد عن التصعيد مع بكين، فإن السنوات المقبلة قد تشهد مستويات غير مسبقة من التوتر بين الجانبين، فقد تتجه الصين نحو ممارسة الضغط على تايوان بكافة الصور والأشكال، سواءً السياسية أم الاقتصادية أم العسكرية.

على صعيد الإجراءات الدبلوماسية والسياسية؛ جاء رد الفعل الصيني سريعاً، فعقب فوز الحزب الديمقراطي التقدمي بيومين، أعلنت دولة ناورو، وهي جزيرة صغيرة في المحيط الهادئ، قطع علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان وإقامة علاقات مع الصين. وفي هذا الصدد، قال ديفيد أديانغ رئيس ناورو، إن حكومته "ستتوقف عن الاعتراف بتايوان كدولة منفصلة؛ لتعترف بها كجزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية"¹⁶.

جدول (2): الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان (2001 – 2024)

الدولة	العام	الرئيس التايواني
ناورو	2024	تساي إنغ ون
هندوراس	2023	تساي إنغ ون
نيكاراغوا	2021	تساي إنغ ون
كيريباتي	2019	تساي إنغ ون
جزر سليمان	2019	تساي إنغ ون
بورкина فاسو	2018	تساي إنغ ون
جمهورية الدومينيكان	2018	تساي إنغ ون
السلفادور	2018	تساي إنغ ون
بنما	2017	تساي إنغ ون
ساو تومي وبرينسيبي	2016	تساي إنغ ون
غامبيا	2016	تساي إنغ ون
مالاوي	2008	تشن شوي بيان
كوستاريكا	2007	تشن شوي بيان
تشاد	2006	تشن شوي بيان
غرينادا	2005	تشن شوي بيان
السنغال	2005	تشن شوي بيان
فانواتو	2004	تشن شوي بيان
دومينيكا	2004	تشن شوي بيان
ليبيريا	2003	تشن شوي بيان
مقدونيا الشمالية	2001	تشن شوي بيان

Source: Center for Strategic and International Studies (CSIS), Taiwan's 2024 Elections: Results and Implications, January 19, 2024.

ويُعد هذا النهج معتاداً بالنسبة للصين للضغط على تايوان؛ إذ نجحت خلال فترة رئاسة تساي إنغ ون، في إقناع عشر دول بتحويل علاقاتها من تايبيه إلى بكين، عن طريق عرض المساعدات الاقتصادية والمالية¹⁷. ويُرجَّح أن تعمل الصين على فك الارتباط بين تايوان وباقي الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية معها خلال السنوات المقبلة.

أيضاً، قدمت الصين احتجاجاً للاتحاد الآسيوي لكرة الطائرة على استضافة تايوان لبطولة الطائرة للشباب المقررة في يوليو 2024، ونتيجة لتلك الضغوط، أعلن الاتحاد التايواني للكرة الطائرة في 17 يناير 2024، أنه لن يتمكن من تنظيم البطولة بسبب اعتراض الصين لأسباب سياسية، وعليه تم نقلها إلى إندونيسيا¹⁸.

وفيما يتعلق بالضغوط الاقتصادية، قد تتجه الصين لفرض عقوبات اقتصادية على تايوان، إذ أعلنت قبل الانتخابات قائمة أولية بالعقوبات، ومن المحتمل أن تقوم بكين بتوسيع القيود التجارية في الأشهر المقبلة وتجعل من الصعب على الشركات التايوانية الإنتاج في الصين، مع احتمال أقل بأن تعلق اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع تايوان بصورة كاملة¹⁹.

وعلى الصعيد العسكري، ربما تشهد السنوات المقبلة قدراً من الاحتكاك العسكري في نطاق محدود، لكنه قد يتسع ليشمل حرباً مفتوحة بين الطرفين؛ إذا ما قررت الصين غزو تايوان وفقاً لعدد من الترحيحات التي تُشير إلى أن عام 2027 قد يكون عاماً لإعادة التوحيد كما صرح بذلك الرئيس شي جين بينغ، من قبل.

ومع ذلك لا يُرجَّح أن تُقدِّم الصين على غزو تايوان خلال السنوات المقبلة، وذلك في ضوء عدد من الاعتبارات أبرزها إدراك الصين أن نتائج الانتخابات الأخيرة لا تشير إلى خسارتها لكل شيء في تايوان، خاصة وأن الحزب الحاكم لم يحصل إلا على 40% من تأييد الشعب التايواني، كما لم يتمكن من حصد الأغلبية البرلمانية، وهو ما سيفرض قيوداً عليه إذا ما فكر في العودة لأجندته المطالبة بالاستقلال.

ومن هذه الاعتبارات أيضاً وجود مخاوف صينية من تكلفة الحرب حال وقوعها؛ إذ من شأن هذه الحرب أن تؤثر بصورة كبيرة في الاقتصاد الصيني والاستثمار الأجنبي في البلاد؛ ما قد يدفع الشركات العاملة في الصين إلى تقليل نشاطها أو وجودها هناك في حال اندلاع حرب مباشرة مع تايوان. ولا ينفصل عن ذلك إدراك الصين بأن الحرب مع تايوان ستعني بالضرورة دخول الولايات المتحدة الأمريكية على خطوط المواجهة، الأمر الذي قد يزيد تكلفة الحرب. كما أن تجربة الحرب الروسية في أوكرانيا وعدم قدرة روسيا على حسمها سريعاً على الرغم من أن ميزان القوى العسكرية يصب في صالحها، قد تجعل الصين تفكر أكثر من مرة قبل الانخراط في أي عمل عسكري ضد تايوان.

في ضوء تلك المؤشرات؛ لا يُرَجَّح أن تقوم الصين بغزو شامل أو حرب موسعة ضد تايوان، ولكنها يمكن أن تكثف خلال السنوات المقبلة من تأكيدها حتمية ضم تايوان واعتبارها جزءاً من الصين، مع خنق تايوان وترهيبها عسكرياً من خلال زيادة مناوراتها العسكرية واستمرار دخول مجالها الجوي ونشر السفن الحربية حول الجزيرة، وغيرها من الإجراءات التي يمكن ضبطها بحيث لا تتحول إلى اشتباك مباشر بين الطرفين.

ومن أجل موازنة النفوذ الصيني، سوف يعمل لاي، خلال ولايته الرئاسية على تعزيز وتوثيق علاقات تايوان مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بصورة أساسية، وهذه هي الوسائل المتاحة لدى تايوان، بالرغم من الشكوك حول مسار الدعم الأمريكي لها في حال عودة الرئيس دونالد ترامب، للبيت الأبيض مرة أخرى، والذي تساءل من قبل عن الفائدة التي تعود على واشنطن من الدفاع عن تايوان²⁰. كما سوف تعمل تايوان خلال السنوات المقبلة على محاولة انتزاع مزيد من الاعتراف الدبلوماسي بها، أو على أقل تقدير، الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تستمر في إقامة علاقات معها حتى الآن.

الهوامش

- 1- تايوان.. الحزب الحاكم يحقق فوزاً تاريخياً للمرة الثالثة على التوالي رغم تحذيرات الصين، سي إن إن، 13 يناير 2024، متاح على الرابط التالي <https://2u.pw/5Wythw7>
- 2- Helen Davidson and Amy Hawkins, Taiwan elects Lai Ching-te, from incumbent pro-sovereignty party, as president, **The Guardian**, January 13, 2024. Accessible at <https://2u.pw/BkNxazn>
- 3- Taiwan President Election: Results 2024, **Taiwan Plus News**, January 13, 2024. Accessible at <https://2u.pw/UZbHB6LT>
- 4- Taiwan Legislative Election: Results 2024, **Taiwan Plus News**, January 13, 2024. Accessible at <https://2u.pw/fqdJggi>
- 5- Russell Hsiao, Three Domestic Implications of Taiwan's 2024 Presidential and Legislative Elections, **Global Taiwan Institute**, February 24, 2024. Accessible at <https://2u.pw/WlzKaA3>
- 6- Jude Blanchette, Coercion Cul-de-Sac: Upcoming Taiwan Elections and Beijing's Broken Cross-Strait Relations Approach, **The China Leadership Monitor (CLM)**, November 30, 2023. Accessible at <https://2u.pw/VCM10ye>
- 7- Terry Xu, Taiwan's Legislative Elections: No majority for first time since 2004, **Gutzy Asia**, January 14, 2024. Accessible at <https://2u.pw/Wqw6eP3>
- 8- William Yang, China-Friendly Opposition Politician Elected Legislative Speaker in Taiwan, **Voice of America (VOA)**, February 01, 2024. Accessible at <https://2u.pw/O23Bhlc>
- 9- Kathrin Hille, Taiwan's third party becomes kingmaker after voters defy China in election, **Financial Times**, January 15, 2024. Accessible at <https://2u.pw/wPzeJYc>

- 10- Mercy A. Kuo, Assessing Taiwan's Presidential Election Results, **The Diplomat**, January 17, 2024. Accessible at <https://2u.pw/mwHAb8O>
- 11- Susan A. Thornton and others, The impact of Taiwan's election in 2024 and beyond, **Brookings, The Economist**, January 17, 2024. Accessible at <https://2u.pw/YeZwGNNC>
- 12- Brian Gray, What Are Taiwan's Presidential Candidates Saying About Defense?, **German Marshall Fund of the United States**, DECEMBER 18, 2023. . Accessible at <https://www.gmfus.org/news/what-are-taiwans-presidential-candidates-saying-about-defense>
- 13- Jeanny Kao and Faith Hung, Taiwan Q4 preliminary GDP beats forecast, bodes well for 2024, **Reuters**, January 31, 2024. Accessible at <https://2u.pw/bGBVYDo>
- 14- Taiwan's dominance of the chip industry makes it more important, March 6, 2023, Accessible at <https://2u.pw/jXFboBXi>
- 15- Michal Bogusz, Maintaining the status quo: the elections in Taiwan, **Centre for Eastern Studies**, January 16, 2024. Accessible at <https://2u.pw/spescDV>
- 16- جزيرة ناورو تتخلى عن اعترافها الرسمي بتايوان كدولة مستقلة، الحرة، 15 يناير 2024. متاح على الرابط التالي <https://2u.pw/bkzwo09>
- 17- Brian Hart and others, Taiwan's 2024 Elections: Results and Implications, **Center for Strategic and International Studies (CSIS)**, January 19, 2024. Accessible at <https://2u.pw/6pvs9ll>
- 18- Chen Jung-chen, Taiwan unable to host Asian volleyball tourney due to China, **Focus Taiwan**, January 17, 2024. Accessible at <https://2u.pw/E1ybWPI>
- 19- **Ibid.**
- 20- David Sacks, Taiwan's Status Quo Election: Why the Result Won't Have Much Effect on Cross-Strait Relations—or U.S.-Chinese Tensions, **Foreign Affairs**, January 10, 2024. Accessible at <https://2u.pw/cGhN4PI>



فشل الدولة المصادر الهيكلية للأزمات السياسية والأمنية الراهنة في ميانمار

د. محمد فايز فرحات

مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، خبير متخصص في قضايا الأمن الإقليمي في آسيا

قدمت القارة الآسيوية خبرات مهمة في مجال العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، ميزتها عن الخبرات الأوروبية في هذا الشأن، وقامت هذه الخبرات بالأساس على السير بسرعات مختلفة في مجالي التنمية والتحول الديمقراطي، إذ سارت عملية التنمية الاقتصادية في العديد من الدول الآسيوية، خاصة كوريا الجنوبية ومعظم دول جنوب شرقي آسيا، بمعدل أسرع من معدل التحول الديمقراطي، ربما باستثناء الهند تقريباً التي بدأت تجربة ديمقراطية مبكرة بالمقارنة بعملية التنمية الاقتصادية. واختلف معدل سرعة المسارين من حالة آسيوية إلى أخرى، كما تباينت هذه الحالات في المسافة الزمنية بين نقطة انطلاق عملية التنمية الاقتصادية، وتلك الخاصة ببدء عملية التحول الديمقراطي¹.

على العكس من هذا الاتجاه الآسيوي المهم، الذي مثل أحد أهم الخبرات الآسيوية، ما زالت بعض الدول الآسيوية تواجه تعثراً شاملاً، سواء فيما يتعلق بعملية التنمية الاقتصادية أم التحول الديمقراطي. وتتركز هذه الحالات بالأساس في إقليم جنوبي آسيا، إذ تمثل ميانمار إحدى هذه الحالات؛ فمنذ الحصول على الاستقلال من بريطانيا في عام 1948، لا تزال ميانمار تصنف باعتبارها الدولة الفقيرة الأقل تنمية²، وتصنف كذلك ضمن قائمة الدول الأكثر هشاشة في العالم³.

هذا الوضع المتأخر والمستقر نسبياً لميانمار على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يثير تساؤلاً حول الأسباب الهيكلية التي تقف وراء تعثر عمليتي التنمية والتحول الديمقراطي،

فهل هو الموقع الجغرافي الذي فرض نمطاً من النفوذ والمصالح الدولية والإقليمية؟ أم هو ضعف الأدوار الخارجية وعدم قدرة/رغبة القوى الإقليمية، خاصة دول رابطة "الآسيان"، على فرض أجندة إصلاحية داخلية؟ أم هي العوامل الداخلية المتعلقة بالتركيب الإثني والديني للمجتمع؟

في واقع الأمر، لا يمكن تفسير الواقع الاقتصادي والسياسي في ميانمار استناداً إلى أي من هذه العوامل بمفرده، إذ تمثل ميانمار مثلاً مهماً لتفاعل العوامل الخارجية والداخلية معاً، في سياق تاريخي محدد أيضاً، على نحو أدى إلى استقرار حالة التعثر تلك.

أولاً: مراحل التطور السياسي في ميانمار منذ الاستقلال

يمكن تقسيم مراحل التطور السياسي وشكل نظام الحكم في ميانمار منذ الاستقلال على النحو التالي:

1 - مرحلة سيطرة الجيش على السلطة (1962 - 2008):

بدأت ميانمار عقب الحصول على الاستقلال مرحلة من الديمقراطية البرلمانية، استمرت خلال الفترة (1948 - 1962)، لكنها انتهت بوقوع انقلاب عسكري في عام 1962 بقيادة الجنرال ني وين⁴، والذي استمر في حكم البلاد لمدة 26 عاماً (1962 - 1988). خلال هذه الفترة، وبدءاً من عام 1964، اعتمد وين، نظاماً سياسياً قائم على الحزب الواحد، إذ أسس حزب البرنامج الاشتراكي البورمي (the Burmese Socialist Program Party)، الذي هيمن عليه ضباط الجيش، وتم وضع دستور جديد للبلاد في عام 1973 أقر مبدأ نظام الحزب الواحد، وتبع ذلك انتخاب حكومة جديدة في عام 1974 برئاسة وين، استمرت حتى عام 1981.

على المستوى الاقتصادي، اتجه وين، إلى بناء اقتصاد اشتراكي؛ فقام بتأميم المؤسسات الاقتصادية الكبيرة، وعمل على إنهاء سيطرة التجار الهنود والصينيين والباكستانيين على الاقتصاد، وشرع في تطبيق برنامج للتصنيع. وعلى المستوى الخارجي، تبنى وين، سياسة خارجية انعزالية ومحايطة.

لكن كل هذه السياسات لم تكن ناجحة؛ إذ عمقت تدهور الأوضاع الاقتصادية، لتتحول ميانمار مع نهاية عقد الثمانينيات إلى واحدة من أفقر دول العالم، في ظل انتشار الفساد وسوء الإدارة، الأمر الذي دفع قسماً كبيراً من النشاط الاقتصادي في البلاد إلى العمل تحت الأرض، وهيمنت السوق السوداء على كل الأنشطة الاقتصادية، وهو ما نتج عنه اندلاع أعمال شغب واسعة النطاق في أواخر عام 1987، خاصة في المدن الكبرى، أعقبها في ربيع وصيف عام 1988 احتجاجات أكبر قادها الطلاب.

وقد لجأ نظام وين، إلى استخدام العنف لقمع هذه الاحتجاجات لكنه لم يفلح، ما اضطره إلى الاستقالة من رئاسة الحزب في يوليو 1988، ثم إنشاء مجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام (the State Law and Order Restoration Council)، في سبتمبر 1988، والذي تولى إدارة البلاد، وهيمن عليه أيضاً عسكريون. وتذهب بعض التحليلات إلى أن وين، ظل متحكماً

في السلطة من خلف الكواليس، على الأقل حتى نهاية عقد التسعينيات، لكن نشأ خلاف بينه وبين الجيش، ما أدى إلى وضع وين، رهن الإقامة الجبرية في مارس 2002 وسجن العديد من أفراد أسرته الذين أتهموا بالتخطيط لانقلاب ضد المجلس العسكري الحاكم. ورغم عدم توجيه أي تهم ضد وين، فإنه ظل رهن الإقامة الجبرية حتى وفاته في ديسمبر 2002.

شكل (1): خريطة ميانمار



International Crisis Group/ICG/Dec 2010. Based on UN map no. 4168 Rev. 3 (June 2012).

وتجددت موجة الاضطرابات في عام 2007، ما دفع النظام إلى التخفيف من قبضته السياسية والاقتصادية، مدفوعاً أيضاً بالرغبة في تحسين الأوضاع الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية. وتم في هذا السياق وضع دستور جديد للبلاد في عام 2008 لا يزال سارياً حتى الآن، وهو الدستور الذي ضمن وضعاً متميزاً للجيش من خلال العديد من النصوص.

2 - المرحلة الانتقالية (2011 - 2015):

شهد نظام الحكم تحولات مهمة بدءاً من عام 2011، شملت التحول عن الحكم العسكري المباشر في 30 مارس 2011، إذ تم حل المجلس العسكري الحاكم، وإقامة حكومة مؤقتة بقيادة العسكري السابق ثين سين. لكن ظل الجيش يحكم قبضته على النظام من خلال عدد من الآليات السياسية والدستورية؛ فموجب دستور 2008، تم تخصيص 25% من مقاعد البرلمان بمجلسيه (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) للعسكريين، يتم شغلها بالتعيين المباشر بواسطة رئيس الأركان، ويحضرون جلسات البرلمان بالزي العسكري، بشكل عكس تمسك المؤسسة العسكرية بالحضور المباشر والصريح في قلب المؤسسة التشريعية المنتخبة. وعلى الرغم من شغل نسبة الـ 75% المتبقية من مقاعد البرلمان عن طريق الانتخاب، فإن الجيش استطاع تأمين السيطرة على نسبة مهمة من هذه المقاعد من خلال ذراعه الحزبي، حزب الاتحاد للتضامن والتنمية (Union Solidarity and Development Party) الذي تأسس في عام 2010 بواسطة رئيس الوزراء آنذاك ثين سين، إذ عمل الحزب في الواقع كذراع سياسية للجيش أكثر من كونه حزباً سياسياً بالمعنى الدقيق؛ فنواب الحزب داخل البرلمان هم في الأصل عسكريون استقالوا من الجيش للمنافسة في الانتخابات.

وقد استطاع الحزب في انتخابات 2010 السيطرة على 80% من المقاعد المنتخبة بمجلس النواب، و77% من المقاعد المنتخبة بمجلس الشيوخ، ما يعني قدرة مؤكدة للجيش، بالتعاون مع الحزب، على التحكم في عملية التشريع داخل البرلمان بما في ذلك مشروعات تعديل الدستور.

من ناحية أخرى، خضعت الرئاسة للسيطرة والنفوذ الكاملين للجيش وللبرلمان؛ من خلال آلية للاختيار تضمن تحكمهما في تحديد نواب الرئيس الثلاثة الذين يتم اختيار رئيس الدولة من بينهم⁵، والأمر ذاته فيما يتعلق بتشكيل الحكومة، إذ يتمتع رئيس أركان الجيش بسلطة ترشيح عسكريين لوزارات الدفاع والداخلية والحدود⁶، الأمر الذي يعني في التحليل الأخير تمتع الجيش، بالتعاون مع ذراعه الحزبي، بقدر كبير من النفوذ السياسي، بجانب العديد من الصلاحيات الأمنية والدستورية الأخرى. ومن ثم، لم تتوفر إرادة واضحة لدى الجيش لتغيير دستور 2008 لتكون هناك فرصة حقيقية للإصلاح عبر المسار الدستوري. وحتى في حالة نجاح المعارضة في الحصول على أغلبية ثلثي مقاعد البرلمان في أية انتخابات، فإن ذلك لا يعني بالضرورة نجاحها في تغيير الدستور، فقد تصطدم المعارضة في هذه الحالة بإرادة الجيش الذي يُعد بموجب الفقرة السادسة من المادة 20 من الدستور، "المسؤول عن حماية الدستور"، و"له حق الاعتراض على أي تعديل دستوري"⁷.

ومع ذلك، شهدت مرحلة ثين سين، مجموعة من الإجراءات الانفتاحية، بدأت بإجراء انتخابات تكميلية في الأول من إبريل 2012، والتي شاركت فيها المعارضة بقيادة حزب الرابطة الوطنية

من أجل الديمقراطية (The National League for Democracy Party) الذي ترأسه السيدة أونغ سان سو تشي⁸، وذلك للمرة الأولى مرة منذ انتخابات 1990 التي فاز فيها الحزب بأغلبية مقاعد البرلمان، لكن الجيش لم يعترف بها حينذاك، ما أدى إلى مقاطعة الحزب لأول انتخابات تالية في البلاد، والتي أجريت في نوفمبر 2010، وظل على موقفه ذلك حتى إبريل 2012.



”أونغ سان سو تشي“ رئيسة وزراء ميانمار (2016 – 2021)

وقد نجح ”حزب الرابطة الوطنية“ في الحصول على 43 مقعداً من إجمالي 45 مقعداً تم التنافس عليها في هذه الانتخابات التكميلية. ويرجع هذا التحول في موقف المعارضة، إلى تفاؤها بشأن عملية الانفتاح السياسي، وتطور إدراك إيجابي لدى ”حزب الرابطة الوطنية“ حول الخطاب الإصلاحي الذي طرحه الرئيس ثين سين؛ فرغم أن سين قد تولى السلطة في مارس 2011، فإنه نجح خلال هذا العام في تنفيذ عدد من الخطوات الإصلاحية المهمة التي تدعم وجهة نظر زهبت إلى أن سين، كان يصر على تطبيق برنامجه الإصلاحي رغم موازين القوى القائمة مع الجيش.

وكان من أبرز هذه الإصلاحات التوقيع في 12 يناير 2012 على اتفاق سلام مع حركة ”اتحاد كارين الوطني“ التي تقود تمرداً ضد الدولة منذ سنة 1949، ثم إصدار عفو رئاسي تم بموجبه إطلاق سراح 651 سجيناً سياسياً في 13 يناير 2012. هذا الإدراك الإيجابي يبدو أنه قد تطور لدى سو تشي، نفسها خلال اللقاءات العديدة التي عقدتها مع أعضاء من الحكومة آنذاك، لتكون المشاركة في هذه الانتخابات مهمة أيضاً كجزء من استعداد الحزب للانتخابات البرلمانية المقررة في عام 2015.

بمعنى آخر، يمكن القول إن أونغ سان سو تشي، راهنت على مصداقية الخطاب الرسمي حول الإصلاح، واستغلال هامش الحرية الذي أتيح لها ولحزبها، لتحقيق إنجازات سياسية أكبر على الأرض وصولاً إلى سيطرة حزبها على أغلبية مقاعد البرلمان في عام 2015 بشكل يضمن لها القدرة على إدخال تغييرات هيكلية على بنية النظام القائم.

وبالفعل نجحت المعارضة بقيادة حزب "الرابطة من أجل الديمقراطية" في الحصول على أغلبية مقاعد البرلمان في انتخابات 2015، وتشكيل حكومة مدنية منتخبة؛ لكنها لم تستمر طويلاً، فرغم حصولها على الأغلبية مرة ثانية في انتخابات 2020، لم يعترف بها "حزب الاتحاد للتضامن والتنمية" المقرب من الجيش، لتنتهي الأزمة بوقوع انقلاب عسكري جديد في فبراير 2021.

جدول (1): نتائج انتخابات مجلس النواب في ميانمار 2015 و 2020

الحزب / الائتلاف	عدد المقاعد 2015	عدد المقاعد 2020
الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية	255	258
حزب الاتحاد للتضامن والتنمية	30	26
حزب أراكان الوطني	12	4
رابطة قوميات شان من أجل الديمقراطية	12	13
المعيّنون من قبل الجيش	110	110
آخرون	14	14
مقاعد شاغرة	7	15
إجمالي المقاعد	440	440

3 - مرحلة عودة الجيش إلى السلطة (2021 - حتى الآن):

بدأت الأزمة الراهنة بوقوع الانقلاب العسكري في الأول من فبراير 2021، عندما قام الجيش بالسيطرة على السلطة عقب هزيمة "حزب الاتحاد للتضامن والتنمية"⁹، في مواجهة المعارضة بقيادة "حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية" في الانتخابات التي أجريت في نوفمبر 2020، وترتب على ذلك إنهاء مرحلة حكومة أونغ سان سو تشي.

منذ وقوع الانقلاب حدث تراجع كبير في حالة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، إذ توسّع "مجلس إدارة الدولة" في الملاحقات الأمنية لقادة المعارضة، بما في ذلك أونغ سان سو تشي، التي وُجّهت لها لائحة تُهم عدة، لكن سرعان ما نجحت المعارضة المدنية في إعادة تنظيم صفوفها، إذ قامت بإعلان "حكومة ظل" تحت اسم "حكومة الوحدة الوطنية"

(National Unity Government)، بهدف التنسيق مع المجموعات العرقية المهمشة والمعارضة، ووضع أجندة مُتوافق عليها لمرحلة ما بعد إنهاء حكم الانقلاب، بالإضافة إلى توفير الدعم الخارجي للمعارضة، لكن التطور الأهم تمثل في إعلان حكومة الظل، في سبتمبر 2021، حالة الحرب ضد "مجلس إدارة الدولة" وتشكيل جناح عسكري لها تحت اسم "قوة الدفاع الشعبي" (People's Defence Force).

ثانياً: مصادر الأزمة السياسية والأمنية في ميانمار

لا يمكن اختزال الأزمة السياسية الراهنة في ميانمار في عودة الجيش إلى السيطرة على الحكم مرة أخرى من خلال انقلاب 2011، أو إلى الخلاف حول نتائج انتخابات نوفمبر 2020، إذ يعود الأمر في حقيقته إلى مجموعة من المصادر أو السمات البنوية التي يمكن إيجازها فيما يلي.

1 - الاستقطاب الإثني والديني:

كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول الآسيوية، ينتمي مجتمع ميانمار إلى المجتمعات المتعددة عرقياً ودينياً، وتشمل مجموعاته العرقية: البورمان "بامار" بنسبة 68%، ويدينون بالبوذية، و"شان" بنسبة 9%، و"كارين" بنسبة 7%، و"الأركانين" أو "الراخين" بنسبة 4%، بينما تتوزع النسبة الباقية على الصينيين والهنود وغيرهم. ويتوزع المجتمع دينياً على الأغلبية البوذية (بنسبة 88%)، والمسيحيين (6%)، والمسلمين (4%).

لكن على العكس من معظم الدول الآسيوية التي نجحت في إدارة التنوع الإثني والديني، وهندسة عملية التنمية، وبناء أنظمتها السياسية، بطريقة نجحت في احتواء هذا التعدد وعدم تحويله إلى مصدر لعدم الاستقرار؛ فإن ميانمار لم تنجح في إدارة هذه التعددية، بل على العكس حافظت الحكومات المتتالية منذ الاستقلال، سواء المدنية أم العسكرية، على العديد من السياسات التمييزية ضد الأقليات الإثنية والدينية.

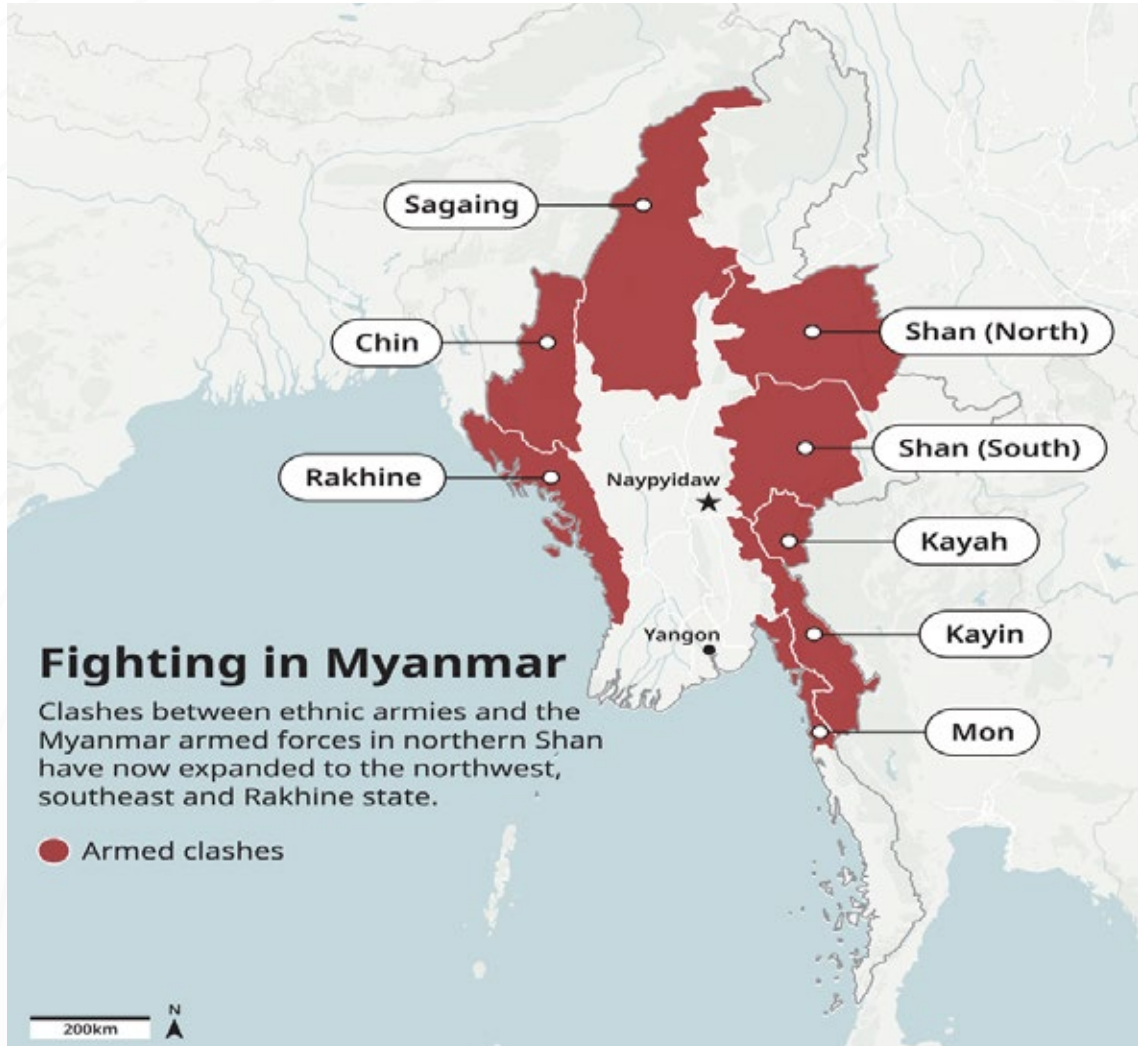
وتعود بعض هذه السياسات التمييزية إلى مرحلة الاستعمار، لكنها استمرت بعد الاستقلال، ما أدى إلى ضعف تمثيل الأقليات الإثنية والدينية في الجهاز الإداري والمؤسسات التشريعية والجيش... إلخ، الأمر الذي جعل هذه المجموعات في حالة خصومة مستقرة ودائمة مع الجيش والمؤسسات الأمنية، بل وحتى مع التيارات السياسية الكبيرة؛ فمع نجاح حزب "الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية" في الوصول للسلطة في عام 2016، لم يستتب ذلك مراجعة حقيقية وشاملة لهذه السياسات، الأمر الذي أعطى الصراع الإثني والديني بُعداً آخر، فلم يُعد صراعاً بين الأقليات الإثنية والدينية من ناحية، والجيش من ناحية أخرى، لكنه أصبح صراعاً إثنيًا/ دينياً مع الأغلبية البورمية/ البوذية بالأساس، فعلى الرغم من الصراع السياسي بين الجيش والمعارضة المدنية بقيادة الرابطة الوطنية، فإن ما يجمعهم أنهم يستندون إلى هذه الأغلبية البورمية/ البوذية.

في هذا السياق، ظهرت العديد من المعارضات الإثنية/ الدينية المسلحة، مثل: "جيش تحرير كيران" (Keran National Liberation Army) في ولاية كيران، و"جيش استقلال كاشين" (Kachin Independence Army) في ولاية كاشين، و"جيش ولاية شان" (Shan State Army) في ولاية شان.

ولاية شان¹⁰، بالإضافة إلى "جيش تحرير الروهينغا - أراكان" (Arakan-Rohingya Salvation Army) الذي أعلن عن نفسه من خلال شن سلسلة من الهجمات في شهر أكتوبر¹¹.

وهكذا يتضح من هذه التنظيمات ارتباطها بمجموعات إثنية / دينية محددة، وتركزها جغرافياً في مناطق بعينها، الأمر الذي يكشف عن تطابق كبير في خطوط الانقسام السياسي / الإثني / الديني / الجغرافي في ميانمار، وهو ما يعمق من خطورة هذه المشكلة، ويحول دون تطور هوية وطنية مشتركة¹².

شكل (2): أبرز مناطق القتال بين الجماعات الإثنية المتمردة والجيش في ميانمار



Source: Radio Free Asia, Expanding conflict in northern Myanmar displaces more than 200,000, November 15, 2023. <https://tinyurl.com/46jcxctf>

2- صعود التيار القومي البوذي والتنظيمات المتطرفة:

في إطار حالة الاستقطاب الإثني / الديني، تصاعدت حالة التطرف البوذي داخل المجتمع البورمي، والذي ارتبط بظهور مجموعة من التنظيمات الأيديولوجية البوذية المتطرفة، حظيت بنفوذ كبير داخل المجتمع، وشكلت مركز قوة مهم في مواجهة الحكومة والمؤسسات الرسمية، بما فيها الجيش. يأتي على رأس هذه المنظمات "جمعية حماية العرق والدين" (Association for the Protection of Race and Religion)، المعروفة باسم "ماباتا" (MaBatha)، ومنظمة "969".

وقد نجحت هذه التنظيمات في الترويج للعديد من المقولات التي عززت فكرة رفض دمج الأقليات الإثنية والدينية غير البوذية. من ذلك، على سبيل المثال، الترويج لمقولة أن إقليم راخين يمثل "البوابة الغربية" لميانمار، والتي جاء عبرها "الغزو الإسلامي"، ومن ثم، فإن حماية ميانمار من موجات جديدة من هجرات المسلمين تقتضي ليس فقط تمكين البوذيين من إقليم راخين، ولكن أيضاً طرد هؤلاء من الإقليم. وتصل هذه التنظيمات في تحذيرها من هذا الخطر إلى حد القول إنه لولا البوذيين المقيمين في راخين لانتهت البوذية في ميانمار. وبغض النظر عن دقة هذه المقولات، إلا أنه يتم استخدامها كفضاعة قوية ضد أقلية الروهينغا وضد أية أفكار لدمجهم في المجتمع البورمي. وهناك أيضاً مقولة "النقاء البوذي" التي يتم استخدامها لتبرير تجريد المجموعات الإثنية والدينية المغايرة من العديد من الحقوق، ومن ذلك حرمان الروهينغا من حق التملك وحق الزواج من الفتيات البوذيات، خوفاً من إنجاب عدد كبير من الأبناء وإجبارهم على اعتناق الإسلام بشكل يهدد الطبيعة البوذية للمجتمع.

وعلى الرغم من الشعبية الكبيرة التي كان يحظى بها حزب "الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية" بقيادة أونغ سان سو تشي، التي ارتبط اسمها بعملية الإصلاح السياسي، وتحديدًا خلال الفترة (2015 - 2020)، فإن الحزب كان يحظى بإدراك سلبي من جانب المنظمات البوذية المتطرفة، والتي تنظر إليه على أنه حزب علماني ليبرالي ذو توجهات "غربية" يدعم حقوق الأقليات والتنوع داخل المجتمع على نحو يهدد "النقاء البوذي" للمجتمع. ومن ثم، وبسبب ما تتمتع به المنظمات البوذية المتشددة من درجة كبيرة من الشرعية مقارنة بالمؤسسة الدينية الرسمية، لم تستطع حكومة "الرابطة الوطنية" خلال فترة حكمها اتخاذ أية إجراءات ضد هذه المنظمات.

ولقد أدى هذا الوضع الخاص للمنظمات البوذية القومية المتشددة إلى إعاقة عملية التحول الديمقراطي من أكثر من زاوية. فمن ناحية، عمقت هذه الظاهرة الفجوة في موازين القوى بين البوذيين والمجموعات العرقية والدينية الأخرى، إذ تفتقد هذه المجموعات وجود مؤسسات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية تعبر عن مصالحها في مواجهة الأغلبية البورمية / البوذية. ومن ناحية أخرى لا تمتلك الأغلبية البورمية / البوذية مؤسسات سياسية ودينية تضمن التعبير عن مصالحها وتصوراتها فقط، بل تمتلك أيضاً تنظيمات دينية بوذية متشددة تسعى إلى فرض أيديولوجيتها وتصوراتها الدينية حول مستقبل الدولة والمجتمع، والدفاع عن مقولاتها الدينية خاصة "النقاء البوذي" والحفاظ على "الهوية البوذية" للمجتمع البورمي.

3 - فشل التيار المدني في تقديم نموذج للديمقراطية الاحتوائية:

فشل التيار المدني بقيادة "الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية" في تقديم نموذج ديمقراطي ملهم، فقد تراجع تصنيف ميانمار وفقاً لمؤشر "فريدوم هاوس" من دولة "حرة جزئياً" إلى دولة "غير حرة" خلال فترة حكم الرابطة (2016 - 2020)¹³ رغم موجة التفاؤل التي ارتبطت بصعود الجبهة إلى السلطة بقيادة أونغ سان سو تشي، وفي الوقت الذي دافعت فيه سو تشي، عن الديمقراطية باعتبارها "قيمة أخلاقية" بالأساس، فقد فشلت في ذلك عندما اصطفت في النهاية بجانب الجيش والمؤسسات الأمنية في حملة الإبادة الجماعية ضد الروهينغا وضد الأقليات العرقية.

وبدلاً من تقديم نموذج للديمقراطية يقوم على التعددية والاحتواء، عمق نظام أونغ سان سو تشي، نموذجاً من "الديمقراطية الإقصائية التمييزية". كما لم تنجح الرابطة في بناء جسور قوية مع باقي مكونات المعارضة المدنية والحلفاء الطبيعيين، فقد تجنبت خلال الفترة السابقة على انتخابات عام 2015 محاولات أعضاء "جيل 88"، الذي ضم قادة الانتفاضة الضخمة المؤيدة للديمقراطية في عام 1988، الانضمام إلى صفوفها وخوض الانتخابات. كما قامت الرابطة بتهميش حلفائها السابقين من بين الأحزاب السياسية العرقية والناشطين الطلابيين والمجتمع المدني. وفي المقابل، ركزت على تقوية علاقاتها بالدبلوماسيين والجنرالات العسكريين السابقين.

محمل القول، على الرغم من أن انقلاب 2021 مثل نقطة تحوّل مهمة في مسار عملية التحول الديمقراطي في ميانمار بالمقارنة بمرحلة صعود التيار المدني بقيادة الجبهة الوطنية من أجل الديمقراطية، فإنه يشكل في التحليل الأخير امتداداً لطبيعة النظام السياسي في ميانمار للنظام الهجين الذي تأسس بموجب دستور 2008، وكامتداد للمشكلات الهيكلية المستقرة منذ الاستقلال في عام 1948، وهو ما يبدو أنه سوف يستمر وقتاً طويلاً في دولة مهمة جيواستراتيجياً في جنوب شرق آسيا وخليج البنغال، بما جعلها أيضاً مجالاً للتنافس على النفوذ الإقليمي والدولي، والتدخل الخارجي لدعم مجموعات بعينها ضد جهات أخرى، وهو ما يزيد من ضآلة فرص حل هذه الأزمات السياسية والأمنية الراهنة.

الهوامش

1- لمزيد من التفاصيل حول هذه الخبرات انظر: د. محمد السيد سليم، ود. نيفين مسعد (محرران)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1996).

2- انظر موقع ميانمار ضمن هذه القائمة وفق تصنيف الأمم المتحدة:

Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States. <https://www.un.org/ohrls/content/list-ldcs>

"General profile: Myanmar, UNCTAD, ". <https://tinyurl.com/4wrpnu6x>

3- انظر تطور وضع ميانمار على مؤشر الدول الهشة (Fragile States Index) الذي يصدره صندوق السلام (for Peace The Fund). بلغت أفضل قيمة لها على المؤشر خلال الثمانية عشر عاماً الأخيرة (2006 - 2023) 93.8 درجة من إجمالي 120 درجة، بل وبلغت 100.2 درجة في عام 2023 لتحتل الترتيب رقم 12 من حيث الدول الأكثر هشاشة في العالم، ومؤشر الدولة الهشة هو مؤشر مركب يتضمن 12 مؤشراً فرعياً، بواقع 10 درجات لكل مؤشر فرعي، بإجمالي 120 درجة، وكلما زادت قيمة المؤشر كلما زادت درجة هشاشة الدولة. انظر الروابط التالية:

<https://fragilestatesindex.org/country-data/> - <https://fragilestatesindex.org/global-data/>

4- أدى وي وين، دوراً مهماً خلال مرحلة النضال من أجل الاستقلال عن الاستعمار؛ إذ انخرط في منتصف الثلاثينيات في النضال من أجل استقلال بورما عن الاستعمار البريطاني، وخلال فترة الحرب العالمية الثانية، وبعد الغزو الياباني لبورما، كان وين، أحد القادة الثلاثين الذين ذهبوا في عام 1941 إلى مقاطعة هاينان في الصين لتلقي تدريب عسكري من الاحتلال الياباني. خدم بعد ذلك كضابط في الجيش الوطني البورمي الذي رعته اليابان خلال الفترة (1943-1945)، لكنه أصيب بخيبة أمل من اليابانيين، ما دفعه إلى البدء في تنظيم المقاومة السرية. وبعد حصول بورما على استقلالها عن بريطانيا في يناير 1948، شغل منصب القائد الأعلى الثاني للجيش. وفي عام 1958، طُلب من ني وين، أن يشغل منصب رئيس الوزراء في حكومة تصريف الأعمال بعد فشل حكومة يو نو، التي فشلت آنذاك في قمع حركات التمرد العرقية في ذلك الوقت. أجرى ني وين، انتخابات عامة في عام 1960، وتحتى في نفس العام بعد إعادة انتخاب يو نو، واستعادة الحكم البرلماني. لكن في 2 مارس 1962، نفذ ني وين، انقلاباً، وسجن يو نو، وأنشأ "المجلس الثوري لاتحاد بورما"، الذي جاء معظم أعضاؤه من القوات المسلحة.

5- راجع نصوص المواد 58 و59 و60 من الدستور:

Constitution of the Republic of the Union of Myanmar (2008). <https://tinyurl.com/bdz8fshs>

6- راجع نصوص المواد 58 و59 و60 من الدستور، المرجع السابق.

7- راجع نص الفقرة المشار إليها في الدستور، المرجع السابق.

8- ناشطة سياسية وحقوقية، وهي ابنة الزعيم أونع سان، الذي قام بمفاوضات أدت إلى استقلال بورما من المملكة المتحدة في عام 1947. حصلت على جائزة نوبل للسلام في عام 1991. تولت رئاسة حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، الذي تمكن من الفوز في انتخابات 2015، لتصبح "أونغ سان سو تشي" رئيسة للوزراء في عام 2016، ثم نجح الحزب في انتخابات 2020، ولكن أطاح بها الجيش من السلطة في فبراير 2021، وصدرت ضدها أحكام بالسجن في تهم مختلفة تبلغ مدتها 33 سنة.

9- حزب سياسي قومي مقرب من الجيش في ميانمار، تأسس في إبريل 2010 للعمل كذراع حزبي للجيش، إذ يأتي العديد من مرشحي الحزب وقياداته من الجنرالات المتقاعدين. ترأسه لأول مرة رئيس الوزراء السابق ثين سين، لخوض الانتخابات العامة التي أجريت في ذلك العام، إذ رأس الحزب حتى عام 2013، ومثل الحزب وريثاً لـ "جمعية الاتحاد للتضامن والتنمية" (The Union Solidarity and Development Association)، إذ تم حلها في إبريل 2010 ونقل كل أصولها للحزب الجديد. فاز الحزب بالانتخابات العامة عام 2010، والتي قاطعتها المعارضة. وفي انتخابات عام 2015، التي شاركت فيها "الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية"، حصل الحزب على أقل من 30% من الأصوات وعقب انتخابات 2020 لم يعترف الحزب بنتائج الانتخابات التي فازت فيها "الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية"، إذ زعم حدوث تزوير انتخابي واسع النطاق. وبعد استنفاد جميع الوسائل الدستورية للطعن في نتائج الانتخابات، دعا الحزب إلى إعادة الانتخابات لكن دون جدوى. ما دعا الجيش إلى تنفيذ الانقلاب في الأول من فبراير 2021، والذي دعمه الحزب في هذه الخطوة، إذ تولى الأخير الرئاسة ومقاعد متعددة في مجلس إدارة الدولة. وكان الحزب أول حزب سياسي يعاد تسجيله بموجب قانون انتخابي جديد أصدره المجلس العسكري في عام 2023، وبدأ منذ ذلك الحين حملته الانتخابية للانتخابات العامة المقبلة.

10- انظر:

- **International Crisis Group**, "Identity Crisis: Ethnicity and Conflict in Myanmar", Asia Report, N°312, 28 August 2020. https://icg-prod.s3.amazonaws.com/312-identity-crisis-myanmar-ethnicity_0.pdf

- Lindsay Maizland, "Myanmar's Troubled History: Coups, Military Rule, and Ethnic Conflict", **Council on Foreign Relations**, January 31, 2022. <https://tinyurl.com/bdhvvpv8>

11- لمزيد من التفصيل حول مشكلة الروهينغا في ميانمار انظر:

- **International Crisis Group**, "Myanmar: The Politics of Rakhine State", Asia Report, N°261, 22 October 2014. <https://icg-prod.s3.amazonaws.com/myanmar-the-politics-of-rakhine-state.pdf>

- **International Crisis Group**, "Myanmar: A New Muslim Insurgency in Rakhine State", **Asia Report**, N°283, 15 December 2016. <https://tinyurl.com/4j7wjtyh>

12- لمزيد من التفاصيل حول خريطة المجموعات العرقية في ميانمار وتنظيماتها المسلحة، انظر:

International Crisis Group, "Identity Crisis: Ethnicity and Conflict in Myanmar", **Asia Report**, N°312, 28 August 2020. https://icg-prod.s3.amazonaws.com/312-identity-crisis-myanmar-ethnicity_0.pdf

13- ذهب تقرير مجموعة الأزمات الدولية حول أداء حكومة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، إلى أنه خلافاً للتوقعات المحلية والدولية، فإن الحكومة قوضت بشكل كبير الحريات المدنية، واحتفظت بالقوانين القمعية السابقة، وضيق المجال السياسي، وقصت الحريات والحقوق المدنية.. إلخ لمزيد من التفاصيل حول أداء الحكومة خلال هذه المرحلة انظر:

- **International Crisis Group**, "Myanmar's Stalled Transition", Asia Briefing, N°151, Brussels, 28 August 2018. <https://icg-prod.s3.amazonaws.com/b151-myanmar-s-stalled-transition29%281%20%20.pdf>

- Ye Myo Hein, "The Root Causes of Myanmar's Coup Go Deeper", **Wilson Center**, March 2022. <https://tinyurl.com/4x5j37d9>



مبادرات كوالالمبور فرص تسوية الصراع التاريخي الممتد في مقاطعات جنوب تايلاند

نوران عوضين

باحث بوحدة الدراسات الآسيوية - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

انعقدت في العاصمة الماليزية كوالالمبور، في شهر فبراير 2024، جولة جديدة من المحادثات بين وفد من الحكومة التايلاندية ووفد من الجبهة الثورية الوطنية؛ لتعود مناقشات السلام وسبل تسوية الصراع الممتد في جنوب تايلاند إلى الواجهة مجدداً، بعد تواريتها عن الأجندة السياسية الداخلية التايلاندية؛ نتيجة الانشغال بالانتخابات العامة التي أُجريت في مايو 2023، وما تلاها من تأخر في تشكيل الحكومة لمدة ثلاثة أشهر ونصف.

وعقب توليه السلطة، أعاد رئيس الوزراء التايلاندي، سريتا تافيسين، تشكيل الوفد التفاوضي المسؤول عن استئناف الحوار مع المتمردين، ومَنَحَ السياسيين الجنوبيين من مسلمي الملايو سلطة الإشراف على سياسة التنمية بالجنوب وسبل تطبيق المصالحة الوطنية¹، في محاولة منه لإظهار مدى اهتمامه بمعالجة الصراع الممتد في الجنوب، والذي تسبب منذ تفاقمه في يناير 2004، في مقتل أكثر من 7300 شخص وإصابة أكثر من 13600 آخرين.

تجدر الإشارة إلى أن نسبة السكان المسلمين في تايلاند تبلغ ما بين 4.5% إلى 5% من إجمالي السكان على أقل التقديرات²؛ أي يقترب عددهم من 4 ملايين نسمة من إجمالي سكان تايلاند البالغ حوالي 70 مليون نسمة. ويسكن أغلبية المسلمين في المقاطعات الجنوبية بتايلاند، والتي تشترك في حدود مع ماليزيا، والتي كانت تشكل سابقاً مملكة باتاني، ويتحدثون لغة الملايو المكتوبة بأحرف عربية.

في ضوء هذه الإجراءات، يُنظر إلى جولة المحادثات الجديدة بقدر من التفاؤل، ولاسيما بعد ما أبداه الطرفان، للمرة الأولى، من استعداد للتوقيع على اتفاق خارطة الطريق³. ومع ذلك، وبالنظر إلى تاريخ الصراع الممتد دون حل والمفاوضات المطولة بين الجانبين منذ عام 2006، فإنه لا يمكن الجزم بإمكانية وصول الطرفين لاتفاق نهائي للسلام بنهاية العام الجاري 2024.

أولاً: تاريخ الصراع في جنوب تايلاند

تاريخياً، شكلت أراضي معظم مقاطعات جنوب تايلاند الراهنة، ومنها مناطق باتاني، وبيالا، وناراتيوييت، وأجزاء من منطقة سونغكلا، إلى جانب مناطق في شمال ماليزيا، مملكة باتاني المسلمة ذات القومية الملايوية، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وكان لها علاقات تجارية مع بعض الدول الأوروبية مثل: البرتغال وهولندا وإنجلترا، علاوة على اليابان⁴.

ولقد حاولت مملكة تايلاند، التي كانت قد تأسست في عام 1350م، احتلال مملكة باتاني منذ عام 1500م، وتمكنت من ذلك في عام 1786. ومع بداية القرن العشرين، أحكمت تايلاند سيطرتها على مناطق باتاني، وحاولت تهجير المسلمين قسراً من مناطقهم إلى مناطق أخرى حول بانكوك وغيرها لإذابتهم في المجتمع البوذي، بعد أن قضت في سنة 1902 نهائياً على استقلال باتاني بإبعاد آخر سلاطينها المسلمين، وهو تونكو عبدالقادر قمر الدين، وتعيين حاكم بوذي عليها⁵، وهو ما قابله المسلمون بالثورة ضد الاحتلال التايلاندي دون جدوى؛ ثم قامت بريطانيا باحتلال باتاني وسمحت بضمها رسمياً إلى تايلاند (كان اسمها الرسمي في هذا الوقت مملكة سيام) في عام 1909 بعد أن قسّمت منطقة باتاني الكبرى إلى أربع مناطق، وعلى الرغم من أن المسلمين كانوا يرغبون في أن تكون باتاني تحت الحماية البريطانية في ماليزيا بسبب وجود أغلبية مسلمة، فإن بريطانيا رفضت ذلك، وحدثت ثورة من شعب باتاني في عام 1923 ولكن تم إخمادها.

ومع سقوط الملكية المطلقة في تايلاند وتحولها إلى ملكية دستورية في عام 1932، قدم مسلمو الجنوب بقيادة محمد سولونج عبدالقادر، قائمة مطالب للسلطات التايلاندية تضمنت تعيين حاكم مسلم على المقاطعات الأربع ذات الأغلبية المسلمة، وتعيين 80% من الموظفين في باتاني من المسلمين تناسباً مع نسبتهم من السكان، والاعتراف باللغة الملايوية لغة رسمية في الجنوب، وتكوين مجلس إسلامي أعلى له صلاحيات واسعة لتسيير شؤون المسلمين؛ ولكن رفضت الحكومة التايلاندية كافة هذه المطالب، فقامت ثورة في باتاني في عام 1933⁶.

ومع تولي فيبون سونجكرام، رئاسة الوزراء في تايلاند، في عام 1939، فرّض سياسات قومية تستوعب الأقليات في تايلاند بالقوة وتفرض اللغة التايلاندية والثقافة البوذية عليهم بعد اعتماد البوذية ديانة رسمية للدولة واشترط أن يحمل جميع مواطني الدولة اسماً تايلاندياً؛ إذ تم فرض مجموعة من الإجراءات في الجنوب أبرزها تقييد انتشار «البوندوكس» أو

المدارس الدينية الإسلامية، وإلزام مناطق المسلمين بنظام التعليم الحكومي الرسمي، وحظر استخدام لغة الملايو في المكاتب الحكومية، وإلغاء القوانين التي تسمح بتطبيق الشريعة الإسلامية في شؤون الأسرة والميراث. وفي سنة 1944، ألغت السلطات إدارة القضاء الإسلامي المعمول بها لدى المسلمين في الأحوال الشخصية، وتم إجبارهم على الأخذ بنظام الشؤون المدنية للدولة التايلاندية.

شكل (1): خريطة تايلاند



وقد قُوِّبَت هذه السياسات القومية بشكل من المقاومة من جانب مجتمعات الملايو المسلمة؛ ما أدى إلى تطور الحركة الشعبية المطالبة بالحكم الذاتي والحقوق اللغوية والثقافية والدينية لمسلمي الجنوب، وقاد إلى مواجهات وأعمال شغب واسعة النطاق بين جماعات الملايو والسلطات التايلاندية. وازداد الأمر سوءاً في أعقاب الانقلاب العسكري، في نوفمبر 1947، فقد اختار المجلس العسكري وصف مسلمي الملايو بأنهم مجموعات انفصالية ومتمردة، وليسوا أقلية تطالب بالحكم الذاتي والحقوق الثقافية واللغوية، واستخدمت السلطات التايلاندية، حينذاك، فكرة التمرد في الجنوب سياسياً كوسيلة لتعزيز وتبرير سلطتها وسياساتها⁷، وهو ما أدى إلى تأجيج مشاعر الانفصال لدى المسلمين من جانب، وبداية تشكُّل حركات ملايوية تطالب بالانفصال من جانب آخر، كان أبرزها «حركة شعوب باتاني» التي تأسست في العام نفسه؛ ثم وقعت انتفاضة الجنوب على نطاق واسع في عام 1948، وأسفرت المواجهات عن مقتل حوالي 400 من الملايو المسلمين، وفرار الآلاف إلى ماليزيا، لتؤرخ هذه الانتفاضة لبداية النضال العنيف في العصر الحديث في جنوب تايلاند⁸، وأعقب ذلك قيام السلطات التايلاندية بتهجير البوذيين إلى باتاني لخلخلة التركيبة السكانية؛ ثم قبضت على أغلبية قادة التنظيمات والأحزاب السياسية في الجنوب في عام 1958، وسيطرت على مؤسسات التعليم ونشرت المعابد البوذية في مناطق المسلمين.

وقد أسفرت هذه التطورات عن ظهور العديد من الحركات السياسية والتنظيمات المسلحة من مسلمي الجنوب منذ عام 1959 حينما تأسست «الجبهة الثورية الوطنية لتحرير باتاني»، والتي دخلت فيما بعد في مفاوضات سرية مع السلطات التايلاندية، وأعقب ذلك ظهور نحو 60 جماعة مسلحة، ولكن يبقى من أبرز هذه التنظيمات التي نشأت تبعاً هي: منظمة تحرير باتاني المتحدة (يناير 1968)، وجبهة التحرير الإسلامية في باتاني (1986)، والجبهة المتحدة لاستقلال باتاني (1989)، وحركة مجاهدي باتاني الإسلامية (1995)⁹.

ثانياً: فشل سياسات الاستيعاب وتطور الصراع

لم تعمل حكومات تايلاند منذ الأربعينيات على تطوير الجنوب تنموياً كجزء من سياسة الاستيعاب وإدماج المسلمين، بسبب ضعف الأوضاع الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي لفترات طويلة، والتغير المتتالي للحكومات، وتعدد الانقلابات العسكرية، وتفضيل الحلول الأمنية لمشكلة الجنوب؛ وهو ما أدى لظهور العديد من الجماعات المسلحة من عرقية الملايو، التي أرادت الانفصال عن تايلاند من جانب، والدخول في مواجهات وعنف بشكل شبه متكرر من جانب آخر. ولكن شهدت فترة الثمانينيات تراجع الحكومة التايلاندية عن تكثيف العمليات العسكرية، مع تولي الجنرال بريم تينسولانوندا، رئاسة الحكومة في الفترة ما بين 1980 و1988؛ إذ شرعت حكومته في تنفيذ مشروعات تنموية في الجنوب، وأصدرت عفواً عن مئات المقاتلين من الشيوعيين والإسلاميين الجنوبيين؛ إذ كانت أصول بريم، تعود إلى الجنوب، وكان يتفهم أكثر من سابقه مظالم المقاطعات الجنوبية¹⁰.

وقد سعت حكومة بريم، إلى تطبيق سياسة «الاحتواء وال جذب» التي تمثل هدفها في إضعاف الجماعات المسلحة، من خلال معالجة أوجه القصور الحكومي في التعامل مع الجنوب، وتحسين الوضع الأمني والتنموي هناك، وتعزيز التعاون مع القادة المسلمين المعتدلين، ووضع إجراءات للمصالحة؛ فأسست الحكومة «جهاز تنسيق العمليات الأمنية في الجنوب» بهدف القضاء على حالات القتل والاختفاء، وهو جهاز مشترك يتألف من الجيش والشرطة، وتمت إدارة القضايا السياسية في الجنوب من خلال «المركز الإداري لحدود المقاطعات الجنوبية»، الذي تأسس في يناير 1981، لمحاولة حل قضية التمرد في المنطقة. وقد أسهمت هذه الجهود في تهدئة وتيرة التمرد والعنف مؤقتاً¹¹، ولكنها لم تقد إلى اقتناع العديد من مسلمي الملايو بجدية نهج الدولة التصالحي بسبب انتشار الفساد في هذين الجهازين¹²، وعدم تمكّن المسلمين من إدارة شؤونهم الدينية والثقافية بسبب استمرار التدخل الحكومي وتعيين ممثلين عن الدولة في المجالس الإسلامية¹³.

شكل (2): مناطق الأغلبية المسلمة في جنوب تايلاند



ومع بدايات القرن الحادي والعشرين، تولى تاكسين شيناواترا، رئاسة وزراء تايلاند، واستغل الحرب الدولية على الإرهاب، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فأصدر قراراً بحل المركز الإداري للمقاطعات الحدودية الجنوبية، ووضع مسؤولية تأمين المناطق الجنوبية في

أيدي الشرطة بدلاً من الجيش¹⁴، وتزامنت هذه القرارات مع تنامي شعور الجيل الجديد من المسلحين بخيبة الأمل إزاء قادتهم السابقين؛ وبذلك، عاد التمرد إلى الواجهة بشكل أكثر كثافة وعنفاً. ففي يناير 2004، قاد المتمردون هجوماً منظماً على معسكر للجيش في مقاطعة ناراثيوات، واستولوا على ما يقرب من 350 قطعة سلاح وأعدموا أربعة جنود. ورداً على ذلك، أعلن شيناواترا، الأحكام العرفية في ناراثيوات، ويالا، وباتاني. ومن هنا، اشتعل الصراع وتعددت المواجهات بين المتمردين وقوات الأمن التي نفذت عمليات موسعة شهدت عنفاً مفرطاً كما ظهر في حادثتي كرو سي (إبريل 2004) وتاك باي (أكتوبر 2004)؛ مما أدى إلى تصاعد غضب مجتمع الملايو المسلم، وتنامي هجمات المتمردين بشكل كبير¹⁵، وقد بلغ عدد القتلى نتيجة هذا الصراع في الجنوب في الفترة (2004 - 2017) حوالي 6145 شخصاً¹⁶، مع ملاحظة تراجع عدد القتلى سنوياً منذ عام 2014 وحتى الآن.

وفي أعقاب الانقلاب على تاكسين شيناواترا، في سبتمبر 2006، سعت حكومة سوراويد تشولانوندا، إلى إحياء سياسة المصالحة التي انتهجها بريم تينسولانوندا، من قَبْل، فأصدرت اعتذاراً عاماً للمسلمين من قومية الملايو، وأعلنت عن برنامج تحفيز اقتصادي جديد لخمس أقاليم جنوبية، وأعادت تشكيل اللجنة الإدارية للمقاطعات الحدودية الجنوبية وفرقة العمل المدنية والعسكرية والشرطية لتنسيق السياسات الأمنية والسياسية على الأرض في الجنوب. ورغم ذلك، لم يخف العنف الأمني، ففي سنة 2007، بدأ الجيش في تبني سياسة أكثر عدوانية لمكافحة «التمرد» في الجنوب؛ ما أدى إلى تفاقم تصورات التمييز العرقي، وأعطى المتمردين مرة أخرى دافعاً دعائياً لجذب المزيد من الدعم لقضيتهم¹⁷.

وفي كل الأحوال يمكن التأكيد على أن سياسات الحكومات التايلاندية المتعاقبة منذ ثمانينيات القرن الماضي، والتي تراوحت ما بين الاستيعاب والقمع والاحتواء، لم تنجح في حل مشكلات ومطالب مسلمي الجنوب، فمن ناحية تم توطين البوذيين في المناطق الإسلامية من خلال بناء أكثر من 70 مستوطنة يسكنها حوالي 180 ألف بوذي، وطبقت هذه الحكومات «قانون الإصلاح التعليمي للمدارس الإسلامية» لإضعاف مستوى التعليم الإسلامي وتوجيهه في خدمة السياسة التايلاندية¹⁸.

ومن ناحية ثانية، أدى تجنيد ونشر السلطات لمواطنين بوذيين بهدف حفظ الأمن في مناطق الجنوب إلى تزايد حدة الاستقطاب بين السكان المسلمين والمجتمعات البوذية؛ مما قاد إلى تحول الصراع من الطابع القومي / الانفصالي والهوياتي والاجتماعي إلى الطابع الديني أيضاً مع ظهور تنظيمات إسلامية محلية بالجنوب ترفض السياسة العلمانية للدولة¹⁹، إلى جانب التنظيمات العلمانية والاشتراكية والقومية.

ومن ناحية ثالثة، عانت مناطق الجنوب من التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فعلى سبيل المثال، ترتفع نسبة الفقر في الجنوب مقارنة بباقي المقاطعات في تايلاند، ويعيش حوالي 9.3% من سكان الجنوب في فقر مدقع وفقاً لتقديرات عام 2022، وتأتي مقاطعات باتاني ويالا وناراثيوات على قائمة المقاطعات العشر الأولى التي لديها أعلى معدلات فقر²⁰، كما

أن مستويات التعليم بين المسلمين من قومية الملايو منخفضة مقارنة بالبوذيين في الجنوب، وغالباً ما يكون الحصول على وظائف لهم أكثر صعوبة²¹؛ مما يضطرهم إلى السفر إلى ماليزيا ودول أخرى بحثاً عن فرص العمل²².

ثالثاً: نتائج جولات التفاوض المختلفة

عقب انتهاء مواجهات 2004 و2005، شهدت الفترة بين أعوام 2006 و2011، وساطة ماليزية؛ تضمنت محادثات غير مباشرة بين الحكومة التايلاندية والمتمردين الجنوبيين، بدأها رئيس الوزراء الماليزي السابق، مهاتير محمد، في عام 2005، وأسفرت هذه المحادثات عن خطة مشتركة للسلام والتنمية في الجنوب، مع رفض الحكومة التايلاندية فكرة الاستقلال أو منح الحكم الذاتي، والقبول بالعفو عن القادة المنفيين، وعودة عمل المركز الإداري لحدود المقاطعات الجنوبية، وإدخال اللغة الملايوية بالمدارس؛ ولهذا لم تحقق هذه المباحثات تأثيراً كبيراً في مجريات الصراع²³.

وبمساعدة رئيس الوزراء الماليزي السابق، نجيب رزاق، التقى رئيس وزراء تايلاند السابق، تاكسين شيناواترا، مع مجموعة من القادة الانفصاليين بالمنفى في كوالالمبور، في مارس 2012، وهو اللقاء الذي مهد لانعقاد أول اجتماع رسمي، في 28 فبراير 2013، بحضور رئيسة الوزراء التايلاندية المنتخبة، ينغلوك شيناواترا، ونظيرها الماليزي؛ إذ جرى التوقيع على «وثيقة الإجماع العام على عملية حوار السلام»، في كوالالمبور، بين حكومة تايلاند والجبهة الثورية الوطنية، وتوقيع ماليزيا كطرف ثالث مُيسّر لعملية التفاوض²⁴، ومنذ ذلك الوقت شهدت مباحثات السلام جولات متعددة، يمكن إيجازها في الآتي:

1 - الجولة الأولى (فبراير 2013 - ديسمبر 2013):

تضمنت هذه الجولة عقد ثلاث جلسات قبل أن تنهار في أواخر عام 2013؛ نتيجة للعديد من العوامل؛ على رأسها تشكيل فريق التفاوض من الجانبين، فقد ضم فريق التفاوض التايلاندي أعضاء من المؤسسات الأمنية المختلفة، ولكن من دون تمثيل للمؤسسة العسكرية التي قررت عدم المشاركة، بينما تم النظر إلى فريق التفاوض الآخر، بأنه يعبر عن قادة الجبهة الثورية بالمنفى ولا يعبر عن الجبهة الداخلية في الجنوب. ولم يكن لدى الفريق التايلاندي خطوط واضحة للتفاوض، فيما اتخذت الجبهة موقفاً متشدداً، فقبل الاجتماع الأول لمجموعة العمل المشتركة، في 29 مارس 2013، أصدرت الجبهة مقطع فيديو لمفاوضها الرئيسي، حسن طيب، يعلن فيه خمسة شروط، تتمثل في أن تعمل ماليزيا كوسيط وليس كميسر، والاعتراف بالجبهة كمثل عن شعب باتاني من قومية الملايو، وأن تتولى رابطة دول جنوب شرق آسيا ومنظمة التعاون الإسلامي والمنظمات غير الحكومية مراقبة الحوار، وأن تطلق تايلاند سراح المعتقلين وتلغي أوامر الاعتقال في قضايا أمنية، وأن تعترف بانكوك بالحركة باعتبارها حركة تحريرية وليست حركة انفصالية.

أيضاً، شهدت تايلاند خلال فترة التفاوض تطورات داخلية تمثلت في اندلاع احتجاجات جماهيرية ضد حكومة ينگلوك؛ وهو ما توارى على إثره الصراع في الجنوب إلى الوراء²⁵، وفي 1 ديسمبر 2013، أعلن حسن طيب، عدم استئناف الجبهة للمفاوضات إلا بعد أن يقر البرلمان التايلاندي المطالب الخمسة وينفذها، وأن يعلن رئيس الوزراء أن الحوار أولوية وطنية²⁶، وهكذا انتهت الجولة الأولى، التي تكمن أهميتها في أنها بمثابة أول اعتراف علني من بانكوك بالحاجة إلى التفاوض مع حركات «التمرد» بغرض إنهاء الصراع²⁷.

2 - الجولة الثانية (إبريل 2015 - إبريل 2018):

عقب الانقلاب العسكري على ينگلوك، تولى المجلس الوطني للسلام والنظام، السلطة في مايو 2014، وتعهد الجنرال برايت تشان أوتشا، رئيس المجلس ورئيس الوزراء، بمواصلة المفاوضات، خلافاً للتوقعات²⁸، وأقر أوتشا، في 26 نوفمبر 2014 إنشاء آلية حوار ثلاثية تتضمن تشكيل اللجنة التوجيهية لحوار السلام برئاسته، وتشكيل وفد حوار السلام برئاسة الجنرال أكسارا كربول، وتشكيل مجموعة عمل للتنسيق بين الوكالات برئاسة قائد المنطقة الرابعة بالجيش، الفريق ويوات باتومباك. كما غير المجلس المصطلحات الرسمية المستخدمة؛ إذ أوضح أنه من غير المناسب التحدث عن «السلام» في الجنوب لأنه لا توجد حرب، ومن ثم لا يتم تعريف المسلحين على أنهم «متمردين»، ولكنهم «أولئك الذين لديهم وجهات نظر مختلفة عن الدولة». وبناءً على ذلك، التقى أوتشا، في 1 ديسمبر 2015، برئيس الوزراء الماليزي، نجيب رزاق، واتفقا على ثلاثة مبادئ، وهي: أن تستبق المحادثات فترة خالية من العنف، وضرورة تمثيل جميع الجماعات المسلحة، وضرورة تجميع مطالب المجموعات المختلفة في الجنوب.

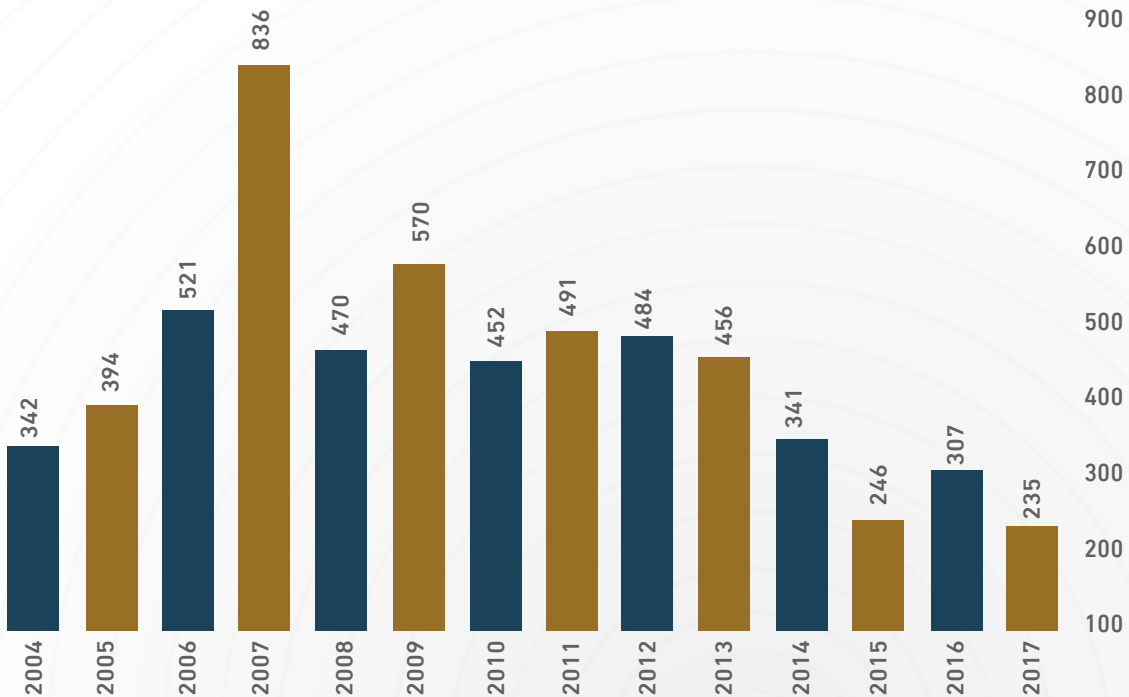
على الجانب الآخر، اتفق ممثلو خمس جماعات مسلحة في الجنوب على إنشاء كيان موحد للمشاركة في المحادثات، أطلق عليه اسم «مارا باتاني»، ويضم كلاً من: الجبهة الثورية الوطنية، وجبهة تحرير باتاني الإسلامية، وفصيلين من منظمة تحرير باتاني المتحدة، وحركة مجاهدي باتاني الإسلامية؛ ومن ثم تكمن أهمية الجولة الثانية في أنها ضمت المزيد من الجماعات للمشاركة في المحادثات، فضلاً عن موافقة المؤسسة العسكرية التايلاندية على الانخراط في الحوار.

انعقد الاجتماع الأول لمجموعة العمل المشتركة، في شهر إبريل 2015؛ إذ اقترح الوفد الحكومي إنشاء مناطق آمنة يتوقف فيها المسلحون عن هجماتهم؛ الأمر الذي عارضته مجموعة «مارا باتاني»، مؤكدة أنه لا يمكن مناقشة المناطق الآمنة إلا بعد الاتفاق على الشروط المرجعية لإضفاء الطابع الرسمي على الحوار. وفي الاجتماع الثاني، بتاريخ 25 أغسطس من العام نفسه، اقترح الوفد الحكومي تحديد المجالات ذات الأولوية للتنمية الاقتصادية وتحديد المناطق الآمنة، بينما طالبت «مارا باتاني» بأن تعترف الحكومة بها باعتبارها الطرف «ب» في التفاوض وليست مجرد «أولئك الذين لديهم وجهات نظر مختلفة عن الدولة»، وأن توافق الهيئة

التشريعية على العملية باعتبارها أولوية في جدول الأعمال الوطني لضمان استمراريتها، وأن يتمتع أعضاء «مارا باتاني» بالحصانة من الملاحقة الجنائية للسماح لهم بالسفر إلى تايلاند، وذلك كشروط مسبقة للعملية الرسمية²⁹.

وفي أواخر شهر فبراير 2016، أعلن اللواء ناكروب بونيواثونج، سكرتير الوفد التايلاندي، أن وثيقة الشروط المرجعية اكتملت بنسبة 95%، متوقفاً إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن هذه الشروط بحلول يونيو 2016، ولكن لم يوقع رئيس الوزراء أوتشا، على هذه الشروط، وطالب أعضاء «مارا باتاني» بإظهار القدرة على وقف العنف قبل التوصل لأي اتفاق. وعقد الاجتماع الأخير في إطار هذه الجولة، يوم 25 إبريل 2018؛ إذ اقترب الطرفان من الاتفاق على إنشاء مناطق آمنة ولجان عمل مشتركة للمساعدة على تنفيذ المقترحات، ولكن لم يوقع الجانب التايلاندي على الاتفاق، مبرراً ذلك بأن الحوادث لا تزال في مرحلة بناء الثقة؛ ثم توقف التفاوض بسبب استعداد تايلاند لعقد الانتخابات العامة في مارس 2019؛ ومن ثم تراجعت أولوية الاهتمام باستئناف الحوار³⁰.

شكل (3): أعداد القتلى نتيجة العنف في جنوب تايلاند (2004 – 2017)



Source: Sheith Khidhir, Is the insurgency ending?, *The Asian Post*, September 13, 2018
<https://theasianpost.com/article/insurgency-ending>

3 - الجولة الثالثة (يناير 2020 - فبراير 2023):

استبقت هذه الجولة لقاءات سرية بين ممثلين عن الجناح السياسي للجبهة الثورية الوطنية مع مسؤولين تايلانديين، في برلين، في نوفمبر 2019، في إطار سلسلة جهود تمت عبر السنوات الخلفية؛ ثم انعقد الاجتماع الأول من هذه الجولة، في ماليزيا، يوم 20 يناير 2020؛ إذ لم يرغب الطرفان في خسارة الوسيط الماليزي، فقد كانت بانكوك في حاجة إلى الحفاظ على علاقات ودية مع جارتها وشريكها في رابطة «الآسيان»، فيما يعتمد زعماء الجبهة على استضافة ماليزيا لهم على أراضيها³¹. ولكن اقتصر هذا الاجتماع على وفد الحكومة وقادة من الجبهة الثورية دون بقية أعضاء «مارا باتاني» الذين لم يتلقوا دعوة للمشاركة؛ الأمر الذي فُسّر برغبة بانكوك في التحدث إلى المجموعة الأكثر نفوذاً على الأرض في الجنوب³².

وفي 4 مارس 2020، انعقد الاجتماع الثاني في كوالالمبور، لكن حالت جائحة «كورونا» دون عقد المزيد من الاجتماعات المباشرة، والتي تحولت إلى اجتماعات افتراضية؛ حتى جرى الكشف في فبراير 2021 عن مناقشة الأطراف سبل معالجة الوضع سياسياً وإدارياً، وبحث سبل الحد من العنف، وكيفية تحقيق شمولية المشاركة المجتمعية. وفي يناير 2022، عادت الاجتماعات المباشرة مرة أخرى، ونوقشت فيها المبادئ العامة التي طرحت لأول مرة في السنوات الخلفية؛ بما في ذلك إنشاء لجان مشتركة للعمل على القضايا الجوهرية الثلاث المتمثلة في الحل السياسي والتشاور العام والحد من العنف. وقد وافق الطرفان في الاجتماع الرابع الذي عقد في نهاية شهر مارس 2022 على المبادئ العامة لعملية حوار السلام، وصدر عنهما تصريحات تفيد بتحقيقهما تقدماً في مسار التفاوض، وتوصلهما إلى مبادرة السلام الرمضانية، التي تعهد فيها كل جانب بالحد من العنف في الفترة من 3 إبريل إلى 14 مايو 2022.

وبحسب وثيقة نشرتها الجبهة الوطنية الثورية لاحقاً، في أكتوبر 2022، فقد تضمنت المبادئ العامة المتفق عليها الحد من العنف، وإنشاء آليات للتشاور مع الجمهور لتحديد آرائهم واحتياجاتهم، والتوصل إلى حلول سياسية وفقاً لإرادة مجتمع باتاني في ظل دولة تايلاند الموحدة ووفقاً للدستور، وهنا يشير استخدام بانكوك عبارة «مجتمع باتاني» إلى الاعتراف الرسمي بالهوية السياسية والاجتماعية المميزة لمجتمع باتاني عن الهوية السياسية التايلاندية؛ الأمر الذي يشكل تحولاً في الموقف الرسمي. وفي المقابل، يشير تأكيد ضرورة اتساق الحل مع دولة تايلاند الموحدة ووفقاً للدستور إلى تحول مماثل في موقف الجبهة التي أعلنت دوماً التزامها بحق تقرير المصير.

ولكن هذا التحول الملحوظ لم يمنع من استمرار أعمال العنف من جانب الجانب العسكري للجبهة، والذي أعلن في فيديو في نهاية شهر رمضان من العام نفسه أنه نفذ هجمات متزامنة رداً على عنف قوات الأمن التايلاندية، وأكد أن هدف الجبهة لا يزال هو الاستقلال؛ وهو الأمر الذي يؤشر إلى وجود انقسام في الموقف بين الوفد الرسمي والجناح

العسكري؛ ما دفع الجبهة لإصدار بيان صحفي لتصحيح ما أسمته «فجوة» المعرفة العامة بعملية الحوار؛ معربة عن رغبتها في التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى شكل من أشكال الإدارة الذاتية و«الاعتراف بهوية الملايو كأغلبية في مجتمع باتاني المتنوع في العرق والدين».

وفي فبراير 2023، انعقد الاجتماع السادس، واتفق الطرفان على «خطة شاملة مشتركة نحو السلام»، وُصفت في البيانات التايلاندية والماليزية بأنها «خارطة طريق» لاتفاق سلام نهائي سوف يتم التوصل إليه بنهاية عام 2024.³³ وعلى الرغم مما أشار إليه البيان من تقدم في الأحداث، فقد أعلنت الجبهة تعليق مشاركتها في المفاوضات حتى تتولى حكومة تايلاندية جديدة السلطة بعد الانتخابات العامة في مايو 2023.³⁴

رابعاً: الجولة الأخيرة من المفاوضات في فبراير 2024

استأنف وفد الحكومة التايلاندية المشكّل بعد انتخابات 2023 برئاسة نائب الأمين العام لمجلس الأمن القومي، تشاتشاي بانغتشواد، الأحداث مجدداً مع الجبهة الثورية الوطنية، في فبراير 2024؛ إذ اتفق الطرفان من حيث المبدأ على تفاصيل الخطة الشاملة المشتركة للسلام، وعلى وقف الجبهة الهجمات العنيفة. ومن المتوقع أن يشهد الاجتماع التالي مزيداً من التقدم في التفاصيل الفنية، استناداً إلى ما جاء في المبادئ العامة المتفق عليها. وكما هو معتاد، أعقب هذا الاجتماع قيام المتمردين بهجمات موسعة في 40 موقعاً على الأقل بمناطق باتاني وبيالا وناراثيوات وسونغكلا، وذلك دون إعلان أي جهة مسؤوليتها عن الهجمات.³⁵

بناءً على ذلك، تعمل الحكومة التايلاندية على توثيق الصلات مع مجتمعات الملايو المسلمة؛ فقد منح رئيس الوزراء التايلاندي تافيسين، شريكه بالائتلاف الحكومي حزب القوة الوطنية، الذي يقوده سياسيون من قومية الملايو المسلمة، سلطة كبيرة في مجال تنمية الجنوب، ودعا نائب رئيس الوزراء سومسك ثيبسوثن، إلى زيادة الاستثمارات في مناطق مسلمي الملايو.³⁶

وخلال زيارته إلى أقاليم الجنوب، في أواخر فبراير 2024، أعلن تافيسين، أن حكومته تعمل على الدفع نحو تحويل مناطق أقصى جنوب تايلاند إلى وجهة سياحية عالمية جديدة، وتقديم المساعدة للمستثمرين المتطلعين إلى الاستثمار في الجنوب. وفي محاولة منه لإبداء تفهمه لهوية المنطقة الإسلامية، أعلن أيضاً عن توجيه حكومته نحو تعزيز خبرات المنطقة في طباعة نسخ القرآن الكريم.

بناءً على ذلك، تشير هذه التحركات إلى النهج الذي تعتزم الحكومة التايلاندية الجديدة تبنيه تجاه الصراع الجنوبي؛ إذ الاتجاه نحو تسويته بعيداً عن الحل العسكري، عبر إبداء تفهمها لطبيعة الهوية الثقافية للملايو المسلمين والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطقهم. ويدعم هذا الطرح موافقة البرلمان على مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة، والذي ينص على تبني نهج مدني لحل الصراع في الجنوب.³⁷

وعلى الرغم من ذلك، فإن التفاؤل بشأن التوقيع على اتفاق نهائي للسلام بنهاية العام الجاري 2024، يبقى مرهوناً بديمومة التوافق الراهن داخل الائتلاف الحكومي والمؤسسة العسكرية ورئيس الوزراء بشأن تسوية النزاع الجنوبي³⁸، وأن يظل المسار الأكثر منطقية بالنسبة للحكومة التايلاندية الجديدة هو المسار المقبول لدى المعتدلين في المؤسسة العسكرية، التي انخرطت في المفاوضات لإبراز تمسكها بالحل السلمي أمام السكان المحليين والمجتمع الدولي؛ لأن هناك تخوفاً قائماً لدى قطاع كبير من العسكريين بشأن ما قد يضيفه الحوار من شرعية على المتمردين الذين يميلون إلى تدويل الصراع بما يفتح الباب أمام التدخل الخارجي؛ وهو الأمر الذي يفسر التشدد الذي أبدته المؤسسة العسكرية خلال مراحل التفاوض المختلفة.

أيضاً يرتهن التوصل لاتفاق نهائي بمدى سيطرة الجبهة الثورية الوطنية على الانقسام بين جناحيها، السياسي والعسكري؛ إذ لا يزال الجناح العسكري يتشكك إزاء صدق الحكومة التايلاندية وجديتها في التفاوض والتنفيذ. كما يظل من غير الواضح مدى تخلي أعضاء الجبهة، والمجموعات المسلحة الأخرى، عن أهدافهم الثورية المتمثلة في الاستقلال الكامل.

ومن ناحية أخرى، يشكل غياب قادة الجبهات الانفصالية الإسلامية الأخرى عن الأحداث الأخيرة تهديداً محتملاً، فعلى الرغم من أنهم لا يسيطرون على أعداد كبيرة من المقاتلين على الأرض، ولكن قد يكون لدى بعضهم القدرة على إفساد الأحداث إذا استمر نهج استبعادهم³⁹، ولهذا سوف يظل التحدي الأهم أمام التوصل إلى تسوية نهائية هو القناعة الكاملة لكافة الأطراف بتحقيق المكاسب عبر المفاوضات بدلاً من الاستمرار في القتال، والعمل سريعاً على تلبية المطالب التاريخية للمسلمين في جنوب تايلاند؛ من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز هويتهم الدينية والثقافية وإشراكهم بشكل أكبر في السياسات المحلية والوطنية.

الهوامش

1- Don Pathan, Thai peace talks: Expect new PM to appoint civilian as chief negotiator, **Benar News**, October 27, 2023. <https://tinyurl.com/bdfjzhk8>

2- World Factbook, **Central Intelligence Agency (CIA)**, Thailand Profile. <https://bit.ly/3plQ3jD>

3- Sebastian Strangio, Thai Government and Southern Separatists Agree to New Plan to End Conflict, **The Diplomat**, February 8, 2024. <https://tinyurl.com/yc6nwh9e>

4- Duncan McCargo, Southern Thailand: From conflict to negotiations?, (Sydney: **Lowy Institute for International Policy**, 2014), p1

5- زينب زهران، اضطهاد مسلمي تايلاند، جريدة الوفد المصرية، 30 يونيو 2014. <https://cutt.us/sYnTr>

6- د. مصطفى محمد رمضان، الإسلام والمسلمون في جنوب شرق آسيا (القاهرة، دار الفكر العربي، موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية والحضارية «التاريخ الحديث والمعاصر» (2006) ص 87 – 88.

- 7- Neil J. Melvin, Conflict in Southern Thailand Islamism, Violence and the State in the Patani Insurgency, (Stockholm International Peace Research Institute, 2007), p 12-15
- 8- عثمان عبدالله شواح، الصراعات بين الأقليات المسلمة والبوذيين التايلانديين في جنوب تايلاند، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، 2001، ص 3.
- 9- Paul Chambers, Srisompob Jitpiromsri and Napisa Waitookiat, Conflict in the Deep South of Thailand: Never-ending Stalemate?, (Seoul: **Asian International Studies Review**, Vol. 20, Special Issue, June 2019), p 3.
- 10- نهى السدمي، الاسلام السياسي في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2014)، ص 444.
- 11- Paul Chambers, Srisompob Jitpiromsri and Napisa Waitookiat, Conflict in the Deep South of Thailand: Never-ending Stalemate?, **Op.Cit**, p 3-4.
- 12- Neil J. Melvin, Conflict in Southern Thailand Islamism, Violence and the State in the Patani Insurgency, **Op.Cit**, p 16.
- 13- Paul Chambers, Srisompob Jitpiromsri and Napisa Waitookiat, Conflict in the Deep South of Thailand: Never-ending Stalemate?, **Op.Cit**, p.9
- 14- Duncan McCargo, Southern Thailand: From conflict to negotiations?, **Op.Cit**, p3.
- 15- Paul Chambers, Srisompob Jitpiromsri and Napisa Waitookiat, Conflict in the Deep South of Thailand: Never-ending Stalemate?, **Op.cit**, p 5.
- 16- Sheith Khidhir, Is the insurgency ending?, **The Asian Post**, September 13, 2018 <https://tinyurl.com/rax-528vv>
- 17- Paul Chambers, Srisompob Jitpiromsri and Napisa Waitookiat, Conflict in the Deep South of Thailand: Never-ending Stalemate?, **Op.Cit**, p6.
- 18- Sor Rattanamaneem **op, cit**, p30.
- 19- Neil J. Melvin, Conflict in Southern Thailand Islamism, Violence and the State in the Patani Insurgency, **Op.cit**, p7.
- 20- 6 provinces in Thailand suffer persistent poverty, as gaps get smaller in some, NESDC report reveals, **The Nation**, 17 December 2023. <https://www.nationthailand.com/thailand/40033884>
- 21- Paul Chambers, Srisompob Jitpiromsri and Napisa Waitookiat, Conflict in the Deep South of Thailand: Never-ending Stalemate?, **Op.Cit**, p 8-9.
- 22- Subel Rai Bhandari, Faces of the Deep South, **Benar News**, 10 September 2022. <https://www.benarnews.org/english/news/thai/south-interviews-09092022123451.html>
- 23- Neil J. Melvin, Conflict in Southern Thailand Islamism, Violence and the State in the Patani Insurgency, **Op.cit**, p35.
- 24- Matthew Wheeler and Paul Chambers, The Tragedy of Conflict Irresolution: Peace Dialogue in Southernmost Thailand under Military Rule, (Seoul: **Asian International Studies Review**, Vol. 20, Special Issue, June 2019), p31.
- 25- Duncan McCargo, Southern Thailand: From conflict to negotiations?, **Op.Cit**,p 11-12.
- 26- Southern Thailand: Dialogue in Doubt, **International Crisis Group**, July 2015, p7-8.
- 27- Southern Thailand's Peace Dialogue: No Traction, **International Crisis Group**, 21 September 2016. <https://www.crisisgroup.org/asia/south-east-asia/thailand/southern-thailand-s-peace-dialogue-no-traction>
- 28- Matthew Wheeler and Paul Chambers, The Tragedy of Conflict Irresolution: Peace Dialogue in Southernmost Thailand under Military Rule, **Op.Cit**, p 30-31.

29- Southern Thailand's Peace Dialogue: No Traction, **Op.Cit.**

30- Matthew Wheeler and Paul Chambers, The Tragedy of Conflict Irresolution: Peace Dialogue in Southern-most Thailand under Military Rule, **Op.Cit.**, p43.

31- Sustaining the Momentum in Southern Thailand's Peace Dialogue, **International Crisis Group**, 19 April 2022. <https://www.crisisgroup.org/asia/south-east-asia/thailand/sustaining-momentum-southern-thai-lands-peace-dialogue>

32- Mariyam Ahmad and Noah Lee, Analyst: Thailand Sidelining MARA Patani Via New Peace Talks with BRN, **Benar News**, February 4, 2020. <https://tinyurl.com/3hpwuuj2>

33- Sustaining the Momentum in Southern Thailand's Peace Dialogue, **Op.Cit.**

34- Don Pathan, Thai peace talks: Expect new PM to appoint civilian as chief negotiator, **Op.Cit.**

35- At least 40 fires set in night of arson across Thailand's south, **Reuters**, 22 March 2024. <https://www.reuters.com/world/asia-pacific/least-40-fires-set-night-arson-across-thailands-south-2024-03-22/>

36- Paul Chambers, A Political Settlement in Thailand's Deep South: Three Steps Forward, Two Steps Back, **Fulcrum**, January 21, 2024. <https://fulcrum.sg/a-political-settlement-in-thailands-deep-south-three-steps-forward-two-steps-back/>

37- Srettha shines global tourism spotlight on Thailand's deep South, **The Nation**, 29 February 2024. <https://www.nationthailand.com/thailand/politics/40036003>

38- Koh Ewe, Thailand's Populist Pheu Thai Party Finally Won the Prime Minister Vote—But at What Cost?, **Time**, 22 August 2023. <https://time.com/6307115/thailand-prime-minister-srettha-thavisin-pheu-thai/>

39- Sustaining the Momentum in Southern Thailand's Peace Dialogue, **Op.Cit.**



اقتصاد الفضاء المستقبلي أهداف ودلالات إعلان كوريا الجنوبية إنشاء وكالة فضاء كاملة

السيد صدقي عابدين

خبير متخصص في الشؤون الآسيوية وقضايا الأمن الإقليمي في آسيا

تطورات كثيرة حدثت في البرنامج الفضائي الكوري الجنوبي إلى أن وصلت الأمور إلى الإعداد لإنشاء وكالة فضاء كاملة على شاكلة وكالة الفضاء الأمريكية.. فما هي أهم الخطوات التي خطاها برنامج الفضاء الكوري الجنوبي؟ وما هي أبرز العقبات التي اعترضته؟ وكيف أمكن التغلب عليها؟ ولماذا تريد كوريا الجنوبية إنشاء وكالة فضاء مستقلة؟ وما هي أهم العوائد التي تجنيها من برنامجها الفضائي؟

إن التطورات المتلاحقة في برنامج الفضاء الكوري الجنوبي تتوازي معها تطورات في البرنامج الفضائي الكوري الشمالي، وأحياناً يكون هناك تزامن في بعض التطورات، لكن شتان ما بين ردود الأفعال الدولية على التطورات الفضائية في الجنوب والشمال. كما أن لكل طرف إدراكه وتفسيره لما يجري لدى الطرف الآخر. فكيف تتم قراءة تطورات برنامج الفضاء الكوري الجنوبي من قبل كوريا الشمالية والعكس؟

أولاً: مسيرة برنامج الفضاء الكوري الجنوبي

في عام 1992 كان إطلاق أول قمر اصطناعي كوري جنوبي. وعلى الرغم من أن هذا التوقيت يُعد متأخراً نسبياً قياساً بما كان عليه الحال بالنسبة لبرامج الفضاء في العالم، فإن كوريا الجنوبية تمكنت من الوصول إلى مصاف دول معدودة تمتلك كل قدرات وإمكانات برامج الفضاء من تصنيع وإطلاق وتشغيل، وبطبيعة الحال التطوير المستمر¹.

القمر الاصطناعي الكوري الجنوبي الأول (KITSAT-1) تبعه إطلاق أقمار اصطناعية كثيرة، إلى أن وصل الأمر إلى الإطلاق الناجح للصاروخ المحلي "نارو" لأول مرة في عام 2022 بعد محاولات فاشلة، ومن ثم فقد تم إرسال مركبة فضائية قمرية للمرة الأولى في مهمة فضائية خارج مدار الأرض. والهدف منها قياس بعض خصائص القمر، ومن بينها القوة المغناطيسية والتضاريس وأشعة جاما². الأقمار الاصطناعية التي أطلقتها كوريا الجنوبية تعاونت في تصنيعها وإطلاقها مع دول أخرى حتى وصلت إلى مرحلة التصنيع المحلي الكامل لتلك الأقمار، تماماً كما وصلت إلى الاعتماد على الذات في عمليات الإطلاق بعدما نجحت في إطلاق صاروخها المحلي.

وقد تعاونت كوريا الجنوبية مع دول كثيرة من بينها الولايات المتحدة وفرنسا والبرازيل واليابان وكذلك روسيا. واللافت أن تعاونها مع روسيا لم يقتصر على إطلاق الأخيرة أقماراً اصطناعية كورية جنوبية، وإنما كان هناك تعاون في تصنيع صاروخ الفضاء الكوري الجنوبي. وعلى الرغم من التأخر النسبي في بدء برنامج الفضاء الكوري الجنوبي، فإنه قطع أشواطاً كبيرة في زمن قياسي، ويعود ذلك إلى اعتبارات كثيرة، من بينها اعتبار صناعة الفضاء ضمن الأولويات الوطنية، ورصد الموارد اللازمة للسير قدماً في التجارب والتصنيع والتطوير، وسن القوانين المناسبة لتيسير العمل في هذا القطاع، والاهتمام بالهيكل التنظيمي القائم على هذه الصناعة، ووضوح الأهداف، والاستمرارية، والعمل على التغلب على العقبات، ودفق القطاع الخاص لدخول مجال الفضاء والمنافسة فيه، والتعاون الخارجي، ومع كل ذلك وجود القاعدة العلمية التي يمكنها القيام بعملية التطوير، إضافة إلى وجود رأي عام داعم لهذه السياسة. ويمكن أن يلحق بكل ذلك عامل التحدي الخارجي المتمثل في كوريا الشمالية بالأساس.

هذه العوامل مجتمعة هي ما جعلت كوريا الجنوبية تلح على الولايات المتحدة في مسألة رفع القيود المفروضة على تطويرها للصواريخ، إذ كانت الدولتان قد توصلتا إلى اتفاق في نهاية السبعينيات من القرن العشرين بخصوص مدى الصواريخ الكورية المصنعة محلياً؛ حيث كان الحد الأقصى هو 180 كيلومتراً فقط. وقد اعتبر ذلك من بين العوامل التي كانت تحد من إمكانية تطوير القدرات الفضائية لكوريا الجنوبية. وقد ظلت الأخيرة تلح على الولايات المتحدة من أجل رفع تلك القيود، وحققت نجاحات مهمة، مما جعلها ليس فقط تزيد مدى صواريخها المصنعة محلياً، وإنما تستفيد من التعاون مع الدول الأخرى الأعضاء في نظام التحكم في تكنولوجيا الصواريخ (The Missile Technology Control Regime)، ومن هنا كان تعاونها مع روسيا في تطوير صاروخها الفضائي الأول (نارو-1)³.

ولقد أدى التخلص من القيود الأمريكية إلى المزيد من الحرية والمرونة لكوريا الجنوبية في عملية تطوير صناعة الفضاء، وهذا مكنها من الوصول إلى ما وصلت إليه من إطلاق المركبة الفضائية القمرية، وكذلك إطلاق أقمار خاصة بالاستطلاع العسكري، جنباً إلى جنب مع أقمار

الاتصالات والطقس وغيرها من الأقمار الخاصة بمراقبة ظواهر بيئية من بينها الغبار الناعم. ولم تعد الأمور تقف عند مجرد الاهتمام بتلك الظواهر في كوريا فقط، وإنما اتسع المجال ليشمل آسيا، إذ باتت هناك مشروعات تعاون بهذا الخصوص⁴.

شكل (1): مواصفات صاروخ نوري الفضائي



الطول: 47.2 متراً

الوزن: 200 طن

أقصى قطر: 3.5 متراً

طاقة الدفع: 4 محركات دفع سائلة تستهدف وضع الأقمار الصناعية في مدار منخفض على ارتفاع 600-800 كيلو متر

أكتوبر 2021: أول تجربة إطلاق للصاروخ، ووصله إلى ارتفاع 700 كيلو متر من دون وضع القمر الصناعي في مداره

يونيو 2022: كوريا الجنوبية سابع دولة في العالم تطور مركبة فضائية بعد النجاح في نشر عدة أقمار صناعية

ينطلق صاروخ الفضاء نوري المنتج محلياً في كوريا الجنوبية من منصة الإطلاق في مركز نارو الفضائي في مقاطعة جوهيونج

بالعودة إلى المركبة الفضائية القمرية الكورية الجنوبية (دانوري) التي أطلقت يوم 5 أغسطس 2022، ودخلت إلى مدار القمر بنجاح بعد 154 يوماً، فإن الرئيس الكوري الجنوبي، يون سيوك يول، قد اعتبر الخطوة بمثابة لحظة تاريخية أثبتت فيها بلاده "قدراتها في مجال

تكنولوجيا الفضاء"، ووصفها بأنها قفزة إلى الأمام جعلت من البلاد "سابع أكبر قوة فضاء"، معتبراً الأمر بمثابة التقدم نحو عصر الموارد الجديدة واقتصاد الفضاء⁵، علماً بأن عملية إطلاق هذه المركبة قد تمت من الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان الرئيس يون قد تحدث قبل دخول المركبة الفضائية مدار القمر بشهر عما أسماه اقتصاد الفضاء المستقبلي، معلناً عن خطة طموحة تتضمن إرسال مركبة فضائية إلى سطح القمر في عام 2032، وأخرى إلى سطح المريخ في عام 2045 ذكرى الاحتفال بمئوية يوم التحرير، كما أعلن عن تطوير صاروخ محلي لمهمة استكشاف القمر في غضون خمس سنوات⁶. وقد تضمنت الخطة التي تحدث عنها الرئيس ستة مجالات تتضمن كما هو واضح استكشاف القمر والمريخ، وتحقيق قفزة إلى الأمام في مجال تكنولوجيا الفضاء، ودعم وتعزيز صناعة الفضاء، وتقديم الرعاية اللازمة للمواهب المتخصصة في مجال الفضاء، والعمل على تحقيق الأمن الفضائي، وقيادة التعاون الدولي في مجال الفضاء⁷، وقد أكد الرئيس هدف إنشاء وكالة فضاء كورية، والذي كان ضمن وعوده في سياق حملة الانتخابات الرئاسية في عام 2022.

ثانياً: لماذا وكالة فضاء كورية جنوبية؟

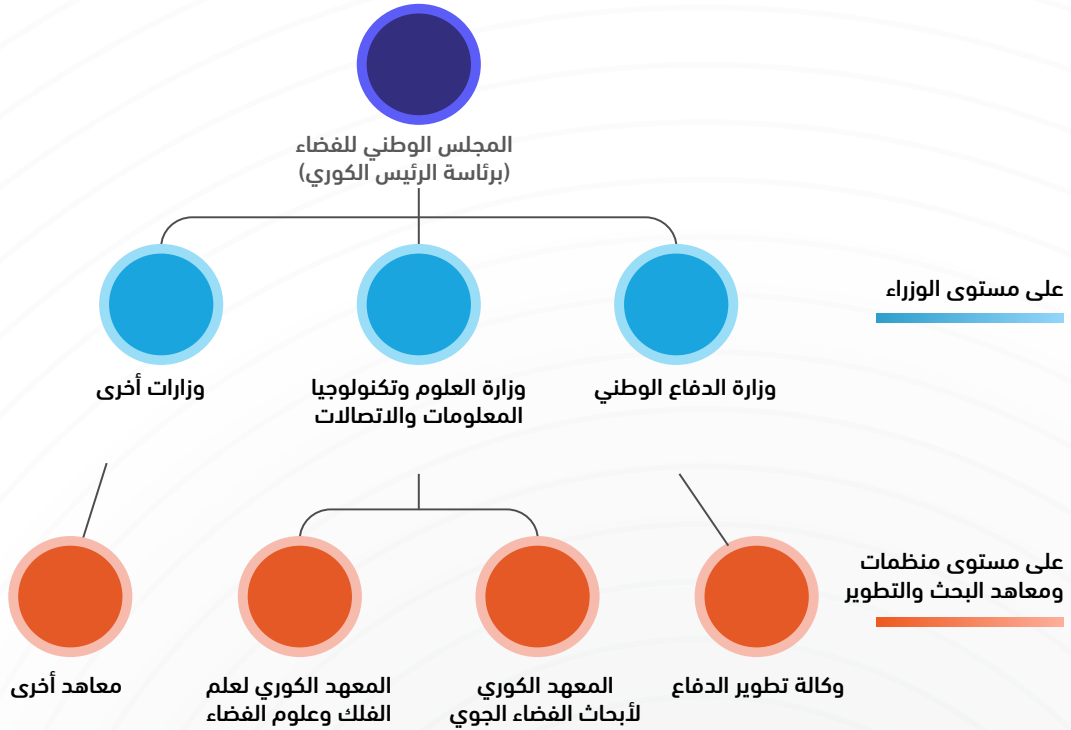
الوصول إلى مرحلة التصميم على إنشاء وكالة فضاء كورية جنوبية يعني ضمن ما يعني أن البلاد قد خطت خطوات واسعة في برنامجها الفضائي، وأنها تخطط لخطوات أكثر تقدماً. وهذا ما سبقت الإشارة إلى بعض أبعاده. وقد كان وزير العلوم، لي جونج هو، واضحاً عندما قال: "كلما تأخرنا في إنشاء وكالة الفضاء الجوي في البلاد تزداد الخسارة الوطنية"⁸. وبالمنطق العكسي يعني إنشاء تلك الوكالة تحقيق مكاسب لكوريا الجنوبية.

وهذه المكاسب علمية واقتصادية وتنموية واستراتيجية. فعلى الصعيد العلمي اهتمت كوريا الجنوبية كثيراً بالاستثمار في العلم والتكنولوجيا في شتى المجالات. وكان هذا من بين الأسباب الرئيسية لتحقيق نهضتها. كما أن هناك إدراكاً تاماً بأن مستقبل البلاد مرتبط بالاستمرار في تحقيق التقدم في هذا المجال وكل ما يرتبط به. وقد كان الرئيس يون واضحاً في هذا السياق عندما قال: "إننا نعيش في عصر يرتبط فيه العلم والتكنولوجيا والقدرة التنافسية الرقمية ارتباطاً مباشراً ليس فقط بمستقبل الأمة ولكن ببقائها نفسه"⁹. ومن ثم ففي مجال الفضاء، وطبقاً للخطة التي وُضعت في عام 2022، فسوف يتم تطوير 130 قمراً اصطناعياً حكومياً حتى عام 2030، بما يزيد ست مرات عن عدد الأقمار الاصطناعية الكورية الجنوبية الموجودة في المدار.

كما أن الخطط الحكومية تهدف إلى دفع الشركات الكورية المتخصصة في مجال الفضاء والدفع باتجاه إنشاء المزيد منها من أجل حيازة نسبة أكبر من سوق الفضاء العالمية، إذ تبلغ النسبة المستهدفة في عام 2045 حوالي 10% من سوق الفضاء العالمية. وهناك بالفعل حوالي

400 شركة كورية تعمل في مجال الفضاء¹⁰. وسوف يحتاج كل ذلك إلى متخصصين، ومن ثم سوف يؤدي إلى خلق وظائف إضافية، تقدرها وزارة العلوم بحوالي 500 ألف وظيفة؛ إذ تخطط الوزارة مع إنشاء وكالة الفضاء لرعاية ما يزيد عن 2000 شركة لها علاقة بصناعة الفضاء. وقد اعتبر وزير العلوم أن إنشاء وكالة الفضاء سوف يساعد على خلق محرك جديد للنمو ممثلاً في صناعة الفضاء المتنامية¹¹.

شكل (2): الهيكل التنظيمي لإدارة الفضاء في كوريا الجنوبية



Source: Robert S. Wilson and Nicholas J. Wood, Center for space policy and strategy, June 2023.
<https://tinyurl.com/5bmmuyj8>

وهناك إجماع سياسي على إنشاء وكالة الفضاء الكورية الجنوبية، إذ تبقى الخلافات بين الأحزاب فيما يتعلق بمسائل إدارية وفنية أبرزها ما إذا كانت الوكالة سوف تسيطر على المعاهد العلمية المتخصصة القائمة بالفعل من قبيل معهد علوم الفضاء والفلك، ومعهد بحوث الفضاء¹². وطبقاً لما هو مُقترح، فسوف يتم دمج هذين المعهدين في الوكالة المزمع إنشاؤها. وربما يكون ذلك رداً على الانتقادات التي ترى أنه قد يكون هناك تداخل في الاختصاصات بين الوكالة وبين هيئات ومؤسسات قائمة بالفعل. وسوف يكون عمل الوكالة ضمن وزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على أن يكون لها لجنة استشارية علمية

رئاسية. ويتوقع أن تنشأ الوكالة في منتصف هذا العام 2024 على بعد حوالي 300 كيلومتر جنوب العاصمة سول في منطقة ساتشيون¹³.

هذا الإصرار على السير قدماً في برنامج الفضاء الكوري الجنوبي، بما في ذلك إنشاء وكالة الفضاء ينطلق من رؤية استراتيجية ليس فقط لبناء عناصر القوة الوطنية وتمتينها، وإنما للحصول على نصيب من السوق العالمي المتنامي لهذه الصناعة، خاصة في ظل التنافس القوي في هذا المجال. وقد اعتبر وزير الخارجية الكوري الجنوبي السابق، بارك جين، هذا الأمر بمثابة "رقعة شطرنج جيوسياسية عملاقة، مما يزيد من أهمية دبلوماسية الفضاء"¹⁴.

ولقد جاء إنشاء وكالة الفضاء الكورية الجنوبية بعدما توسّع برنامج الفضاء وتشعب، فلم يُعد البرنامج قاصراً على الجهد الحكومي، كما أنه لم يُعد قاصراً على الشق المدني، إذ باتت هناك أقمار اصطناعية عسكرية، ولم يعد الأمر قاصراً على مجرد تصنيع الأقمار الاصطناعية، وإنما كذلك أليات إطلاقها محلياً، وكذلك لم يُعد الأمر قاصراً عند مجرد النجاح في امتلاك صواريخ الإطلاق، وإنما يتعلق الأمر بالتطوير المستمر لها بما في ذلك الانتقال إلى الصواريخ التي تعمل بالوقود الصلب.

ولا شك أن كل هذه الخطوات وغيرها استغرقت زمناً طويلاً، أنتج تراكمًا في الخبرات المحلية، من دون أن يعني ذلك غياب التعاون مع الخارج في الكثير من مجالات الفضاء أو حتى غيابه مستقبلاً، بل العكس هو الذي قد يحدث، إذ يمكن أن تزداد مجالات التعاون. وهذا التعاون محكوم باعتبارات كثيرة من بينها طبيعة علاقات كوريا الجنوبية مع الدول التي تدخل معها في تعاون؛ ففي الطرف الراهن، وفي ظل حالة العلاقات الكورية الجنوبية الروسية على خلفية الموقف الكوري الجنوبي من الحرب في أوكرانيا من ناحية، وكذلك التقارب الكبير في العلاقات بين روسيا وكوريا الشمالية من ناحية أخرى، يصعب الحديث عن تعاون كوري جنوبي روسي في مجال الفضاء كما كان في فترة سابقة، لكن ذلك بطبيعة الحال لا يعني غياب مثل هذا التعاون مستقبلاً. ومن ثم يصبح التعاون مع دول أخرى علاقاتها قوية مع كوريا الجنوبية قائماً ويتطور كما هو الحال مع الولايات المتحدة.

ثالثاً: برامج الفضاء الكورية جنوباً وشمالاً

لا يمكن النظر إلى مسألة القراءة الكورية الشمالية لتطورات البرنامج الفضائي لكوريا الجنوبية والعكس، بمعزل عن مجمل تطورات العلاقات بين الكوريتين، فالدولتان حتى الآن، ورغم كل محاولات التقارب ما زالتا في حالة حرب رسمياً، إذ إن الحرب الكورية في خمسينيات القرن العشرين انتهت باتفاق هدنة وليس باتفاق سلام. وطوال هذه العقود غلبت القطيعة على علاقات الطرفين. وفي الفترات القليلة التي كانت الأجواء فيها تتحسن لم تتجاوز إجراءات التقارب وخفض التوتر حدودها الدنيا، ثم ما تلبث أن تتوتر الأجواء مرة أخرى، وقد يصل الأمر إلى توقّف كل شيء بل والإطاحة بمشروعات تعاون قائمة وإجراءات

لخفض التوتر تضمنتها اتفاقات. وقد كان السيناريو الأحدث على هذا الصعيد مرتبطاً بتطور في البرنامج الفضائي لكوريا الشمالية، عندما نجحت في شهر نوفمبر 2023 في إطلاق قمرها التجسسي العسكري الأول بعد محاولتين فاشلتين في العام نفسه¹⁵.



صوره قدمتها حكومة كوريا الشمالية تظهر إطلاق قمر صناعي للتجسس العسكري، نوفمبر 2023

في ظل علاقات الشك والريبة والعداء المعلن في معظم الأوقات، فإن كل طرف ينظر إلى ما يحزره الطرف الآخر من تطورات في مجال الفضاء، خاصة إذا ما ارتبط ذلك مباشرة بالشق العسكري، بمثابة تهديد له. وكما سبق القول، فإن التهديد الكوري الشمالي كان من بين العوامل التي استندت إليها كوريا الجنوبية في التخلص من القيود الأمريكية على تطويرها للصواريخ. وإذا كانت كوريا الجنوبية قد تخلصت من القيود الأمريكية، فإن كوريا الشمالية ما زالت خاضعة لترسانة كبيرة من العقوبات على خلفية ما تقوم به من تطوير لبرنامجيها النووي والصاروخي. ومنذ البداية كانت أي محاولة كورية شمالية لإطلاق أقمار اصطناعية يتم التشكيك فيها باعتبارها محاولة لإطلاق صواريخ بالستية وليس لإطلاق أقمار اصطناعية. وفيما بعد عندما بات الأمر مرتبطاً بأقمار اصطناعية تجسسية وبمؤشرات واضحة على النجاح في ذلك الأمر، استمرت كوريا الجنوبية وحلفاؤها في اعتبار الأمر مخالفاً لقرارات مجلس الأمن مع المطالبة بإصدار قرارات جديدة من مجلس الأمن لتغليظ العقوبات، والقيام في نفس الوقت بفرض عقوبات أحادية من قبل كوريا الجنوبية

والولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى. وكما هو معلوم فإن كوريا الشمالية لا تعترف أساساً بقرارات مجلس الأمن التي تفرض عليها العقوبات، كما أن دولاً مثل: روسيا والصين لا تقر من حيث المبدأ فرض عقوبات أحادية¹⁶، ناهيك عن أنها باتت منذ فترة تحوّل دون فرض عقوبات إضافية على كوريا الشمالية عبر قرارات جديدة من مجلس الأمن.

تنطلق كوريا الشمالية في تعاملها مع تطورات البرنامج الفضائي الكوري الجنوبي ليس فقط من معادلة التوازن في القوى والحرص على القدرة على المقارعة وتوفير أدوات الردع، بل والهجوم في حال سقط الردع، وإنما أيضاً من معادلة ازدواجية المعايير؛ ففي الوقت الذي تُنتقد فيه وتُلام، بل وتُعاقب، على ما تقوم به من تطورات في مجال الفضاء، فإن أحداً لا يحرك ساكناً بخصوص ما تقوم به كوريا الجنوبية أو غيرها من الدول. وتذهب كوريا الشمالية مباشرة إلى وصف الموقف الأمريكي تحديداً بـ "التراجي كوميدي"، إذ تصف واشنطن ما تقوم به كوريا الجنوبية على أنه مطابق للقانون الدولي، وما تقوم به كوريا الشمالية على أنه تهديد للسلام والأمن الإقليميين والعالميين على السواء. وتواصل كوريا الشمالية نقدها لسياسة واشنطن على هذا الصعيد، فتقول إن الموقف الأمريكي كان ينطلق من أن عمليات الإطلاق الكورية الجنوبية هدفها سلمي على عكس ما تقوم به كوريا الشمالية، وبعدها باتت الكوريتان تطلقان أقماراً اصطناعية تجسسية استمر التعامل الأمريكي على اختلافه¹⁷.

من الواضح أن كوريا الشمالية تصر على الاستمرار في تطوير برنامجها الفضائي من منطلق أنها دولة مستقلة وذات سيادة، معتبرة أن ذلك حق أصيل لها مثلها مثل باقي دول العالم. ويصل بها الأمر إلى التساؤل صراحة عن سبب امتناع الأمين العام للأمم المتحدة عن إصدار بيانات بخصوص ما تقوم به الدول الأخرى على صعيد الفضاء، بينما يصر على إدانة كوريا الشمالية على ذات الفعل. طبعاً كوريا الشمالية لا تقر بقرارات مجلس الأمن التي تفرض عليها عقوبات فقط، بل تعتبر ما يُفرض عليها من عقوبات على خلفية برنامجها الفضائي فيها انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم فهي غير شرعية مثلها مثل القرارات الدولية التي ترى فيها حرماناً من حقها الطبيعي في تطوير صناعة الفضاء، ومنبعها هو السياسة العدائية تجاهها. ومن ثم فإن إطلاقها للقمر التجسسي العسكري أمر منطقي ومشروع، وتؤكد أنها سوف تستمر في هذا الطريق¹⁸.

هذا الإصرار الكوري الشمالي مرده القناعة بأهمية صناعة الفضاء على صعيد بناء القوة الاقتصادية للدولة، ومن ثم بناء قوتها الشاملة، فالسير قدماً في هذه الصناعة يعني تقدماً علمياً وتكنولوجياً، كما أنه يفيد في استغلال الموارد الطبيعية للبلاد، والتعامل مع الكوارث الطبيعية، ناهيك عن مسائل الطقس وغيرها. وكل هذا مفيد للاقتصاد وللتطور العلمي على حد سواء على حد وصف زعيم كوريا الشمالية كيم جونج أون، الذي طالب بأن تكون هناك برامج تعليمية خاصة بالفضاء في كل المراحل التعليمية، وكذلك زيادة الاستثمارات لدعم تطوير تكنولوجيا الفضاء وعلومه. وبالنسبة لأقمار التجسس العسكري فإنها تظل ذات قيمة استراتيجية، ولها دور مهم في دعم قدرات الدفاع، ليس فقط بالنسبة للتحديات الحالية،

وإنما على المدى البعيد، إذ إن امتلاك هذه النوعية من الأقمار يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة أدوات الردع التي تمتلكها بيونغ يانغ¹⁹.

عندما فشلت كوريا الشمالية في تجربة إطلاق قمرها التجسسي الأول في نهاية شهر مايو 2023، كانت كوريا الجنوبية قد نجحت قبلها بأيام قليلة في عملية الإطلاق التي بموجبها وضعت ثمانية أقمار اصطناعية في مدارها. هذا الفشل الكوري الشمالي سبقه فشل كوري جنوبي في مراحل سابقة أيضاً، وهذا أمر طبيعي في كل برامج الفضاء، ومن هذا الفشل يتم التعلم وتلافي الأخطاء بما يؤدي إلى النجاح في مراحل لاحقة... لكن يبقى أن التعامل مع النجاح أو الفشل في الحالتين مختلف، فحتى التجارب الفاشلة في حالة كوريا الشمالية هناك مطالبات بمعاقتها عليها²⁰.

من هنا، وبينما تتسع دائرة التعاون في برنامج الفضاء الكوري الجنوبي، فإنها تضيق كثيراً في حالة كوريا الشمالية بحكم معطيات الواقع الذي تعيشه في ظل قرارات مجلس الأمن الدولي. وعلى الرغم من ذلك فقد تمكنت من التغلب على المشكلات التي واجهتها في تجربتي الإطلاق الفاشلتين بالنسبة للقمر التجسسي. وقد قيل إن روسيا قد ساعدتها في هذا السياق. ومن غير المعروف نوعية هذه المساعدة، لكن حتى وإن كانت تقف عند مجرد بيان أسباب الفشل دون أن يكون هناك إمداد بتكنولوجيات أو مساهمة من جانب تقنيين روس في عمليات الإصلاح والإطلاق، فإنها تبقى مفيدة، في ظل تقارب روسي كوري شمالي متزايد²¹.

ختاماً، إن المستوى المتقدم الذي وصل إليه برنامج الفضاء الكوري الجنوبي يدل على وجود إرادة سياسية قوية دافعة لهذا البرنامج. كما أنه يُعد جزءاً من حالة التقدم العام التي حققتها كوريا الجنوبية في مختلف المجالات على مدار عقود، والتي جعلت المنتجات الكورية الجنوبية المتميزة توجد بكثافة في الأسواق العالمية. وما حدث في قطاع الفضاء حدث في قطاعات كثيرة كانت البلاد مستورداً أو مستهلكاً لها، ثم انتقلت إلى منتج ومنافس قوي في أسواقها، ومن ذلك صناعات السلاح والطاقة النووية والسفن وأشباه الموصلات وغيرها من الصناعات. ويلاحظ أن هذه الصناعات تحتاج إلى تقنيات متقدمة وفرق عمل بحثية تعمل على رفع كفاءة المنتج مما يزيد من الثقة فيه. ومن هنا نجد كوريا الجنوبية تسعى للحصول على نصيب وافر من عقود صناعة الفضاء العالمية في المستقبل، وها هي على أعتاب إنشاء وكالة فضاء ينتظم من خلالها العمل في هذا القطاع.

وفي الوقت الذي تنظر فيه كوريا الجنوبية لتطورات البرنامج الفضائي الكوري الشمالي على أنها تخالف نظام العقوبات الدولية، كما أنها ودولاً أخرى تفرض عقوبات أحادية جراء تطورات برنامج الفضاء لبيونغ يانغ، فإن الأخيرة ترى أن الأمر يحمل ازدواجية في المعايير، وتصر على السير قدماً في طريق تطوير برنامجها الفضائي كأحد حقوقها السيادية. ومن الواضح أن كلتا الكوريتين قطعاً أشواطاً مهمة في طريق تطوير برامجهما الفضائية، ومن الواضح أن لكلتيهما خططها المستقبلية في هذا المجال.

البرنامج الفضائي الكوري الجنوبي بانضمامه إلى قائمة البرامج الفضائية المتميزة والمتقدمة يضيف ثقلًا إلى قوة القارة الآسيوية على هذا الصعيد، ويسهم في تكريس مقولة انتقال مركز الثقل العالمي إلى تلك القارة، والتي وإن كانت فيها منجزات بما في ذلك على صعيد الفضاء، فإن فيها بؤراً للتوتر بما في ذلك شبه الجزيرة الكورية التي تبقى قابلة للاشتعال في أي وقت، وتبقى البرامج الفضائية عيوناً تراقب ما يحدث!

الهوامش

- 1- Robert S. Wilson and Nicholas J. Wood, South Korea, Country Brief/ AUGUST 2023. **Center for Space Policy and Strategy**. P 1. https://csps.aerospace.org/sites/default/files/2023-08/Wilson-Wood_SouthKorea_20230802.pdf
- 2- إبراهيم مصطفى، إنشاء إدارة الفضاء الجوي بنهاية عام 2023. وكالة يونهاب للأنباء، 2 مارس 2023. <https://ar.yna.co.kr/view/AAR20230302000100885>
- 3- Robert S. Wilson and Nicholas J. Wood, South Korea, **op.cit.** p.2.
- 4- هبة محمد، كوريا الجنوبية وناسا تطلقان بحثاً مشتركاً حول جودة الهواء في جميع أنحاء آسيا. وكالة يونهاب للأنباء، 19 فبراير 2024. <https://ar.yna.co.kr/view/index/society=section?AAR20240219001000885>
- 5- الرئيس يون: كوريا الجنوبية أصبحت سابع أكبر قوة فضائية في العالم بعد دخول "دانوري" في مدار القمر بنجاح، وكالة يونهاب للأنباء، 28 ديسمبر 2022. <https://ar.yna.co.kr/view/AAR20221228001700885>
- 6- هبة محمد، الرئيس يون: كوريا تهدف لإرسال مركبة فضائية لتهبط على سطح القمر في 2032. وكالة يونهاب للأنباء، 28 نوفمبر 2022. <https://ar.yna.co.kr/view/AAR20221128002500885>
- 7- Jessica Lis, South Korea Releases Space Economy Roadmap, **Payloa**, November 29, 2022. <https://payloadspace.com/south-korea-releases-space-economy-roadmap/>
- 8- وزير العلوم يدعو إلى سرعة تمرير مشروع قانون إطلاق وكالة فضاء جديدة، وكالة يونهاب للأنباء، 18 ديسمبر 2023. <https://ar.yna.co.kr/view/AAR20231218003000885>
- 9- الرئيس "يون" يتعهد بدعم الابتكارات العلمية، وكالة يونهاب للأنباء، 10 يناير 2023. <https://ar.yna.co.kr/view/MYH20230110019800885>
- 10- Robert S. Wilson and Nicholas J. Wood, **op.cit.** p.5-6 .
- 11- كوريا الجنوبية تهدف إلى إطلاق وكالة فضاء كاملة في مايو، وكالة يونهاب للأنباء، 11 يناير 2024. <https://ar.yna.co.kr/view/AAR20240111002800885>
- 12- وزير العلوم يدعو إلى سرعة تمرير مشروع قانون إطلاق وكالة فضاء جديدة، مرجع سبق ذكره.
- 13- إبراهيم مصطفى، لجنة برلمانية تجيز مشاريع القوانين الخاصة بإنشاء وكالة مستقلة للطيران، وكالة يونهاب للأنباء، 8 يناير 2024. <https://ar.yna.co.kr/view/AAR20240108002100885>
- 14- كوريا الجنوبية والولايات المتحدة تطلقان منتدى الفضاء المشترك للاحتفال بالذكرى السبعين للتحالف، وكالة يونهاب للأنباء، 6 نوفمبر 2023. <https://ar.yna.co.kr/view/AAR20231106003600885>
- 15- لتفاصيل أكثر حول تداعيات نجاح كوريا الشمالية في إطلاق قمرها الاصطناعي التجسسي على العلاقات بين الكوريتين راجع: السيد صدقي عابدين، هل أطاح "مالييونج - 1" بإجراءات خفض التوتر بين الكوريتين؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 30 نوفمبر 2023. <https://www.ahram.org.eg/News/21060.aspx>
- 16- السيد صدقي عابدين، حارس الفضاء: سياقات وتداعيات نجاح كوريا الشمالية في إطلاق قمر اصطناعي تجسسي، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، برنامج دراسات آسيا، 30 نوفمبر 2023. <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item%/8809/D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%B3>
- 17- راجع البيان الذي أصدرته الإدارة الوطنية لتكنولوجيا الفضاء في كوريا الشمالية بهذا الخصوص:

Statement by Spokesperson For NATA of DPRK, KCNA. December 4, 2023. <http://kcna.kp/en/article/q/8a2c-94fab26db0f8876ef15d66e8220.kcmsf>

وكذلك بيان وكالة الأنباء الكورية الشمالية:

U.s. Double Standards Slammed by KCNA Commentary, **KCNA**. December 9, 2023. <http://kcna.kp/en/article/q/8f0a33041ec0b15b73c0e6c8f843345d.kcmsf>

18- راجع كلاً من:

- Spokesperson For Foreign Ministry of DPRK Releases Press Statement, **KCN**, December 2, 2023. <http://kcna.kp/en/article/q/f6c955fb4892bd83eda60add126ffedb.kcmsf>

- Press Statement of Director General For Int,L Organizations of DPRK Foreign Ministry, **KCNA.S**, June 2, 2023. <http://kcna.kp/en/article/q/385c9692c4aea75f24ee589e159ae469.kcmsf>

19- Respected Comrade Kim Jong Un Inspects NADA, **KCN**, April 19, 2023. <http://kcna.kp/en/article/q/de2f-5236c9fa713ac1e46d1de910ae46.kcmsf>

20- السيد صدقي عابدين، الأقمار الصناعية في سماء شبه الجزيرة الكورية.. دلالات واستنتاجات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 4 يونيو 2023. <https://www.ahram.org.eg/News/20908.aspx>

21- السيد صدقي عابدين، روسيا وكوريا الشمالية.. حدود التقارب، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 19 سبتمبر 2023. <https://www.ahram.org.eg/News/21001.aspx>



منطقة أكثر احترازية

تداعيات موجات الجفاف ونقص المياه على الأمن الإنساني في آسيا الوسطى

ريم عبد المجيد

باحث متخصص في شؤون الأمن الإنساني وبناء السلام البيئي

تعد منطقة آسيا الوسطى من بين أكثر المناطق تأثراً بتغير المناخ، إذ ترتفع فيها درجات الحرارة بمعدل أسرع من المتوسط العالمي، ما يؤدي إلى زيادة الرطوبة والتبخّر، وبالتالي تفاقم ظاهرة الجفاف وزيادة استهلاك المياه، في وقت أصبح فيه نقص الموارد المائية يُشكّل عائقاً رئيسياً أمام التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن البيئي في المنطقة.

ولا شك في أن الجفاف من أكثر الكوارث الطبيعية انتشاراً وأكثرها خطورةً، ولاسيما أنه يرتبط بفترات ندرة المياه مقارنة بالمستويات الطبيعية، وتتراوح تعريفاته بين نقص هطول الأمطار (جفاف جوي) ونقص رطوبة التربة (جفاف زراعي)، ونقص المياه في المسطحات المائية مثل: الأنهار والبحيرات (جفاف هيدرولوجي، كما يُعرّف عدم التوازن بين إمدادات المياه والطلب البشري على أنه (جفاف اجتماعي واقتصادي)¹.

وتؤدي موجات الجفاف المتكررة إلى تدهور الأمن البيئي والغذائي في آسيا الوسطى، فعلى سبيل المثال، أدى انكماش بحر آرال إلى زيادة حالات الجفاف في المنطقة المحيطة، كما أن الخصائص الإقليمية للمنطقة من حيث محدودية الموارد المائية وهشاشة الأنظمة البيئية تعرضها بشكل أكبر لمخاطر الجفاف مثلما حدث في عام 2021، وتسبب في نفوق عدد كبير من المحاصيل والماشية مثل: الأبقار والأغنام، وأدى إلى خسائر اقتصادية ضخمة وأضرار بيئية جسيمة.

وقد برز خلال العام الماضي 2023 جانباً من التداعيات الناتجة عن نقص المياه، ففي تركمانستان عانى السكان في أجزاء مختلفة من البلاد من نقص إمدادات المياه العذبة والعيش من دونها لأسابيع واضطروا إلى شراء المياه بمواردهم المالية الضئيلة. وفي كازاخستان، تم إعلان حالة الطوارئ في أكتاو في شهر يونيو نظراً للانخفاض الكبير في مستويات مياه بحر قزوين، ونظم سكان العاصمة، أستانا، تجمعاً وسط المدينة في شهر يوليو، هاتفين "أعطونا الماء". وفي قرغيزستان، قام سكان العاصمة، بيشكك، بتنظيم مسيرات محدودة في فصل الصيف بعد أن تم حظر غسل السيارات واستخدام حمامات السباحة وبعض المنتزهات. وفي أوزبكستان تضاعفت أسعار المياه العذبة في بعض المناطق في العام نفسه².

أولاً: مظاهر أزمات المياه في آسيا الوسطى

عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور خمس جمهوريات مستقلة جديدة في آسيا الوسطى، اكتسبت العديد من الموارد الطبيعية، بما في ذلك المجاري المائية الرئيسية، طابعاً عابراً للحدود، وأدى التوزيع غير المتكافئ للموارد المائية في المنطقة إلى الترابط الجغرافي بين دول المنبع ودول المصب والتوتر السياسي أيضاً فيما بينها حول المياه. هذا إلى جانب سوء إدارة الموارد المائية على جميع المستويات، المحلية والوطنية الإقليمية، في ظل تغير المناخ وما يؤدي إليه من زيادة الجفاف في المنطقة، ما يُعزّض النظام البيئي في المنطقة بأكملها للخطر.

1 - ظاهرة نقص المياه وموجات الجفاف:

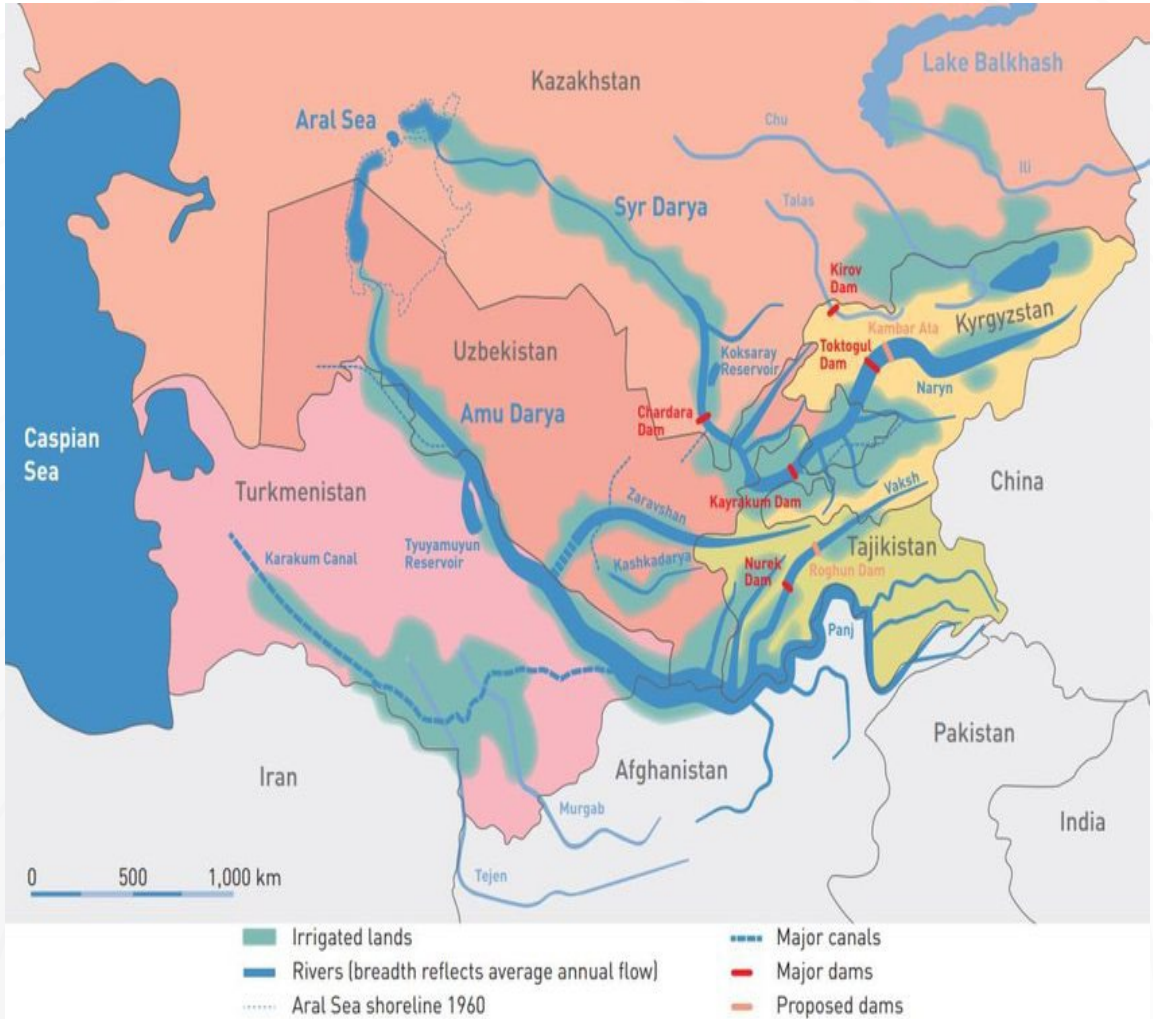
تمثل الصحاري أكثر من 25% من مساحة منطقة آسيا الوسطى، فهي منطقة قاحلة أو شبه قاحلة ذات مناخ جاف. ورغم ذلك تُعد دول المنطقة من منتجي المحاصيل الزراعية، خاصة المحاصيل كثيفة الاستخدام للمياه مثل: الأرز والقطن، ولذا تُعد المياه مورداً استراتيجياً قيماً. ولكن يستهلك الري كمية كبيرة من المياه السطحية، بما يؤدي، إلى جانب الاستخدام غير الكفء للمياه، إلى استنزاف شديد لمياه الأنهار والمياه الجوفية؛ وهو ما برزت معه المشكلات المتعلقة بالمياه في ظل نقص الموارد المائية وتدهور البيئة المائية، وهي عوامل حاسمة تحد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وثمة خمسة أنهار رئيسية بالمنطقة، وهي: (أمو داريا، وسير داريا، وبلكاش ألكول، وأوب إرتيش، وأورال) كما يوضحها (الشكل 1). وقبل أن يجف جزء كبير من بحر آرال، كان يتدفق فيه نهراً أمو داريا وسير داريا. وتتدفق أنهار حوض "بلكاش ألكول" إلى بحيرة بلخاش، وهي بحيرة داخلية تقع في جنوب شرق كازاخستان، وتتدفق مياه حوض آرال إلى بحر قزوين، بينما تتدفق مياه حوض "أوب إرتيش" في النهاية إلى المحيط المتجمد الشمالي.

وتجدر الإشارة إلى أن نهري أمو داريا وسير داريا، وهما أكبر نهريين في آسيا الوسطى، يوفران 90% من مياه الأنهار في المنطقة، وينتشران في 37% من مساحة أراضي دول آسيا الوسطى،

كما تقع بعض أجزاء شمال أفغانستان أيضاً ضمن حوض أمو داريا، ويعيش حوالي 80% من سكان آسيا الوسطى على ضفافهما³، وينبع نهر أمو داريا من الجزء الطاغيكي من جبال بامير، في حين يقع مصدر نهر سير داريا في جبال تيان شان في قرغيزستان. وقد انخفضت كمية المياه في أنهار منطقة آسيا الوسطى، باستثناء حوضي أمو داريا وسري داريا، إذ يكون هطول الأمطار أكثر غزارة في جبال قرغيزستان وطاجيكستان، وبالتالي فهما الأكثر وفرة بإمدادات المياه.

شكل (1): مصادر المياه في آسيا الوسطى



Source: Bolor-Erdene Turmunkh, The Relationship between Water Pollution and Economic Growth in Central Asian Countries: A Causal Analysis Using Difference-in-Difference (DID) Model, East African Scholars Publisher, Kenya, December 2021, <https://tinyurl.com/4hvxp36j>

وإلى جانب نقص المياه، تعاني المنطقة من أزمة جفاف منذ منتصف القرن الماضي وحتى الآن، كان أبرزها الجفاف الزراعي الشديد الذي شهدته دول المنطقة في أوائل الموسم الزراعي في عام 2021؛ إذ تلفت المحاصيل بسبب عدم كفاية إمدادات المياه، ونفقت الآلاف من الأغنام والأبقار والخيول بسبب نقص المياه والأعلاف. ومن أحد العوامل المؤدية لذلك، تسارع فقدان رطوبة التربة - التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في معدل هطول الأمطار والتبخر المعتمد على درجة الحرارة في العقود الأخيرة - والذي أدى لزيادة التصحر في هذه المنطقة القاحلة.

وتشير "اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ" إلى أن درجات الحرارة في آسيا الوسطى ترتفع بشكل أسرع من المتوسط العالمي. فبين سنوات 1990 و2020، ارتفعت درجة الحرارة بالمنطقة أكثر من 5 درجات مئوية مقارنة بالفترة بين سنوات 1960 و1979، إذ أصبح الصيف أكثر جفافاً في مقابل شتاءٍ يتميز بمزيد من الأمطار.⁴ وتشير التوقعات إلى اتجاه المنطقة للاحتارار، مع زيادة متوسط درجات الحرارة السنوية بنسبة 3 إلى 5 درجة مئوية بحلول عام 2080.

2- أزمة إدارة المياه بعد الحقبة السوفيتية:

يُشكّل التعاون بين دول آسيا الوسطى ضرورة أساسية من أجل تخصيص موارد المياه المحدودة بشكل عادل بين الدول التي تتقاسم كل حوض نهر، وتحقيق التوازن بين احتياجات الطاقة الكهرومائية لدول المنبع والاحتياجات الزراعية لجيرانها في دول المصب، وإدارة البنية التحتية المشتركة. وقد كان ذلك يتحقق خلال الحقبة السوفيتية إذ لا وجود لحدود إدارية بين الجمهوريات الخمس، فقد كان نظام إدارة المياه مركزياً لتجنب النزاعات حول توزيعها. وضمن ذلك النظام المركزي، كانت تقوم الدول السفلية - دول المصب- (كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان) بتوريد الطاقة اللازمة إلى الدولة العليا - دولتا المنبع- (قرغيزستان وطاجيكستان)، واللتين تقومان بدورهما بتوريد المياه إلى الدول السفلية.

على سبيل المثال، في وادي فرغانة، تتقاطع شبكة من قنوات الري بين أوزبكستان وطاجيكستان وقرغيزستان، وهي الدول المشتركة في الوادي. وفي قرغيزستان، تم بناء سلسلة خزانات توكتوغول لتنظيم تدفق المياه إلى أسفل مجرى النهر، خاصة في أوزبكستان، فعلى الرغم من أن هذه الخزانات تقع في قرغيزستان، فقد أعطى المخططون الأولوية لاحتياجات الري في الصيف في أوزبكستان على طلب قرغيزستان من الكهرباء في الشتاء. وفي ظل التخطيط والتمويل المركزيين، لم يتسبب أي من هذين الموقفين في حدوث مشكلات كبيرة. وفي حالة توكتوغول، تلقت قرغيزستان الوقود الرخيص (الفحم والغاز) والكهرباء وتمويل الميزانية المركزية لتكاليف إدارة المياه، للتعويض عن حقيقة مفادها أن الخزانات الواقعة على أراضيها كانت تعمل في الأساس لصالح أوزبكستان. كما تم تخصيص حصص المياه مركزياً، مع اشتراطات على قرغيزستان وطاجيكستان للسماح بتدفق معظم المياه في اتجاه مجرى النهر.

ولقد استمر التعاون في مجال إدارة المياه لفترة وجيزة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فوَّعت دول المنطقة اتفاقية ألماتي، التي أنشأت لجنة مشتركة لتنسيق المياه في عام 1992 بهدف تنسيق سياسات إدارة المياه في المنطقة، وتلا ذلك توقيع عدة اتفاقيات ثنائية وإقليمية مثل الاتفاقية الموقعة في عام 1996 بين تركمانستان وأوزبكستان، والتي اتفقا بموجبها على أن كل دولة يمكنها أن تحصل على حصة متساوية من المياه من نهر أموداريا⁵.

لكن ذلك لم يدم طويلاً بعد انتقال نظام إدارة المياه في عموم المنطقة من المركزية إلى اللامركزية، وهو ما أسفر عن وجود تفاوتات في توزيع موارد المياه بين الدول الخمس، وأدى إلى خلق توترات سياسية واقتصادية فيما بينها، فنظراً لمعاناة دولتي قرغيزستان وطاجيكستان كل عام في فصل الشتاء من عدم كفاية إمدادات الطاقة، فإن ذلك يدفعهما إلى استخدام المياه لتوليد الطاقة، بينما تعتمد دول المصب، في المقابل، على تخزين المياه في فصل الشتاء لاستخدامها في فصل الصيف في الزراعة. وهذه الاحتياجات المتعارضة تتطلب أنظمة تشغيلية متباينة للموارد والمرافق المائية في فصل الشتاء (إطلاق المياه لتوليد الطاقة، وتخزين المياه للري). وبجانب هذا التعارض، أدت الزيادة السكانية وخطط التنمية الاقتصادية إلى زيادة استهلاك المياه وزيادة الحاجة إلى وجود نظام جديد لتخصيص المياه بين الدول الخمس.

ثانياً: توترات إقليمية بسبب أزمات المياه

أنتجت أزمات نقص المياه في دول آسيا الوسطى بعد انفصالها عن الاتحاد السوفيتي في عام 1991، في ظل غياب النظام المركزي لإدارة وتوزيع المياه، صراعات وتوتراً متكرراً على طول الأنهار العابرة للحدود، الأمر الذي أثار في تنمية الموارد المائية بوجه عام. فمثلاً قامت طاجيكستان وقرغيزستان، بهدف توفير الطاقة، باستغلال محطات توليد الطاقة الكهرومائية على مدار العام كله، كما يحدث في نهري فاخش وبانج في طاجيكستان والمحطات الموجودة على نهر نارين في قرغيزستان؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى تحكهما بشكل كامل في تدفق المياه إلى بقية الدول الأخرى التي تحتاج المياه للري. ونشأ عن ذلك توترات احتدم بعضها إلى أن وصلت لدرجة التصارع على المياه، وذلك كما يلي:

1- الصراع بين قرغيزستان وأوزبكستان:

يُعد الصراع بين الدولتين من الصراعات الممتدة في آسيا، فأوزبكستان هي أكبر مستهلك للموارد المائية في آسيا الوسطى، وبشكل خاص المياه القادمة من قرغيزستان، التي تتشكل الموارد المائية فيها بالكامل تقريباً على أراضيها، وتمثل أحد أصولها الاقتصادية الرئيسية، وتحتاج أوزبكستان إلى استخدام المياه المخزنة في خزان توكتوغول (الواقع في قرغيزستان) في فصل الصيف لأغراض الري، وفي المقابل تحصل الأخيرة على الغاز من أوزبكستان. ولعدم وجود مالٍ كافٍ لدفع تكلفة إمدادات الغاز الذي تحصل عليه، قررت قرغيزستان تغيير نظام عمل

خزان توكتوغول لتستخدم مياهه خلال فصل الشتاء لتوليد الكهرباء، وهو ما أدى إلى حدوث فيضانات أضرت بالأراضي الزراعية والمساكن في وادي فرغانة، وجفاف في فصل الصيف نتيجة عدم كفاية كمية المياه التي يتم تصريفها خلال هذا الفصل. وتبع ذلك مطالبة قرغيزستان لكل من أوزبكستان وكازاخستان بدفع ثمن المياه التي تذهب من خزنها إليهما، فيما يُعرَف بظاهرة "تسعير وبيع المياه"⁶.

ونتج عن ذلك توتر بين الدول الثلاث في ظل ضعف الحوار السياسي فيما بينها حول تخصيص المياه؛ فقامت أوزبكستان بإجراء مناورات عسكرية جوية على مقربة من الحدود مع قرغيزستان، وبالقرب من خزان توكتوغول. وبدورها، حذرت قرغيزستان في عام 2006 من أنه في حال تدمير مرافق المياه، فإن تدفق المياه "سيجرف وادي فرغانة ووادي زرافشان في أوزبكستان من على وجه الأرض". وفي عام 2010، هاجمت قرغيزستان حشوداً من العرقية الأوزبكية التي تعيش في جنوب قرغيزستان، ما أسفر عن مقتل المئات. وفي عام 2014، وبعد أن قطعت أوزبكستان إمدادات الغاز عن جنوب قرغيزستان، هددت قرغيزستان بالانتقام من خلال إغلاق قناة تحمل المياه إلى أوزبكستان بحجة الإصلاحات. وفي عام 2021 أعرب الرئيس الأوزبكي، إسلام كريموف، عن قلقه بشأن الوضع المتوتر حول الموارد المائية في المنطقة، قائلاً: "بسبب مشكلات الموارد المائية، قد لا تنشأ مواجهات خطيرة فحسب، بل قد تنشأ حتى حروب في المستقبل"⁷.

وإلى جانب تفاقم التوترات بين الدول، تعمل القضايا المرتبطة بالمياه أحياناً على تقويض الاستقرار السياسي الداخلي، ففي عام 2010، أجبر قطع إمدادات الكهرباء الأوزبكية قرغيزستان على رفع أسعار الطاقة والتدفئة بشكل حاد، مما ساعد على إثارة الاحتجاجات التي أدت في النهاية إلى سقوط الرئيس كورمانبيك باكييف.

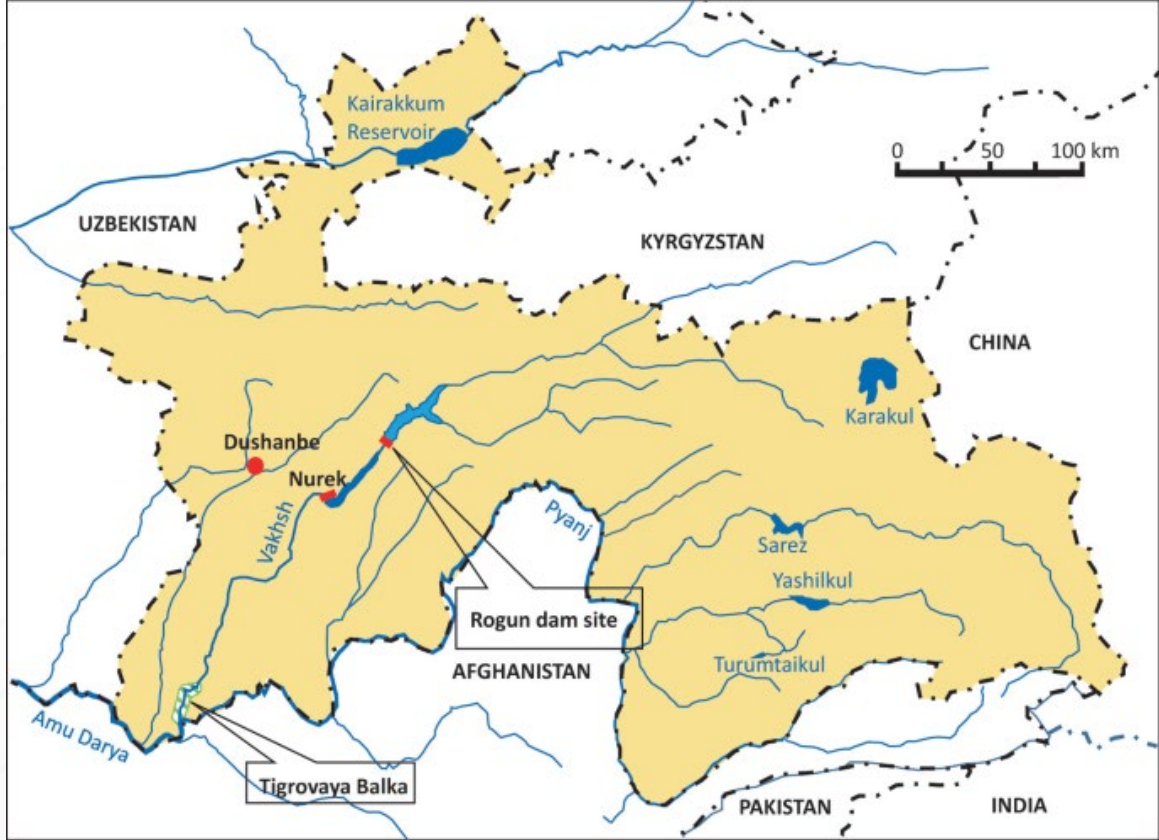
2 - التوتر بين طاجيكستان وأوزبكستان:

تعد الاحتياطات الضخمة من الموارد المائية في طاجيكستان موضع خلاف وتهديدات سياسية متبادلة بين طاجيكستان وأوزبكستان؛ فرغم تلك الاحتياطات، تعاني الأولى من مشكلة إمدادات الكهرباء المستمرة لسكانها وصناعتها، وفي محاولة للتغلب عليها أعادت تنشيط مشروع سوفيتي لبناء محطة للطاقة الكهرومائية في روغون على نهر فاخش، الأمر الذي عارضته أوزبكستان بشكل حاد، ثم تحوّل الأمر لصراع بين الدولتين بعدما أعربت إيران وأفغانستان وباكستان والهند عن اهتمامها بالاستثمار في بناء روغون.

وفي عام 2010، وصل الصراع بين الدولتين إلى ذروته عندما هدد الجانبان بعضهما بعضاً، ولكن بفضل الوساطة الدولية تم احتواء الصراع ومنع تطوره، وأعقب ذلك تقدّم طاجيكستان بطلب تقييم بناء روغون من قبل البنك الدولي، والذي انتهى في عام 2014، إذ ذكر التقييم أنه في ظل الظروف الأمنية العادية يمكن بناء محطة للطاقة الكهرومائية؛ وبهذا أعطى

التقييم طاجيكستان حجة قوية في المباحثات لصالح بناء هذه المحطة الكهرومائية المتنازع عليها، ولكنه فتح باباً جديداً للمناقشة حول إمكانية مشاركة أوزبكستان وكازاخستان في مشروع روغون⁸.

شكل (2): موقع مشروع سد روغون



Source: Robert Zwahlen, "Rogun: Water Scarcity in Central Asia," in: **Assessing the Environmental Impacts of Hydropower Projects**, (Environmental Earth Sciences, Springer, 2022).

3 - خلافات محدودة بين كازاخستان وأوزبكستان:

ثمة خلافات بين كازاخستان وأوزبكستان حول انتهاك الاتفاقية الحكومية الدولية بشأن الاستخدام العادل لسلسلة خزانات نارين - سير داريا. ويرتبط الخلاف أيضاً بإدارة حوض سير داريا وحاجة كازاخستان إلى بناء خزان مياه في كوكساراي لحماية منطقتها الجنوبية من فيضانات سير داريا الشتوية الكارثية. وقد ظهرت خطورة المشكلة في فبراير 2004 عندما اندلع الصراع بين كازاخستان وأوزبكستان وقرغيزستان حول إدارة المياه في حوض سير داريا، ثم في عام 2008 حينما اتهمت كازاخستان أوزبكستان بالفشل في السماح بمرور كمية كافية من المياه عبر أراضيها.

وخلافاً لذلك، يوجد تقارب بين الدولتين كدولتي مصب لأكبر نهريين في آسيا الوسطى (أمو داريا وسير داريا) في خلافهما مع بقية الدول حول المياه، ومنها قرغيزستان، التي اعتمد برلمانها قانون المياه منذ عام 2001، والذي ينص على الدفع مقابل استخدام المياه في العلاقات المائية بين الدول، وقد قامت الدولتان باتخاذ إجراءات منسقة حينها للرد على ذلك القانون⁹.

4 - التوتر بين قرغيزستان وكازاخستان:

تتسم التوترات بين كازاخستان وقرغيزستان بشأن قضايا المياه بأنها محدودة مقارنة ببقية الدول الأخرى. وكان أحد أسباب تلك التوترات هو المشروع الذي بدأته قرغيزستان لبناء محطتين أخريين للطاقة الكهرومائية بالقرب من كامبار آتا، وهو ما عارضته الحكومة الكازاخستانية. وبخلاف ذلك يُعد التعاون المائي بين الدولتين المثال الأكثر نجاحاً للعلاقات الثنائية بين دول آسيا الوسطى، والذي برز في توقيع الدولتين اتفاقية في عام 2000 بشأن استخدام مرافق إدارة المياه على الأنهار المشتركة بينهما (تشو وتالاس)¹⁰.

ثالثاً: انعكاسات الجفاف وأزمة المياه على الأمن الإنساني بالمنطقة

يؤثر التغير المناخي بما يشتمله من نقص المياه والجفاف على حياة ملايين البشر، إذ يضر بالبيئة وبالإنتاج الزراعي وبأمن الطاقة، وتظهر هذه المشكلات في منطقة آسيا الوسطى مثل غيرها من المناطق في أنحاء العالم، وذلك كما يلي:

1 - الأمن البيئي:

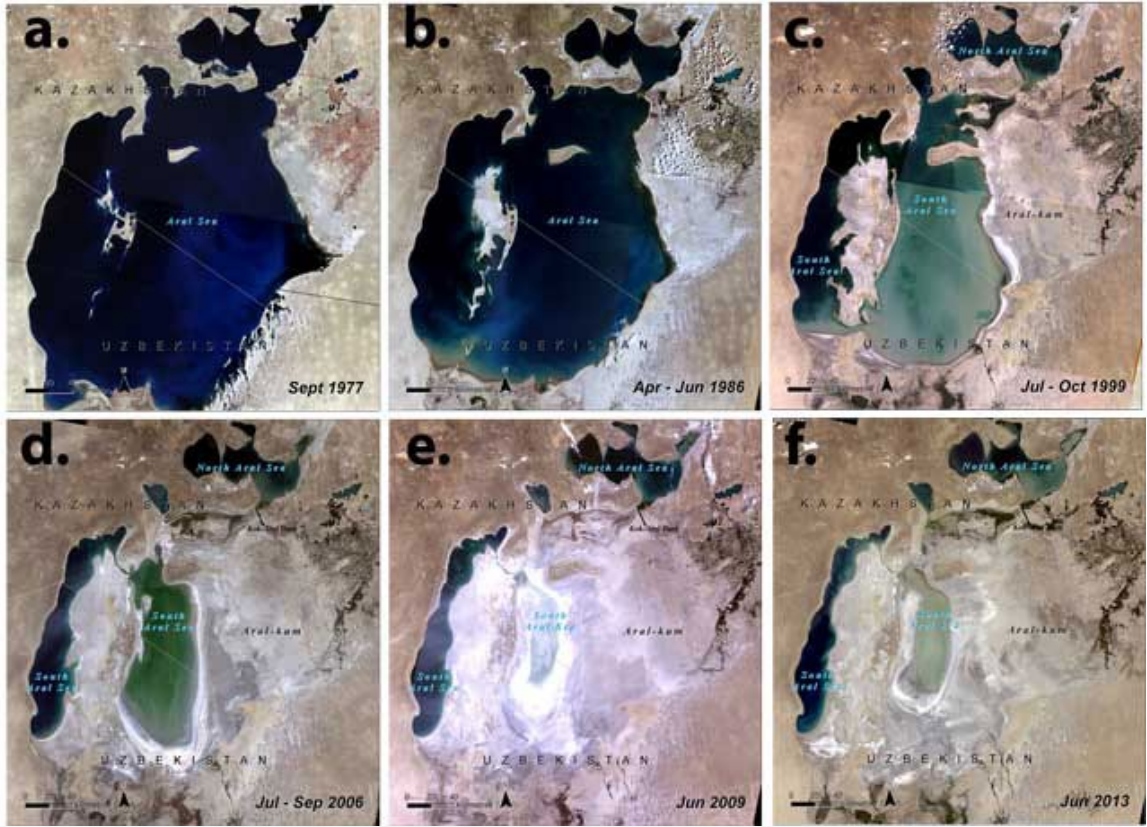
التدهور البيئي من أخطر انعكاسات ندرة المياه، وهو ما يظهر جلياً في بحر آرال، فمع وصول كميات أقل من المياه إليه، بدأ البحر، الذي كان ذات يوم رابع أكبر بحيرة مالحة في العالم، في الانكماش، ولا يتجاوز حجمه الآن عُشر حجمه السابق، وأدى ارتفاع تركيز الملح فيه إلى نفوق معظم الأسماك فيما تبقى من البحيرة، مما حرم مجتمعات الصيد من سبل عيشها.

وعلى الرغم من نجاح كازاخستان في استعادة جزء صغير من بحر آرال، من خلال بناء سد للاحتفاظ بالمياه المتدفقة من نهر سير داريا إلى شمال البحر، فإن كمية المياه المتدفقة إليه لا تمثل سوى عُشر الكمية اللازمة لاستعادة حجمه السابق؛ وبالتالي، ما لم تكن دول آسيا الوسطى على استعداد لتقليص الزراعة، فإن معظم بقية منطقة بحر آرال ستظل جافة، وهي معضلة يصعب تحقيقها¹¹.

ومن المظاهر الأخرى للتدهور البيئي في آسيا الوسطى ملوحة التربة، فنتيجة لتبخر المياه المستخدمة في الري، فإنها تترك وراءها الملح الذي يتراكم مع مرور الوقت، ولذا أصبحت التربة مالحة بشكل متزايد، ما يجعلها غير صالحة لزراعة معظم المحاصيل. وتتفاقم هذه

المشكلة بسبب تسرب المياه من قنوات الري، واستخدام كميات مفرطة من المياه، وسوء الصرف، فكلما زادت المياه على مستوى السطح، كلما زاد التبخر وتراكم الملح. وهذه الكارثة تتضرر منها تركمانستان وأوزبكستان أكثر من بقية الدول، إذ أصبح أكثر من نصف الأراضي المروية فيهما مالحاً. وإضافة لذلك، عندما تتدفق المياه الفائضة من الري مرة أخرى إلى الأنهار، تحمل الملح من الأراضي المروية، إلى جانب الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية، فتصبح مياه النهر أكثر ملوحة وأكثر تلوثاً وغير صالحة للاستخدام.

شكل (3): انكماش بحر آرال



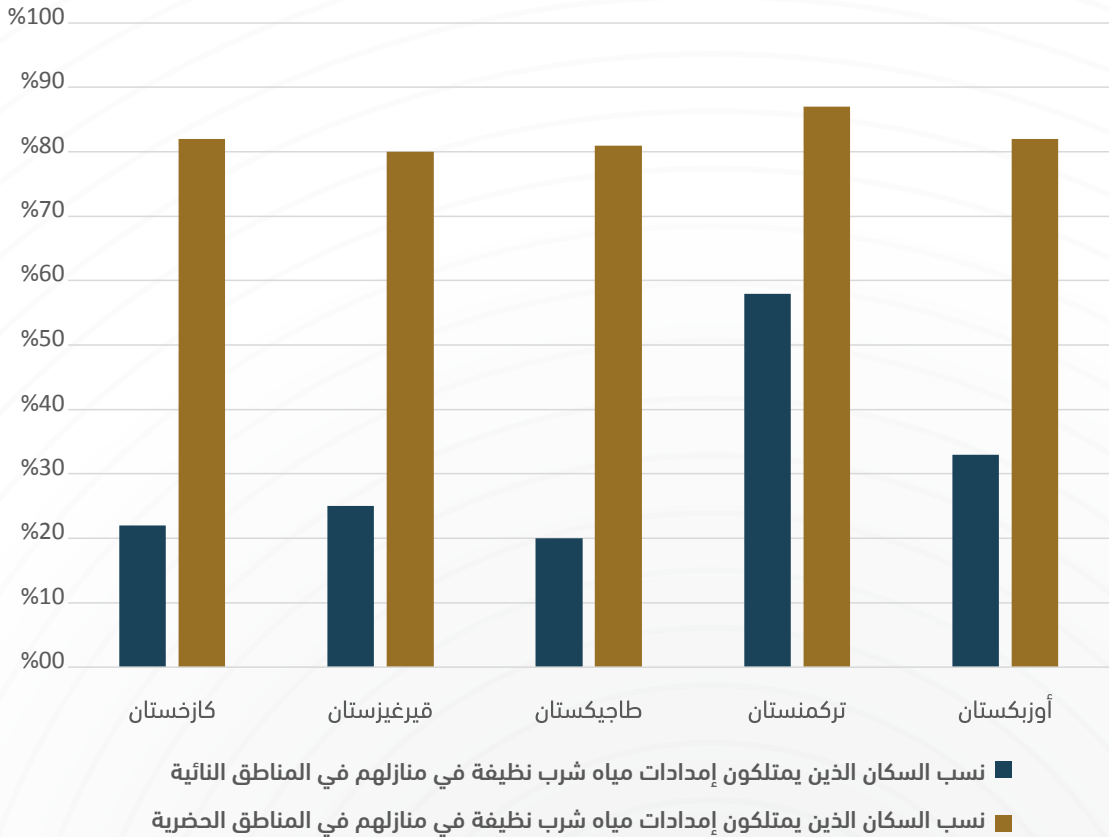
Source: The future of the Aral Sea lies in transboundary co-operation, UNEP, January 2014. <https://tinyurl.com/4wxwny3y>

2 - الأمن المائي:

لا يزال العديد من الأشخاص في دول آسيا الوسطى لا يملكون مصدراً لمياه الشرب النظيفة داخل منازلهم. على سبيل المثال، فإن أكثر من نصف السكان في طاجيكستان لا يتمتعون بوجود مرافق مياه نظيفة في منازلهم.

وعلى الرغم من أن هذه المشكلة تؤثر بشكل رئيسي في المناطق الريفية النائية، كما هو موضح في الشكل رقم (4)، فإن هناك بعض الأحياء في مدينة بيشكيك، عاصمة قرغيزستان، يقضي فيها السكان عدة ساعات كل يوم في حمل المياه من المضخات القريبة. وكثيراً ما يكون هناك نقص في الأموال اللازمة لبناء أنظمة جديدة لإمدادات المياه أو صيانة الأنظمة القائمة.¹²

شكل (4): نسب السكان الذين يتمتعون بإمدادات مياه شرب نظيفة في دول آسيا الوسطى



Source: UNICEF, "Drinking water", July 2023. <https://tinyurl.com/bdf3jcz9>

3 - الأمن الغذائي:

تؤثر السدود الكهرومائية الكبيرة في الزراعة وفي العاملين في ذلك القطاع، وبالتبعية في الأمن الغذائي لسكان المنطقة الذين يعتمدون بشكل أساسي على قطاع الزراعة كمصدر للغذاء وللدخل أيضاً، ويرجع ذلك أساساً إلى احتمالية تعطيل تدفق المياه بسبب نشاط السدود. ويسهم القطاع الزراعي مساهمات كبيرة في اقتصادات آسيا الوسطى بنسبة 5.2% من

الناتج المحلي الإجمالي في كازاخستان، و7.5% في تركمانستان، و18.5% في أوزبكستان، و20.8% في قرغيزستان، و23.3% في طاجيكستان.¹³ وفي ضوء ذلك، فإن فساد المحاصيل الناجم عن موجة الحرارة والجفاف، سوف يؤثر حتماً في اقتصادات المنطقة وإمكاناتها للنمو والتنمية.

وفي الوقت الحاضر، تأتي معظم المياه في نهري أمو داريا وسير داريا من ذوبان الأنهار الجليدية وليس من هطول الأمطار، إذ تذوب الأنهار الجليدية بشكل أسرع في فصلي الربيع والصيف، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات المياه في وقت يتزامن مع موسم نمو المحاصيل الزراعية في اتجاه مجرى النهر، ما يؤدي إلى تلف تلك المحاصيل.

ومع ذلك، فإن قرغيزستان وطاجيكستان لديهما مصلحة في إطلاق المزيد من المياه من سدودهما خلال فصل الشتاء، لوجود حاجة إلى توليد الطاقة الكهرومائية للتدفئة. وبالإضافة إلى ذلك، تستغرق السدود الجديدة أيضاً عدة سنوات حتى تمتلئ، وخلال هذه الفترة ينخفض تدفق المياه في اتجاه مجرى النهر. فعلى سبيل المثال، خلال الـ 16 عاماً التي سوف يستغرقها ملء سد روغون، سيكون تدفق المياه عبر نهر أمو داريا أقل بنسبة 1.3%¹⁴.

4 - أمن الطاقة:

يتسم توزيع موارد الطاقة بين دول آسيا الوسطى الخمس بالتفاوت، إذ تمتلك كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان احتياطات وفيرة من مصادر الطاقة التقليدية، ما يمكنها من تلبية احتياجات الطاقة المحلية وكسب عوائد من الصادرات. وعلى النقيض، لا تمتلك قرغيزستان وطاجيكستان إلا القليل جداً من النفط والغاز، وتعتمدان على واردات الطاقة من جيرانهما.

ومن ناحية أخرى، تتمتع قرغيزستان بالكثير من الجبال والمياه، وبالتالي لديها إمكانات قوية لتوليد الطاقة الكهرومائية. ووفقاً للإحصائيات، تستخدم قرغيزستان 10% فقط من تلك الإمكانيات، بينما ينخفض هذا الرقم بالنسبة لطاجيكستان إلى 5%؛ ومع ذلك، تنتج الدولتان بالفعل أكثر من 85% من احتياجاتهما من الكهرباء من الطاقة الكهرومائية.¹⁵ ونظراً للنقص المزمن في الكهرباء في الدولتين، خاصة في فصل الشتاء عندما تؤدي درجات الحرارة تحت الصفر إلى ارتفاع استهلاك الطاقة، قد تعمل الدولتان على بناء محطات جديدة لتوليد الطاقة الكهرومائية، ولكن تنفيذ ذلك ليس سهلاً بسبب التكاليف التي تتجاوز قدراتهما المالية؛ فأكبر مشروعين (كامبار آتا 1 في قرغيزستان، وسد روغون في طاجيكستان) بلغت تكلفتها 3 مليارات دولار أمريكي و3.9 مليار دولار أمريكي على التوالي، أي حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة. ولم تنجح قرغيزستان في إكمال المشروع الذي خططت له منذ أكثر من 30 عاماً، أما روغون فبدأ بناؤه في عام 2016، بعد تأخير دام 40 عاماً، بمزيج من التمويل المحلي والأجنبي¹⁶، ما تسبب في نشوب التوتر بين دول المنطقة كما أُشير سابقاً.

أخيراً، من المتوقع أن يستمر الضغط على موارد المياه في دول آسيا الوسطى بسبب تفاقم آثار تغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة، والتي ستؤدي إلى تقلص الأنهار الجليدية في جبال قرغيزستان وطاجيكستان، والتي تغذي الأنهار الرئيسية في المنطقة، ومن المحتمل أن يختفي ربع المياه المخزنة في الأنهار الجليدية بحلول عام 2025 مثلما فُقد ربع منها في النصف الثاني من القرن العشرين، وهو ما يعني على المدى الطويل، توفر كميات أقل من المياه لسكان المنطقة. ويضاف لذلك استمرار النمو السكاني، وبالتالي فإن كمية المياه المتاحة للفرد سوف تنخفض إلى أقل من 1700 متر مكعب بحلول عام 2050، وإلى 1000 متر مكعب بحلول عام 2080، و500 متر مكعب بحلول عام 2120¹⁷. بعبارة أخرى، بحلول القرن المقبل، سوف تشكل إمدادات المياه ربع متوسط الاستهلاك الحالي فقط وفق توقعات البنك الدولي. وبالمثل يؤدي استمرار الاستخدام غير الكفء للمياه دون مراعاة احتياجات ومصالح الدول لبعضها بعضاً إلى تنامي التوتر الإقليمي.

كل ما سبق يؤكد أن الاستخدام الأكثر كفاءة للمياه والتعاون الفعال سوف يصبح أكثر أهمية عن ذي قبل، ويقع على عاتق دول المنطقة أن تحسن من كفاءة استخدام المياه للتخفيف من ندرتها عبر عدة وسائل منها على سبيل المثال، تبطين قنوات الري وصيانتها بشكل دوري بما يؤدي إلى وقف تسرب المياه منها، وحل مشكلة ملوحة التربة المذكورة سابقاً، والتحول نحو زراعة المحاصيل الأقل استهلاكاً للمياه. كما يقع على عاتقها تدعيم التعاون في مجال إدارة المياه وتوليد الطاقة لحل التوترات المتبادلة من خلال نظام جديد لتخصيص المياه يقوم على الاعتراف باحتياجات جميع دول آسيا الوسطى الاقتصادية والاجتماعية على قدم المساواة، والاستخدام الرشيد للموارد المائية على أساس التعاون المتبادل القائم على المنفعة المشتركة بين تلك الدول، والأخذ في الاعتبار التوازن البيئي داخل أحواض المياه في دول المنطقة، ووجود إطار قانوني فعال لإدارة الموارد المائية المشتركة.

الهوامش

- 1- Reem Abdelmagied, "Flash Drought and Humanitarian Crises: A Case Study of the Arab Region," **The International Journal of Humanitarian Studies**, No. 11, (Saudi Arabia: The King Salman Humanitarian Aid and relief Center, 2023) p. 89.
- 2- Jahan Taganova, Anna Shabanova-Serdechna, and Niginakhon Saida, Central Asia's Water Crisis Is Already Here, **The Diplomat**, January 04, 2024. <https://tinyurl.com/3amr4429>
- 3- Bolor-Erdene Turmunkh, "The relationship between water pollution and economic growth in Central Asian countries: a causal analysis using difference-in-difference (did) model," **East African Scholars Journal of Economics, Business and Management**, Vol. 4, No.11, (Kenya: East African Scholars Publisher, 11/11/2021) pp. 231 – 242.
- 4- Anne Sophie Daloz, Climate Change: A Growing Threat for Central Asia, **SpringerBriefs in Climate Studies**, 14 April 2023. https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-031-29831-8_2

- 5- "Agreement between the Republic of Kazakhstan, the Kyrgyz Republic, the Republic of Tajikistan, Turkmenistan and the Republic of Uzbekistan on Cooperation in the Field of Joint Management on Utilization and Protection of Water Resources from Interstate Sources," **Interstate Commission for Water Coordination of Central Asia**, link: <http://www.icwc-aral.uz/statute1.htm>
- 6- Oziel Gómez, "How much progress has been made on Kyrgyz-Uzbek water cooperation?," **Climate Diplomacy**, 1/7/2022, link: <https://climate-diplomacy.org/magazine/cooperation/how-much-progress-has-been-made-kyrgyz-uzbek-water-cooperation>
- 7- ساندي ميلن، "تقص الماء: كيف يؤدي بناء السدود إلى شح المياه واندلاع الحروب؟"، بي بي سي، 18 / 8 / 2021، الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/vert-fut-58237249> (تاريخ الدخول: 20 يناير 2024).
- 8- Eva Kleingeld, "**Third-party involvement in fostering transboundary cooperation in Central Asia**," (Stockholm: Global Water Partnership, 2015) p.7
- 9- Law of The Kyrgyz Republic of July 23, 2001 No. 76 About interstate use of water objects, water resources, and water management constructions of the Kyrgyz Republic, **CIS. Legislation**. Link: <https://cis-legislation.com/document.fwx?rgn=78>
- 10- Barbara Janusz-Pawletta and Mara Gubaidullina, "Transboundary Water Management in Central Asia: Legal Framework to Strengthen Interstate Cooperation and Increase Regional Security," *Cahiers d'Asie centrale*, No. 25, (2015) pp. 195-215.
- 11- "The future of the Aral Sea lies in transboundary co-operation," UNEP, January 2014, link: https://na.unep.net/geas/getUNEPPageWithArticleIDScript.php?article_id=108
- 12- UNICEF, "Drinking water", Link: <https://data.unicef.org/topic/water-and-sanitation/drinking-water>.
- 13- Jahan Taganova, Central Asia's Water Crisis Is Already Here, **Op,Cit**.
- 14- Nigar Jafarova, "The water crises in Central Asia and the Caucasus," **Frontier View**, 23/6/2023, Link: <https://frontierview.com/insights/the-water-crises-in-central-asia-and-the-caucasus>.
- 15- **World Bank**, "World Development Indicators: Electricity production, sources, and access", Link: <https://wdi.worldbank.org/table/3.7>.
- 16- Sujata Rao and Alexander Winning, "Investors explore risky frontier with Tajikistan's debut bond," **Reuters**, 8/9/2017, Link: <https://www.reuters.com/article/tajikistan-eurobonds/corrected-investors-explore-risky-frontier-with-tajikistans-debut-bond-idUSL8N1LL38Z/>.
- 17- World Bank, "central Asia energy-water development program," Annual report, 2016, Link: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/979261502174391564/pdf/117997-Central-asia-energy-water-development-program-WP-PUBLIC.pdf>.

قضية العدد

شركات الأمن الصينية الخاصة
النشأة والتنظيم.. العدد والانتشار.. الخصائص والتحديات

إعداد: عمّار ياسين
باحث متخصص في دراسات السلام والصراع

مقدمة

شهدت السنوات العشرين الماضية نمواً متسارعاً لشركات الأمن الخاصة، وأصبح قطاع الأمن الخاص من القطاعات الجاذبة في دول عديدة، إذ توجد حالياً آلاف من هذه الشركات في جميع أنحاء العالم. وتشير التقديرات إلى أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين وجنوب إفريقيا تستضيف مجتمعةً حوالي 70% من قطاع الأمن الخاص بأكمله. كما أن روسيا، وعلى الرغم من أن قطاع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بها صغير نسبياً، فإنها تستخدم مقاوليها في مهام قتالية أكثر من أي دولة أخرى¹.

وغالبا ما يعمل هذا القطاع في ظل ثغرة قانونية؛ فموظفو هذه الشركات ليسوا جنوداً وليسوا مدنيين كذلك، ولا يمكن تعريفهم عادةً على أنهم مرتزقة. وحتى الآن لا يوجد تعريف موحد ومقبول عالمياً ومُلزم في الوقت نفسه من الناحية القانونية لها.

في هذا الإطار، وبالنظر إلى كثافة تفاعلات الصين الاقتصادية الدولية وانتشار استثماراتها ومشروعاتها في غالبية دول العالم، فإنها باتت تعتمد على شركات الأمن الخاصة بهدف حماية مواطنيها ومصالحها واستثماراتها الممتدة في أنحاء متفرقة من العالم، ولاسيما مع إمكانية تعرُّض المواطنين والأصول الصينية في الخارج للتهديد والخطر، هذا إضافة إلى تداعيات الصراع الداخلي في ميانمار وانعكاساته على الاستثمارات الصينية هناك، مروراً بتجدد المناوشات مع الفلبين حول بعض الجزر والأراضي البرية المتنازع عليها بينها وبعض دول جوارها الأخرى مثل: فيتنام وماليزيا وبروناي في الممر الاستراتيجي ببحر الصين الجنوبي²، فضلاً عن مُعضلة تايوان.

وحتى خارج نطاقها الإقليمي، وبهدف حماية مصالحها، لجأت الصين إلى تأسيس أول قاعدة عسكرية لها في الخارج في جيبوتي³، واستخدمت شركات الأمن الخاصة منذ عدة سنوات في ظل الأوضاع الأمنية المضطربة في أنحاء عديدة من مناطق نفوذها في آسيا وأمريكا الجنوبية، والأبرز في إفريقيا، التي تمثل لها رمزية خاصة لأنها الشريك التجاري الدولي الأول لها منذ سنوات.

أولاً: نشأة وتنظيم شركات الأمن الخاصة الصينية

نشأت أولى شركات الأمن الخاصة الصينية المُرخَّصة داخل الصين على يد، تشانغ هيوو، في أواخر القرن الثامن عشر، في عهد الإمبراطور، تشيان لونغ، وذلك بقوام عددي لا يتعدى 500 مقاتل مُدربين على فنون الدفاع عن النفس، بغرض حماية أهداف داخلية صرفة متمثلة في نقل الأموال وصون حياة الأثرياء.

حديثاً، وفي عام 1984 تحديداً، تم إنشاء أول كيان مُعادل لشركات الأمن الخاصة في أحد فروع مكتب الأمن العام في مدينة شنتشن، وبعدها بعشرة أعوام، أي في 1994، تم إنشاء مجموعة «شاندونغ هواوي الأمنية»، وهي أول شركة أمنية صينية تعمل في الخارج وترافق

الشركات الصينية في نقل صادراتها، ولا تزال هذه المجموعة نشطة حتى الآن، خاصةً في إفريقيا، وتقوم بحماية مشروعات التعدين والنفط ومشروعات البنية التحتية. وبعد ذلك بعام واحد، أي في 1995، تم إنشاء «مجموعة الأمن والحماية الصينية»، التي أصبحت فيما بعد الحامي الرئيسي لمبادرة الحزام والطريق⁴.

وفي سبتمبر 2009، جرت أول محاولة حكومية لوضع إطار تنظيمي لقطاع الأمن الخاص، ومن ثم إضفاء الشرعية على شركات الأمن الخاصة الآخذة في الزيادة؛ فقد أصدر مجلس الدولة الصيني لائحة إدارة خدمات الأمن والحراسة (Baoan Fuwu Guanli Tiaoli)، والتي اعترفت بفئتين رئيسيتين من شركات الأمن الخاصة، وهما:

- **الفئة الأولى:** الشركات الأمنية التي لديها مهام تدريب وحراسة وتقديم مشورة بشأن تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها، وقد تم تجهيز أفرادها بأسلحة دفاعية عادية.

- **الفئة الثانية:** شركات الأمن التي تُقدّم خدمات حراسة مسلحة، ويُسمَح لهذه الشركات بتزويد موظفيها المُعتمدين بأسلحة وذخائر شريطة ألا تكون معدات عسكرية ثقيلة أو مركبات. ولم يحدد الإطار القانوني في تلك الحالة طبيعة الأنشطة الخارجية لهذه الشركات، لكنه سمَح بافتتاح مئات الشركات الصغيرة منها وتعزيز الشركات الكبرى.

وتوضح اللائحة أن شركات الأمن الخاصة الصينية تخضع بالكامل لسيطرة الدولة من خلال وزارة الأمن العام. ومع أن ذلك يضمن عدم تمرّد هذه الشركات أو تسببها في أضرار غير محسوبة، إلا أنه يشير في المقابل إلى أن الخط الفاصل بين القطاعين العام والخاص في هذا القطاع غير واضح.

اللائحة إذن لم تتضمن إطاراً تنظيمياً لشركات الأمن الخاصة العاملة أو التي لها أنشطة في الخارج، ولأنه لا يوجد أيضاً إطار تنظيمي لهذه الشركات على المستوى الدولي؛ فإن أنشطة هذه الشركات الصينية في الخارج تتحدد بشكل أساسي من خلال لوائح الدولة المضيفة والعقود المُوقَّعة مع الشركات التي توظفها. وهنا تمثل دول مثل: باكستان والسودان وجنوب السودان طرفي نقيض؛ فباكستان لديها لوائح صارمة بشأن الشركات الأمنية الخاصة الأجنبية الموجودة على أراضيها، بينما تفتقر دولتا السودان وجنوب السودان إلى أي تنظيم ذي معنى من هذا النوع⁵.

ولعل أهم ما يميز شركات الأمن الصينية عن مثيلتها الروسية على سبيل المثال، هو أن 99% من المتعاقدين في تلك الشركات كانوا ينتمون إلى جيش التحرير الشعبي الصيني أو القوات الخاصة والشرطة شبه العسكرية، كما أن معظم المتعاقدين الصينيين، باستثناء أولئك المشاركين في مهام الحراسة البحرية التي تهدف إلى الحماية من القرصنة، يخضعون لرقابة صارمة ولا يُسمَح لهم حتى بالتسلح، وهو ما يعني أن سيطرة بكين على هذه المجموعات لا تزال مستمرة وقوانينها تطبق حتى على بُعد آلاف الكيلومترات⁶.

ورغم ذلك، تبقى هناك احتمالية لتقليل شركات الأمن الخاصة الصينية من تحفظها والقيام ببعض من استراتيجية شركات أمنية وعسكرية خاصة أخرى أكثر انخراطاً مثل: فاغنر وأكاديمي (بلاك ووتر سابقاً)، بحيث يمكن أن يغلب عليها في سياقات مُضطربة الميل للطابع العسكري لبعض من شركاتها نتيجة زيادة التوترات في مناطق نفوذها بإفريقيا ووجود حاجة مستمرة لتوفير الأمن أولاً للشركات والمصانع والعمالة الصينية حتى ولو تطلب منها رفع القدرات التسليحية لتلك الشركات أو إعطائها الضوء الأخضر لتتوسع بحذر في مناطق تمركزها في إفريقيا أو في مناطق حربها الرمادية (Grey Zone Warfare) في نطاق بحر الصين الجنوبي⁷، وتايوان، علاوة على آسيا الوسطى.

ثانياً: عدد شركات الأمن الخاصة الصينية وانتشارها حول العالم

مع إطلاق مبادرة الحزام والطريق في عام 2013، كان عدد الشركات الأمنية الخاصة المسجلة في الصين هو 4 آلاف شركة، توظف نحو 4.5 مليون فرد أمن، وفي وقت قصير ارتفع العدد في عام 2017 ليتجاوز 5 آلاف شركة معظمها يُوظف جنوداً سابقين أو ضباط شرطة سابقين أو قدامى محاربين في جيش التحرير الشعبي الصيني، وهو ما جعلها أمام تحدٍ من نوع مُختلف من ناحية تحديد طبيعة الخط الفاصل بين من يُمكن اعتبارهم تابعين للقوات الصينية رغم عملهم في تلك الشركات وبين من يُمكن اعتبارهم مجرد مقدمي خدمات أمنية بغير صفة رسمية أو شبه رسمية، خاصة في ظل بزوغ ظاهرة تعاقد بعض الشركات الأمنية الخاصة الصينية مع جهات محلية مسلحة، وعدم قيامها بنفسها بمختلف المهام المنوطة، وهو ما فتح الباب أمام وقوع تجاوزات من ناحية، وصعوبة المساءلة عنها من ناحية أخرى، فضلاً عن اتهامها أحياناً بالتحيز بالنظر لخلفية هذه الجهات من ناحية الثالثة⁸.

وتستهدف شركات الأمن الخاصة الصينية حماية المنشآت الاقتصادية وتعزيز المستوى الأمني المتاح لشركات الصين وعمالها بالخارج. ومن الأمثلة على ذلك شركة «دينجتاي أنيوان» للدفاع والأمن الدولي التي تُبأشر عدداً من الأعمال الأمنية في العراق، وشركة «ديوي» الصينية التي تقوم بحماية شركة البترول الصينية في السودان. وقد يمتد الشكل الأمني لوجود هذه الشركات لحدود تدشين وحدات أمنية كبيرة، وفي هذا الصدد قال تشياو بينغ الرئيس التنفيذي لشركة «ديوي»، في أكتوبر 2016: «الخطوة التالية لنا هي تشييد معسكرات أمنية بالجملة، في دول توجد فيها استثمارات صينية، إضافة إلى الدول التي تعاني عدم الاستقرار»⁹.

ولا تُوجد حتى الآن قائمة شاملة ومُتاحة بجميع شركات الأمن الخاصة الصينية التي تُمارس أنشطة خارج الصين، ولكن بالنظر إلى حجم نفوذ شركات بعينها وانتشارها في دول عديدة ضُمّن مبادرة الحزام والطريق، أو وجود شركات ذاعت شهرتها بسبب المناوشات البحرية شبه المتكررة للصين مع بعض دول جوارها، فإن هناك عدداً من كبريات شركات الأمن الخاصة الصينية، التي تتوافر معلومات حولها، كما هو موضح في الجدول رقم (1).

جدول (1): أهم شركات الأمن الخاصة الصينية ونقاط تمركزها حول العالم

الانتشار	النشاط الرئيسي	القوام العددي	الشركة
60 دولة أغلبها مشمول في مبادرة الحزام والطريق، السودان وجنوب السودان.	التدريب - تقييم المخاطر - الحراسة - المرافقة الشخصية - الحماية البحرية وحماية المواقع.	20 ألفاً	شركة بكين ديوي للخدمات الأمنية- شركة محدودة (2011) Beijing DeWe Security Services Limited Company
الصين بصفة أساسية، وكذلك دول مبادرة الحزام والطريق.	التدريب - تقييم المخاطر - الحراسة - المرافقة الشخصية - الحماية البحرية وحماية المواقع - حماية وسائل النقل. ملاحظة: الشركة مُصنَّح لها باستخدام السلاح داخل الصين.	30 ألفاً	مجموعة الصين للأمن والحماية (1994) China Security and Protection Group
الجزائر، السودان، وجنوب السودان، و30 دولة أخرى عضو بمبادرة الحزام والطريق.	الحماية التكنولوجية - الحماية والحراسة المسلحة - التقييم الأمني.	30 ألفاً	مجموعة تكنولوجيا الأمن الصينية (2016) China Security Technology Group
دول مبادرة الحزام والطريق.	الأمن المادي - المرافقة الشخصية - تقييم المخاطر.	20 ألفاً	مجموعة الأمن الخارجي الصينية (2015) China Overseas Security Group
الولايات المتحدة، إفريقيا وأوروبا ودول مبادرة الحزام والطريق.	تدريب الحراس الشخصيين، أمن المواقع، المرافقة الشخصية والأمن السيبراني، وتضم هذه الشركة أفراداً إسرائيليين وبرتغاليين.	غير معروف	جنكيز للاستشارات الأمنية (2008) Genghis Security Advisor- GSA
باكستان، إثيوبيا، كينيا ودول مبادرة الحزام والطريق.	الأمن البحري المسلح - إدارة عمليات التحرير من الاختطاف وطلب الفدية - الأمن التكنولوجي وأمن المواقع.	21 ألفاً	هوا شين تشونغ آن للأمن (بكين) 2004 Hua Xin Zhong An (Beijing) Security Service
الشرق الأوسط، العراق، السودان، وجنوب السودان، ودول مبادرة الحزام والطريق.	الأمن البحري المسلح - إدارة عمليات التحرير من الاختطاف وطلب الفدية - الأمن التكنولوجي - أمن المواقع - التدريب - الحماية المباشرة - تشكيل فرق الاستجابة السريعة المسلحة.	غير معروف	شركة ويزهيجي للأمن (2002) VSS Security or Weizhijie Security Company

الشركة	القوام العددي	النشاط الرئيسي	الانتشار
مجموعة شاندونغ هواوي الأمنية (1993) Shandong Huawei Security Group	6 آلاف	التدريب وتقييم المخاطر - الحراسة والمرافقة الشخصية - الحماية البحرية وحماية المواقع وحماية وسائل النقل. ملاحظة: الشركة مُصرّح لها باستخدام السلاح داخل الصين.	إفريقيا وأستراليا.
شركة خدمات الأمن تشونغ جون هونغ- شركة محدودة (1987) Zhongjun Junhong Security Service Co. Ltd	30 ألفاً	الحراسة المسلحة للسفن - مكافحة القرصنة.	آسيا، البحر الأحمر، المحيط الهندي وشرق إفريقيا.
شركة دينغ تاي أنيوان للدفاع والأمن الدولي Ding tai An yuan International Security) (& Defense	غير معروف	التدريب الأمني ورفع الكفاءة القتالية ضد الأعمال الإجرامية والإرهابية.	العراق بصفة أساسية

المصدر: قائمة من إعداد الباحث استناداً للمعلومات الواردة في الدراسة التالية:

Akram Kharief, "China's Discreet Game in North Africa- Private Military Companies", (Rosa Luxemburg Stiftung North Africa Office: March 2022). <https://tinyurl.com/cynxmnxw>

وبالنظر في الجدول السابق، يُمكن استنتاج أن قطاع الأمن الخاص في الصين ليس وليد العقد أو العقدين الأخيرين، بل يمتد لأقدم من ذلك كما في «شركة خدمات الأمن تشونغ جون جون هونغ» التي تأسست في عام 1987، ولا تزال تعمل بقوام عددي يتخطى 30 ألف فرد، في جانب الحراسة المسلحة للسفن ومكافحة القرصنة في آسيا والبحر الأحمر والمحيط الهندي، وفي شرق إفريقيا من خلال قاعدة الصين الدفاعية في جيبوتي.

أيضاً، يُمكن ملاحظة انتشار شركات الأمن الصينية بشكل واسع تبعاً لحجم الاستثمارات الصينية الهائل في أنحاء العالم، خاصةً في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ويختلف وجود هذه الشركات في أكثر من 70 دولة تقريباً، بين إقامة مقر لها في بعض الدول، وبين دول متعاقدة رسمياً مع هذه الشركات، وبين دول تسمح بوجودها قانونياً بالقرب من مناطق إقامة المشروعات الصينية.

وقد رصدت «مؤسسة راند» البحثية الأمريكية انتشار شركات الأمن الخاصة الصينية في الفترة من عام 2018 وحتى عام 2021، وخلصت إلى أن هناك 48 دولة حول العالم تلقت أسلحة صينية أو خدمات أمنية من خلال شركات الأمن الخاصة الصينية، منها 14 دولة

تلقت كليهما معاً¹⁰، وذكرت الدراسة أن هناك 27 دولة من 48 دولة بها وجود لشركات الأمن الصينية الخاصة، بغض الطرف عن نوع المهمات التي تؤديها، أبرزها في نطاق الصين الإقليمي (إندونيسيا - ماليزيا - تايلاند - كمبوديا - لاوس - كازاخستان - باكستان - سريلانكا)، وفي إفريقيا: شرقاً (جيبوتي - إثيوبيا - الصومال - كينيا - تنزانيا)، وغرباً (مالي - غينيا) وشمالاً (ليبيا - السودان - جنوب السودان)، وفي وسط القارة (الكونغو الديمقراطية - إفريقيا الوسطى)، وجنوباً (جنوب إفريقيا - موزمبيق)، وفي أمريكا اللاتينية (الأرجنتين).

ولاحظت الدراسة أن هناك دولاً أخرى مجاورة للصين لم تشهد أي انتشار لمبيعات السلاح ولا لشركات الأمن الخاصة الصينية بها على الرغم أنها تقع ضمن الجوار المباشر في منطقة بحر الصين الجنوبي المضطربة، وهي اليابان والفلبين وفيتنام. وأرجعت الدراسة مدى التباين في نقاط تركز شركات الأمن الخاصة الصينية إلى تصنيف ثلاثي تقوم على أساسه الصين بتقدير الحاجة لنشر شركات أمن خاصة من عدمه، حيث:

– **التصنيف الأول:** دول لديها إرادة حماية المواطنين والأصول الصينية ولديها الوسائل اللازمة للقيام بذلك، ومن ثم فلا حاجة لوجود شركات أمن خاصة صينية بها، ومن هذه الدول: الجزائر، والمغرب، وإيران، وبعض دول آسيا الوسطى.

– **التصنيف الثاني:** دول لديها الإرادة ولكنها تفتقر إلى الوسائل اللازمة للقيام بحماية المواطنين والأصول الصينية، وبالتالي هناك حاجة لنشر قوات أمن خاصة بها، ومن هذه الدول: العراق، وباكستان، وسوريا، ونيجيريا.

– **التصنيف الثالث:** دول إما لديها قدرة على حماية المواطنين والأصول الصينية لكن ليس لديها رغبة كافية للقيام بذلك، ومن هذه الدول: الهند وتايلاند وفيتنام؛ أو دول ليس لديها الرغبة والقدرة معاً على القيام بذلك نظراً لما تشهده من اضطرابات مثل: أفغانستان وليبيا.

وهنا، يظهر للصين أن الحماية الدبلوماسية أو القنصلية وحدها غير كافية، بل ليست فعالة في بعض الأحيان، وهو ما يدفعها لتفعيل خيار الاعتماد على شركات الأمن الخاصة التابعة لها رغم ما يُمكن أن ترتبه تلك الشركات من تعارض مُحتمل مع مبادئ سياستها الخارجية المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وكذلك عدم الاعتداء¹¹.

ثالثاً: أسباب توسُّع شركات الأمن الخاصة الصينية في العقد الأخير

كما سبق، جاءت لحظة التحول الكبرى في نموذج الأمن الخارجي الصيني مع إطلاق مبادرة الحزام والطريق في عام 2013، إذ تصاعدَ اهتمام الصين بالتوسع في إنشاء شركات أمن خاصة في أقاليم متفرقة حول العالم لكي تحمي بنفسها مصالحها واستثماراتها. ويعود ذلك بإيجاز للعوامل التالية:

1 - التوسع في مبادرات الصين العابرة للقارات:

كان الهدف المُعلن لمبادرة الحزام والطريق في البداية هو بناء الصين علاقات اقتصادية أوثق مع دول جوارها في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا، وتعميق ارتباط الصين بأوراسيا (كُتلة كبيرة تضم دول أوروبية وآسيوية)، بالتركيز على إصلاح ورَفَع جاهزية البنى التحتية من الطرق البرية والسكك الحديدية والنقل البري، بما يعزز حجم التجارة بين الجانبين، ويؤدي بدوره إلى تعميق الروابط البحرية بين الصين وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وأوروبا¹².

جدول (2): قائمة بالمبادرات الصينية والغربية العابرة للقارات في العقد الأخير (2013 - 2023)

الدولة/ الدول	العام	المبادرة/ الاستراتيجية
الصين	2013	مبادرة الحزام والطريق (Belt and Road Initiative)
الصين	2015	مبادرة طريق الحرير الرقمية (Digital Silk Road)
الاتحاد الأوروبي	2018	استراتيجية وصل أوروبا بآسيا (Strategy for Connecting Europe and Asia)
الولايات المتحدة	2018	صندوق تمويل مشروعات البنى التحتية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ (Funding for Indo-Pacific Infrastructure Development)
الولايات المتحدة، اليابان وأستراليا	2019	شبكة النقطة الزرقاء (Blue Dot Network)
الصين	2020	المبادرة العالمية للأمن الرقمي (Global Initiative on Data Security)
مجموعة الدول الصناعية السبع (G7) والاتحاد الأوروبي	2021	مبادرة إعادة بناء عالم أفضل (Build Back Better World)
مجموعة الدول الصناعية السبع مشمولة بالاتحاد الأوروبي	2022	الشراكة من أجل البنى التحتية والاستثمار العالمي (Partnership for Global Infrastructure and Investment)
المفوضية الأوروبية	2022	مبادرة البوابة العالمية (Global Gateway)
الهند، اليابان، أستراليا والولايات المتحدة (Quad)	2022	البيان المشترك لقادة الرباعية (Quad Joint Leaders' Statement)
الصين	2022	العمل المشترك للنهوض بمبادرة التنمية العالمية وكتابة فصل جديد للتنمية المشتركة (Development Initiative - Jointly Advancing the Global Initiative and Writing a New Chapter for Common Development)
الصين	2022	ورقة مفاهيم بشأن مبادرة الأمن العالمي (Initiative Global Security Concept Paper)

Source: Meia Nouwens, "China's Built and Road Initiative a Decade on", (IISS: Asia-Pacific Regional Security Assessment, chapter 4, 2023), P. 107.

وبمرور الوقت توسعت المبادرة تدريجياً نحو الغرب مع مشروعات تربط الصين بإفريقيا وجنوب آسيا، وربط ذلك في نهاية المطاف بالأسواق الأوروبية؛ ففي عام 2018 قامت الصين بتوسيع مدى المبادرة بحيث باتت تستهدف تعزيز علاقاتها مع أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ، وهو ما جعل نطاق المبادرة يتمدد، ليصبح مصطلح «الحزام والطريق» شاملاً لكل مشروع صيني في الاقتصادات النامية أو الناشئة.

ويُوضح الجدول رقم (2) تمدد الصين، وكذلك منافسيها الإقليميين والدوليين، في إطلاق العديد من المبادرات في أقل من عقد واحد، فبدأت الصين بمبادرة الحزام والطريق، ثم أتبعها في عام 2015 بمبادرة طريق الحرير الرقمي (Digital Silk Road)، وفي عام 2020، وعلى الرغم من الإغلاق العالمي بسبب جائحة «كورونا»؛ أطلقت الصين المبادرة العالمية للأمن الرقمي (Global Initiative on Data Security)، وفي عام 2022 أطلقت مبادرة العمل المشترك للنهوض بالتنمية العالمية وكتابة فصل جديد للتنمية المشتركة (Jointly Advancing the Global Development Initiative and Writing a New Chapter for Common Development)، وأطلقت في نفس العام أيضاً وثيقة مبادرة الأمن العالمي (Global Security Initiative Concept Paper) رغبةً منها في توسيع رقعة الحزام والطريق من ناحية، وكرد فعل على مبادرات أمريكية وأوروبية وتكتلات أخرى ثلاثية وسباعية تهدف إلى تقديم بدائل عن المبادرات الصينية المتتابعة من ناحية أخرى.

2 - التعامل مع التهديدات الأمنية على طول الطرق البرية والبحرية:

تستند الصين في زيادة تفاعلاتها الدولية على اقتصاد قوي كان الأسرع نمواً في العقدين الماضيين ليضعها في المرتبة الثانية عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي، الذي نمت قيمته من 0.37 تريليون دولار في عام 1995 إلى 14.7 تريليون دولار في عام 2020 موسّعة بذلك حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 2.4% إلى 17.3%¹³، وهو رقم أخذ في الزيادة بطبيعة الحال، حيث سجّل عام 2023 ما قيمته 19.4 تريليون دولار، بما يُعادل 18.43% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويتوقع صندوق النقد الدولي زيادة الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 7.1% مقابل 5.5% في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة هذا العام¹⁴.

في هذا الإطار، أدركت الصين أن توسع مبادراتها، علاوة على تنامي دورها التجاري العالمي، يتطلب أخذ الأوضاع الأمنية بطول الطرق البرية والبحرية المارّة بها في حوالي 60 دولة، محل اعتبار، وهو ما يُمكن التعامل معه من خلال شركات أمن خاصة قادرة على تقييم وحساب المخاطر، والقيام بعمليات التأمين وإدارة الأزمات ذات البعد الأمني في البلدان المعنية. ويعود ذلك إلى التداخل بين السمات الجيوستراتيجية والجغرافية والاقتصادية المميزة لمبادرة الحزام والطريق (الحزام من آسيا الوسطى إلى باكستان، والطريق من الساحل الصومالي إلى مضيق ملقا في جنوب شرق آسيا)، وهي مناطق تتسم بمستوى عالٍ من التهديدات الأمنية¹⁵، إذ ترتفع المخاطر التشغيلية واعتبارات السلامة لمواطني الصين وشركاتها في جهات مختلفة وفي آن واحد.

على سبيل المثال، يُمثّل مضيق ملقا وحده معضلة أمنية كبيرة بالنسبة للصين، فهو أقصر طريق بحري يربط بين الشرق الأوسط وشرق آسيا؛ إذ تمر عبره حوالي 80% من صادرات الصين و25% من السلع العالمية، كما يُعد ثاني أهم ممر بحري لتجارة النفط العالمية بعد مضيق هرمز، بالإضافة لكونه مُحاطاً إما بدول محايدة مثل: ماليزيا وإندونيسيا أو دول حليفة للولايات المتحدة مثل سنغافورة، أو دول لديها توترات جيوسياسية مع الصين مثل الهند التي انضمت مؤخراً إلى الحوار الأمني الرباعي الذي تقوده الولايات المتحدة ويضم معهما بريطانيا وأستراليا من أجل التصدي للنفوذ الصيني المتزايد في المنطقة، إلى جانب سهولة إغلاق هذا المضيق بإمكانات بحرية بسيطة، ما يعني أن مصير الصين الاقتصادي مرتبط بشكل كبير باستقرار المضيق؛ الأمر الذي دفعها للترويج لمبادرة الأمن العالمي التي تستهدف إقامة شراكة أمنية مع الدول المحيطة بالمنطقة¹⁶.

خريطة (1): الارتباط بين انتشار الشركات الأمنية الصينية الخاصة واستثمارات مبادرة الحزام والطريق



Source: Max Markusen, A Stealth Industry: The Quiet Expansion of Chinese Private Security Companies, *The Center for Strategic and International Studies (CSIS)*, January 12, 2022, <https://tinyurl.com/yx6sffy7>

أيضاً، كيفت الصين اعتمادها على شركات الأمن الخاصة كجزء من جهود مواجهة التهديدات الإقليمية والدولية المتسارعة حولها، بدءاً من تداعيات الصراع الداخلي في ميانمار وانعكاساته على الاستثمارات الصينية هناك، مروراً بتجدد المناوشات مع الفلبين حول بعض الجزر والأراضي البرية المتنازع عليها بينها وبعض دول جوارها الأخرى مثل: فيتنام وماليزيا وبروناي في الممر الاستراتيجي ببحر الصين الجنوبي، فضلاً عن معضلة تايوان.

وحتى خارج نطاق الصين الإقليمي، وبهدف حماية مصالحها، لجأت الصين إلى تأسيس أول قاعدة عسكرية لها في الخارج، في جيبوتي، واستخدمت شركات الأمن الخاصة منذ عدة سنوات في ظل الأوضاع الأمنية المضطربة في أنحاء عديدة من مناطق نفوذها في أمريكا الجنوبية، وفي إفريقيا التي تمثل للصين رمزية خاصة لأنها الشريك التجاري الدولي الأول لها منذ سنوات.

3 - حماية المشروعات والعمالة الصينية في الدول المضطربة:

أدت زيادة حجم الاستثمارات الصينية الخارجية للمليارات الدولارات سنوياً إلى خلق فرص عمل لمئات الآلاف من المواطنين الصينيين كمهندسين وعُمال في مواقع عديدة محفوفة بالمخاطر، ومن ثم تزايد وجود شركات الأمن الخاصة بتزايد رقعة الوجود الصيني عالمياً، لمواجهة مخاطر محددة، أخذاً في الاعتبار أن حماية الصين مواطنيها واستثماراتها مع المحافظة في الوقت نفسه على مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مهمة صعبة¹⁷. ومن أمثلة هذه المخاطر: مطاردة القراصنة على سطح سفن الشحن في خليج عدن، وحراسة السكك الحديدية في كينيا، وحماية مستودع الوقود في سريلانكا، وحماية كل من محطات الطاقة في العراق وعمليات تطوير البنى التحتية في باكستان والتنقيب عن النفط في السودان وجنوب السودان.

على سبيل المثال، يعمل آلاف الصينيين في كافة مناطق إفريقيا، حتى أصبح أمن هؤلاء العمال وحماية الأصول مثل: المناجم ومشروعات الغاز الطبيعي والسكك الحديدية وطرق الشحن، مصدر قلق رئيسي لبكين؛ نتيجة تعرض عدد من الموظفين الصينيين إلى التهديد أو الاختطاف في إفريقيا؛ وهو ما يتطلب شركات أمن خاصة تسعى لتوفير الحماية المطلوبة وضمان بقائهم في المنطقة، خاصة وأن إفريقيا تعاني من معدلات مرتفعة من الصراعات الداخلية والتغيرات الحكومية المفاجئة، بدءاً من شمالها في السودان، إلى شرقها في إقليم أمهرا بإثيوبيا، ومنه إلى الوسط في كل من تشاد والغابون، وأخيراً في غرب إفريقيا في كل من بوركينا فاسو ومالي والنيجر¹⁸، وهو ما يجعل الصين تفكر في ملء الفراغ الأمني المتنامي في تلك المناطق التي هي إما مناطق نفوذ خالصة أو بمقربة شديدة من مناطق نفوذ بالنسبة لها.

رابعاً: السمات المميزة لشركات الأمن الصينية في مناطق الانتشار الأساسية

كما سبق توضيحه، تنتشر شركات الأمن الصينية عديداً بشكل مكثف في إفريقيا، إذ لا يخلو إقليم فرعي إفريقي واحد من وجود شركة أمن خاصة صينية، وثمة انتشار واسع النطاق وظيفياً في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتسعى الصين لتعزيز انتشار شركاتها الأمنية الخاصة في وسط آسيا. وفقاً لذلك، يُمكن تسليط الضوء على تباينات أنماط انتشار شركات الأمن الخاصة الصينية في المناطق الثلاث لمعرفة أبرز السمات المميزة في كل حالة على حدة، وكذا التحديات التي تواجهها الصين في كل منها.

1 - صعود مُكثَّف وانتشار واسع في أقاليم إفريقيا:

تُعد قارة إفريقيا أكثر مناطق وجود شركات الأمن الخاصة الصينية من حيث عدد الدول التي تعمل بها، ويعود ذلك إلى عدم الاستقرار الأمني. على سبيل المثال، في الكونغو الديمقراطية، التي تشهد اضطرابات أمنية؛ استهدف كمين قافلة لشركة تعدين صينية في مقاطعة جنوب كيفو شرقي الكونغو في بداية شهر سبتمبر 2023، ما أسفر عن مقتل 4 أشخاص بينهم مواطنون صينيون. وهناك واقعة مماثلة في عام 2022 قُتِلَ على إثرها موظف كونغولي في شركة تعدين صينية في هجوم شنه لصوص مسلحون. وفي عام 2020، أوقفت الحكومة الكونغولية 6 شركات تعدين صينية في جنوب كيفو بسبب تهم بالعمل خارج القانون¹⁹.

وقد تناول التقرير السنوي الأحدث لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام - سيبري 2023، آخر المستجدات المتعلقة بمشاركة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء؛ وأكد تنامي الجهات الخارجية الفاعلة التي لديها روابط وثيقة مع أصحاب المصالح المحلية في هذه الدول كأدوات لإدارة السياسة الوطنية والمنافسة الجيوسياسية. وذكر التقرير روسيا والصين على وجه التحديد، بأنهما تقودان التوسع الحالي لنشاط الشركات الأمنية والعسكرية في إفريقيا على الرغم من أن موجات النشاط السابقة كانت بقيادة القوى الاستعمارية الأوروبية السابقة، أو كانت جزءاً من المنافسة بالوكالة أثناء فترة الحرب الباردة؛ أما الآن فالسيطرة على الموارد الطبيعية واستخراجها يُعد هو النقطة المحورية المشتركة.

وعلى الرغم من ظهور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة الصينية بشكل أبطأ وبطريقة أكثر تحفظاً وتقييداً من مثيلتها الروسية، فإنها مرتبطة بشكل وثيق بالاستثمار الصيني وبتطوير البنى التحتية والتوسعات التجارية؛ وهو ما ينذر بمشاركة أكثر استدامة للمصالح الصينية والجهات الفاعلة الصينية بما فيها تلك الشركات، والتأثير الاستراتيجي الكبير في إمكانية الوصول للموارد الطبيعية، وعلى نطاق أوسع على الديناميات السياسية في إفريقيا جنوب الصحراء²⁰. وتؤكد هذه الحقيقة بالطبع مدى انتشار شركات الأمن الخاصة في أنحاء إفريقيا كما سبق استعراضه سابقاً.

من جانب آخر، وفيما يتعلق بتقنين عمل شركات الأمن الخاصة الصينية، تشير حالتنا السودان وجنوب السودان مثلاً، إلى الصعوبات والتحديات المتعلقة بتنظيم وتقنين عمل شركات الأمن الصينية في الخارج؛ ففي الوقت الذي يعمل فيه أكثر من 12 ألف عامل صيني في الدولتين، لا يُوجد لدى الدولتين أية قوانين أو لوائح واضحة تُقيّد عمل شركات الأمن الخاصة الأجنبية في أراضيها، ففي حالة السودان لا تذكر تشريعات الحد من الأسلحة شركات الأمن الخاصة، وفي حالة جنوب السودان يتم السماح لشركات الأمن الخاصة بحمل واستخدام الأسلحة النارية طالما لديها ترخيص²¹.

ومما لا شك فيه، فإن هذا التفاوت (القائم في كافة الدول الأخرى وفق قوانينها الخاصة) يُمكن أن يجبر بعض شركات الأمن الخاصة الصينية لسيناريوهات لم تكن مستعدة لها، كما حدث في عام 2016 في مناوشات جرت في جوبا، عاصمة جنوب السودان، فضلاً عن وجود شركات أمن خاصة منافسة للصين ولها باع طويل في هذا المجال مثل: (G4s) و (Control Risks) بالإضافة للشركات العسكرية الخاصة الأخرى مثل: (Dyncorp) أو (Academi)، التي تدير أنشطة أمنية وعسكرية في المنطقة، وبالتحديد في جنوب السودان حيث الثروة النفطية²².

2 - أنشطة متعددة النطاقات في أمريكا اللاتينية:

يمتد نطاق عمل شركات الأمن الخاصة الصينية في أمريكا اللاتينية، ليشمل كل شيء تقريباً، بدءاً من الشركات التي تبيع أنظمة المراقبة الإلكترونية، إلى تقديم الاستشارات، إلى توفير أفراد مسلحين على الأرض للدفاع جسدياً عن الأشخاص والأصول الصينية؛ إذ أدى حجم الاستثمار الكبير للشركات الصينية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والذي يبلغ حوالي 184 مليار دولار، عبر 600 مشروع قابلة للزيادة، إلى زيادة الشركات الأمنية الخاصة الصينية في ظل تحديات أمنية في قطاعات النفط والتعدين والبناء وغيرها، ونشوب أعمال عنف منتظمة ومرتبطة باحتجاجات وأنشطة إجرامية في مناجم تديرها الصين كما حدث مثلاً في منجم لاس بامباس في بيرو، وهو ما أجبر شركة سينوهيدرو (Sinohydro) الصينية على تعليق بناء سد باتوكا الثالث في هندوراس، فضلاً عن العمليات التخريبية في مشروعات الطاقة الكهرومائية وبناء الطرق الصينية في بوليفيا²³.

وتعترف أوراق السياسة الصينية الرسمية مثل: الكتاب الأبيض للسياسات بين الصين وأمريكا اللاتينية لعام 2016، وخطة الصين- سيلياك 2022 - 2024، والكتاب الأبيض الصادر في فبراير 2023 باهتمام بكين بالتعاون الأمني متعدد الأوجه مع أمريكا اللاتينية، ولكنها لا تتحدث بشكل خاص عن مسألة شركات الأمن الخاصة. وعلى الرغم من ذلك، فإن البحث على شبكة الإنترنت باللغة الصينية على مواقع مثل بايدو، يكشف عن العديد من شركات الأمن الخاصة الصينية التي تعمل أو تبحث عن فرص في المنطقة، في كل من بيرو والأرجنتين وأوروغواي وفنزويلا. وفي أمريكا الوسطى تقول شركة «تشونغ باو هوا آن» للأمن، إن لديها «أعمال تعاون استراتيجي في كل من بنما والسلفادور وكوستاريكا. ومن المُتَوَقَّع أن تستضيف أنظمة حكم بعينها في المنطقة مثل: فنزويلا وكوبا ونيكاراغوا شركات أمن خاصة صينية، إلى جانب الدول التي تضم أعداداً كبيرة من المغتربين الصينيين مثل: بيرو وبنما وجامايكا²⁴.

3 - تقدم حذر في دول آسيا الوسطى:

يمتاز طابع شركات الأمن الخاصة الصينية في آسيا الوسطى ودولها الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون وكومنولث الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقاً، بأنه تقدم محفوف بالمخاطر بسبب تنامي التهديدات والمخاطر للمصالح الصينية في المنطقة؛ فقد أدى

تفجير السفارة الصينية في بيشكيك في قرغيزستان في عام 2016، وإحراق سكان قرغيز من منطقة توجوز تورو مصنعاً صينياً لمعالجة الذهب في عام 2018، ثم هجوم متظاهرين قرغيز على مناجم ذهب تابعة لشركات تعدين صينية في عام 2020؛ إلى زيادة إدراك المخاطر بين مجتمع الأعمال الصيني في آسيا الوسطى، وبدأت الشركات الصينية العاملة في قرغيزستان منذ ذلك الحين، وبالغلة أكثر من 500 شركة، في استبدال خدمات الأمن المحلية بأفراد أمن صينيين من القطاع الخاص.²⁵

وثمة تحديات عديدة تواجهه رغبة الصين في التمدد أكثر في دول آسيا الوسطى ذات الأغلبية المسلمة، تتمثل في كيفية تعاملها مع ثلاثية (الانفصالية والتطرف والإرهاب) في بلدان المنطقة، ولاسيما في ظل عودة حركة طالبان للسلطة في أفغانستان منذ أغسطس 2021، وتهديد تنظيم داعش خراسان صراحة بشن هجمات على أهداف صينية، ومعارضة الرأي العام المحلي في هذه الدول للصين بسبب تعاملها مع أقلية الإيغور المسلمة، والتي تنتشر بكثرة في كازاخستان إحدى أهم دول آسيا الوسطى.

لهذا لم يكن من قبيل الصدفة أن تكون أول زيارة خارجية يقوم بها الرئيس الصيني، شي جين بينغ، بعد نهاية الإغلاق الناتج عن جائحة «كوفيد19» إلى كازاخستان، ثم تلتها زيارة إلى مدينة سمرقند الأوزبكية لحضور قمة منظمة شنغهاي للتعاون²⁶، إذ ينظر قادة دول آسيا الوسطى إلى التعاون الدفاعي مع الصين باعتباره أمراً مهماً؛ فبكين قامت بدعم طاجيكستان أمنياً لمواجهة الإرهاب، وواجهت تسلل عناصر من أفغانستان إليها، وبنّت قاعدة لحرس الحدود بطاجيكستان، وأسست «آلية التعاون والتنسيق الرباعي» مع طاجيكستان وباكستان وأفغانستان لضمان أمن المنطقة، الأمر الذي استطاعت الصين أن تجني بعض حصاده سريعاً؛ بدخول أفغانستان كآخر الدول المنضمة حديثاً لمبادرة الحزام والطريق في شهر مايو 2023.²⁷

هذه التطورات تفتح المجال أمام شركات الأمن الخاصة الصينية لتلبية الحاجة المتنامية لسد هذه الفجوة بين التهديدات الداخلية والإقليمية المتزايدة، وبين واقع السلم والأمن في تلك الدول، خاصة في ظل تركيز واشنطن على منطقة الإندوباسيفيك واستمرار روسيا في الحرب الأوكرانية؛ الأمر الذي سيجعل دول آسيا الوسطى تتطلع للحصول على الدعم، سواءً من خلال مشروع السكك الحديدية الذي سيربط قرغيزستان بأوزبكستان، أو خط سكك الحديد إلى إيران والقوقاز، الذي تأمل أن يوفر الوصول للممرات البحرية لدول آسيا الوسطى غير الساحلية، هذا فضلاً عن التعاون الثنائي لبكين بهدف تعزيز مراقبة الحدود والأمن في دولتين تتمتعان بحدود يسهل اختراقها مثل: قرغيزستان وطاجيكستان، إلى جانب التدريبات الأمنية السنوية لمنظمة شنغهاي للتعاون، وهو ما تؤيده بكين في ظل عدم رغبتها في نشر جيش التحرير الشعبي خارج حدودها الوطنية، والاستعاضة عن ذلك بشركات الأمن الخاصة الصينية.²⁸

خامساً: أبرز التحديات التي تواجه شركات الأمن الخاصة الصينية

تتجه شركات الأمن الخاصة الصينية نحو المزيد من الانتشار عالمياً، إذ يُمكن القول إن الصين تفضل استخدام هذه الشركات المحلية لحماية مصالحها في الخارج بدلاً من الاعتماد على قواتها النظامية المسلحة. ومع هذا التوسع المُتَوَقَّع تواجه هذه الشركات تحديات لا تتعلق بالاضطرابات الأمنية في بعض المناطق فقط، ولكن تواجه أيضاً تحديات مالية وتشغيلية، علاوة على صعوبة إحداث التوازن بين حفاظ الصين على المصالح والمبادئ معاً، فضلاً عن الضبابية القانونية لعمل هذه الشركات في كافة الدول وتفاوت التشريعات المحلية الخاصة بتقنين وتنظيم عمل هذه الشركات على أراضيها.

1 - التحديات المالية والتشغيلية:

تواجه الصين، وهي في طريقها لتمديد قائمة مهام وصلاحيات شركات الأمن الخاصة التابعة لها، تحديات من نوع خاص، يأتي من بينها قضية الرواتب غير التنافسية في شركات الأمن الخاصة التابعة لها ومستوى التعليم والجاهزية لطاغم تلك الشركات.

يبرز التحدي الأول لدى مقارنة متوسط رواتب شركات الأمن الخاصة الصينية، الذي يتراوح بين 500 إلى 1500 دولار شهرياً، مع متوسط رواتب شركات الأمن الخاصة الشهيرة مثل «أكاديمي»، والذي يزيد بنحو 4 أضعاف؛ وبالتالي لا تشجع رواتب الشركات الصينية على انضمام كوادر عالية الجودة إليها. ووفقاً لحسابات تقريبية، فإن وحدة أمنية صينية مكونة من 12 شخصاً تكلف حوالي 500 دولار فقط في اليوم، وهذا مشابه لتكلفة الحراس الخاصين المحليين في أفغانستان، ولا يمثل سوى 10% من التكلفة في الدول الغربية²⁹.

أما التحدي الخاص بمسألة القدرات التشغيلية، ويُضاف له حاجز اللغة وعدم الانفتاح على الجنسيات الأخرى؛ فيجعل من الصعب العثور على شركة أمنية خاصة صينية تتمتع بقدرات تشغيلية مشابهة لمثيلتها في شركات أكاديمي أو فاغندر. وأخيراً يتعلق جانب من القدرات التشغيلية بالتشريعات الصينية التي تعوزها في كثير من الأحيان الاستجابة الفعالة للتغيرات الإقليمية والدولية؛ إذ إن التشريعات الصينية المتعلقة بالتسليح عموماً مُقيدة للغاية حتى بالنسبة للشركات التي لديها تراخيص³⁰.

2 - صعوبة التوازن بين الحماية الأمنية ومبدأ عدم التدخل:

تقوم سياسة الصين الخارجية حتى الآن على مبادئ راسخة تتركز في ثنائية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم الاعتداء. وليس لدى الصين حلفاء عسكريين إقليميين تضمن تقديمهم دعماً قوياً في أي أزمة جيوسياسية يُحتمل أن تكون طرفاً فيها، رغم إقامة الصين شراكات مع دول مثل باكستان، والتي لا يزال مردودها ضئيلاً، ومن غير المؤكد أن هذه الدول ستتخلى عن حيادها حال نشبت مواجهة بطريقة ما بين بكين وواشنطن، خاصة أن

تلك الدول عُرضة للتهديدات العسكرية والعقوبات الاقتصادية كذلك. كما أن علاقة الصين مع شركائها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لا تزال متأرجحة، بسبب التهم بالاستغلال الاقتصادي وتجدد المناوشات البحرية في بحر الصين الجنوبي بين الحين والآخر.

لذا، تقتضي الحاجة زيادة اعتماد الصين على شركات الأمن الخاصة التابعة لها، ويُتوقع بالتالي أن تقوم الصين بتمديد تدريجي في قائمة المهام والصلاحيات الممنوحة لهذه الشركات، وهو ما سيفتح الباب أمام شركات الأمن الخاصة كي تبرز أكثر في مسائل الحماية البحرية وتأمين الممرات ووسائل النقل، بل وربما يدفع ذلك الصين لتأسيس شركات أمن خاصة جديدة كاستجابة مباشرة لما تقتضيه محددات مدونة السلوك المُزمع التوصل لها قريباً مع الدول التي لها نزاعات مع الصين في بحر الصين الجنوبي.

ومع احتمال زيادة عدد ومهام شركات الأمن الخاص الصينية، ووفقاً لاعتبارات ترتبط بحماية مصالح الصين، ولاسيما في حالة حدوث أي نزاع ما، سوف تجد الصين نفسها أمام معضلة حماية شركاتها ومؤسساتها ومشروعاتها في الخارج، وبين التمسك بمبدأ عدم التدخل وعدم الاعتداء³¹.

3 - عمل شركات الأمن الخاصة عالمياً في منطقة قانونية رمادية:

تواجه الصين تحدياً آخر مثل بقية الدول، يرتبط بأن القانون الدولي الإنساني يحدد بوضوح مسؤولية الدولة لناحية من هو المدني ومن هو المقاتل في أوقات الصراع، ولكن لا يُوجد قانون دولي مُلزم أو معاهدة واحدة لحقوق الإنسان تنظم على وجه التحديد المتعاقدين العسكريين أو الأمنيين الخاصين؛ إذ إن المبادرات التي تغطي قطاع الأمن الخاص كلها طوعية وغير ملزمة.

وبالتالي، هناك منطقة رمادية من الناحية القانونية تعمل في ظلها كافة شركات الأمن الخاص خارج دولة منشأها، ولهذا لا تغطي التشريعات القانونية الصينية سوى عمل شركات الأمن الخاصة داخل الصين، ومع ذلك كان لبعض هذه التشريعات تأثير، ربما غير مقصود، يتمثل في تشجيع التوسع الدولي السريع لشركات الأمن الخاصة الصينية³².

هذا الأمر يجعل شركات الأمن الخاصة الصينية وغيرها ملتزمة فقط بالعمل وفق قوانين الدولة المضيفة، والتي تتفاوت من دولة لأخرى بطبيعة الحال. وتبعاً لذلك، سيختلف سلوك شركات الأمن الخاصة الصينية وعملياتها في الخارج من دولة لأخرى، وهو أمر محفوف بالمخاطر بالنظر لقلّة خبرة الصين النسبية في هذا المجال، وبالتالي تبقى احتمالية ارتكاب أخطاء قد تؤدي إلى ردود أفعال سياسية عنيفة قائمة، خاصة في ظل اعتماد بعض تلك الشركات على جماعات مسلحة محلية، مما يجعل موضوعيتها محل جدال.

نتيجةً لذلك، يقع على عاتق الحكومة الصينية تبني مدونة سلوك شاملة ليس فقط لحماية المواطنين والأصول الصينية، بل أيضاً لحماية مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة،

والعمل على تعزيز التحليل المتطور للمخاطر والتخفيف من أثارها بناءً على الوضع القائم، خاصة عندما تتعاون مع دول ثالثة في الاستثمار في البنى الأساسية، خاصة وأن الحوادث الأمنية في الخارج والمتعلقة بشركات الأمن الخاصة الصينية لها عواقب سياسية مباشرة بسبب عدم وضوح التمييز بين القطاعين العام والخاص في الصين، كما أن المجتمع الدولي يراقب التفاعل بين شركات الأمن الخاصة الصينية وشركات الأمن الخاصة الدولية التابعة للولايات المتحدة وروسيا³³.

خاتمة

مما سبق استعراضه، يمكن استنتاج عدة خلاصات رئيسية حول واقع ومستقبل شركات الأمن الخاصة الصينية، وذلك على النحو التالي:

1 - جرت أول محاولة حكومية لوضع إطار تنظيمي لقطاع الأمن الخاص الصيني في سبتمبر 2009، إذ أصدر مجلس الدولة الصيني «لائحة إدارة خدمات الأمن والحراسة»، التي اعترفت بفئتين رئيسيتين من شركات الأمن الخاصة، وأولاهما شركات تقدم مهام تدريب وحراسة ويجري تجهيزها بأسلحة دفاعية عادية، وثانيتها شركات تُقدّم خدمات حراسة مسلحة.

هنا يُمكن ملاحظة مدى التضيق الشديد وإحكام القبضة من قبل الصين على شركات الأمن الخاصة التابعة لها، فوفقاً للبيانات المتاحة، لا تسمح باستخدام السلاح إلا لشركتين فقط، هما: مجموعة الصين للأمن والحماية، ومجموعة شانغونغ هواوي الأمنية. كما تُوظّف كافة الشركات صينيين فقط، باستثناء شركة واحدة هي «جنكيز للاستشارات الأمنية» التي تضم بين أفرادها إسرائيليين وبرتغاليين. ومع ذلك، لا يُمكن استبعاد لجوء الصين إلى خيار تأسيس شركات عسكرية خاصة مستقبلاً في حالة تعرّض مصالحها لخطر شديد لا تستطيع شركات الأمن الخاصة مواجهته بمفردها والحد من أثاره عليها.

2 - أوضحت اللائحة أن شركات الأمن الخاصة الصينية تخضع بالكامل لسيطرة الدولة من خلال وزارة الأمن العام. ولم تتضمن اللائحة إطاراً تنظيمياً لشركات الأمن الخاصة العاملة أو التي لها أنشطة في الخارج، فذلك يرجع للقوانين والتشريعات المحلية في الدول المضيفة.

3 - مع إطلاق مبادرة الحزام والطريق في عام 2013، كان عدد الشركات الأمنية الخاصة المسجّلة في الصين هو 4 آلاف شركة، تُوظّف نحو 4.5 مليون فرد أمن. وفي وقت قصير ارتفع العدد في عام 2017 ليتجاوز 5 آلاف شركة معظمها يُوظّف جنوداً سابقين أو ضباط شرطة سابقين أو قدامى محاربين في جيش التحرير الشعبي الصيني.

4 - تقع شركات الأمن الخاصة الصينية في مرتبة وسط بين القطاعين العام والخاص، لذا يمكن اعتبارها شركات أمن «شبه خاصة» لأنها تحمل بين طياتها خصائص شركات القطاع العام والخاص معاً، بلا حدود فاصلة وواضحة ودقيقة، وهو عامل قوة وضعف في الوقت

نفسه. ولا يزال النموذج الصيني بين شركات الأمن الخاصة مختلفاً عن شركات أخرى انخرطت عسكرياً، بطرق قانونية وغير قانونية، في مناطق الصراعات مثل: فاغندر الروسية وأكاديمي «بلاك ووتر الأمريكية سابقاً»، وهي شركات تسعى بالأساس لتحقيق الربح بالأساس، وتقوم بعمليات عسكرية.

5 - تنتشر شركات الأمن الخاصة الصينية، بأشكال مختلفة، في حوالي 70 دولة حول العالم، خاصةً في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، وتهدف في المجلد إلى حماية المصالح والأصول والمشروعات والاستثمارات الصينية وتأمين العديد من الطرق البرية والبحرية، ولاسيما في دول مبادرة الحزام والطريق. ويمكن ملاحظة تباين أنشطة شركات الأمن الخاصة الصينية، ما بين تأمين بحري وملاحي، إلى تأمين وسائل نقل، وصولاً للحراسة الشخصية وإدارة عملية التحرير من الاختطاف وطلب الفدية. كما أنه لا يوجد نموذج إرشادي محدد تطبقه الصين على كافة شركات الأمن الخاصة التابعة لها، فهي تقوم بتضييق أو توسيع نطاق أنشطة ومهام تلك الشركات بحسب البيئة الموجودة بها، وهذا ما يظهر في التفاوت الكبير بين أنشطة شركات الأمن الخاصة في إفريقيا ومثيلتها في آسيا الوسطى على سبيل المثال.

6 - تحتل إفريقيا مكانة متقدمة في حرص الصين على حماية مصالحها فيها، إذ تنتشر شركات الأمن الخاصة الصينية في كافة الأقاليم الفرعية الإفريقية تقريباً، في جيبوتي وإثيوبيا وغيرها في الشرق، وفي مالي وغينيا في الغرب، وفي ليبيا والسودان وجنوب السودان في الشمال، وفي الكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى في الوسط، وفي جنوب إفريقيا وموزمبيق في الجنوب.

7 - يمكن ملاحظة النطاق الأكثر اتساعاً لشركات الأمن الخاصة الصينية في أمريكا اللاتينية، بحيث يشمل كل شيء تقريباً بدءاً من الشركات التي تباع أنظمة مراقبة إلكترونية، إلى تقديم الاستشارات، إلى توفير أفراد مسلحين على الأرض للدفاع جسدياً عن الأشخاص والأصول الصينية.

8 - يمكن ملاحظة التقدم الحذر لشركات الأمن الخاصة الصينية في آسيا الوسطى ذات الأغلبية المسلمة، خاصة دولة قرغيزستان التي تمثل نقطة فارقة في تنامي شركات الأمن الخاصة الصينية في المنطقة. كما يمكن ملاحظة نجاح مبدأ الصين بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال قدرتها على استقطاب أفغانستان وضمها لمبادرة الحزام والطريق في مايو 2023 على الرغم من عودة حركة طالبان للحكم؛ إذ تمثل منطقة آسيا الوسطى تحدياً من نوع خاص بالنسبة للصين، بفضل تنامي ثلاثية النزعة الانفصالية والتطرف والإرهاب في بعض دول المنطقة، وهو ما يجعلها حذرة إلى أبعد حد في أي خطوات أمنية أو عسكرية تقوم بها حتى ولو كان الباعث عليها دفاعياً بهدف حماية المصالح.

9 - مع تعزيز عدد ومهام وانتشار الشركات الأمنية الصينية حول العالم، تواجه هذه الشركات تحديات عديدة تتعلق بالإمكانات المالية والتشغيلية، وقدرة الصين على الموازنة والتوازن بين

حماية مصالحها والتزامها بعد التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم الاعتداء، هذا علاوة على تفاوت أساليب عمل هذه الشركات في الخارج تبعاً للتشريعات الداخلية في كل دولة، في ظل غياب مدونة سلوك دولية تنظم عمل هذه الشركات.

10 - من المتوقع بصفة عامة أن تشهد الساحة الدولية تزايداً في استخدام الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في البيئات التي تشهد نزاعات مسلحة وكذلك البيئات الهشة، وهنا لا يزال أمام المجتمع الدولي تحدياً في ضبط مسألة العاملين بها، بحيث يكون هناك تعريف منضبط لهم ومدونة سلوك ذات مصداقية تحكم عملهم على غرار وثيقة مونترو ومدونة قواعد السلوك الدولية لمقدمي الخدمات الأمنية الخاصة، رغم صعوبة ذلك واقعياً³⁴.

ويبدو أن السنوات القليلة المقبلة ستشهد نمواً ملحوظاً في شركات الأمن الخاصة الصينية، وربما العسكرية، نظراً لضعف احتمالات الانتشار الجماعي لجيش التحرير الشعبي الصيني في الخارج والحاجة المستمرة لتوفير الأمن للمواطنين الصينيين، بما يعني أن البديل مباشرة سيكون هو الاعتماد على تلك الشركات. وقد تجد الصين نفسها أمام التزام بتدبير مستقبل نخبها العسكرية وجنودها بعد التقاعد، والذين يمثلون حوالي 57 مليون نسمة، ليتم دمجهم في نسيج اقتصادي ديناميكي للغاية بالعمل في تلك الشركات. ومن الناحية الاستراتيجية سيتعين على بكين الاختيار بين النموذج الروسي لشركات الأمنية والعسكرية الخاصة أو النموذج الغربي. ولكن الأقرب هو اعتماد الصين «نموذج هجين» جنباً إلى جنب مع تعدد الفاعلين والتحالفات الإقليمية والدولية.

ويبقى الأمر المؤكد في كل ذلك أن شركات الأمن الخاصة ستؤدي دوراً جيوسياسياً مهماً للصين بحلول عام 2030³⁵، ويظل ذلك مرهوناً بتنفيذ شركات الأمن الخاصة الصينية إصلاحات جادة في أربعة جوانب أساسية على الأقل³⁶: التعديل في ثقافتها وسلوكها التنظيمي مع تعزيز الطابع الخاص على الطابع شبه العام الذي يجعلها باستمرار تابعة بصورة كلية للحكومة الصينية، ومعالجة الثغرات والتحديات القانونية القائمة، ومن ثم الامتثال للمعايير الدولية شبه الضابطة لعمل قطاع الأمن الخاص، وإحراز تقدم نوعي فيما يخص هيكلية تلك الشركات، وأخيراً قدرة الحكومة الصينية على تحويل تلك الشركات إلى شركات أكثر احترافية.

- 1- Ori Swed, "The global growth of private military and security companies: Trends, actors and issues of concern", (Stockholm International Peace Research Institute- SIPRI: SIPRI Yearbook 2023, chapter 4: Private Military and Security Companies in Armed Conflict) <https://www.sipri.org/yearbook/2023/04>
- 2- BBC, "What is the South China Sea dispute?", (BBC: July 7, 2023) <https://www.bbc.com/news/world-asia-pacific-13748349>
- 3- قاعدة عسكرية «دفاعية» أولى من نوعها للصين خارج محيطها الإقليمي، أنشأتها في عام 2017 حمايةً لاستثماراتها ومصالحها المتنامية في ربوع القارة الإفريقية، إذ إنها الشريك التجاري الدولي الأول لإفريقيا في الفترة الحالية.
- 4- Akram Kharief, "China's Discreet Game in North Africa— Private Military Companies", (Rosa Luxemburg Stiftung North Africa Office: March 2022) <https://tinyurl.com/mxxamzbf5>- Ibid, pp. 9-11.
- 6- مونت كارلو الدولية، «تجنباً لتكرار نفس السيناريو.. كيف يسعى الرئيس الصيني شي جين بينغ لمنع ولادة «فاغنر صينية»؟»، (مونت كارلو الدولية: 6 يوليو 2023) <https://www.mc-doualiya.com> /آسيا-الهاديء-20230706/تجنباً-لتكرار-نفس-السيناريو-كيف-يسعى-الرئيس-الصيني-شي-جين-بينغ-منع-ولادة-فاغنر-صينية
- 7- Jong Min Lee and Samuel Wittman, "Will China's Private Security Companies Follow the Wagner Group's Footsteps in Africa?", (The Diplomat: June 24, 2023) <https://thediplomat.com/2023/06/will-chinas-private-security-companies-follow-the-wagner-groups-footsteps-in-africa/>
- 8- Ibid, p. 5.
- 9- المُستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، «أدوار نوعية: مهام جديدة لشركات الأمن الخاصة بالشرق الأوسط»، (المُستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة: 9 مايو 2017) <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2774> /أدوار-نوعية-مهام-جديدة-لشركات-الأمن-الخاصة-بالشرق-الأوسط
- 10- Cortney Weinbaum et al., "China's Weapons Exports and Private Security Contractors", (Santa Monica, CA: Rand Corporation, 2022) <https://tinyurl.com/mvs35udp11>- Akram Kharief, op. cit.
- 12- Meia Nouwens, "China's Built and Road Initiative a Decade on", (IISS: Asia-Pacific Regional Security Assessment, chapter 4, p. 92, 2023) <https://tinyurl.com/3aspm2zr>
- 13- Strategiecs Team, "The Necessary Balance: The Rise of China and U.S. Control", (Strategiecs: July 31, 2022) <https://strategiecs.com/en/analyses/the-necessary-balance-the-rise-of-china-and-us-control>
- 14- Pallavi Rao, "Visualizing the \$105 Trillion World Economy in One Chart", (Visual Capitalist: August 9, 2023) <https://www.visualcapitalist.com/visualizing-the-105-trillion-world-economy-in-one-chart/>
- 15- Alessandro Arduino, "China's Private Army: Protecting the New Silk Road", (Palgrave Macmillan: P. 1, 2018) <https://link.springer.com/book/10.1007/978-981-10-7215-4>
- 16- Ho Ting Hung, "Can China Escape the Malacca Dilemma?", (The National Interest: May 30, 2023) <https://nationalinterest.org/feature/can-china-escape-malacca-dilemma-206505>
- 17- James T. Areddy and Austin Ramzy, "How China's Overseas Security Forces Differ From Wagner", (The Wall Street Journal: July 1, 2023) <https://www.wsj.com/articles/how-chinas-overseas-security-forces-differ-from-wagner-34112fc0>
- 18- Helena Legarda and Meia Nouwens, "Guardians of the Belt and Road: The Internationalization of China's Private Security Companies", (Mercator Institute for China Studies: MERICS Report, p. 7, August 16, 2018) <https://www.merics.org/en/report/guardians-belt-and-road>
- 19- Jean-Yves Kamale, "An attack on a Chinese mining convoy carrying gold in Congo leaves 4 dead, authorities say", (Associated Press: September 3, 2023) <https://apnews.com/article/congo-gold-mining-chinese-company-south-kivu-4fb667f9cbacb12847893773b5afb047>
- 20- Marina Caparini, "Private military and security companies in sub-Saharan Africa", (SIPRI: SIPRI

Year Book 2023, chapter 4: Private Military and Security Companies in Armed Conflict) <https://www.sipri.org/yearbook/2023/04>

21- Helena Legarda and Meia Nouwens, *op. cit.*, p.12.

22- *Ibid.*

23- Leland Lazarus and R. Evan Ellis, “**Chinese Private Security Companies in Latin America**”, (The Diplomat: July 17, 2023) <https://thediplomat.com/2023/07/chinese-private-security-companies-in-latin-america/>

24- *Ibid.*

25- Yau Tsz Yan, “**Chinese Private Security Moves Into Central Asia**”, (The Diplomat: July 3, 2019) <https://thediplomat.com/2019/07/chinese-private-security-moves-into-central-asia/>

26- Alessandro Arduino, “**Chinese influence in a changing Central Asia**”, (East Asia Forum- EAF: December 15, 2022) <https://www.eastasiaforum.org/2022/12/15/chinese-influence-in-a-changing-central-asia/>

27- Christoph Nedopil, “**Countries of the Belt and Road Initiative**”, (Shanghai: Green Finance & Development Center, FISF Fudan University, 2023) <https://greenfdc.org/countries-of-the-belt-and-road-initiative-bri/>

28- Alessandro Arduino, *op. cit.*

29- Akram Kharief, *op. cit.*

30- *Ibid.*

31- Helena Legarda and Meia Nouwens, *op. cit.*, p. 9.

32- *Ibid.*, pp. 9-11.

33- Alessandro Arduino, “**China’s Private Security Companies: The Evolution of a New Security Actor**”, (The National Bureau of Asian Research-NBR Special Report: Securing the Belt and Road Initiative: China’s Evolving Military Engagement Along the Silk Roads” no. 80, p. 92, September 2019) https://www.nbr.org/wp-content/uploads/pdfs/publications/sr80_securing_the_belt_and_road_sep2019.pdf

34- Sorcha Macleod, “**The current regulatory landscape for private military and security companies**”, (SIPRI: SIPRI Year Book, Chapter 4: Private Military and Security Companies in Armed Conflict, 2023) <https://www.sipri.org/yearbook/2023/04>

35- Akram Kharief, *op. cit.*

36- Sergey Sukhankin, “An Anatomy of the Chinese Private Security Contracting Industry”, (**The Jamestown Foundation**: January 3, 2023) <https://jamestown.org/program/an-anatomy-of-the-chinese-private-security-contracting-industry/>

